إرنستو لاكلو وشانتال موفي

الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية

نحو سياسة ديمقراطية راديكالية

ترجمة

هيثم غالب الناهي

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الهيمنة
والاستراتيجية الاشتراكية

نحو سياسة ديمقراطية راديكالية

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

هدى مقنّص (منسقةً)
سميّة الجرّاح
رجاء مكي
صالح أبو إصبع
عمر الديوه جي
مصطفى حجازي

المنظمة العربية للترجمة

إرنستو لاكلو وشانتال موفِ

الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية

نحو سياسة ديمقراطية راديكالية

ترجمة

هيثم غالب الناهي

مراجعة

مخلف مضحي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
لاكلو، إرنستو
الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية: نحو سياسة ديمقراطية راديكالية/إرنستو لاكلو
وشانتال موفي؛ ترجمة هيثم غالب الناهي؛ مراجعة مخلف مضحي.
335 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-096-7
1. الاجتماع، علم 2. الاشتراكية. أ. العنوان. ب. موفي، شانتال (مؤلف). ج.
الناهي، هيثم غالب (مترجم). د. مضحي، مخلف (مراجع). هـ. السلسلة.
320.531

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe
Hegemony and Socialist Strategy Towards
a Radical Democratic Politics

المنظمة العربية للترجمة
بناية" بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 113-5996
الحمراء - بيروت 2090 1103- لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611)/ فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: "مرعربي" - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيلول (سبتمبر) 2016
يمكنكم شراء هذا الكتاب عبر الموقع الالكتروني: www.caus.org.lb

المحتويات

مقدمة المترجم
الهيمنة في فعلها الذاتي المتغاير
القيادة والحكم

قبل أن ندخل في عمق المدارس الفكرية والفلسفية وحتى دائرة الحكم والسلطة، لعلنا أن نفهم من أين جاء مفهوم «الهيمنة» (Hegemony) بفعل الكلمة الإنجليزية وما لها من معنىً يقابله بالعربية. فهو مصطلحٌ أخذ أشكالاً وأفعالاً ضمن مسيرات تاريخية تزاوجت مع الحركات الاجتماعية الأخرى ضمن حركتها التاريخية. على أي حال، وكما العديد من الاصطلاحات والمصطلحات الأجنبية في شتى الاختصاصات العلمية البحتة والإنسانية المزمنة، نجد العاملين عليها، إذا ما دخلوا متاهات متعددة، يلجؤون إلى مفهومها واشتقاقها من اللاتينية، التي بفعل الصياغة العلمية للمفاهيم تعود كل المصطلحات لأصل الحكمة في الفعل الإغريقي الفلسفي القديم. فضمن الاشتقاق اللاتيني للكلمة هي ēgemonía[*] التي تعني «الزعامة أو القيادة» (Lead-ership) أو «سلطة أو حكم» (Rule)، وقد اتخذت ضمن هذا التعريف مفهوماً شمولياً غطى الفعل التفكيري للمصطلح المستدرج من عمق الفلسفة الإغريقية القديمة ليمثل: هيمنة أو سيطرة دولة واحدة أو حزب أو فئة أو طبقة... إلخ على الآخرين في السياسة والاقتصاد، والقوة العسكرية والثقافة والمجتمع وكل ما يتعلق

(*) *American Heritage Dictionary* (USA: Houghton: Mifflin Harcourt, 2014).

بالوجود الإنساني(*). ويبدو أن اصطلاحية «الهيمنة» هذه، قد تم استدراجها بهذا المعنى الأصيل إلى ذوات معانيها، كان وفقاً لليونانية القديمة التي دللت على معناه ما بين القرن الرابع والسادس قبل الميلاد. فدلالته المسببة للفعل والتكوين ضمن وجودية واقع الدولة الإغريقية، جعل منه يأخذ شكل السيطرة السياسية والعسكرية من دولة المدينة(**) (City-State) على دول المدن الأخرى(***). ومن خلال هذا المفهوم التاريخي نعرف أنه كان يطلق تاريخياً على «الدولة المسيطرة» (Dominant State: «الدولة المهيمنة»(****) (Hegemon State).

ويبدو من أدبيات المصطلح وعلاقته الفكرية والفلسفية والسياسية، أنه قد بقي يعني المفهوم نفسه منذُ القرن الرابع قبل الميلاد، وحتى القرن التاسع عشر الميلادي، حين ظهر مفهوم «الهيمنة» مرة أخرى، ليدل على «الهيمنة الاجتماعية أو الثقافية أو الهيمنة بذات المعنى الذي يعني: هيمنة مجموعة واحدة ضمن مجتمع أو بيئة». وتطور هذا المفهوم بسرعة مع حركة الفكر الأوروبي الغربي ومدارسه المتعددة ليشمل استخدامه حتى في الجغرافيا السياسية، والغلبة الثقافية لبلد ما بالمقارنة مع البلدان الأخرى. ويبدو أن هذا المفهوم المتطور إلى «الهيمنة» قد أخذ هذا التوسع في المعنى كنتيجة إلى، حال الفكرة التي مفادها: القوى العظمى تهدف إلى تأسيس الهيمنة الأوروبية والغربية على آسيا وأفريقيا، وكنتيجة لفعالية الفعل الاستعماري في السياسة والقوة العسكرية وحتى الثقافية والتربوية(*****). ولكن مع ظهور الماركسية في

(*) *Oxford Advanced American Dictionary*. Dictionary.com, LLC. 2014.

(**) دولة المدينة تعني: تلك الدولة التي تقام على الأراضي المحيطة بها وتشكل دولة مستقلة. فحتى القرن الحادي عشر الميلادي كان مفهوم دولة المدينة يطلق على آخر ما تبقى من هذا الإرث على الوضع السياسي لمدينة نابولي، على الرغم من أنها جزء من الإمبراطورية البيزنطية، إلا أنها في الواقع كانت دولة مدنية مستقلة، وازدهرت بتجارتها مع الشرق.

(***) Barbara Chernow and George A. Vallasi, *The Columbia Encyclopedia* (New York: Columbia University Press, 1994), p. 1215..

(****) *Oxford English Dictionary*.

(*****) Alan Bullock and Stephen Trombley, *The New Fontana Dictionary of Modern Thought* (London: Harper Collins, 1999), pp. 387–388.

منتصف القرن التاسع عشر، وطرح مفهوم الصراع الطبقي، أخذ مفهوم الهيمنة بعداً كبيراً – نؤكد بفعل المعنى الكامل للكلمة باللغة الإنجليزية المنسوخة من الإغريقية – هذا البعد بات منسجماً مع حركة الثورات الصناعية الأوروبية وارتباط المجتمع وحركة تطوره الذاتية، لتضم المجتمع العمالي وضروراته في مصير الدولة الحديثة وبنائها. على أي حال، البعد الحقيقة لمفهوم «الهيمنة» يمكن القول قد انطلق ضمن السياق الفكري عند الماركسية مع غرامشي، عندما تحدث في ما كتب عنها، عن «الهيمنة الثقافية في النظرية الماركسية». أي أن غرامشي أراد أن ينطلق من الواقع الفكري الذي وصل إليه المجتمع ضمن حركة تطور علاقة المصطلح بالطبقة الحاكمة ومردوداتها السائدة على المجتمع. فـغرامشي يصفها بدقة بقوله: هي فكرة أن الطبقة الحاكمة يمكن التلاعب بمنظومة القيم والتقاليد للمجتمع، بحيث تصبح وجهة نظرهم هي وجهة نظر العالم. ويبدو أن عبارة تيري إيغلتون (Terry Eagle-ton) في وصفه لما يعنيه غرامشي بالـ «هيمنة» هي أصدق وصفٍ حين يجادل بالقول «عادةً ما يستخدم غرامشي مفهوم الهيمنة ليدلل بها، إنها تعني في معناها، فوز السلطة الحاكمة بموافقة الشعب أو المجتمع على استعبادهم من قبل الحاكم»(*). وهو ما يمثل نقيض «الحكم الاستبدادي» (Authoritarian Rule). وضمن هذا التطور الضمني لمعنى «الهيمنة» عند غرامشي وفق منظور تيري إيغلتون، نجد أن «الهيمنة الثقافية» التي أطلق مفهومها غرامشي، يرى تيري إيغلتون، إنها تعني «هي الهيمنة فقط، إذا إن أولئك المتضررين منها هم أيضاً موافقون عليها، ويناضلون على قبول فطرتها السليمة»(**). ويبدو أن غرامشي قد استشرف هذا التعبير الفكري ووظفه ليدخل في عمق تفسيره كان نابعاً من المرحلة التي كانت تعم فيه حركة الإمبريالية الدولية. فالثقافة الإمبريالية بما تحتويها من مراكز تفكير موجهة تنظر للمجتمع من منظار آخر قد يكون برأينا، لكونها دولاً رائدة في حينه فهي: تملي السياسة الداخلية والطابع المجتمعي في الدول التابعة إليها، مشكلة فضاء هيمنة نفوذ، إما عن طريق حكومة داخلية ترعاها بكل مفاصلها (مثال: حكومات ما بعد الحرب العالمية الأولى

(*) Terry Eagleton, *Ideology: An Introduction* (London: Verso, 1991).

(**) Timothy Laurie, "Masculinity Studies and the Jargon of Strategy: Hegemony, Tautology, Sense," *Angelika*, Journal of the Theoretical Humanities (2015).

في العراق وسوريا والأردن... إلخ)، أو بواسطة تركيب وتشكيل وتنصيب حكومة من الخارج تنفذ من خلالها كل هيمنتها (مثال: حكومات الاحتلال في العراق ما بعد 2003م، وليبيا، وتونس في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين... إلخ).

الحق، لعلنا بعد أن انخرطنا في حركة التطور التاريخية الفكرية لمفهوم «الهيمنة» وولادته، وفق ما ذكرنا سلفاً، من اللفظ أو التنطيق بكل ما معنى للكلمة من المعنى باللغة الإنجليزية، دعونا ندخل في صلب المدارس التي بينته وكيفية تطورها، ولو باختصار. ولكن خلاصة التاريخ لهذا المفهوم، يدل على سيادة وسياسة القوة العظمى للفترة (1880–1914) لتأسيس «هيمنة» (الحكم الأمبراطوري غير المباشرة)، الذي أدى بعد ذلك إلى تعريف الإمبريالية (الحكم الأجنبي المباشر). وتطور مفهوم «الهيمنة» في أوائل القرن العشرين ليجد طريقه في مجال العلاقات الدولية، حتى أسس الفيلسوف الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي نظرية الهيمنة الثقافية لتشمل الطبقة الاجتماعية. وعليه، فإن النظرية الفلسفية والاجتماعية لمفهوم الهيمنة الثقافية قد حللت المعايير الاجتماعية، التي أسست بُنى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المحكومة من قبل الطبقة الحاكمة وهيمنتها الثقافية والمجتمعية والاقتصادية(*). وعليه من الأدبيات الفكرية التحليلية لغرامشي تم اشتقاق دلالة هيمنة العلوم السياسية والقيادة. في حين أن الكتاب الذي نحن بصدده يعرف الهيمنة باعتبارها، علاقة السلطة السياسية في مجتمع شبه خاضع (Sub-Ordi-nate) لتأدية مهام اجتماعية غير طبيعية من الناحية الثقافية وغير مفيدة للمجتمع، لكنها ذات منفعة حصرية لمصالح الإمبريالية المهيمنة، والمتفوقة سياسياً وعسكرياً وسلطوياً والرائدة اقتصادياً وفق تعبيراتها المنطوقة في الخطاب السياسي. ولعل تحليل مفهوم آنا كورنيلا باير (Anna Cornelia Beyer) لمفهوم الهيمنة المعاصرة (Contemporary Hegemony) الذي خص به الولايات المتحدة الأميركية في القرن الواحد والعشرين، وبعد احتلال العراق، نجده بكل ثقة قد اتفق تماماً مع مفهوم الهيمنة في هذا الكتاب، حين يُعطي مثالاً عن الحرب العالمية على الإرهاب، من خلال تقديمه آليات وعمليات وممارسات القوة الأميركية في «الحكم المهيمن»(**) (Governance Hegemonic).

(*) K. J. Holsti, *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory* (Boston: Allen & Unwin, 1985).

(**) Anna Cornelia Beyer, *Counterterrorism and International Power Relations* (London: I. B. Tauris, 2010).

إن استثارة وبعث مفهوم «الهيمنة» من قبل غرامشي، ليكون في حلة جديدة يستوعب الواقع المجتمعي ومؤثراته فيه، جعلت من هذا المنحى يولّد حركة فلسفية فكرية لتطويره، اتخذت فيها بعد شكل المدرسة الفكرية. فهناك العديد من المدارس الفكرية الماركسية واللينينة قد استوعبت هذا المفهوم من الممارسة والتاريخ وحتى الحركات الاجتماعية. لا بل البعض منهم، قد طور المفهوم للحديث عن ما وراء «الهيمنة» أو هيمنة «الهيمنة»، منهم الفيلسوف والمفكر والثائر والخطابي السياسي، مثل الفيلسوف الكندي ألفريد تاياياك (Alfred Taiaiake) (-1964)، والمفكر الثائر المكسيكي سبكومديت ماركوس (Subcomandante Marcos) (-1968)، والخطابي السياسي تود غوستافو استيفا (Todd Gustavo Esteva) (-1938)، والمتخصص في الفلسفة الغربية، والسياسي والاجتماعي الكندي ريتشارد ج. ف. داي (Richard J. F. Day) (-1964)، والمعالج النفسي وعالم الاجتماع الفيلسوف فيليكس غاتاري (Felix Guattari) (1930-1992)، والفيلسوف الفرنسي ومؤرخ الأفكار والمنظر الاجتماعي والعالم اللغوي والناقد الأدبي ميشال فوكو (Michel Foucault) (1926-1984)، والفيلسوف الفرنسي جيل دولوز (Gilles Deleuze) (1925-1995)، والمنظر السياسي والمفكر المركزي لما بعد الفوضوية البريطاني سول نيومان (Saul Newman) (-1972)، والفيلسوف الأميركي تود ميّ (-1955)، ومفكر ومؤسس النظرية الفوضوية البنيوية الأميركي لويس كول (Lewis Call) (-1960)، والفيلسوف الأميركي وليام جبسون (William Gibson) (-1948)، والكاتب المفكر الأميركي اليساري بروس سترلينغ (Bruce Sterling) (-1954)، وعالم الاجتماع الفرنسي والفيلسوف والمنظر الثقافي والناقد السياسي المرتبط عمله بما بعد الحداثة وعلى وجه التحديد البنيوية جان بودريار (Jean Baudrillard) (1929-2007). على أي حال، إن طرح هذه الأسماء والإشارة إليها، هو أمرٌ نابعٌ من حقيقتين، الأولى أنهم جميعاً استلهموا مفهوم الهيمنة وما تلاها من مفاهيم ذات علاقة بالمجتمع والحركة التاريخية لتطورها، من المفكر السياسي غرامشي. أما الحقيقة الثانية التي جعلتنا نشير لهذه الأسماء هي، أن هذا الكتاب بصورة مباشرة أو سواها قد تطرق لأفكارهم وحركتها وعلاقتها بغرامشي ومفاهيمه المطروحة خصوصاً بمفهوم الكتلة التاريخية.

وكما بينا سلفاً، أن الهيمنة بذاتها ترتكز على «آثار الإشعاع» (Radiation Effects)، الذي طرحه غرامشي مع بقية المفاهيم المرتبطة به، مثل، الإجبار والسيطرة

والدوغمائية(*) (Dogmatism) في المجتمعات التي نعيش فيها. فغرامشي قد طرح المفهوم، لكن الذين تأثروا بمفاهيمه منذُ خمسينيات القرن العشرين وليومنا هذا، توافقوا مع كل مفاهيمه من خلال نظرتهم للأحداث المتتالية بكل جوانبها، في المجتمعات التي زاروها أو كتبوا عنا. فهم جميعاً مثل غرامشي ركزوا صفات الهيمنة، التي تطمح عن طريق الطبقة الاجتماعية أن تحقق «نجاحاً» ثورياً، يقودهم للعدالة الاجتماعية الشاملة، متخذين من نموذج ومفهوم الدولة أساساً للتغير الاجتماعي سواء أكان ذلك من خلال تشكيل وتنظيم الطلائع للاستيلاء على السلطة أو من خلال الفوضوية التي هي أقرب في مفهومها إلى «مجتمع اللادولة»(**) (Non-State Community)، الذي تسوده فوضى السلاح والميليشيات المتصارعة على الوجود.

في بداية الأمر، قلنا سنناقش «الهيمنة» بما فيها من معنى مكتسب من الإغريقية، والمستلب معناه في الإنجليزية من الأولى، وذلك لتمييزه عن المفهوم نفسه عربياً. فالسيطرة والنفوذ والاستعباد لا تحتاج إلى اصطلاح ومصطلح، ورسم معالمه ومن ثم تطوير نظريته عربياً، لكون حركة التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي لبناء الدولة عربياً هي حلقة مفقودة، لا بل لنقل لا وجود لها فانعدمت لحظة الضرورة. فتلك المصطلحات عربياً التي نحن بصددها، قد لا نخصص القول، إذا قلنا هي مسلمات قبلية تخوض غمار فهمها فطرياً داخل العقل البشري. المقصود من ذلك، أن تفسير الهيمنة وفق الأفق العربي، يمكن القول هي أداء وآلية مستخدمة يومياً قبل أن يتحدد مفهومها نظرياً من قبل الفلاسفة الغربيين. ويبدو لي أن المجتمع الذكوري في القبيلة لما قبل المدينية، هو خير تصوير لمفهوم «الهيمنة» المرتبك عربياً، بما في الكلمة من معنى للسيطرة الذكورية على المجتمع وسيادته على المرأة. كما إنه حالة معكوسة فطرياً على سلوكية التحكم المنضوية تحت الأسرية والقبيلة والحكم. وهذا ما هو موجود تقريباً

(*) الميل إلى وضع المبادئ على النحو الصحيح، الذي لا يقبل الجدل، ومن دون النظر في الأدلة أو آراء الآخرين.

(**) المقصود هنا بمجتمع اللادولة المقرونة بالفوضية، هي حالة شبيهة بما يحدث في العراق منذ الاحتلال وفي ليبيا، وحتى اليمن. كسر هيبة الدولة وإزالة الحدود واعتبار المؤثر الخارجي جزءاً من كيان الدولة من خلال دعم المؤثر الخارجي لاستمرار التمرد حتى ولو اتصف بالإرهاب المدعوم علناً، والمحمي بقرارات دولية.

في مجمل المجتمعات، ولو بمنهجية تختلف من مجتمع إلى آخر. وعليه، إن مفهوم الهيمنة عربياً، لا يمكن أن يتعدى حدود السيطرة المتمثلة بالسيادة السلطوية، في حين مفهوم الهيمنة غربياً اتخذ أشكالاً عدة، وسيق بمفاهيم فكرية متعددة ومتطورة ومختلفة في معناه الزمني والمكاني. فهي رغم وصفها حديثاً بأنها هيمنة فئة اجتماعية واحدة أو فئة في المجتمع، صار بالإمكان اليوم أن تكون أيضاً، ممارسة السيطرة بمهارة بدلاً من القوة، من خلال الوسائل الثقافية والقوة الاقتصادية، وهي تقوم على خليط من الموافقة والإكراه. اليوم، يستخدم هذا المصطلح أيضاً لوصف دور الولايات المتحدة في العالم، رغم أن موقف واشنطن المتميز اليوم في حالة من التراجع النسبي. فهذا المفهوم الفكري الأصيل المرتبط بغرامشي، استخدم في يومنا هذا بشراسة لتفسير كيف يمكن لمجموعة اقتصادية أو اجتماعية قوية، السيطرة على المجتمع من دون الحفاظ على حالة الخوف المستمر عند المهيمن عليه. فلذا، مفهوم الهيمنة حديثاً هو، بدلاً من استخدام القوة أو الإكراه الصريح، تعمل السلطة المهيمنة على التلاعب الناجح بالمؤسسات الثقافية والاجتماعية - مثل وسائل الإعلام - على تشكيل حدود الفرص الاقتصادية والسياسية للمواطنين. ولعل هذا المفهوم المحرف عن فكرة غرامشي واليسار، هدفه التنطيق الذي يمكنه أن يعطي المجموعة المسيطرة في المجتمع وضعاً يمكنها من التأثير على خيارات الآخرين، من أجل النظام السلطوي القائم. وضمان أن ممثلي هذه المصالح المهيمنة تعمل للمشاركات النقدية والتنظيمية والقضائية والبيروقراطية الرئيسة داخل النظام البنيوي. ومن هنا يمكن، إن صح تعبيرنا هنا، أن «الهيمنة العالمية» (Global Hegemony) قد تشير في السياسة الدولية هي إنها إما هيمنة قوة واحدة على الساحة العالمية، أو هيمنة بلد واحد إقليمياً. ولعل التوضيح هذا يمكن تعميمه على المنظمات الدولية ودورها في تفعيل هيمنة بعض الدول على العالم بتفويض شرعي مهيمن.

السؤال المطروح هنا، هل «الهيمنة» وفق المنظور الاشتراكي تحمل نفس التنطيق اللفظي والفعل النظري، أم هناك رأي آخر؟ بالتأكيد سنترك الجواب على هذا السؤال لفصول الكتاب، لكونه يتحدث عن الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية وكيفية إيجاد سياسة ديمقراطية راديكالية. ولكننا، بالإيحاءات المفاهيمية يمكن أن نقول، يجب على الاشتراكية الراديكالية أن تكون استراتيجيتها مناهضة للعنصرية والهيمنة الذكورية ضد النسوية، والتركيز على الصراع الطبقي، وعلى أهمية معالجة الاستبداد وعدم دعم

نضال مجموعة مهمشة، على حساب معاناة مجموعة أو مجاميع أخرى. لعلنا عند هذه النقطة، قد أعطينا نبذة مختصرة عن مفهوم «الهيمنة» وتطوره في سياق التطور التاريخي للمفهوم والمجتمع على حدٍ سواء. أما الآن لنخوض جولة مختصرة حول ما يهدف إليه هذا الكتاب الموسوم بـ **الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية: نحو سياسة ديمقراطية راديكالية**، الذي كانت طبعته الأولى عام 1985م، وطبعته الثانية عام 2014م التي نحن بصددها والمختلفة تماماً عن الطبعة الأولى بما أُضيف إليها من مفاهيم جديدة ومراجعة فكرية لما كان في الطبعة الأولى. على أي حال، فحوى الموضوع الذي عالجه هنا كل من المؤلفين إرنستو لاكلو (Ernesto Laclau) وشانتال موفي (Chantal Mouffe) هو، أنّ الهويّات الاجتماعية والسياسية ما هي إلا نتاج مشاريع «هيمنة» تُفعلها مراكزُ القوّى المجتمعية في نفوس المواطنين. فهما في البدء يبحثان في كيفية وماهية خلق الهويات التقليدية، ليتسع مفهوم «الهيمنة» ويجد له مكاناً في قلب كل مشروع هوية، ويعالجان كيفية رسم الحدود الفاصلة ما بين الذات التخيلية عند الطبقات المجتمعية، لتوحيد مسارها وخلق «طبقة شمولية».

لقد تم بناء هذا الكتاب حول تقلبات مفهوم الهيمنة، وحول المنطق الجديد الضمني للاجتماعية التي هي في داخله، وحول العقابات المعرفية التي عالجها المؤلفان بدرية، والتي تبدأ من مرحلة اللينينية وحتى الغرامشي. تلك المرحلة التي منعت اجراء أي فهم للإمكانات السياسية والنظرية المتشددة. ولا يمكن أن يكون هذا فاعلاً إلا حين يتم القبول بشكل كامل بالانفتاح، وعدم وجود اللحمة الاجتماعية، وعندما يتم رفض الجوهرية للمجمل وللعناصر الاجتماعية. ولعل، هذه الإمكانات تصبح واضحة للعيان ويمكن تشكل «الهيمنة» من خلالها أداة أساسية للتحليل السياسي عند اليسار. هذه الظروف تنشأ أصلاً في مجال الذي أسماه الكتاب بـــ «الثورة الديمقراطية»، ولكنه تعظيم فقط في كل آثاره التفكيكية لمشروع الديمقراطية الراديكالية، أو بعبارة أخرى، هي شكل من الأشكال السياسة التي لم تتأسس بناءً على افتراضات فكرية متحجرة لأي «جوهر» اجتماعي، بل على العكس، تأسست على تأكيد حالة الطوارئ والغموض لكل «جوهر»، وعلى الطابع التأسيسي للانقسام الاجتماعي والعدائية.

إن التأكيد على «الأرضية الأساسية» التي لا تعيش إلا من خلال نفي

خاصيتها الجوهرية؛ وعلى «النظام» الذي لا يكون موجوداً إلا باعتباره تحديداً جزئياً للاضطراب؛ وعلى «المعنى» الذي لا يشيد إلا باعتباره فائضاً ومتناقضاً ظاهرياً في مواجهة اللا معنى – بعبارة أخرى، إن المجال السياسي وفضاء اللعبة الذي لا يمكن أن يكون أبداً «خاسر– رابح» (Zero-Su) لأن القواعد واللاعبين لا تكون أبداً واضحةً تماماً. وهذه اللعبة، ذات المفهوم المستعصي، على الأقل يجب أن يكون اسمها: الهيمنة. وعليه سيجد القارئ استرسالاً لهذا المفهوم وملابساته الفكرية والعملية، من خلال رحلة الكتاب الواقع بأربعة فصول، **مركزة وسلسة**، يبدأ فصله الأول في البحث عن أصول المفهوم وحركة تطوره، وماهية الإشكالات في اعتماده من قبل المفكرين ذوي النظرة الرأسمالية أو أولئك ذوي التوجهات اليسارية. لننتقل في الفصل الثاني وبطريقة أكثر موسعة في البحث في بروز الصعوبات، والمنطق السياسي القديم، والتأكيد على الخطاب السياسي الاشتراكي، الذي كثيراً ما يحتوي في خلده استطراديةً، ليس بالضرورة تعني ما تعنية الاستراتيجية، بقدر ما هو إشارة للتعبئة وخلق الطبقة التي يمكنها أن تهيمن شعبوياً. ولكن تنطيق الهيمنة ووضعها في النصاب الاستراتيجي قد يصاحبه خلل، لذا حرص الكتاب في الفصل الثالث على معالجة العدائية وعلاقتها الروابطية بالعدائية. مؤكداً على ضرورة وجود لحظة الضرورة التي تجعل من «الهيمنة» ليست استعباداً أو استبداداً بقدر ما هي حالة تمنع الطارئ وتخلق طبقة يمكنها أن تمنع التسلط على طبقات المجتمع، الذي حسب تصورهما تسوده كمياً وفعلياً الطبقة العاملة. ساعين لتحقيق ذلك إلى إيجاد الطبقة الشاملة، وتنطيق الهيمنة لجعلها حالة حقيقة وليست ذات تخيلية عند الآخر. لينتهي الفصل الرابع بنعالجة الرؤية الاشتراكية للهيمنة وإيجاد الديمقراطية الراديكالية، الساعية لمجتمع تسوده العدالة الاجتماعية وفق العوامل التي تطرحها الاستراتيجية الاشتراكية.

هيثم الناهي

استهلال الطبعة الثانية

تم أصلًا نشر كتاب **الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية** في عام 1985، ومنذُ ذلك الحين برز في العمق الكثير من المناقشات النظرية - السياسية المهمة، سواء كان ذلك في العالم الأنجلوسكسوني أو أي مكان غيره. ومنذُ ذلك الحين أيضاً، تغيرت أشياء كثيرة في المشهد المعاصر. وللإشارة فقط إلى أهم الأحداث والتطورات، يكفينا أن نذكر نهاية الحرب الباردة، وتفكك النظام السوفياتي. ولهذا ينبغي أن نضيف في طبعتنا هذه بعض التحولات الجذرية التي طرأت في البنية الاجتماعية، التي تعتبر في الأساس نماذج جديدة في كيان الهويات الاجتماعية والسياسية. ولإدراك المسافة المصيرية التي تفصل ما بين وقت المباشرة الأصلية بتأليف هذا الكتاب في ثمانينيات القرن العشرين وما بين الوقت الحاضر، لا يسعنا إلا أن نذكر أنه في ذلك الوقت، كان لا يزال يُنظر إلى الشيوعية الأوروبية على أساس أنها مشروعٌ سياسي قابلٌ للتطبيق، ومشروع قد تجاوز اللينينية والديمقراطية الاجتماعية. فمنذُ ذلك الحين، تمكنت المناقشات الفكرية من استيعاب الانعكاسات الفكرية لليسار، الذي استطاع الإحاطة بتلك الحركات الاجتماعية الجديدة، والتعددية الثقافية، والعولمة، وإزالة الأقلمة الاقتصادية، والأداء الموحد للقضايا المرتبطة بما بعد الحداثة. ويمكننا القول - إعادة صياغة مفاهيم هوبزباوم (Hobsbawm) - أن «القرن العشرين القصير الأمد» قد انتهى في وقت مبكر من تسعينياته، وأننا نواجه اليوم إلى حد كبير مشاكل النظام الجديد.

ونظراً لضخامة هذه التغييرات المصيرية، فقد فوجئنا من خلال تصفحنا صفحات طبعتنا الأولى لهذا الكتاب، بأنه لم يعد كتاباً حديثاً، فهو على الأقل يستوجب

علينا أن نقحم في طياته موضع تساؤل المفكر ووجهات النظر السياسية المتطورة. لقد تابعنا معظم ما حدث منذ ذلك الحين ومن ثم تعقبنا بدقة النمط المقترح في كتابنا، ووجدنا أن تلك القضايا التي كانت محور اهتماماتنا في تلك اللحظة أكثر، من أي وقت مضى، قد أصبحت بارزة أكثر في المناقشات المعاصرة. وحتى يمكننا القول بأننا قد اطّلعنا على وجهات النظر المتقدمة – الأساس كان في مصفوفة غرامشي (Grams-cian) وفي مركزية الفئة المهيمنة – قمنا بعد ذلك باتباع نهج أكثر ملائمة بكثير من القضايا المعاصرة، قياساً بالأنظمة الفكرية، التي غالباً ما رافقت المناقشات التي جرت مؤخراً حول الذاتية السياسية، والديمقراطية، والتوجهات والعواقب السياسية لاقتصاد العولمة. هذا هو السبب في سعينا لإعادة الاختصار كطريقة لاستحداث الطبعة الثانية من الكتاب، حيث إن بعض النقاط الرئيسة موجودة في اعتراضتنا النظرية، كما أننا نعارض بعض الاستنتاجات السياسية نحو الاتجاهات الحديثة في مناقشة الديمقراطية.

دعونا نبدأ بالحديث بعض الشيء حول المشروع الفكري للهيمنة، والمنظور النظري لمن كتب حولها. مع منتصف سبعينيات القرن المنصرم، كان التنظير الماركسي قد وصل بوضوح إلى طريق مسدود. وحدث ذلك بعد أن أمضت الماركسية في ستينيات القرن العشرين فترة غنية واستثنائية وإبداعية في حدود هذا التوسع الواضح جداً، الذي لم يكن غيره مرئياً – كان مركز هذا الوضوح الألتوسيرية(*) (Althusseri-anism)، بل أيضاً في تجديد الاهتمام بغرامشي وفي منظري مدرسة فرنكفورت. ولعله في الوقت عينه، كانت هناك فجوة كبيرة ومتزايدة ما بين واقع الرأسمالية المعاصرة وماهية الماركسية، التي يمكن أن تندرج تحت مشروعية الفئات الخاصة. وبهذا الصدد يكفي أن نتذكر التشويهات اليائسة التي جرت بخصوص مفاهيم معينة من مثل «الحتمية في المقام الأخير» (Determination in the Last Instance) و«الاستقلالية النسبية» (Relative Autonomy). وتثير هذه الحالة، على وجه العموم، نوعين من

(*) نسبة إلى المفكر والفيلسوف الماركسي الفرنسي لويس بيار ألتوسير (Louis Pierre Althusser) (1918–1990)، ولد هذا الفيلسوف في الجزائر ودرس في مدرسة المعلمين العليا في باريس، حيث أصبح في نهاية المطاف أستاذ الفلسفة. وكان ألتوسير عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي، على الرغم من أنه في بعض الأحيان كان ناقداً قوياً للحزب الشيوعي الفرنسي لفترة طويلة. ناهيك عن وضعه الحجج والأطروحات ضد التهديدات التي رآها مهاجمة إلى الأسس النظرية للماركسية (المترجم).

المواقف هما: إما نفي التغييرات، والتراجع غير المقنع عن خندق التقليد المتعصب، أو إضافة، بطريقة متخصصة، تحليلاً وصفياً للتوجهات الجديدة التي كانت ببساطة متجاورة – من دون أن تتكامل مع بعضها البعض– إلى البنية النظرية الباقية من دون تغيير يذكر إلى حدٍ كبير.

إن طريقتنا في التعامل مع التراث الماركسي مختلفة تماماً، وباستطاعتنا، ربما، التعبير عنها بطريقة التمايز الهوسيرلية»(*) (Husserlian) لما بين الرسوبية (Sedimen-tation) والتنشيط (Reactivation). ففئات النظرية الرسوبية، هي تلك المؤسسات التي تخفي أعمال مؤسستهم الأصلية، في حين أن لحظة التفعيل تجعل تلك الأعمال مرئيةً مرة أخرى. بالنسبة إلينا – على عكس هوسيرل – كان التنشيط أو الإنعاش لإظهار حالة الطوارئ الأصلية للتوليف الذي حاولت الفئات الماركسية إيجاده. فبدلاً من التعامل مع مفاهيم من مثل «الطبقة» وثالوث المستويات «الاقتصاد والسياسة والأيديولوجية» أو التناقض ما بين القوى، وعلاقات الإنتاج بكونها وثنيات رسوبية، حاولنا إحياء الشروط المسبقة التي تجعل عملياتها الخطابية شيئاً ممكناً، وسألنا أنفسنا عما من شأن استمراريتها أو انقطاعها في حقبة الرأسمالية المعاصرة. وكانت نتيجة هذه العملية، هي إدراك أن مجال التنظير الماركسي قد أصبح أكثر تناقضاً وتنوعاً متجانساً منه كمتحولٍ لجنس مغاير أحادي، وفق ما قدمته الماركسية – وفق ما عرضته اللينينية من تاريخ للماركسية. وهنا لا بد لنا من أن نذكر بوضوح: إن التأثر النظري الدائم للينينية قد يفتقر بصورة مروعة إلى مجال التنوع الماركسي. فبينما كانت الأممية الثانية (Second International) في نهاية فترتها، ذات خطوات التفكير المنطقية(**) (Dis-cursivity) متوقفة عن العمل، أصبحت متنوعةً بشكل متزايد – تتراوح، على وجه

(*) نسبة إلى الفيلسوف الألماني مؤسس مدرسة الظواهر إدموند هوسيرل غوستاف ألبرخت (Ed-mund Gustav Albrecht Husserl) (1859-1938)، حيث كانت أولى أعماله المبكرة وضع الانتقادات إلى التاريخانية وباستخدام ضرورات الميل إلى تفسير الأحداث أو الحجج من حيث الذاتية، أو المبالغة في أهمية العوامل النفسية. كما إنه سعى لتطوير العلوم التأسيسية المنهجية على أساس ما يسمى بالحد من الظواهر، متخذاً حجة مفادها، أن الوعي التجاوزي يحدد حدود كل معرفة ممكنة، ومن خلال ذلك حرص هوسيرل في دراسته للظواهر على إعادة تعريفها بأنها فلسفة متسام مثالية. لقد أثر فكر هوسيرل عميقاً في المشهد الفلسفي في القرن العشرين، وأنه لا يزال شخصية بارزة في الفلسفة المعاصرة وخارجها (المترجم).

(**) أساساً يشير هذا المفهوم إلى فلسفة كَنْت الذي يعني نوعية التفكير من خلال سلسلة من الخطوات المنطقية (المترجم).

الخصوص في الماركسية النمساوية(*) (Austro-Marxism)، ومن مشكلة المثقفين عند مناقشة المسألة القومية، ومن التناقضات الداخلية لنظرية العمل المتعلقة بالقيمة، وإلى العلاقة بين الاشتراكية والأخلاق- مما أدى إلى انقسام الحركة العمالية العالمية، وتجربة إعادة تنظيم الجناح الثوري في جميع أنحاء الدولة السوفياتية، كل هذه أدت إلى الانقطاع عن العملية الإبداعية.

إن حالة لوكاش (Lukács) المثيرة للشفقة تكمن في تطرفها، لكنها بعيدة عن مثال الانعزالية. ورغم ذلك فلا يمكن إنكار إسهاماته الفكرية ومهارته في توطيد أفق النظرية السياسية، التي لم تتجاوز السلسلة الكاملة من المبادئ عديمة الأهمية في الأهمية الثالثة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاكل التي تواجهها الاستراتيجية الاشتراكية في ظروف الرأسمالية المتأخرة، هي بالفعل محتواة في طيف التنظير الخاص بالماركسية النمساوية، ولكن لها استمراريتها القليلة في فترة ما بين الحربين. فالمثال الأوحد للانعزالية الغرامشية، هي ما كتبه غرامشي من سجن موسوليني، التي يمكن أن نقتبس منها على أساس أنها انطلاقة جديدة لإنتاج ترسانة جديدة من المفاهيم – حرب المواقع (War Position)، الكتلة التاريخية (Historical Bloc)، الإرادة الجماعية (Collective Well)، الهيمنة (Hegemony)، والفكر، والقيادة الأخلاقية (Moral Leaderships) – والتي هي نقطة الانطلاق لتأملاتنا في الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية.

لقد قاد إعادة النظر (إعادة تفعيل) الفئات الماركسية في ضوء سلسلة من المشاكل والتطورات الجدية، بالضرورة، إلى تحليل أسرار ما سبق – أي إن، نزوح بعض شروطهم نحو إمكانية تطوير آفاق جديدة قد تتجاوز أي شيء بما يمكن أن يصفها بأنها تطبيق للفئوية. ونحن نعلم من خلال فتغنشتاين (Wittgenstein) أنه لا

(*) كانت الماركسية النمساوية تتبنى النظرية الماركسية الراهنة، وقد قادها كل من فيكتور آدلر (Victor Adler)، أوتو باور (Otto Bauer)، كارل رينر (Karl Renner) وماكس آدلر (Max Adler)، وأعضاء من الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي النمساوي خلال العقود الأخيرة من المملكة النمساوية الهنغارية والنمساوية الجمهورية الأولى (1918–1934). وقد عُرفت الماركسية النمساوية بنظريتها الوطنية والقومية، ومحاولتها التوفيق مع الاشتراكية في السياق الإمبراطوري. وبالتالي، يعتقد أوتو باور أنه من "مبدأ الشخصية" يمكننا أن نستخدم وسيلة لجمع أعضاء منقسمين جغرافياً في الوطن الواحد، وفي الديمقراطية الاجتماعية وقضية القوميات. ويرى أيضاً أن "مبدأ الشخصية يراد منه تنظيم دولة لا الهيئات الإقليمية (المترجم).

شيء هناك من هذا القبيل المسمى بـ «تطبيق قاعدة» (Application of a Rule)– على سبيل المثال يصبح التطبيق جزءاً من القاعدة نفسها. بحيث يمكننا إعادة قراءة النظرية الماركسية في ضوء المشاكل المعاصرة، التي تنطوي بالضرورة على تفكيك المركزية الفئوية لهذه النظرية. وهوما نسميه بـ «ما بعد الماركسية» (Post-Marxism). ونحن لم نخترع هذه التسمية – ظهرت بصورة هامشية (ليس كتسمية مصطلحية) في مقدمة كتابنا، ولكن منذُ أن أصبحت هذه التسمية معممة في وصف عملنا فيمكننا القول إننا لا نعارض ذلك بقدر ما نريد أن يفهم بشكل صحيح: كعملية متخصصة للمثقف التقليدي، فضلاً عن إنها عملية تفكير لأبعد من ذلك. وعند تطوير هذه المهمة، لعله من المهم أن نشير إلى عدم إمكانية تصورها وكأنها تاريخ داخلي للماركسية فحسب. فالعديد من التناقضات الاجتماعية، والعديد من القضايا التي تعتبر حاسمة بالنسبة إلى فهم المجتمعات المعاصرة، تنتمي إلى خطوات التفكير المنطقي، التي هي مفاهيم خارجية للماركسية، ولا يمكن إعادة مفاهيميتها ضمن الفئوية الماركسية – المفترض، بصورة خاصة، أن وجودهم وهو الذي يضع الماركسية ضمن التساؤل على أساس أنها نظام نظري مغلق، ويقود إلى تصفية نقطة انطلاق جديدة للتحليل الاجتماعي.

بصورة خاصة، هناك جانب واحد يجعلنا نؤكد على هذه النقطة، وهو أن أي تغيير جوهري في المضمون المتعلق بالحقيقة بدلاً من وجود الظاهرة «تراتيبية الأشياء»(*) (Ontic) لمجال البحث، ربما قد يؤدي إلى نموذج أنطولوجي(**) (On-tology) جديد. وكأن ألتوسير يريد أن يقول، إن وراء فلسفة أفلاطون كانت هناك الرياضيات اليونانية. وما وراء القرن السابع عشر الميلادي كانت هناك العقلانية، وفيزياء غاليلو، وما وراء فلسفة كَنَتْ كانت هناك نظرية نيوتن. ولوضع الحجة بصورة متسامية: فإن السؤال الأنطولوجي الدقيق المطروح هو، كيف يمكن أن تكون الكيانات، بحيث تكون موضوعية ممكنة في مجال معين. هناك عملية من ردود الفعل

(*) لا وجود لكلمة تقابل مصطلح Ontic وهي كلمة إغريقية تعني "مما هو" غير المادي، الحقيقي ذو الوجود الواقعي. وهذا المصطلح بصورة أكيدة يصف ما هو هناك، خلافاً لطبيعة أو خصائص كائن ما. على سبيل المثال، ما قاله روجر بيكون (Roger Bacon) ما مفاده أنه تم بناء جميع اللغات بصورة مبنيةً على الأخطاء الشائعة، لذا نجد أن هذا المصطلح أقرب تفسير إليه هو "تراتبية الأشياء" (المترجم).

(**) الأنطولوجيا هي فرع من فروع الميتافيزيقيا (الماورائيات) للتعامل مع طبيعة الوجود. وتعني أيضاً بالتحديد الدراسة الفلسفية لطبيعة الوجود (المترجم).

المتبادل ما بين إدماج مجالات جديدة للأهداف والفئات الأنطولوجية العمومية التي تنظم في وقت معين، وهناك ما هو قابل للتحقيق داخل المجال العام من الموضوعية. فالأنطولوجية الضمنية في الفرودوية (Freudianism) على سبيل المثال، تختلف وتتعارض مع النموذج البيولوجي. ومن وجهة النظر هذه، فإن قناعتنا بأن الانتقال من الماركسية إلى ما بعد الماركسية، هو تغيرٌ لا يتوقف على تراتيبية الأشياء، بل يتوقف أيضاً على الأنطولوجيا. كما أن مشاكل العولمة التي يحكمها مجتمع المعلوماتية غير واردة ضمن اثنين من نماذج الأنطولوجيا العلمية المتحكمة في مجال خطوات التفكير المنطقية: الأولى الهيغيلية والأخرى الطبيعية.

من وجهة نظرنا، يرتكز نهجنا في تفضيل لحظة التعبير السياسي ومركزية الفئة في التحليل السياسي، على الهيمنة. وفي هذه الحالة، كيف – تكرار لسؤالنا التجاوزي– يمكن للعلاقة ما بين الكيانات أن تُصبح علاقة هيمنة ممكنة؟ وهي علاقة مشروطة جداً، لأن تكون قوة اجتماعية معينة تتولى تمثيل مجمل ما هو غير قابل للقياس جذرياً فيما بين الكيانات. وهذا هو شكل من أشكال «هيمنة شمولية» (Hegemony Uni-versality) التي هي الوحيدة بإمكان المجتمع السياسي الوصول إليها. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي تمييز تحليلنا عن التحليلات الشمولية، التي بالإمكان إيجادها بصورة مباشرة في المجال الاجتماعي، والتي يعبر عنها وسطياً بـ«غير مهيمنة» (Non-Hegemonically)، وهي أيضاً خصوصيات مجردة مضافة من دون أن تكون بينها أي وسائطية لتحقيقها – كما هو موجود في بعض الأشكال أو ما هو موجود فيما بعد الحداثة. ولكن، إذا كانت هذه العلاقة ممثلة بالهيمنة هي شيئاً ممكناً، فيجب أن تكون مكانتها الأنطولوجية معرفة. هذه هي النقطة التي تكون عندها، بالنسبة إلى تحليلنا، هناك وجود لتصور فكرة اجتماعية، باعتبارها فضاء استطرادياً تصبح عنده الفكرة ذات أهمية قصوى – أي أن ما يجعل العلاقات الممكنة للتمثيل هو ما لا يمكن تصوره بدقة ضمن البعد الفيزيائي أو النموذج الطبيعي. ولقد أظهرنا في أعمال أخرى أن فئة «الخطاب» لها أصول في الفكر المعاصر، من خلال العودة إلى التيارات الفكرية الرئيسة الثلاثة في القرن العشرين المتمثلة بـ: التحليل الفلسفي (Analytical Philosophy)،

والفينومينولوجيا (علم الظواهر) (Phenomenology)، والبنيوية(*) (Structural-ism). وفي هذه التيارات الفكرية الثلاثة، بدأ القرن بوهم فوراً، للوصول بواسطة تدخلٍ غير استطرادي وغير مترابط إلى الأشياء ذاتها – المحتوى، والظاهرة، والإشارة على التوالي. ففي كل هذه الأشياء الثلاثة، على أي حال، كان الوهم يذوب آنياً في مرحلة ما، ولا بد من أن يحلّ محله بشكلٍ أو آخر شيءٌ من التأمل الاستطرادي. وهذا بالفعل ما حدث في الفلسفة التحليلية في وقت لاحق ضمن عمل فتغنشتاين (Witt-genstein)، وفي علم الظواهر مع التحليلية الوجودية عند هايدغر (Heidegger)، وفي البنيوية في نقد ما بعد البنيوية (Post-Structuralism) المشار إليها. لا بل هو أيضاً، بحسب رأينا، أن ما حدث في نظرية المعرفة مع تحول مفهوم التحقيقية(**) (Ver-ificationism) عند – بوبر (Popper) – كون (Kuhn)– فيريرابند (Feyrerabend)، وفي الماركسية ضمن عمل غرامشي (Gramsci)، فما تتمتع به الهويات الطبقية من الماركسية الكلاسيكية قد حلت محله هويات الهيمنة التي تشكلت من خلال التدخل غير الجدلي.

لقد غذّت كل هذه التيارات تفكيرنا إلى حدٍ ما، ومع هذا تعتبر ما بعد البنيوية هي الأرضية الأساسية التي أوجدت المصدر الرئيس للتفكير النظري عندنا، بالتأكيد ضمن حقل ما بعد النبيوية، والتفكيكية، والنظرية اللاكينية(***) (Lacanian Theo-ry)، ذات الأهمية الحاسمة في صياغة نهجنا للهيمنة. فمن عند التفكيك كانت فكرة نقد «عدمية القرار» (Undecidability). فإذا كانت عدمية القرار كما هي مبينة في

(*) في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا (علم الإنسان) واللسانيات، يجب أن تفهم البنيوية باعتبارها تلك المنهجية التي لها عناصر من الثقافة الإنسانية ومن حيث علاقتها كنظام شامل أكبر أو بنية أكبر (المترجم).

(**) (ويعرف أيضاً باسم مبدأ التحقق من معيار أو مبدأ التحقق) وهو مذهب يذهب إلى أن الاقتراح هو أمرٌ مفيد فقط معرفياً، إذا كان يمكن أن يؤدي نهائياً وبشكل قاطع إلى تحديد إما أن تكون النتيجة صحيحة أو خاطئة. كما أن هذا المذهب هو حركة فلسفية غربية تركز على وجه الخصوص على الفلسفة التحليلية، ظهرت إلى الوجود في عشرينيات القرن العشرين بفضل جهود مجموعة من فلاسفة المنطق الوضعي الذين يهدفون إلى وضع معايير لضمان مغزى التصريحات الفلسفية والتقييم الموضوعي للنتيجة سواء كانت زيفاً أو حقيقة (المترجم).

(***) تُعنى النظرية اللاكينية بدراسة وتطوير الأفكار. وهي نظرية من نظريات المحلل النفسي الفرنسي جاك لاكان (Jacques Lacan). وبدأت نظريته هذه بانتقاد نظريات فرويد النفسي التي تطورت من خلالها إلى نظرية للتحليل النفسي البشري (المترجم).

عمل دريدا (Derrida)، فإن ذلك قد يتغلغل داخل الحقل الذي سبق وأن نُظر إليه على أساس أنه محكومم بالحتمية البنيوية، التي يمكن للمرء من خلالها أن يرى الهيمنة كنظرية للقرار الذي اتخذه وفق أرضية عدمية القرار. فالمستويات الطارئة الأعمق تتطلب هيمنة – هذه هي السلطة – مرتبطة بمفاصل تعتبر طريقة أخرى للقول، أن لحظة التنشيط لا تعني شيئا آخر غير استرجاع فعل مؤسسة سياسية، أوجدت مصدر الهيمنة، والدافع منها في أي مكان، ولكن بمقدار عالٍ. ولأسباب غير مرتبطة مع بعضها البعض، تسهم النظرية اللاكينية بأدوات حاسمة لصياغة نظرية الهيمنة. وهكذا، فإن فئوية «نقطة الإرساء» (Point of De (Anchoring) Point Caption) التي تعني « نقطة عقدية في مصطلحاتنا» أو «سيد المدلولات» (Master-Signifi-er) تشتمل على فكرة وجود عنصر معين بافتراض «شمولية» الوظيفة البنيوية – في الواقع، مهما كانت منظمة فهذا المجال ليس له سوى نتيجة لتلك الوظيفة – من دون خصوصية العنصر، بحد ذاته، المحدد مسبقاً مثل الوظيفة. وبطريقة مماثلة، تنص فكرة الذات قبل تأسيس «المفهوم الفلسفي للذاتية» (Subjectivation) على مركزية «الهوية الذاتية» للفئة التي تجعلها ممكنة، في صلب هذا المعنى، خلال التفكير في تحولات الهيمنة، التي تعتمد بشكل كامل على المفاصل السياسية وليس على الكيانات المنشأة خارج المجال السياسي – مثل «المصالح الطبقية» (Class Interests). وبالفعل، هذه المفاصل السياسية والهيمنة قد خلقت بأثر رجعي تلك المصالح التي يدعون إنها تمثلهم.

تتمتع «الهيمنة» بظروف ممكنة دقيقة جداً، وقد تتسع وجهة النظر فيها لكلٍ من ماهية العلاقة المطلوبة التي يمكن تصورها كهيمنة، ومنظور بناء ذاتية الهيمنة. أما بالنسبة إلى الجانب الأول، فقد سبق أن تطرقنا مسبقاً لبنيوية عدمية القرار، وبيّنا أنها تمثل حالة هيمنة باحتراف. فإذا حددت الموضوعية الاجتماعية من خلال القوانين الداخلية وبوجود أي ترتيب بنيوي (كما هو الحال في المفهوم الاشتراكي المحض للمجتمع) فلن يكون هناك أي مجال لإعادة تنطيق الهيمنة الطارئة – لا حاجة حقاً للسياسة لأن تكون ذات نشاط مستقل. ومن أجل امتلاك الهيمنة، فإن أحد متطلباتها هو ألا يحدد لها مسبقاً عناصر طبيعتها الخاصة لغرض إبرام نوع واحد من الترتيبات دون الآخر، ومع ذلك يكون التكتل، كنتيجة خارجية أو ممارسة يُعبّرون عنها. ويعتبر تسليط الضوء على المؤسسات الأصيلة، بهذا الصدد، – في حالات الطوارئ الخاصة

بها– شرطاً من شروط تكوين الهيمنة. ولكن لنقل أنه لبلورة الوحدة يجب الإعلان عن البعد الأساسي للسياسة. وهذا تفضيل للحركة السياسية في بنية المجتمع، وهو أمرٌ ضروري من جانب نهجنا. ويوضح كتابنا هذا، كيف، من الناحية التاريخية، تم توضيح الهيمنة الأصلية في الديمقراطية الاجتماعية الروسية، على أساس اعتبارها محاولة لمعالجة تدخل السياسة المستقلة، التي لم يمكن استخدامها قبل التفكيك البنيوي ما بين الجهات الفاعلة والمهام الديمقراطية قد نتجت في وقت متأخر من تطور الرأسمالية في روسيا. فكيف امتد في وقت لاحق مفهوم «التكافل» (Combined)، و«التنمية غير المتوازنة» (Uneven Development) ليشمل الشروط العامة للسياسة في العصر الإمبريالي؛ وكيف، مع غرامشي، تم هذا البعد المهيمن لتأسيس الذاتية من الجهات التاريخية الفاعلة (الذي لا يتوقف عن أن يكون مجرد طبقة فاعلين). لنا أن نضيف أن هذا البعد هو بعدٌ من أبعاد الطوارئ، وأن الاستقلال السياسي الذي يصاحب ذلك ليس في المجالات السياسية فحسب، بل حتى أن أكثرها وضوحاً في العالم المعاصر وفي ظروف الرأسمالية المتقدمة، نجد أن إعادة تنطيق الهيمنة هو أكثر بكثير من عمومية ما كانت عليه في وقت غرامشي.

أما فيما يتعلق بذاتية الهيمنة، فإن حجتنا تتوافق مع كل الجدل الدائر حول العلاقة ما بين الشمولية (Universalism) والخصوصية (Particularism) اللتين أصبحتا مفهومين مركزيين جداً في السنوات الأخيرة. وتمتلك علاقة الهيمنة بلا شك بُعداً شمولياً، إلا أن هذا البعُد هو نوع معين ذو غاية في الخصوصية، التي لا بد أن نشير إلى ميزاته المهمة. فالهيمنة عند هذا البُعد ليست نتيجة لقرارٍ تعاقدي، كما هو عند تضخيمات هوبز (Hobbes) التي تربط الهيمنة بتحول هوية ذاتيات الهيمنة. فهو لا يرتبط بالضرورة بالفضاء العام، كما هو الحال في فكرة هيغل حول «الطبقة الكونية» (Universal Class) لإعادة تنطيق الهيمنة، التي تبدأ بالنسبة إليه عند مستوى المجتمع المدني. وهي بالنهاية، ليست مثل فكرة الماركسية البروليتارية التي تعتبرها طبقة عالمية، لأنها لا تُنتج في نهاية المطاف لتحقيق المصلحة الإنسانية، وهوما يؤدي إلى اضمحلال الدولة ونهاية السياسة. فرابط الهيمنة على عكس ذلك، هو يعني السياسة بشكل جوهري.

فما الذي، في هذه الحالة، هو شمولي كامن محدد في الهيمنة؟ النتيجة هي أننا نرى

في النص، أن هناك جدلية محددة ما بين ما نسميه «منطق الاختلاف» (Logics of Difference) و«منطق التكافؤ» (Logics of Equivalence). حيث يشغل الفاعلون الاجتماعيون مواقع تفاضلية ضمن الخطابات التي تشكل النسيج الاجتماعي. وبهذا المعنى فكلها، بالمعنى الدقيق للكلمة، تعتبر خصوصيات. من ناحية أخرى، هناك تناقضات اجتماعية تخلق حدود داخلية داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال، إن تقابل القوى القمعية وجهاً لوجه لوضع ما، مع مجموعة من الخصوصيات، قد تُنشأ علاقة التكافؤ فيما بينهم. ومع ذلك، يصبح من الضروري تمثيل مجمل السلسة فقط، لما وراء الخصوصيات التفاضلية لروابط التكافؤ. فما هي تلك وسائل التمثيل؟ فكما أشرنا، هناك خصوصية واحدة بالإمكان تقسيم هيئتها من دون الكف والتوقف باعتبارها خصوصية خاصة لذاتها، ولأنها تحول تلك الهيئة من انقسامها في التمثيل لشمولية تتجاوز ذلك التقسيم (أي من سلسلة التكافؤ)، فإن هذه العلاقة، التي يتم من خلالها وضع خصوصية معينة تتولى تمثيل شمولية متكافئة تماماً، هي التي تمثل بالفعل ما نسميه بعلاقة هيمنة. ونتيجة لذلك، فإن شموليتها هي شمولية ملوثة: **(1)** لكونها تعيش في التوتر غير القابل للحل ما بين الشمولية والخصوصية؛ **(2)** انها لا تكتسب وظيفة هيمنة شمولية من أجل الخير ولكن، على العكس من ذلك، دائماً. وعلى الرغم من إننا لا نشك بتطرف الحدس الغرامشي في العديد من النواحي، إلا أننا نعتقد أن شيئاً من هذا القبيل هو موجودٌ ضمناً عندما مّيز غرامشي بين الشركات والطبقة المهيمنة. ففكرتنا تقر بوجود عدة أجزاء مشاركة بالشمولية الملوثة مع التصور المستقل عن أي تعبير للهيمنة، على سبيل المثال وفق ما رأه هابرماس (Habermas) بالنسبة إلى الشمولية التي وصفها بأنها تحتوي على نسبة من الهيمنة من تلقاء نفسها. إلا أن فكرتنا تتجنب أقصى الجانب الآخر – ممثلة لربما في أنقى حالاتها بخصوصية ليوتارد (Lyotard)، الذي يعتبر مفهوم المجتمع متمثلاً بعدد وافر من الألعاب اللغوية للقياس، والتي يمكن تصورها في المسؤولية التقصيرية للتفاعلات، التي تجعل من أي إعادة صياغة تنطيق سياسية مستحيلة.

نتيجة لكل ما جاء أعلاه، يتصور نهجنا الشمولية، على أساس أنها سياسة عالمية. وفي هذا المعنى، هي تعتمد على الحدود الداخلية ضمن المجتمع. وهوربما يقودنا إلى ما هو أكثر مركزية من حجتنا في هذا الكتاب، وهو الارتباط بمفهوم «العدائية» (Antagonism). وبرأينا، إننا أوضحنا لماذا لا يمكن للمعارضة الحقيقة (الشعور

الكَنْتي الحقيقي البغيض (Kant's Realrepugnanz)) ولا التناقض الجدلي، القيام بحساب العلاقة الخاصة التي نطلق عليها تسمية «العدائية الاجتماعية» (Social Antagonism). فإطروحتنا تنصب في مفهومها المبني على أن تلك التناقضات هي ليست علاقات موضوعية، ولكن هذه العلاقات هي التي تكشف المحددات بكل موضوعية. حيث يُشكّل المجتمع حول هذه المحددات، التي هي بحد ذاتها تحديدات عدائية. كما إنه لا بد من أن نتصور حرفياً الحد العدائي – وهذا يعني، ليس هناك «عقل ماكر» (Cunning of Reason)، من شأنه أن يحقق ذاته من خلال العلاقات العدائية. كما إنه لا وجود لأي نوعٍ من أنواع اللُعب الكبرى التي من شأنها أن تقدم عداءات إلى نظام مبادئها. وهذا هو السبب الذي يجعلنا أن نتصور السياسة بأنها ليست أساس بنية فوقية، بل نتصورها على أساس امتلاكها حالة من الأنطولوجيا الاجتماعية علم الوجود الاجتماعي (Ontology of the Social).

بالنسبة إلينا يترتب على هذه الحجة أن ننظر لتقسيم العمل الاجتماعي على أساس أنه ضمن الإمكانية السياسية، و– كما سنشير في الجزء الأخير من هذا الكتاب– في غاية إمكانية السياسة الديمقراطية. ولعلنا نركز على هذه النقطة. في الواقع أن العدائية تكمن في قلب وثاقة الصلة بالموضوع الحالي لنهجنا، سواء كان على المستوى النظري أو المستوى السياسي. ولكن قد يبدو هذا الأمر متناقضاً، نظراً إلى أن إحدى النتائج الرئيسة للتحولات العميقة، قد تبوأت مكانها خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، ومنذ أن نشر هذا الكتاب على وجه التحديد فكرة العداء وتم محوها من الخطاب السياسي لليسار. ونحن نعتقد أن المشكلة الرئيسة تكمن هنا، على عكس هؤلاء الذين يرونها حالة من التقدم. دعونا نبحث كيف ولماذا حدث ما حدث. فقد يمكن لأحد ما يُعرب عن أمله في انهيار النموذج السوفياتي ومن شأنه أن يعطي دفعة جديدة للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وتكون عندها تلك الأحزاب قد تحررت أخيراً من الصورة السلبية للمشروع الاشتراكي وتخلصت من غريمها القديم. غير أن، فشل البديل الشيوعي لها، أعطى فكرة مفادها أن الاشتراكية قد فقدت مصداقيتها، وأصبحت أبعد ما تكون من إعطاء حياة جديدة، وألقت بالديمقراطية الاجتماعية في حالة الفوضى. فما شهدناه في العقد الماضي كان انتصاراً لليبرالية الجديدة، بدلاً من إعادة صياغة تنطيق المشروع الاشتراكي، وأصبحت الهيمنة متفشيةً بحيث كان له تأثير عميق على الهوية اليسارية المتطرفة. حتى أنه يمكن القول أن المشروع اليساري

في أزمة اليوم، هي أعمق من الوقت الذي باشرنا فيه كتابة هذا الكتاب عند بداية ثمانينيات القرن العشرين. فالمشروع اليساري تحت ذريعة «التحديث» (Moderniza-tion)، جعل أن هناك عدداً متزايداً من الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية قد نبذوا حقه في هويته، وإعادة تعريف نفسه مجازاً باسم «مركز يسار» (Centre-Left). فهم يزعمون أن مفاهيم اليسار واليمين قد عفا عليها الزمن، وإن ما نحتاجه حقاً هو سياسة لـ «مركز راديكالي (جذري)» (Radical Centre).

إن المبدأ الأساسي لما ورد، كان مبنياً على أساس ما يسمى «الطريق الثالث» (Third Way)، حيث إنه مع زوال الشيوعية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بظهور مجتمع المعلومات وعملية العولمة، تكون العدائية قد اختفت. فمن شأن السياسة التي لا حدود لها الآن أن تكون «سياسة رابح – رابح» (Win-Win Politics)، حيث يمكن إيجاد حلول يفضلها الجميع في المجتمع. وهذا يعني أن السياسة لم تعد تتمحور حول الانقسام الاجتماعي، وأصبحت المشاكل ببساطة مشاكل تقنية. ووفقاً لـ أولريخ بيك (Ulrich Beck) وأنطوني غيدنز (Anthony Giddens) – منظريّ هذه السياسة الجديدة – نحن نعيش الآن في ظل ظروف «التحديث الانعكاسي» (Re-flexive Modernization) حيث توفر نموذج الخصومة السياسية لمن نحن ضدهم، الذين لا ينطبق عليهم أي شيء أكثر من ذلك. كما يؤكد هذان المنظران على دخولنا حقبة جديدة في السياسة، تحتاج إلى التأني بطريقة مختلفة تماماً. فالسياسة الراديكالية يستوجب عليها أن تهتم بقضايا «الحياة» (Life) وأن يكون هذا الاهتمام «توليدياً» (Generative) والسماح للناس والجماعات لجعل الأمور تحدث، ويجب وضع تصور للديمقراطية لتكون على شكل «حوار» (Dialogue)، ويجري حل القضايا الخلافية من خلال الاستماع إلى بعضهم البعض.

هناك أحاديث كثيرة في هذه الأيام عن «دمقرطة الديمقراطية» (Democrati-zation of Democracy). فمن حيث المبدأ، لا بأس أن يبدو للوهلة الأولى في هذا المنظور، أن هناك تناغم مع فكرتنا لـ «الراديكالية» و«الديمقراطية التعددية» (Plu-ral Democracy). على أي حال، هناك فرقٌ شاسع بين الراديكالية والديمقراطية التعددية، وذلك لأننا لم نفكر قط بعملية «التطرف الديمقراطي» (Radicalization of Democracy)، التي ندافع عنها والتي تتخذ مكاناً في الأرضية المحايدة غير المتأثرة

طوبولوجيا(*) (Topology) مطلقاً، إلا أنها تتحول تحولاً عميقاً في العلاقات القائمة على السلطة. فبالنسبة إلينا، كان الهدف هو إنشاء هيمنة جديدة، إلا إن هذا الأمر يتطلب إنشاء حدود سياسية جديدة، لا العمل على زوال الحدود. فلا شك أنه لأمرٌ جيد أن يكون اليسار قد توصل في النهاية إلى تفاهم حول أهمية التعددية والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية، ولكن المشكلة تكمن في إن هذا التفاهم قد يرافقه اعتقاد خاطئ مفاده، أن ذلك يعني التخلي عن محاولة تحويل نظام الهيمنة الحالي. ومن هنا جاء التقديس للآراء، وعدم وضوح الحدود بين اليسار واليمين، والتحرك نحو المركزية.

غير أن هذا، هو الاستنتاج الخاطئ لسقوط الشيوعية. وبالتأكيد من المهم أن نفهم أن الديمقراطية الليبرالية هي ليست عدواً ليتم تدميرها، من أجل خلق، من خلال الثورة، مجتمعاً جديداً تماماً. وهذا هو في الواقع فعلاً ما كنا نزعمه في هذا الكتاب، عندما أصررنا على ضرورة إعادة تعريف المشروع اليساري من حيث «تطرف» الديمقراطية. وفي رأينا أن المشكلة مع الديمقراطيات الليبرالية الموجودة في الواقع، هي ليست مع القيم التأسيسية التي تبلورت في مبادئ الحرية والمساواة للجميع، بل مع نظام السلطة الذي يحدد ويحد من تشغيل وتفعيل تلك القيم. هذا هو السبب في التصور لمشروعنا «الراديكالية والديمقراطية التعددية» على أساس مرحلة جديدة في تعميق «الثورة الديمقراطية» (Democratic Revolution)، وعلى أساس تمدد النضال الديمقراطي من أجل المساواة، والحرية لمجموعة واسعة من العلاقات الاجتماعية.

وعلى الرغم من إننا لم نفكر في التخلص من النموذج اليعقوبي المتمثل بـ، صديق/ عدوسياسي(**) (Jacobin Friend/ enemy model of politics)، باعتباره

(*) علم من علوم الرياضيات البحتة التي تُعنى بدراسة الخصائص الهندسية والعلاقات المكانية التي تتأثر بالتغيير المستمر للشكل أو حجم الأرقام (المترجم).

(**) جمعية أصدقاء الدستور تأسست بعد عام 1792 وأعيدت تسميتها بجمعية اليعاقبة، وأصدقاء الحرية والمساواة، وكانت تعرف أيضاً بنادي أو مجرد جماعة اليعاقبة. وكان النادي السياسي الأكثر شهرة وتأثيراً في تطوير الثورة الفرنسية. تأسست في البداية من قبل نواب مناهضة الملكية لإي بريتاني (Brittany) (بريتناي، هي منطقة ودوقية سابقة في شمال غرب فرنسا تشكل شبه جزيرة بين خليج بسكاي والقنال الإنجليزي). ونما النادي في الحركة الجمهورية الوطنية، وضم في عضويته نحو نصف مليون عضو أو أكثر. وكان نادي اليعاقبة غير متجانس ويشمل كلاً من الكتل البرلمانية البارزة في تسعينيات القرن الثامن عشر الميلادي، والجبل الراديكالي والجيرودين الأكثر اعتدلاً، الذين هم أعضاء في الحزب الجمهوري الفرنسي المعتدل في السلطة للفترة 1791–1793 في أثناء الثورة الفرنسية (المترجم).

نموذجاً ملائماً للسياسة الديمقراطية، إلا أنه لا بد من أن يقود إلى أحد النماذج الليبرالية، الذي ينص على الديمقراطية كمنافسة بسيطة بين المصالح التي نشهدها في الأرضية المحايدة – حتى إذا تم التركيز على البعد الـ «حواري» (Dialogic). على أي حال، هذه هي بالضبط الطريقة التي الكثير من أحزاب الجناح اليساري الآن عينه تصوّر بها العملية الديمقراطية. وهذا أيضاً هو السبب الذي يجعلهم غير قادرين على فهم بنية علاقات السلطة، حتى يمكننا أن نبدأ في تخيل إمكانية إنشاء الهيمنة الجديدة. ونتيجة لذلك، فإن العنصر الرأسمالي المعادي الذي دائماً موجود في الديمقراطية الاجتماعية – بشقيها المتغيرين اليميني واليساري على حدٍ سواء – قد تم القضاء عليها الآن في النسخة التي يستوجب تحديثها. وبالتالي: فإن انعدام خطابهم من أي إشارة إلى بديل محتمل للنظام الاقتصادي الحالي، متخذٌ على أساس أنه هو العملية الوحيدة الموجودة فحسب – وكأن الاعتراف شخصية وهمية لانقطاع تام مع اقتصاد السوق، الذي يستبعد بالضرورة إمكانية تطبيق أنماط مختلفة من التنظيم لقوى السوق، والذي يعني أنه لا يوجد بديل للقبول الكلي للمنطق الخاصة بهم.

إن التبرير المعتاد لمفهوم «لا عقيدة بديلة» (No Alternative Dogma) إلا «العولمة» (Globalization)، وحجة ضرورة التدرب عليها بشكل عام لمكافحة إعادة توزيع السياسات الديمقراطية الاجتماعية، هي التي أدت إلى مواجهة قيوداً مالية صارمة من قبل الحكومات، التي هي الوحيدة المتمتعة بإمكانيات واقعية في العالم. حيث إن الأسواق العالمية لا تسمح بأي انحراف عن العقيدة الليبرالية الجديدة. وهذه الحجة تمنح الأرضية الأيديولوجية التي تم إنشاؤها نتيجة لسنوات من الهيمنة الليبرالية الجديدة، وتحول مفهوم ماهية الدولة الظرفية الشؤون إلى ضرورة تاريخية. ناهيك عن إن تلك الدولة قد تم عرضها على أساس أنها تتحرك بشكل خاص بواسطة الثروة المعلوماتية. وإن قوى العولمة قد تم فصلها على ما يبدو عن الأبعاد السياسية فيها، والتي تبدو وكأنها هي المصير المحتوم الذي بحوزتنا تقديمه. لذلك يقال لنا إنه ليس هناك سياسات اقتصادية يسارية أكثر أو يمينية أكثر، ولكن هناك فقط الجيد منها والسيئ منها!

لنفكر في علاقات الهيمنة لكسر هذه المغالطات. في الواقع أن التدقيق فيما يسمى بـ «العالم المعولم» (Globalized World) من خلال الفئة المهيمنة التي وضعت في هذا

الكتاب، يمكن أن يساعدنا على فهم التزامن الحالي، بعيداً عن كونه طبيعياً فحسب، أو كونه نظاماً مجتمعياً، حيث هو تعبير عن تكوين معين من علاقات السلطة. ولعل هذه هي نتيجة لتحركات الهيمنة من جانب القوى الاجتماعية المحددة، التي كانت قادرة على تنفيذ تحول عميق في العلاقات بين الشركات الرأسمالية والدول القومية. ولعله يمكن اعتبار هذه الهيمنة تحدياً، لذا يستوجب على اليسار أن يبدأ بوضع بديل موثوق لنظام الليبرالية الجديدة، بدلًا من مجرد محاولة السيطرة عليه بطريقة أكثر إنسانية. وهذا، بطبيعة الحال، يتطلب رسم حدود سياسية جديدة، والاعتراف بأنه لا يمكن أن يكون هناك تطرفاً سياساً من دون أي تعريف للعدو. والقول هنا، يتطلب قبول مفهوم عدم مصداقية العداء.

هناك طريقة أخرى وهي وجهة نظر النظرية التي وضعت في هذا الكتاب، التي يمكن أن تسهم في استعادة مركزية السياسية - من خلال جلب أوجه القصور إلى الصدارة، لما يعرض حالياً على الرؤية الواعدة والمتطورة من السياسات التقدمية: نموذج «الديمقراطية التداولية» (Deliberative Democracy) التي تم طرحها من قبل هابرماس وأتباعه. وهذا مفيدٌ للتباين مع نهجنا معهم، لأن بعض أوجه الشبه موجودة فعلًا بين مفهوم الديمقراطية الراديكالية التي ندافع عنها، وبين النهج الذي هم يدافعون عنه. فكما هم، نحن أيضاً ننتقد النموذج الديمقراطي المتراكم، الذي يقلل من العملية الديمقراطية في التعبير عن تلك المصالح والأفضليات المسجلة في عملية التصويت والهادفة، إلى انتخاب قادة ينفذون السياسات المختارة. ونحن كما هم، نعترض على هذا المفهوم الفقير للسياسة الديمقراطية، الذي لا يعترف بطريقة الهويات السياسية ولا يمكن توفيره مسبقاً، ولكن يشكّل ويُعاد تشكيله من خلال النقاش في الدوائر العامة. فإننا نقول، أن السياسة لا يمكن تمثيلها بمجرد تسجيل قائمة المصالح الموجودة فعلاً، بل من خلال لعب الدور الحاسم في تشكيل ذاتيات السياسية. وبشأن هذه الذاتيات، نحن مع الهابرماسية (نسبة إلى هابرماس) في واحدةٍ منها. علاوة على ذلك، نحن نتفق معهم على ضرورة مراعاة العديد من الأصوات المختلفة، التي تدرك المجتمع الديمقراطي من أجل توسيع مجال النضال الديمقراطي.

ومع ذلك، هناك نقاط خلافية مهمة ما بين وجهة نظرنا ورغبتهم المتوقفة عند الإطار النظري، حين يتم مناقشتنا بفحوى مفاهيمنا الخاصة. كما أن الدور الفعال

والمركز الذي يلعبه عملنا في طرح فكرة العدائية ينهي أي إمكانية للمصالحة النهائية، ولأي نوع من الإجماع العقلاني الشامل بكل ما في الكلمة من معنى كل «نحن». فبالنسبة إلينا، نعتبر المجال العام غير حصري للحجة العقلانية، وهو ما يُعتبر «استحالة مفاهيمية» (Conceptual Impossibility). فالصراع والانقسام، من وجهة نظرنا، لا يعني الاضطرابات، التي للأسف لا يمكن القضاء عليها، ولا يعني أيضاً العوائق التجريبية التي تجعل الإدراك الكامل من المستحيل أن يكون متناغماً. كما لا يمكننا بلوغ الانسجام في شمولية العمل، لأننا غير قادرين على ترك خصوصياتنا جانباً تماماً، من أجل التصرف وفقاً لعقلانيتنا – الانسجام الذي ينبغي رغم أي شيء أن يكون مؤسساً على المُثل التي نسعى إليها. وفي الحقيقة، نحن نحافظ على ذلك من دون أي صراعات أو انقسامات تُذكر، ووجدنا إن السياسة الديمقراطية التعددية أمراً مستحيلاً. ولكي نعتقد أنه بالإمكان التوصل في نهاية المطاف إلى حل نهائي للصراعات – حتى لوكان ينظر إليه على أساس أنه نهج مقارب للفكرة التنظيمية للإجماع العقلاني– يكون بعيداً عن توفير الأفق اللازم للمشروع الديمقراطي، فهذا يعني إننا وضعنا الصراعات تلك في موضع خطر. وعليه، فالتصور للأمور بمثل هذه الطريقة يجعل الديمقراطية التعددية مبنية على «فكرة دحض الذات» (Self-Refuting Ideal)، لأن لحظة تحقيق ذلك ستتزامن مع حالة تفكيكها. وهذا هو السبب الذي دفعنا لنتشدد بالقول إنه لأمرٍ حيوي للسياسة الديمقراطية أن تعترف بأن أي شكل من أشكال التوافق هو نتيجة لصياغة تنطيق الهيمنة، التي تمتلك دائماً «الخارج» الذي يعوق تنفيذها بالكامل. فخلافاً للهبرماسيين (اتباع نظريات هابرماس)، نحن لا نرى في ذلك شيئاً ما من شأنه أن يقوض المشروع الديمقراطي، ولكن نوصفها بأنها حالة محتملة جداً.

كلمة أخيرة حول الطريقة التي نتصور بها المهام الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى اليسار. ففي الآونة الأخيرة سَعت العديد من الأصوات منادية بـ: «العودة إلى الصراع الطبقي»، زاعمةً أن اليسار قد يعترف وبشكل وثيق بالقضايا «الثقافية»، وأنه قد تخلى عن النضال ضد عدم المساواة الاقتصادية. فكما يقولون، لقد حان الوقت لنترك جانباً هاجس «سياسات الهوية» (Identity Politics)، ولا بدّ من الاستماع مرة أخرى إلى مطالب الطبقة العاملة. ما الموقف الذي ينبغي أن نتخذه من هذه الانتقادات؟ هو، هل نحن اليوم مقترنين بالمعارضة تلك، التي قد قدمت لنا خلفيةً

لتفكيرنا مستندة على انتقاد اليسار، لعدم اتخاذها موقفاً من النضال الكبير لـ «الحركات الجديدة» (New Movements)، التي هي بعين الاعتبار؟ لعله من الصحيح القول أن الأحزاب اليسارية قد تطورت، بحيث أصبحت تهتم أساساً بالطبقات الوسطى، على حساب العمال، ولكن هذا يعود بالمجمل إلى عجزهم على وضع تصور بديل عن الليبرالية الجديدة، وقبولهم من دون تمحيص لضرورات «المرونة» (Flexibility)، وعدم الافتتان المفترض بقضايا «الهوية» (Identity). إذن، الحل هو عدم التخلي عن «النضال الثقافي» (Cultural Struggle) من أجل العودة إلى الحياة «السياسية الحقيقية» (Real Politics).

إن أحد المبادئ الأساسية للهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية هي الحاجة إلى إنشاء سلسلة من التكافؤ ضمن النضال الديمقراطي المختلف ضد الأشكال المختلفة للـ «تبعية» (Subordination). لقد خضنا في هذا الكتاب في مفاهيم النضالات ضد التمييز على أساس الجنس، والعنصرية، والتمييز الجنسي، وفي الدفاع عن البيئة التي تحتاج إلى مصالح عمالية مفصلية لهؤلاء المنخرطين تحت لواء مشروع الهيمنة للجناح اليساري الجديد، وذلك من أجل وضعها ضمن المصطلحات التي أصبحت مؤخراً مألوفة. كما إننا أصررنا على أن اليسار بحاجة إلى معالجة قضايا «إعادة التوزيع» (Redistribution) و«الإقرار» (Recognition) على حدٍ سواء. وهذا هو بالفعل ما نقصده بـ «الراديكالية والديمقراطية التعددية».

اليوم لا يزال هذا المشروع ذو صلة وثيقة بالموضوع، أكثر من أي وقت مضى – هذا لا يعني أنه قد أصبح من السهل تحقيقه. وفي الواقع، يبدو أحياناً كما لو، بدلاً من التفكير بـ «التطرف» الديمقراطي، تكون الأولوية الأولى للدفاع عنها ضد القوى التي تهددها بدهاء من الداخل. فبدلاً من تعزيز مؤسساتها، بدا أن انتصار الديمقراطية على الخصم الشيوعي قد أسهم أيضاً في إضعاف مؤسساتها. كما أن السخط على العملية الديمقراطية كان له أيضاً أبعاداً مثيرة للقلق، وولّدت على نطاق واسع سخرية حول الطبقة السياسية بحيث قوضت ثقة المواطنين الأساسية في النظام البرلماني. ولكن من المؤكد أن هناك سبباً للابتهاج بالوضع الحالي للسياسات في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. ففي بعض البلدان يتم استغلال هذا الوضع بذكاء من قبل الجناح اليميني الشعبي الغوغائي، ونجح بعضهم مثل هايدر (Haider) وبرلسكوني (Berlusconi)

بالادلاء بشهاداتهم التي انطوت على بلاغة اجتذبت الكثير من الاتباع. وعليه، طالما اليسار قد تخلى عن النضال المهيمن واتجه نحو اكتساب مركز الأرض، فإن هناك أمل ضئيل جداً في عكس مثل هذا الوضع. وللتأكد من ذلك، فقد بدأنا نلاحظ ظهور سلسلة من المقاومات للشركات الكاسرة للحدود الوطنية، كمحاولة لفرض سلطتهم على الكوكب بأسره. ولكن هذه المقاومة هي من دون رؤية حول ما يمكن أن يكون وسيلة مختلفة لتنظيم العلاقات الاجتماعية، أو شيء ما يمكنه أن يعيد مركزية السياسة ضد طغيان قوى السوق، لذا سوف تظل تلك الحركات ذات طبيعة دفاعية. فلو كان هناك مَن يريد بناء سلسلة من المعادلات بين النضال الديمقراطي، فإنه يحتاج إلى إقامة الحدود وتحديد الخصم، ولكن هذا لا يكفي. ولوكان هناك أيضاً مَن هو بحاجة لأن يعرف لماذا هذا الاقتتال، وما هو المجتمع الذي يريد إقامته، فإن ذلك يتطلب من اليسار فهماً كافياً للطبيعة، وعلاقات القوة، وديناميكيات السياسة. وعليه، ما هو على المحك هو، كيفية بناء الهيمنة الجديدة. لذلك شعارنا هو: «عودة إلى النضال المهيمن».

إرنستو لاكلو وشانتال موفي، تشرين الثاني/ نوفمبر 2000

المقدمة

يقف فكر الجناح اليساري اليوم عند مفترق طرقٍ. حيث كان التحدي بجدية إلى «الحقائق الواضحة» (Evident Truths) في الماضي – الأشكال الكلاسيكية للتحليل والحسابات السياسية، وطبيعة القوى في الصراع ذات المعنى الكبير جداً لصراعات وأهداف اليسار – يتم من خلال سيل الطفرات التاريخية، التي عصفت بالأرضية المستندة إليها في تشكيل تلك الحقائق. بعض هذه الطفرات يتوافق بلا شك مع الفشل وخيبات الأمل: من بودابست إلى براغ والانقلاب البولندي، ومن كابول وحتى عواقب انتصار الشيوعيين في فيتنام وكمبوذيا، وتراجع علامة الاستفهام أكثر بكثير بالاعتماد بشدة على طريقة التصور كاملة عن الاشتراكية، وماهية الطرق التي ينبغي أن تؤدي إلى ذلك. وعليه، فقد تم إعادة شحن هذا التفكير النقدي عند وقت تآكله وضروراته، على أسس نظرية وسياسية متبلورة في أفق التفكير اليساري التقليدي. ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك. وهناك سلسلة كاملة من الظواهر الجديدة الإيجابية، التي تكمن وراء تلك الطفرات التي جعلته عملاً مهماً لـ «نظرية إعادة الاعتبار» (Re-consideration Theory): صعود الحركة النسائية الجديدة، والحركات الاحتجاجية العرقية، والأقليات القومية والجنسية، ومناهضة مأسسة البيئة التي شنتها طبقات السكان المهمشة، وحركة مناهضة امتلاك الأسلحة النووية، والأشكال الشاذة من النضال الاجتماعي في الدول الرأسمالية المحيطة – كل هذه تدل على تمدد الصراع الاجتماعي لمجموعة واسعة من المجالات، مما أدى إلى احتمال، ولكن ليس أكثر من

احتمال، إلى تقدمها نحو المطالبة بحرية وديمقراطية ومساواة في المجتمعات بصورة أكثر مما كانت عليه.

لقد طرح انتشار الصراعات هذا نفسه، أولاً وقبل كل شيء، على أساس أنه «طفحٌ» (Surplus) موجهاً بعناد إلى العقلانية وتنظيم بنيوية المجتمع – هذا ما يقصد به «النظام الاجتماعي» (Social Order). وهناك أصوات عديدة، مستمدة قوتها من المعسكر الليبرالي المحافظ خاصة، قد جادلت باستمرار بأن المجتمعات الغربية تواجه «أزمة القدرة على الحكم» (Crisis of Governability)، وتهديداً لها بالانحلال على يدي خطر المساواة. ومع ذلك، فقد تم أيضاً طرح أشكال جديدة من الصراع الاجتماعي في أزمة الأطر النظرية والسياسية بصورة أقرب إلى تلك التي نسعى للانخراط في الحوار فيها بالجزء الأكبر من هذا الكتاب. وهذه تتوافق مع الخطابات التقليدية لليسار، والوسائط المتميزة، التي قد تصور وكلاء التغيير الاجتماعي، وبنية المجالات السياسية، والنقاط المتميزة لإطلاق العنان للتحولات التاريخية. فما هو الآن في الأزمة هو تصور كامل للاشتراكية التي تستند أيضاً إلى مركزية الطبقة العاملة الأنطولوجية، وتستند أيضاً إلى دور الثورة، وبرأسمال (س)، وعلى أساس لحظة التأسيس في الانتقال من نوع مجتمعي ما إلى مجتمع آخر، وعلى بناء وحدوي مثالي وهمي وإرادة جماعية متجانسة من شأنها أن تجعل من العبث أن يحصل ذلك في لحظة سياسية ما. فالطابع التعددي والمتنوع من النضالات الاجتماعية المعاصرة قد فض أخيراً الأساس للمتخيل السياسي. فهؤلاء الاشخاص الذين هم مع الذاتيات «الشمولية» ومفاهيمية تتمحور حول التاريخ المنفرد، يفترضون وجود «المجتمع» على أساس بنيته الواضحة، التي يمكن أن تتقن فكرياً بالاستناد إلى المواقف الفئوية المعينة وإعادة تشكيلها، وأيضاً على أساس نظام الشفافية العقلاني عن طريق عمل المؤسسة ذات الطابع السياسي. واليوم، يشهد اليسار الفصل الأخير من فض تلك الوهمية اليعاقبية.

وهكذا، فإن الأثرياء جداً، والتعددية النضالية الاجتماعية المعاصرة كلاهما قد أعطى بُعداً لإثارة أزمة التفكير النظري. وهذه نقطة وسطية في الحركة في اتجاهين، ما بين التنظير والسياسة اللذين يمثلان خطابنا الذي سيكون موجوداً. ففي كل لحظة حاولنا منع انطباعية ووصفية علم الاجتماع اللذين يعيشان على جهل الظروف

المنطقية الخاصة بالمجتمع والمملوءة بالفراغات التي تولدها الأزمة. وعليه فيمكن القول، لقد كان هدفنا هو العكس تماماً: التركيز على بعض الفئات الخطابية التي، تبدو للوهلة الأولى، متميزة وفيها نقاط مكثفة عن جوانب كثيرة تتعلق بالأزمة؛ ولكشف المعنى الممكن من خلال التاريخ وفي جوانب مختلفة من هذا الانكسار المتعدد. لذا فقد تم منذُ البداية استبعاد جميع الانتقائية الخطابية والمتذبذبة الولاء منها. فكما كان يقال في المقال الافتتاحي للفترة الكلاسيكية، أنه عندما يدخل المرء الأراضي الجديدة فلا بد من اتباع مثال «المسافرين» الذي يجدون أنفسهم ضائعين في غابة، ويعرفون أنه ينبغي عليهم ألا يهيمون أول مرة على وجوههم في جانب ما ومن ثم للجانب الآخر ولا أقل من الوقوف ثابتاً في مكانٍ ما، بل ينبغي أن يفهموا أنه لا بد من الاستمرار بالسير باستقامة نحو اتجاه واحد، ولا ينحرفون عن اتجاهم لاي سبب حتى ولو كان سبباً طفيفاً، وحتى وإن كانت هناك فرصة ممكنة واحدة تحدد لهم اختيارهم. ومن خلال ما تقدم نعني إذا كانوا لا يذهبون بالضبط إلى حيث يرغبون، فإنهم على الأقل سيصلون في النهاية إلى مكان ما، حيث من المحتمل أنه ستكون أفضل حالاً من مكانٍ ما في وسط غابة[1].

كان خيط الإرشاد لتحليلنا هو التحولات التي طرأت على مفهوم الهيمنة، باعتباره سطحاً استطرادياً ونقطة عقدية أساسية للتنظير الماركسي. واستنتاجنا الرئيس لذلك هو أن ما وراء مفهوم «الهيمنة» يكمن شيء مخفي أكثر من نوع العلاقات «السياسية التكميلية» (Political Complementary) للفئات الأساسية للنظرية الماركسية. وفي الحقيقة، إنها تُدخل المنطق الاجتماعي (Logic of the Social) الذي يتنافى مع هذه الفئات. ففي مواجهة العقلانية الماركسية الكلاسيكية، التي قدمت التاريخ والمجتمع على أساس إنهما يمثلان بعداً لإنشاء تجمعات سهلة الفهم ويغلب عليها طابع المفاهيمية القانونية المفسرة، وتعرض بذاتها منطق الهيمنة بدايةً كعملية «متكاملة» و«طارئة»، مطلوبة لكشف اختلالات التوازن الظرفية ضمن النموذج التطوري النافذ من الناحية الضرورية أو «الشكلية» (Morphological)، لا للحظة وضعها في المسائلة فحسب. (واحدة من المهام الرئيسة لهذا الكتاب سوف تكون لتحديد منطق محدد للطوارئ). فعلى أساس تطبيق مفهوم أوسع، من لينين وحتى غرامشي، فإنه أيضاً يستوجب التوسع في مجال صياغة التنطيقات الطارئة، وفئة «الضرورة التاريخية» (Historical Necessity) – والتي كانت حجر الزاوية

في الماركسية الكلاسيكية - التي انسحبت إلى أفق الناحية النظرية. كما يجب علينا في الفصلين الأخيرين القول شيئاً حول توسيع وتحديد المنطق الاجتماعي الضمني لمفهوم «الهيمنة» - في الاتجاه الذي يذهب إلى ما هو أبعد من غرامشي- الذي سيوفر لنا مرسى من النضالات الاجتماعية المعاصرة القابلة للتحقيق ضمن خصوصيتها، ناهيك عن السماح لنا بخطوط عريضة لطرح سياسة جديدة لليسار على أساس مشروع ديمقراطية جذرية.

هناك سؤال واحد يستجدي الإجابة: لماذا يجب علينا طرح هذه المهمة من خلال النقد والتفكيك لمختلف الأسطح الخطابية الخاصة بالماركسية الكلاسيكية؟ دعنا نقول أولاً، أنه لا يوجد خطاب واحد ونظام واحد للفئات عِبر «الحقيقة» التي نتكلمها من دون أي تأملات. فعند تشغيل التفكيكية ضمن الفئات الماركسية، نحن لا ندعي كتابة «الشمولية التاريخية»، بل سيدّون خطابنا تلك اللحظة وهذه عملية خطية معرفية. فتماماً مثل عهد «النظرية المعرفية المعيارية» (Normative Epistemol-ogy)، يمكن القول إن الوقت قد حان لوضع حدٍ لنهايتها، وكذلك قد حان الوقت لإنهاء عصر الخطابات الشمولية. وعليه، فالاستنتاجات السياسية هي مماثلة لتلك المنصوص عليها في هذا الكتاب، الذي من الممكن أن يقترب من التشكيلات الخطابية المختلفة جداً - على سبيل المثال، من أشكال معينة من المسيحية، أو من الخطابات التحررية الغريبة عن التقاليد الاشتراكية - ولا شيء من ذلك يتطلع لإن يكون حقيقة مجتمع (أو «فلسفة لا يمكن تجاوزها في عصرنا»، على حد تعبير سارتر (Sartre)). لهذا السبب بالذات، على أي حال، كانت الماركسية واحدة من التقاليد التي من خلالها يُصبح من الممكن صياغة هذا المفهوم الجديد للسياسة. وبالنسبة إلينا، أن سريان هذه النقطة لانطلاقها، يستند ببساطة على حقيقة أنه يشكّل ماضينا الخاص.

القضية ليست كذلك، في تقليص الذرائع، ومجال صحة النظرية الماركسية، فنحن نحاول تحطيم شيءٍ متأصل بعمق في هذه النظرية: على وجه الخصوص، تطلعها الأحادي للإمساك مع فئاتها بالجوهر أو المعنى الكامن وراء التاريخ؟ الجواب على هذا السؤال لا يمكن أن يكون إلا بالإيجاب، إلا إذا كنا نتخلى عن أي اختصاص معرفي يستند إلى المكانة المتميزة لأنطولوجية «الطبقة الشاملة» التي سنحملها على محمل الجد لمناقشة الدرجة الحالية لشرعية الفئات الماركسية. وعند هذه النقطة يجب

أن نقول بوضوح شديد، أننا نقف الآن في أرضية ما بعد الماركسية. فلم يعد بعد هذا من الممكن الحفاظ على مفهوم الذاتية والطبقات التي وضعتها الماركسية، ولا رؤيتها للمسار التاريخي للتطور الرأسمالي، ولا بالطبع مفهوم الشيوعية بوصفها مجتمع شفاف اختفت منه العدائية. ولكن إذا كان لدينا في هذا الكتاب مشروع فكري فهو سيكون ما بعد الماركسية، ومن الواضح أيضاً أنه ما بعد الماركسية.

لقد تشكّلت الأشكال الخطابية داخل الماركسية، من خلال تطوير بعض البديهيات، وتثبيط أو القضاء على البعض الآخر منها. لقد شيدنا مفهوم الهيمنة، التي، من وجهة نظرنا، قد تكون أداة مفيدة في النضال من أجل الراديكالية، والتحررية، والديمقراطية التعددية. وهنا تبدو الإشارة إلى غرامشي ذات أهمية كبرى، بالرغم من انتقادها جزئياً. فقد حاولنا في النص أن نستعيد بعض التنوع والثراء في الخطاب الماركسي في «الأممية الثانية» (Second International) التي تميل إلى الإزالة من قبل الصورة المتجانسة الفقيرة لـ «الماركسية اللينينية» والتي هي في الوضع الراهن في عهد ستالين (Stalin) وما بعد الستالينية، ونجدها قد أُعيد إنتاجها الآن – هي على حالها الآن تقريباً ولكن مع إشارات معارضة– من قبل بعض الأشكال المعاصرة لـ «مكافحة الماركسية». فلا المدافعين عن روعتها، متجانسة وغير معرضة لخطر «المادية التاريخية» (Historical Materialism)، ولا المختصين في معاداة الماركسية من الفلاسفة الفرنسيين الجدد(*) (à la nouveaux philosophes) يدركون إلى أي مدى يمكن أن تتساوى على قدر المساواة المتأصلة اعتذاراتهم أو خطبهم النارية في تصور السذاجة والبدائية مع دور العقيدة ودرجة الوحدة، التي، هي في جميع القرارات الجوهرية، ولا تزال روافد ستالينية وهمية. فالنهج الخاص بنا للنصوص الماركسية، على العكس من ذلك، يسعى إلى استرداد التعددية، لفهم التسلسل الخطابي الاستطرادي المتعدد – إلى حد كبير غير متجانس ومتناقض– الذي يشكل بنيتها الداخلية والثروة، وضمان بقائهم على قيد الحياة كنقطة مرجعية للتحليل السياسي.

(*) الفلاسفة الجدد وتعني بالفرنسية: الفلاسفة محدثي النعمة، هو المصطلح الذي يشير إلى جيل من الفلاسفة الفرنسيين الذين انشقوا عن الماركسية في وقت مبكر من سبعينيات القرن العشرين. وتشمل هذه المجموعة أندريه غلوكسمان (André Glucksmann)، باسكال بروكنر (Pascal Bruckner)، برنار هنري ليفي (Bernard-Henri Lévy) ، جان–ماري بينوا (Jean-Marie Benoist). وانتقدوا جان بول سارتر وما بعد البنيوية، وكذلك فلسفة فريدريك نيتشه ومارتن هايدغر (المترجم).

فالتجاوز التقليدي الفكري الكبير، لا يأخذ أبداً أي مكان مفاجئ ليشكل انهياراً، ولكن في طريقه لمياه النهر الجاري قد أنشأ مصدراً مشتركاً ينتشر باتجاهات متعددة، ويختلط مع التيارات المتدفقة أسفل المصادر الأخرى. هذه هي طريقة الخطابات التي تشكل مجال الماركسية الكلاسيكية التي قد تساعد على تشكيل التفكير في اليسار الجديد: بواسطة توريث بعض مفاهيمها، وتحويل أو التخلي عن المفاهيم الأخرى، وتمييع أنفسهم في هذا التناص الذي لا حصر له من الخطابات التحريرية، التي تأخذ شكلها من خلاله التعددية الاجتماعية.

الفصل الأول

الهيمنة: سلالة المفهوم

سنبدأ رحلتنا في هذا الكتاب بتتبع سلسلة النسب أو السلالة لمفهوم «الهيمنة». ومن هنا ينبغي التأكيد على، أن هذا التتبع لن يكون سلسلة النسب للمفهوم قد هبت من بداية إيجابية كاملة، لكن في الواقع، من خلال استخدام التعبير بحرية ما، من فوكو (Foucault)، إذ يمكننا القول بعد ذلك، أن هدفنا هو تأسيس «علم الآثار من الصمت» (Archaeology of a Silence). كما أن مفهوم الهيمنة لا ينبثق عنه ما يعرف، بنوع جديد من العلاقة في هويتها الخاصة، بل ينبثق عنه ما يسد الفجوة المفتوحة في السلسلة النابعة من الضرورة التاريخية. وتشير «الهيمنة» أيضاً إلى الشمولية الغائبة، وإلى المحاولات المتنوعة عند إعادة التشكيل والصياغة، التي تتجاوز هذا الغياب الأصلي، جاعلةً أن هناك إمكانية في النضالات لإعطاء معنىً، وللقوى التاريخية أن تتمتع بالإيجابية الكاملة. وعليه، فإن السياقات التي تبدوعلى المفهوم ستكون هي تلك «الخطأ» (Fault) (بالمعنى الجيولوجي) من الانشقاق، الذي لا بد من أن يملأ من الحوادث غير المتوقعة التي لا بد من التغلب عليها. و«الهيمنة» هي ليست مهيبة تُظهر للعيان الهوية، بل هي استجابة لمعالجة الأزمات.

حتى في الأصول المتواضعة في الديمقراطية الاجتماعية الروسية، يتعين عليها أن تغطي منطقة محدودة من التأثيرات السياسية. وعليه فإن مفهوم «الهيمنة» قد ألمح إلى نوع من التدخل الطارئ المطلوب قبل الأزمة أو انهيار ما كان يمكن أن يكون تطوراً تاريخياً «عادياً». ففي وقتٍ لاحق من اللينينية، كان حجر الزاوية المطلوب في الشكل السياسي الجديد هو، الحسابات السياسية من قبل «الحالات الصلبة» (Concrete

(Situations للطوارئ» التي يحدث فيها الصراع الطبقي عند عصر الإمبريالية. وأخيراً، مع غرامشي، إن المصطلح يكتسب نوع جديد من المركزية المتجاوزة استخداماتها التكتيكية أو الاستراتيجية: تصبح «الهيمنة» مفهوماً أساسياً في فهم الوحدة ذاتها الموجودة في التكوين الاجتماعي الملموس. فكل هذه الامتدادات هي خاصة بالمصطلح، ومع ذلك، كان يرافق المصطلح توسع لما يمكن تسميته مؤقتاً بـ «منطق الطوارئ»(*) (Logic of the Contingent). وبدوره، فقد نشأ هذا التعبير من الانكسار، والانسحاب إلى الأفق التفسيري الاجتماعي، للفئة «التاريخية الضرورية»، التي كانت حجر الزاوية في الأممية الماركسية الثانية. وشكل البدائل في هذه الأزمة المتقدمة – استجابات مختلفة لذلك، التي منها نظرية الهيمنة، التي تعتبر ما هي إلا واحدة – هي موضوع دراستنا في هذا الكتاب.

معضلات روزا لوكسمبورغ

دعونا نتجنب أي إغراء للعودة إلى الـ «أصول» (Origins). ودعونا ببساطة اختراق لحظة من الزمن، ومحاولة كشف وجود الفجوة في منطق الهيمنة ومن ثم محاولة ملئها. هذه البداية الاعتباطية، المتوقعة في مجموعة متنوعة من الاتجاهات، سوف تقدم لنا، إن لم نقل الشعور بالمسار، سيكون الشعور بها لا يقل عن أبعاد الأزمة. فهي أبعاد متعددة، وتعالج انكسارات في المرآة المكسورة لـ «الضرورة التاريخية» التي يبدأ فيها المنطق الجديد للاجتماع ليوحي لذاتها، التي من شأنها إدارة التفكير في حد ذاته فقط، من خلال التشكيك والحرفية الماهرة للشروط التي توضحها.

في عام 1906م نشرت روزا لوكسمبورغ كتابها الموسوم **الإضراب الجماهيري، والأحزاب السياسية ونقابات العمال** (*The Mass Strike, the Political Party and the Trade Unions*). والتحليل الموجز لهذا النص – الذي يعرض بالفعل كل الغموض والمجالات الحيوية الهامة لموضوعنا– سوف يقدم لنا نقطة المرجعية الأولية. لقد تعاملت روزا لوكسمبورغ مع موضوع محدد: فعالية وأهمية الإضراب الجماهيري كأداة سياسية. ولكن كان هذا يعني بالنسبة إليها، النظر في مشكلتين حيويتين ذات

(*) يقصد بمنطق الطوارئ هو المنطق المتعلق بالحوادث غير المتوقعة والتي لا يمكن أن نتنبأ بها مطلقاً بل تأتينا بصورة طارئة (المترجم).

صلة بالقضية الاشتراكية: وحدة الطبقة العاملة والطريق إلى الثورة في أوروبا. فالإضراب الجماهيري، كان هو الشكل السائد للصراع في الثورة الروسية الأولى، وهو أداة التعامل مع آليات محددة، ناهيك عن وجودها في التوقعات المحتملة لنضال العمال في ألمانيا.

إن أطروحات روزا لوكسمبورغ معروفة جيداً: بينما الجدل بشأن فعالية الإضراب الجماهيري في ألمانيا قد تركز بشكل حصري تقريباً على الإضراب السياسي، فقد أثبتت التجربة الروسية أن هناك تفاعل وإثراء متبادل ومستمر بين الأبعاد السياسية والاقتصادية للإضراب الجماهيري. ففي السياق القمعي لـ «الدولة القيصرية» (Tsar-ist State) نجد أن أي تحرك من أجل مطالب جزئية ما، يمكن أن يبقى محصوراً داخل نفسه: كان لا بد من تحويلها إلى مثال ورمز للمقاومة مما يغذي لولادة حركات أخرى. وقد برزت هذه النقاط في تصور غير مسبق يميل إلى توسيع وتعميم أشكالاً لا يمكن التنبؤ بها، بحيث أنهم كانوا وراء قدرة التنظيم والنظام لأية قيادة سياسية أو نقابية. هذا هو ما تعنيه لوكسمبورغ بـ «التلقائية الثورية» (Spontaneism). فالوحدة ما بين الاقتصاد والنضال السياسي – ويمكن القول عن هذا، وحدة غاية الطبقة العاملة – ما هي إلا نتيجة لردود فعل هذه الحركة وتفاعلها. ولكن هذه الحركة، بدورها، ما هي سوى عملية الثورة.

وإذا انتقلنا من روسيا إلى ألمانيا، تجادل روزا لوكسمبورغ بقولها، إن الوضع يصبح مختلفاً جداً. فالاتجاه السائد هو التجزئة بين الفئات المتنوعة من العمال، وبين المطالب المختلفة للحركات المختلفة، وبين النضال الاقتصادي والنضال السياسي. «فقط في الجو الخانق لفترة الثورة يمكن لأي صراع جزئي قليل أن ينمو فيه انفجار عام ما بين العمل ورأس المال. فألمانيا المعروفة بأنها الأكثر عنفاً، نجد أن معظم حوادث الاصطدام بين العمال وأرباب العمل غالباً ما تكون وحشية، وتأخذ تلك الوحشية مكانها كل يوم من دون أي نضال عبر التقيد بالمصانع التي يملكها الأفراد .. ليس هناك أي حالة من هذه الحالات .. تتغير فجأة بفعل طبقة مشتركة. وعندما ينمو هذا العصيان لأن يكون إضراباً جماهيرياً معزولاً سيكون له بلا شك لون سياسي، وإنها لا تأتي بعاصفة عامة»[1]. وهذه العزلة والتفتت ليست هي الحدث الطارئ: هي التأثير البنيوي للدولة الرأسمالية الذي لا يمكن تجاوزه إلا في الجو الثوري. «وعلى أساس

واقع الحال، فإن الفصل ما بين السياسي والنضال الاقتصادي والاستقلال لكلٍ منهم ما هو إلا منتج صناعي لفترة برلمانية، حتى إذا ثبت ذلك تاريخياً. ومن ناحية أخرى، في حالة السلم بالطبع، يكون مسار المجتمع البورجوازي «العادي» بأن يتم فيه تقسيم النضال الاقتصادي في العديد من النضالات الفردية لكل مهمة، وتذوب في كل فرع من فروع الإنتاج. كما أنه من الناحية الأخرى، ليست موجهة بالصراع السياسي من قبل الجماهير نفسها في العمل المباشر، بل في المراسلات مع شكل الدولة البورجوازية، وبطريقة تمثيلية، من خلال وجود التمثيل التشريعي»[2].

في هذه الظروف، ونظراً لتفشي الثورية في روسيا، التي يمكن تفسير حدوثها نتيجة لعدة عوامل، مثل «التخلف النسبي» (Comparative Backwardness) في البلاد، وغياب الحريات السياسية أو فقر البروليتاريا الروسية – لم تكن وجهات النظر من أجل الثورة في الغرب قد تأجلت إلى أجل غير مسمى. وهنا تصبح استجابة روزا لوكسمبورغ مترددة وأقل إقناعاً لأنها تفترض وجود المسار المتميز: بالتحديد، هي محاولة للحد من الخلافات بين روسيا والبروليتاريا الألمانية، وتعمل على إظهار مناطق الفقر، وغياب التنظيم في مختلف قطاعات الطبقة العاملة الألمانية، فضلاً عن وجود الظواهر العكسية في القطاعات الأكثر تقدما عند بروليتاريا روسيا، ولكن ماذا عن جيوب التخلف تلك المتواجدة في ألمانيا؟ وهل تلك بقايا قطاعات من شأنها، أن يكتسحها التوسع الرأسمالي؟ كما أن في تلك الحالة، ما الذي يضمن ظهور حالة ثورية؟

الجواب على سؤالنا هذا – لا صياغة لـ روزا لوكسمبورغ في أي لحظة في هذا النص – يأتينا فجأة في وقت لاحق وبشكل لا لبس فيه ببضع صفحات: يجب أن يبادر (الاشتراكيون الديمقراطيون) من الآن ودائماً إلى تسريع تطور الكائنات، ويسعون إلى تسريع الأحداث. وهذا لا يمكن القيام به، على أي حال، عن طريق إصدار «شعار» (Slogan) بصورة مفاجئة في أي لحظة للإضرابات الجماهيرية العشوائية، ولكن أولاً وقبل كل شيء، يمكن إصداره بطرق واضحة وإلى أوسع طبقات البروليتاريا ذات الظهور الحتمي لهذه اللحظة الثورية، كما أن العوامل الاجتماعية الداخلية والعواقب السياسية قد تهيء الظروف لهذا الشعار»[3]. وهكذا، فإن «القوانين اللازمة للتطور الرأسمالي» قد أسست نفسها على أساس ضمان مستقبل الحالة الثورية في ألمانيا. وهنا

يمكننا القول أنه قد أصبح الآن كل شيء واضح: كما لم يكن هناك المزيد من التغيير للبرجوازية الديمقرطية، لكي تتحقق في ألمانيا (هكذا)، ويمكن أن يكون حل الحالة الثورية فقط في اتجاه الاشتراكية. فقد كانت البروليتاريا الروسية طليعة البروليتاريا الأوروبية، وأشارت إلى أن الطبقة العاملة الألمانية لها مستقبلها – تكافح ضد الحكم المطلق، ولكن في سياق تاريخي يهيمن عليه نضج الرأسمالية العالمية، التي حال دون استقرار نضالاته الخاصة في مرحلة البورجوازية. فمشكلة الاختلافات ما بين الغرب والشرق مهمة جداً في المناقشات الاستراتيجية الاشتراكية الأوروبية، من برنشتاين (Bernstein) وحتى غرامشي، وهنا يتم حلها قبل أن يتم التخلص منها[4].

دعونا نحلل اللحظات المختلفة من هذا التسلسل الرائع. كان موقف لوكسمبورغ واضحاً فيما يتعلق بآلية تأسيس وحدة الطبقة: في المجتمع الرأسمالي، وتم بالضرورة تجزئة الطبقة العاملة وإعادة تأليف وحدتها التي لم تحدث إلا من خلال عملية الثورة إلى حدٍ بعيد. ومع ذلك، إن إعادة تشكيل الثورة يتكون من آلية محددة تمتلك الكثير لتفعله مع أي ميكانيكية تفسيرية. ومن هنا يأتي دور «التلقائية الثورية»، حيث يمكن للمرء أن يعتقد أن نظرية «التلقائية الثورية» هي ببساطة تؤكد استحالة استشراف اتجاه العملية الثورية، نظراً لتعقيد وتنوع الأشكال التي تعتمد عليها. ومع ذلك، نرى أن هذا التفسير غير كافٍ. فلماذا هذا المفهوم مطروح، لا مجرد طابع تعقيدي، وتنوع كامن في تشتت النضالات فحسب – عندما يمكن رؤية هذه من وجهة نظر المحلل أو الزعيم سياسي – بل أيضاً نجد إن بنية وحدة ذاتية الثوري مبنيةً على أساس هذا التعقيد والتنوع. ولعل هذا وحده يبين لنا، أنه في محاولة لوكسمبورغية لتحديد «التلقائية الثورية»، يجب علينا التركيز ليس فقط على تعدد أشكال النضال فحسب، ولكن يجب التركيز أيضاً على العلاقات التي تنشأ بين أنفسهم وعلى آثار التوحيدية التي تتبعهم. ومن هنا، يمكننا القول إن آلية التوحيد واضحة: في الوضع الثوري، من المستحيل الإصلاح بالمعنى الحرفي الخاص لكل صراع معزول، وذلك لأن لكل صراع تجاوزات حرفية خاصة به، تأتي للتمثيل في وعي الجماهير ببرهة بسيطة خلال صراع عالمي أوسع ضد النظام. وفي حين كانت هناك فترة من الاستقرار والوعي الطبقي للعامل – كما يتشكل الوعي العالمي حول مصالحه «التاريخية» – بصورة «كامنة» (La-tent) وذات بُعد «نظرية»، ففي حالة الثورة تُصبح «نشطة» و«عملية». وهكذا في الحالة الثورية، يظهر معنى «التعبئة» (Mobilization) القصوى، إذا جاز التعبير، وكما

الانقسام: جانباً من المطالب الحرفية المحددة، تمثل كل تعبئة عملية ثورية بكاملها، وتلك التأثيرات الشمولية قد تبدو واضحة في كثرة المحددات لبعض النضالات من قبل الآخرين. ولكن، هذا لا يمثل شيئاً آخر غير السمة المميزة للرمزية: يفيض من الدال قبل المدلول[5]. وبالتالي فإن «وحدة الطبقة هي وحدة رمزية». ومما لا شك فيه، إن هذه هي أعلى نقطة في تحليل لوكسمبورغ، إذا ما أراد أحدنا تحديد المسافة القصوى ما بين المنظرين التقليديين للأممية الثانية (لمن وضع وحدة الطبقة ببساطة بنسبة قوانين القاعدة الاقتصادية). وعلى الرغم من التحليلات العديدة الآخرى للحظة، فقد أُعطيت حالة الطوارئ دوراً مسبقاً في العديد من النصوص - تجاوز لحظة التنظير «البنيوية»- بقدر ما حددته روزا لوكسمبورغ من آليات خاصة لهذه الحالة الطارئة، والاعتراف بمدى الآثار العملية عليها[6].

الآن، ومن وجهة نظر ما، ضاعف تحليل روزا لوكسمبورغ نقاط العداء وأشكال النضال – التي سنقوم من الآن بتسميتها بـ «مواقف ذاتية» (Subject Positions)- لتصل إلى نقطة الانفجار في القدرة على السيطرة أو التخطيط لهذه النضالات، من خلال الاتحادات النقابية والقيادات السياسية؛ في حين من ناحية أخرى، نجدها قد اقترحت «كثرة محددات»[*] (Overdetermination) رمزية كثيرة باعتبارها آلية صُلبة لتوحيد هذه الصراعات. ومع ذلك، نجد هنا أن المشكلة قد بدأت منذُ اعتبرت روزا لوكسمبورغ هذه العملية مؤلفة من كثرة محددات تشكل وحدة وطنية دقيقة جداً: وحدة الطبقة (A Class Unity). ولكن لا يوجد في النظرية التلقائية ما يدعم استنتاجنا بصورة منطقية. فعلى العكس تماماً، يبدو أن منطق التلقائية الثورية يعني، أن هذا النوع من نتائج الذاتية الوحدوية ينبغي أن يبقى غير محددٍ على نحو كبير. ففي حال الدولة القيصرية، إذا كان الشرط من كثرة المحددات للعدائية وكانت هناك نضالات مختلفة، فإن هناك سياق سياسي قمعي، فلماذا لا يمكن تجاوز حدود الطبقة التي تقود إلى بناء نقاط منها على سبيل المثال، ذاتيات موحدة جزئياً يكون محددها الأساسي إما شعبي أو ديمقراطي؟ إنه حتى في نص روزا لوكسمبرغ – على الرغم من صلابة العقائدية الخاصة بالمؤلف فإن لكل ذاتية يجب أن تكون ذاتية طبقة –

(*) كثرة المحددات تحدث عندما يتم تحديد أثر لاحد الملحوظات لأسباب متعددة، بحيث يكون جزئياً من هذه الأسباب كافيا لحساب ("تحديد") التأثير، حيث هناك المزيد من الأسباب الحالية المتصلة بحدث مما هو ضروري لإحداث الأثر (المترجم).

هناك تجاوز للفئات الطبقية يظهر في عدد من النقاط. «في عموم ربيع عام 1905م وحتى منتصف الصيف هناك المخمرة متوفرةٌ في جميع أنحاء الإمبراطورية، ووجهت لبروليتارية ضربة اقتصادية من دون انقطاع ضد الرأسمالية – هو النضال الذي أمسك من ناحية كل «البورجوازية الصغيرة» (Petty-Bourgeois) والمهنة الحرة، ومن ناحية أخرى اخترق خدم المنازل، وموظفو الشرطة القلة وحتى شريحة من البروليتارية الرثة، وارتقعت نسبتهم في آنٍ واحد من البلدات إلى كل مناطق الدولة، حتى طرقت على الأبواب الحديدية للثكنات العسكرية»[7].

دعونا نكون واضحين بخصوص معنى سؤالنا: إذا كانت وحدة الطبقة العاملة قد أُنشأت مسندة بالبنية التحية، «خارج» (Outside) عملية كثرة المحددات الثورية، فإن السؤال المتعلق بالطابع الطبقي لذاتية الثوري لن يُثار بعد. والواقع إن كلًا من النضال السياسي والاقتصادي سيكونا تعبيران متناظران لذاتية الطبقة قبل تشكيل النضالات ذاتها. ولكن إذا كانت الوحدة «هي» تلك العملية الناتجة من كثرة المحددات، فلا بد من توفير تفسيراً مستقلاً، مبنياً على أساس لماذا يجب أن يكون هناك تداخل بين الضرورة السياسية الذاتية ومواقف الطبقة. وعلى الرغم من أن روزا لوكسمبورغ لا تقدم مثل هذا التفسير – في الواقع، هي لم تتمكن حتى من إدراك المشكلة – كما أن خلفيتها الفكرية توضح ما الذي يمكن أن يحدث: تحديداً، التأكيد على الطابع الضروري للقوانين الهادفة للتطور الرأسمالي، التي تقود إلى «عُمالية»[*] (Proletarianization) القطاعات المتوسطة، والفلاحين، وبالتالي إلى المواجهة المباشرة ما بين البورجوازية والبروليتاريا. ونتيجة لذلك تظهر الآثار التجديدية لمنطق تلقائية الثورة المحددة بدقة منذُ البداية[8].

بما لا يقبل الشك، إن تلك التأثيرات محدودة جداً، وذلك لأن المساحة التي تعمل فيها هذه التأثيرات مقيدة للغاية. لا بل أيضاً، بالمعنى الثاني الأهم من ذلك، إن منطق التلقائية ومنطق الضرورة لا يمكن أن يلتقيا، على أساس أنهما مبدأين متميزين

(*) العمالية في الماركسية هي حركة اجتماعية ينتقل فيها الناس من حالة أصحاب عمل أو عاملين لحسابهم الخاص (أو نادراً العاطلين عن العمل)، إلى حالة يتم فيها توظيفهم كأداة عمل مأجور لصاحب عمل ما. وفي النظرية الماركسية، غالباً ما ينظر Proletarianization على أساس إنها أهم أشكال في الحراك الاجتماعي الذي يؤدي إلى الهبوط بالمهارة والطبقة الاجتماعية والمعيشية (المترجم).

وإيجابيين لشرح بعض الحالات التاريخية، ولكن بدلاً من ذلك تعمل التأثيرات على أساس «منطق التناقض» (Antithetical Logics)، الذي تتفاعل فيه تلك التأثيرات مع بعضها البعض من خلال الحد المتبادل من آثارها. دعونا الآن نتفحص بعناية تلك النقاط المتباعدة، حيث يكون منطق تلقائية الثورة منطق رمزي، نظراً لعمله على وجه التحديد من خلال تعطيل المعنى الحرفي بصورة تامة. كما أن منطق الضرورة هنا هو المنطق الحرفي: هي تعمل من خلال التثبيتات، لكون تلك التثبيتات ضرورية على وجه التحديد، وتُنشئ معنىً يزيل أي اختلاف طوارئ. ولكن في هذه الحالة، تكون العلاقة بين منطقين هي علاقة حدودية، ويمكن التوسع في إحدى الاتجاهين، بحيث لا تكون النتيجة ثنائية أبداً وغير قابلة للاختزال الذي أُدخل على التحليل.

حقيقة، إننا نشهد هنا بروز «فراغ مزدوج» (Double void). حيث يتضح لنا من فئة الضرورة، أن هناك «ثنائية منطقية» (Duality of Logics) تدمج ما بين مفهومي تحديد الخصم/ وتعذر تحديد الخصم: وهذا يعني، إن ذلك يشير فقط إلى الحدود التشغيلية لتلك الفئة. إلا أن عين الشيء يحدث من وجهة نظر تلقائية الثورة: يقدم ميدان «الضرورة التاريخية» (Historical Necessity) نفسه على أساس أنه إلى حد ما هو عمل رمزي. والحدود (Limits) ضمن الواقع الفعلي ما هي إلا «قيود» (Limitations). فإذا كانت خصوصية هذا القيد من الآثار غير الواضحة المعالم على الفور، فهو بسبب الاعتقاد باعتبار الملتقى ما بين المبادئ التفسيرة الإيجابية والمختلفة، حيث إن كلا المبدئين التفسيريين صالحين في نطاقهما الخاص، ولا يمكن اعتبار أن كلاً منهما هو : معكوسٌ سلبي بحت للآخر. وبهذا يصبح الفرغ المزدوج الذي أُنشئ بموجب الثنائية غير مرئي. ومع ذلك، ففي حالة إجراء فراغ غير مرئي فلا يمكن أن يكون الفراغ هو ذاته، على أساس يمكن ملئه.

قبل أن ندرس الأشكال المتغيرة لهذا الفراغ المزدوج، يمكننا أن نضع انفسنا ولو للحظة في داخله، ونمارس اللعبة الوحيدة التي يسمح بها لنا الفراغ المزدوج: بحيث يمكننا تحريك الحدود الفاصلة بين المنطقين المتضادين. وإذا كان بإمكاننا توسيع نطاق المنطقة المقابلة لضرورة تاريخية، فستكون النتيجة هي البديل المعروف جداً: إما ستكون الرأسمالية التي تقودنا من خلال القوانين اللازمة للعمالية والأزمات؛ أو أن هذه القوانين لا تأتي فعلها كما كان متوقعاً، وفي هذه الحالة، ووفقاً لمنطق خطاب لوكسمبورغ ذاته، فإن التشضي ما بين المواقف الذاتية المختلفة سيتوقف على «المنتج

الزائف» (Artificial Product) للدولة الرأسمالية ويصبح بعد ذلك واقعاً لا يمكن نكرانه. وهذه هي لعبة محصلتها الجوهرية لكل «الفكر الاقتصادي»(*) (Economis-tic) صفر، وتختزل المفاهيم. فإذا حدث عكس ذلك، ونقلنا الحدود في الاتجاه المعاكس عند نقطة الطبقة الطبيعية للذاتية السياسية الفاقدة لطابعها الضروري، فإن المشهد الذي سيظهر أمام أعيننا سوف لا يكون وهمياً على الاطلاق: تفترض النضالات الاجتماعية في العالم الثالث الأشكال الأصلية من كثرة المحددات، لبناء الهويات السياسية التي تمتلك القليل لتفعله مع حدود «الطبقة الصارمة» (Strict Class)؛ أنه صعود الفاشية الذي من شأنه وبوحشية يعمل على تبدد وهم الطابع الضروري لبعض مفاصل الطبقة؛ وإنها أشكال جديدة من النضال في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث شهدنا خلال العقود القليلة الماضية الظهور المستمر لأشكال ذاتية سياسية جديدة عابرة للفئات الاجتماعية والبنية الاقتصادية. وعليه، فإن مفهوم «الهيمنة» ظهر على وجه التحديد في سياق يهيمن عليه تجربة تجزئة، وعدم تحديد المفاصل ما بين النضالات المختلفة والمواقف الخاضعة. وبهذا ستوفر الإجابة الاشتراكية في عالم السياسية الخطابية التي شهدت انسحاب من فئة ما، «ضرورة» إلى أفق الاجتماعية. فالإجابة الاشتراكية تواجه محاولات لمعالجة الأزمة من «واحدية»(**) (Monism) جوهرية عبر انتشار الثنائيات – خالية من إرادة / حتمية، العلوم/ الأخلاق، الفردية / الجماعية، السببية / الغائية – وبالتالي فإن نظرية الهيمنة سيكون لها قاعدة أساسية في ردها على النزوح من الأرضية التي تجعل من الممكن أن تكون الأحادية بديلاً عن الثنائية.

(*) مفهوماً هو الحد من جميع الحقائق الاجتماعية المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية. وكثيراً ما يستخدم هذا المصطلح لانتقاد الاقتصاد كأيديولوجية، ويتعلق المفهوم أيضاً بالعرض والطلب إذ كلاهما من العوامل الهامة الوحيدة لاتخاذ القرارات، ويفوق الالتزام بهما بالأبعاد الأخرى حتى يصل إلى تجاهل جميع العوامل الأخرى. ويعتقد أن أحد الآثار الجانبية في الاقتصاد الحديث هو الإيمان الأعمى في "اليد الخفية" أو وسيلة "دعه يعمل" حين يتم اتخاذ القرارات، حيث توسعت إلى ما هو أبعد لرقابة الأسواق المنظمة، لكي تستخدم نتائجها في صنع القرارات السياسية والعسكرية. كما أن الأخلاق التقليدية تلعب دور كبير في اتخاذ القرارات تحت الاقتصادية البحتة، حيث بقدر ما يتم حجب العرض، وتقليص الطلب، من خلال التلاعب بالخيارات الأخلاقية للأفراد. وهكذا، يصر منتقدو الاقتصادية على الأبعاد الثقافية والسياسية الأخرى في المجتمع عند اتخاذ القرار. ويعتبر الناقد الاجتماعي ألبرت جاي نوك (Albert Jay Nock) هو أول مَن استخدم بقوة هذا المصطلح حيث طوره فكرياً ليخوض في مجال الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية ويفسر بصورة كاملة الجوانب الأساسية من حياة الإنسان ومن حيث إنتاج وحيازة وتوزيع الثروة (المترجم).

(**) نظرية أو مذهب ينفي وجود تمييز أو ازدواجية في بعض المجالات، مثل تلك التي بين المادة والعقل، أو الله والعالم (المترجم).

نقطة أخيرة قبل أن نغادر روزا لوكسمبورغ. إن الحد من الآثار التي تُنتج في خطابها أيضاً، نجد فيها أن هناك «قوانين لازمة» (Necessary Laws) في الاتجاه الآخر المهم: بوصفها قيود على استنتاجات سياسية قادرة على أن تتفرع من «النزاعات الملحوظة» (Observable Tendencies) في الرأسمالية المتقدمة. فدور النظرية هو عدم التوسع فكرياً في النزعات الملحوظة للتجزئة والتشتت، بل للتأكد من أن هذه النزعات هي ذات طابع انتقالي. وهناك انقسام بين «النظرية» و«الممارسة»، التي تعتبر أحد الأعراض الواضحة للأزمة. وهذه الأزمة هي نقطة الانطلاق لتحليلنا – ظهور الماركسية «ذات العقيدة التقليدية» يمثل إجابة واحدة فقط. ومع ذلك يتطلب منا أن نضع أنفسنا في مرحلة سابقة لهذه البداية، من أجل التعرف على النموذج الذي دخل في أزمة. ولهذا يمكننا أن نشير إلى وثيقة الوضوح الاستثنائي (Exceptional Clarity) و«المنهجي» (Systematicity): تعليق كاوتسكي (Kautsky 1892) على برنامج إيرفورت[*] (Erfurt Programme)، والبيان البذروي للاشتراكية الديمقراطية الألمانية[9] (The Seminal Manifesto of German Social Democracy).

الأزمة، الدرجة الصفرية[**]

«الصراع الطبقي» (Class Struggle) هو نص كاوتسكي النموذجي، الذي

(*) اعتمد برنامج إرفورت من قبل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي الاشتراكي المعقود في مدينة إرفورت في عام 1891. وضع البرنامج تحت التوجيه السياسي لإدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein)، أغسطس بيبل (August Bebel)، وكارل كاوتسكي (Karl Kautsky). أعلن البرنامج الموت الوشيك للرأسمالية وضرورة الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج. وكان الحزب يهدف إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال المشاركة السياسية القانونية بدلاً من النشاط الثوري، وبهذا الصدد قال كاوتسكي "لأن الرأسمالية بطبيعتها يجب أن ينهار، فقد كان من المهم العاجل للاشتراكيين هو العمل من أجل تحسين حياة العمال وليس من أجل الثورة، والذي هو أمرٌ لا مفر منه" (المترجم).

(**) نسبة إلى الكتاب الموسوم **كتابة الدرجة الصفرية** (*Writing Degree Zero*) لمؤلفة رولان بارت (Roland Barthes) وهو كتاب في النقد الأدبي صدرت طبعته الأولى عام 1953م. وهو أول كتب طويل يكتبه بارت، وكان الهدف منه كما ذكر المؤلف في المقدمة "ليس أكثر من مقدمة إلى ما تاريخ الكتابة يمكن أن يكون". وجاء الكتاب بجزأين، الأول منه احتوى أربعة مقالات قصيرة ميز فيها ما بين مفهوم "الكتابة" والأسلوبية وبين اللغة. أما الجزء الثاني من الكتاب، فقد درس فيه مختلف وسائل الكتابة الحديثة وانتقد الكتابة الفرنسية الواقعية الاشتراكية، على أساس أنها عادة ما تستخدم الاستعارة الأدبية التقليدية التي هي على خلاف مع القناعات الثورية. بارت يقتبس فقرة من الروائي الشيوعي روجيه غارودي (Roger Garaudy) نحن نرى، ألا شيء قد يمنح هنا من دون الاستعارة، لذلك يجب أن يوضع بمشقة موطن القارئ الذي هو مكتوبٌ بشكل جيد "أي، أن ما تستهلكه هو الأدب" (المترجم).

يضع قُدماً مفهوم الوحدة التي لا تنفصم ما بين النظرية، والتاريخ والاستراتيجية[10]. فوجهة نظرنا للوقت الراهن، بطبيعة الحال، تبين لنا أن هذا المفهوم قد يكون ساذجاً وبسيطاً للغاية. ومع ذلك يجب علينا التحقق من تلك الأبعاد المختلفة لهذه البساطة، لأنها ستسمح لنا أن نفهم كل الخصائص البنيوية للنموذج، والأسباب التي أدت إلى أزمتها عند مطلع هذا القرن.

النموذج البسيط، بالمعنى الحرفي الابتدائي هو ذلك النموذج الذي يعرضه كاوتسكي تماماً بشكل واضح ومتزايد لنظرية «التبسيط» (Simplification) للبنية الاجتماعية والتناقضات التي في داخلها. فالمجتمعات الرأسمالية تتقدم نحو تركيز الملكية والثروة في أيدي عدد قليل من الشركات؛ وتعمل بصورة سريعة جداً على تطبيق العُمالية في الطبقات الاجتماعية الأكثر تنوعاً، ومن ثم يتم الجمع ما بين الفئات المهنية، مصحوبة بإفقار متزايد للطبقة العاملة. وهذا الإفقار، والقوانين اللازمة للتنمية الرأسمالية التي هي في أصلها، تعوق الاستقلال الذاتي الحقيقي في المجالات والوظائف داخل الطبقة العاملة: النضال الاقتصادي لا يمكن أن يكون إلا متواضعاً فحسب، حيث تكون النجاحات غير مستقرة وتؤدي إلى «التبعية الفعلية» (de Facto Subordination) للنقابة والتنظيم الحزبي، التي فيها وحدها يمكن إحداث تعديل جوهري في موقف البروليتاريا، من خلال الاستيلاء على السلطة السياسية. وتفتقر لحظات البنيوية أو حالات المجتمع الرأسمالي أيضاً لأي شكل من أشكال «الاستقلال الذاتي النسبي» (Relative Autonomy). وتقدم الدولة، على سبيل المثال، ذرائعية فظة جداً. وبالتالي، يكون نموذج كاوتسكي، بادئ ذي بدء، محتوياً على تبسيط نظام الاختلافات البنيوية في مكونات المجتمع الرأسمالي.

مع هذا نرى إن نموذج كاوتسكي هو أيضاً في المعنى الثاني بسيط، فهو أقل ذكراً في كثيرٍ من الأحيان، إلا أنه ذو أهمية حاسمة بالنسبة إلى تحليلنا. وهنا نجد إن هذه النقطة، هي ليست بذلك الكثير الذي يجعل من النموذج مقللاً لعدد الاختلافات البنيوية ذات الصلة، إلا أنه يحدد عدد هذه الاختلافات البنيوية من خلال إسناد «معنى واحد» (Single Meaning) لكلٍ منها، ويفهمه على أساس موقعه الدقيق ضمن مجموعها الكلي. ففي المعنى الأول، يحلل كاوتسكي ببساطة الفكر الاقتصادي

ويختزله: ولكن إذا كانت هذه هي المشكلة الوحيدة، فستقوم «التصحيحية» (Corrective) وبصورة متجردة بعرض «الاستقلال الذاتي النسبي» للسياسة، والأيديولوجية، مما يجعل التحليل أكثر تعقيداً، وذلك بسبب تكاثر الحالات ضمن الطوبوغرافية(*) (Topography) الاجتماعية. حتى الآن نجد، أن كل واحدة من هذه الحالات يتضاعف أو أن كل لحظة بنيوية لها هويتها الخاصة بها، بوصفها ثابتة ومفردة في حالات النموذج الكاوتسكي.

من أجل توضيح معنى هذه «الوحدانية»(**) (Unicity): «أحياناً يكون هناك شخص يحاول معارضة النضال السياسي وصولاً إلى الاقتصادي، ويعلن أنه على البروليتاريا أن تولي اهتماماً حصرياً لموضوعٍ واحد أو آخر (السياسي أو الاقتصادي). والحقيقة هي أن هناك أمرين لا يمكن فصلهما. إذ إن النضال الاقتصادي يطالب بحقوق سياسية، وهذه الحقوق لن تُسقط من السماء. وتأمين المحافظة على النضال السياسي الأكثر نشاطاً، وهو أمرٌ ضروري. وعليه فإن الصراع السياسي هو، في التحليل الأخير، نضال اقتصادي»[11]. لقد أكدت روزا لوكسمبورغ على وحدة هذين النوعين من النضال، لكنها بدأت تأكيدها على التنوع الأولي (Initial Diver-sity)، وكانت الوحدة ما بين الاقتصادي والسياسي توحيدية كنتيجة لكثرة المحددات من العناصر المنفصلة من دون شكل من أشكال الصياغة التنطيقية الثابتة أو المسبقة. فبالنسبة إلى كاوتسكي، على أي حال، تكون الوحدة هي نقطة البداية: نضال الطبقة العاملة في حقل السياسة بحكم وجود الحساب الاقتصادي. حيث إنه من الممكن أن يمر أحد النضالين عبر آخر من خلال الانتقال المنطقي البحت. ففي حالة روزا لوكسمبورغ، كان لكل صراع أكثر من معنى واحد – كما شاهدنا، إعادة التكرار في البعد الرمزي الثاني. فلم يكن معناها ثابتاً: لذلك اعتمدت على الصياغات التنطيقية المتغيرة التي، هي من وجهة نظرها تلقائية ثورية صدت أي حتمية بشكل مسبق (في حدود ما أشرنا إليه). من جانب آخر، بسط كاوتسكي معنى كل العدائية الاجتماعية

(*) تنظيم الخصائص الفيزيائية الطبيعية والاصطناعية لمنطقة ما أو موضوعٍ ما (المترجم).

(**) الحقيقة التي تتكون كينونتها من مدلول واحد، أو متحدة مع مدلولات أخرى واعتبارها هي الكل (المترجم).

أو عنصر العدائية، من خلال تخفيض المعنى عند مستوى الموقع البنيوي الخاص، والثابت أصلاً بسبب منطق نمط الإنتاج الرأسمالي. فتاريخ الرأسمالية المنصوص عليه في «الصراع الطبقي» يحتوي على «علاقات نقية داخلية» (Pure Relations of Inte-riority). وبالتالي، يمكننا أن نمر من خلال الطبقة العاملة إلى الرأسمالية، ومن المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، ومن التصنيع إلى الاحتكارات الرأسمالية، من دون الحاجة لمغادرة العقلانية الداخلية، وبالنموذج المغلق الواضح ولو للحظة واحدة. فالرأسمالية، ومن دون أدنى شك، قد قدمت لنا عملها بوصفها تعمل بناء على الواقع الاجتماعي الخارجي، إلا أن حتى هذا النموذج الأخير قد تحلل ببساطة عند دخوله حيز الاتصال مع نموذج سابق. كما أن تغيرات الرأسمالية بعد هذا التغيير لم يكن أكثر من كونه انبساطاً للميول والتناقضات الذاتية لها. وهنا يكون منطق الضرورة لا يقتصر على أي شيء ما: هذا هو ما يجعل الصراع الطبقي نص ما قبل وقوع الأزمة.

أخيرا، يمكن القول إن التبسيط موجودة في البعد الثالث – ما يشير إلى دور النظرية نفسها. فإذا ما تم مقارنة نص كاوتسكي هذا في وقت مبكر، مع نصوص الآخرين الذين ينتمون إلى تقليد سابق، أو الماركسية التقليدية، فسنجد أنه يحتوي على ميزة مثيرة للدهشة إلى حد ما: يعرض النص في حد ذاته، من دون أن يعرضه على أساس تدخل لكشف المعنى الكامن وراء التاريخ، ولكن لكونه منهجياً، ويعمم تجربة شفافة فهو موجودٌ ليراه الجميع. وحيث لا وجود للهيروغليفية(*) (Hieroglyph) الاجتماعية لفك شفرتها، فهناك مراسلات مثالية بين النظرية وممارسات الحركة

(*) نظام الكتابة الرسمي الذي استخدمه المصريون القدماء ويجمع بين عناصر الأبجدية ومخططات دلالية للعلامات. واستخدم المصريون الهيروغليفية في مخطوطات الأدب الديني مكتوبة على ورق البردي والخشب. وترتبط الكتابة الهيروغليفية باثنين من النصوص المصرية الأخرى، الهيراطيقية والديموطيقية. واستخدمت الهيروغليفية بوقت مبكر يعود تقدرياً إلى عام 3300 قبل الميلاد، واستمر المصريون في استخدامها حتى حوالي 400 م، عندما أغلقت المعابد غير المسيحية وأصبح استخدامها لم يعد ضروريا. فبعد الخسارة المعرفية إلى الكتابة الهيروغليفية، بقي فك رموز اللغة الهيروغليفية المصرية القديمة لغز دائم إلا أن هذا اللغز قد تم فكه في عشرينيات القرن التاسع عشر الميلادي من قبل جان فرانسوا شامبليون (Jean-Francois Champollion)، حين استرشد مساعده بحجر رشيد. والحجر الرشيدي هو حجر منقوش وجد بالقرب من منطقة رشيد على الفوهة الغربية لنهر النيل عام 1799و. كان نصه مكتوب في ثلاثة نصوص: الهيروغليفية، الديموطيقية واليونانية. وأدى فك رموز الكتابة الهيروغليفية من قبل جان فرانسوا شامبليون في عام 1822 لتفسير العديد من السجلات في وقت مبكر أخرى من الحضارة المصرية (المترجم).

العمالية. وفيما يتعلق بالقانون الأساس لوحدة الطبقة، يشير آدم برجيفورسكي (Adam Przeworski) إلى خصوصية نص كاوتسكي بقوله: في حين أن ماركس، في وقت بؤس الفلسفة، قد قدم وحدة إدراج تنظيمية للاقتصاد والسياسة للطبقة العاملة بوصفها عملية لم تكتمل بعد – كانت هذه الثغرة هي عندما حاول ماركس من خلالها التمييز بين «الطبقة في حد ذاتها» و«طبقة لذاتها» لملئها. ومن هنا نجد إن كاوتسكي يجادل بقوله كما لوأن الطبقة العاملة قد أكملت بالفعل تشكيل وحدتها. ويبدو أن كاوتسكي كان يعتقد أنه بحلول عام 1890م يمكن تشكيل البروليتاريا وجعلها «طبقة أمر واقع» (a fait accompli class)، وقد شكلت البروليتاريا بالفعل طبقة وظلت كذلك في المستقبل. فعندما تكون البروليتاريا منظمة قد لا يبقى شيء للقيام به، ولكن هناك المتابعة لمهمتها التاريخية، حيث يمكن للحزب أن يشارك فقط في تحقيقها»[12]. وبالمثل، عندما يشير كاوتسكي إلى تزايد حالة العُمالية، والإفقار، وعندما يشير أيضاً إلى الأزمة الرأسمالية الحتمية، أو إلى الظهور الضروري للاشتراكية، يبدو إنه لم يتكلم عن النزعات المحتملة التي كشف عنها التحليل، ولكن تحدث عن الحقائق التي يمكن ملاحظتها تجريبياً في الحالتين الأوليتين، للانتقال على المدى القصير إلى الحالة الثالثة. وعلى الرغم من أن الحقيقة تقول إن الضرورة هي الفئة الغالبة في خطابه، فإن وظيفتها هنا ليست لضمان معنى ما وراء الخبرة، ولكن لتنظيم التجربة نفسها.

الآن، وعلى الرغم من أن كاوتسكي قد قدم مجموعة من العناصر الكامنة وراء هذا التفاؤل، وعرض البساطة علينا بوصفها جزء من عملية شمولية لوضع المبادئ الأساسية للطبقة، إلا إنه يرى أنها لا تمثل سوى تتويج لتشكيل تاريخية محددة جداً إلى الطبقة العاملة الألمانية. ففي المقام الأول، كان الاستقلال السياسي للطبقة العاملة الألمانية، هو نتيجة لفشلين: وضع البورجوازية الألمانية نفسها موضع قوة لحركة ليبرالية ديمقراطية مهمة، لما بعد عام 1849م؛ ومحاولة لاسلين[*] (Lassallean) الخاصة لدمج الطبقة العاملة في دولة بيسمارك. **ثانياً**، إن الكساد الكبير للفترة الواقعة

(*) ويقترن هذا الأسم بمصطلح (Lassalleans' corporatist) الذي يعني: تنظيم المجتمع في الشركات الصناعية والمهنية التي تخدم كأدوات للتمثيل السياسي وممارسة الرقابة على الأشخاص والأنشطة الداخلة في اختصاصاتهم (المترجم).

ما بين عام 1873 ولغاية عام 1896، وانعدام الأمن الاقتصادي المصاحب لهذا الكساد قد طال جميع الطبقات الاجتماعية، وقد أنشأ تفاؤلاً عاماً بشأن الانهيار الوشيك للرأسمالية، وظهور الثورة البروليتارية. **ثالثاً**، كانت الطبقة العاملة تمتلك درجة منخفضة من التعقيد البنيوي: كانت النقابات العملية وليدة وتابعة سياسياً ومالياً للحزب، إلا أنه وفي سياق الاكتئاب الاقتصادي والسياسي الذي استمر مدة عشرين سنة جعل من احتمالات حدوث تحسن في حالة العمال من خلال النشاط النقابي، حالة محدودة للغاية. فالهيئة العامة للنقابات العمالية الألمانية، التي أنشئت في عام 1890، كانت غير قادرة على فرض هيمنتها على الحركة العمالية إلا بصعوبة قصوى، وسط مقاومة القوى النقابية المحلية والتشكيك العام بالديمقراطية الاجتماعية[13].

في ظل هذه الظروف، يبدو فعلاً أن الوحدة والاستقلال الذاتي للطبقة العاملة، وانهيار النظام الرأسمالي، كأنها حقائق متعلقة بالتجربة. فهذه المعايير المقروءة قد أعطت قبولاً لخطاب كاوتسكي (Kautskian). وفي الواقع، على أي حال، كان الوضع في ألمانيا صارماً – أو على الأكثر، نموذجي مقارنة ببعض الدول الأوروبية، حيث البورجوازية الليبرالية ضعيفة – وبالتأكيد لا تتوافق مع تلك العمليات لتشكيل الطبقة العاملة في البلدان الليبرالية القوية (انجلترا)، أو الديمقراطيون اليعاقبة التقليديون (فرنسا)، أو حيث الهويات العرقية والدينية تسود على هذه الطبقة (الولايات المتحدة الأميركية). ولكن ومنذُ ذلك الحين، في النسخه اللاتينية لـ «الانجيل الماركسي» (Marxist Vul-gate)، تقدم التاريخ نحو تبسيط التناقضات الاجتماعية بصورة أكبر من أي وقت مضى، وبسط العزلة القصوى، وبالطبع مواجهة الحركة العمالية الألمانية، لاكتساب هيبة نموذج نحو التلاقي مع البعض في أيٍّ حالة من الحالات الوطنية الأخرى، وفي الأمور ذات العلاقة غير الملائمة تقريباً[14]. فقد جلبت نهاية الاكتئاب بداية الأزمة لهذا النموذج. فالانتقال إلى «الرأسمالية المنظمة» (Organized Capitalism) والطفرة التي تلت ذلك والتي استمرت حتى عام 1914، أدت بصورة غير مؤكدة إلى حدوث «أزمة عامة للرأسمالية» (General Crisis of Capitalism). ففي ظل الظروف الجديدة، مكنت موجة من النضالات الاقتصادية النقابية الناجحة العمال على توطيد السلطة التنظيمية الخاصة، والنفوذ داخل الديمقراطية الاجتماعية. ولكن عند هذا الحد، بدأ التوتر المستمر لتأكيد ذاته بين النقابات والقيادة السياسية داخل الحزب،

بحيث أصبحت وعلى نحو متزايد وحدة وعزيمة الاشتراكي للطبقة العاملة إشكالية. ففي جميع حالات المجتمع، تكون الاستقلالية الذاتية للمجالات قد أخذت مكانها – مما يعني أن أي نوع من الوحدة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال أشكال غير مستقرة ومعقدة لإعادة التعبير. ومن هذا المنظور الجديد، ظهرت خطورة علامة الاستفهام على المدى المنطقي على ما يبدو، وظهر التسلسل البسيط لمختلف اللحظات البنيوية لنموذج كاوتسكي عام 1892م. وبما أن العلاقة بين النظرية والبرنامج كانت واحدةً من مجموع ضمناً، فإن الأزمة السياسية سيعاد تكررها في الفكر النظري. ففي عام 1898م صاغ توماس مازاريك (Thomas Masaryk) تعبير، سرعان ما أصبح تعبير شعبي: «الأزمة الماركسية» (Crisis of Marxism).

يبدو أن هذه الأزمة، التي كانت بمثابة خلفية لجميع النقاشات الماركسية منذ مطلع القرن العشرين وحتى الحرب، قد سيطرت عليها لحظتين أساسيتين: الوعي الجديد من الغموض الاجتماعي ومقاومة الرأسمالية المنظمة بشكل متزايد؛ وتفتيت المواقف المختلفة للعوامل الاجتماعية، وفقاً للنموذج الكلاسيكي، الذي يجب أن يكون قد توحد[15]. ففي المقطع الشهير من رسالة موجهة إلى لاكارديل (Lagardelle)، أفاد أنطونيو لابرايولا (Antonio Labriola) في بداية مناقشته التعديلية: «حقاً، إن وراء كل هذه الشائعات من الجدل مشكلة خطيرة وأساسية: آمال المتحمسين حية، قبل الأوان ببضع سنوات مضت – تلك التوقعات من الإفراط في دقة التفاصيل والخطوط العريضة – وبدأت تعمل الآن ضد المقاومة الأكثر تعقيداً من العلاقات الاقتصادية والربط بين الأكثر تعقيداً منها في العالم السياسي»[16].

سيكون من الخطأ النظر إلى تلك الأزمة على أساس أنها، ما هي إلا أزمة عابرة. فعلى العكس من ذلك، نجد إن الماركسية قد فقدت أخيراً براءتها في ذلك الوقت. وبقدر ما يتعلق الأمر بالتسلسل النموذجي لفئاتها، نجد إنها قد تعرضت على نحو متزايد إلى «ضغط بنيوي» (Structural Pressure) من الحالات الشاذة، وأصبح الحد من العلاقات الاجتماعية أكثر صعوبة للحظة البنيوية الداخلية لتلك الفئات. فبدأ انتشار التوقفات والانقطاعات لكسر حدة الخطاب الذي يعتبر نفسه واحدي عميق. ومنذ ذلك الحين، ساد الاعتقاد بأن سبب المشكلة الماركسية هي تلك الانقطاعات

والتوقفات، وفي ذات الوقت، هي تسعى لإيجاد صيغ إعادة تشكيل بناء وحدة عناصر متناثرة وغير متجانسة. فالتحولات بين اللحظات البنيوية المختلفة قد أفقدتنا الشفافية المنطقية الأصيلة، وكشفت الغموض المتعلق بالعلاقات الطارئة التي شيدت بمشقة. كما أن خصوصية الاستجابات المختلفة لأزمة هذا النموذج تكمن في طريقة تصور هذه اللحظة العلائقية – الذي يزيد إلى حد أن طبيعته تصبح أقل وضوحاً وأهمية. هذا هو ما يجب علينا الآن تحليله.

الاستجابة الأولى للأزمة: تشكيل الماركسية الأرثوذكسية (العقائدية)

العقيدة الماركسية، كما تشكلت عند كاوتسكي وبليخانوف (Plekhanov)، هي ليست استمراراً بسيطاً من الماركسية الكلاسيكية. أنها تنطوي على نبرة خاصة بها جداً، لكونها تتميز بالدور الجديد المخصص للنظرية. فبدلاً من الخدمة لإضفاء الطابع النظامي على الملاحظات التاريخية وميولها – كما فعلت في نص كاوتسكي لعام 1892م – وضعت النظرية نفسها كضمان، لأن هذه الميول سوف تتزامن في نهاية المطاف مع نوع من التعبير الاجتماعي الذي اقترحه النموذج الماركسي. وبعبارة أخرى، تشكل العقيدة على أرض الواقع انفصالاً متزايداً ما بين النظرية الماركسية، والممارسة السياسية للديمقراطية الاجتماعية. وهذه هي التي طالما عُرفت بأنها قوانين البنية التحتية للحركة، المكفولة بواسطة «العلم» الماركسي، الذي يوفر الأرضية البيئية للتغلب على هذا الانفصال، ومؤكدةً على الطابع الانتقالي للنزعات القائمة، والتحول الثوري المستقبلي للطبقة العاملة على حد سواء.

بهذا الصدد، دعونا نبحث في موقف كاوتسكي حول العلاقة ما بين الحزب والنقابات، مستندين إلى ما أعرب هو عنه في مناظرته مع منظري الحركة النقابية[17]. يدرك كاوتسكي تماماً النزعة القوية نحو التفتت داخل الطبقة العاملة الألمانية: صعود الأرستقراطية العمالية؛ والمعارضة بين العمال النقابيين وغير النقابيين؛ والمصالح المقابلة لفئات الأجور المختلفة؛ وسياسة البورجوازية الواعية لتقسيم الطبقة العاملة؛ والوجود الجماهيري للعمال الكاثوليك الخاضع للكنيسة الشعبوية التي تنأى بنفسها عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وهكذا دواليك. كان كاوتسكي واعياً بنفس

القدر لحقيقة مفادُها، أن المصالح المادية السائدة هي تلك التي تعتبر أكثر إلحاحاً وترسيخاً لنفسها للمزيد من الميول نحو التفتيت؛ وبالتالي فأن العمل النقابي النقي لا يمكن أن يضمن أي وحدة تصميم اشتراكية للطبقة العاملة[18]. وهذه يمكن أن تكون موحدة فقط، إذا تم إخضاع المصالح المادية المباشرة للطبقة العاملة للوصول إلى الهدف الاشتراكي النهائي. وهو ما يفترض خضوع النضال الاقتصادي إلى النضال السياسي، وبالتالي خضوع النقابات العمالية للحزب[19]. ولكن يمكن للحزب أن يمثل هذه الحالة الشمولية فقط، بقدر ما هو يعتبر مستودع للعلوم – يعني ذلك من الناحية النظرية الماركسية. والحقيقة الواضحة هي، أن الطبقة العاملة لم تتبه إلى الاتجاه الاشتراكي – كانت الحركة النقابية الإنجليزية مثالاً باهراً لهذا الأمر، وبحلول مطلع القرن العشرين لم يعد من الممكن تجاهلها. وقد قاد كاوتسكي هذا الأمر للتأكيد على الدور المتميز الجديد للمثقفين، الذين يمتلكون تأثيراً على ما الذي يجب القيام به من قبل لينين. وتقتصر هذه الوساطة الفكرية في آثارها، ووفقاً لـ «صيغة سبونزست»[*] (Spinozist Formula)، على ذات الحرية المفردة في كينونة وعي الضرورة. ومع ذلك، فإنه يترتب على ذلك الظهور وجود العلاقة المعبرة عنه، التي لا يمكن ببساطة أن تشير إلى سلسلة من الضرورة ذات الوحدانية التصور.

لا يمكن إلا أن نتجاوز التفكك المتزايد بين المواقف الذاتية المختلفة للعمال، وذلك عند الشق الذي تم فتحه في هوية تلك الطبقة. كما لا يمكن تجاوز التفكك أيضاً إلا من خلال حركة مستقبل القاعدة الاقتصادية، التي يضمن ظهورها العلم الماركسي. وبناءً على ذلك، فإن كل شيء يعتمد على القدرة التنبؤية لهذا العلم الماركسي، وعلى الطابع الضروري لهذه التنبؤات. فليس من قبيل المصادفة أن يكون لا بد من فئة «الضرورة» التأكيد بصورة متزايدة ومستمرة على قدرة إحداث خلل. ومن المعروف جيداً هو، كيف يمكن للـ «ضرورة» فهم الأممية الثانية: باعتبارها ضرورة

(*) نسبة إلى الفيلسوف باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza) الذي قاد نظام فلسفي أحادي الذي عرّف "الله" على أساس اعتباره مادة ذاتية الوجود فريدة، وأنه موجود مع المادة والفكر كونهما سمات من سمات وجود الله. وفي رسالة إلى هنري أولدنبورغ (Henry Oldenburg)، كتب سبينوزا: "ليرى بعض الناس أني أحدد الله مع الطبيعة (تؤخذ على أنها نوع من كتلة أو مسألة مادية)، فهم كانوا مخطئين تماماً، الله لديه عدد لا نهائي من غيرها من الصفات التي ليست موجودة في عالمنا" (المترجم).

طبيعية، تأسست على مزيج من الماركسية والداروينية، حيث إنه كثيراً ما تم تقديم تأثير الداروينية كبديلٍ عن الماركسية المبتذلة بانتمائها للديالكتيكية (الجدلية) الهيغلية. ولكن الحقيقة هي، أنه في المفهوم الأرثوذكسي، تكون الهيغلية والداروينية متلازمتان معاً عن قرب لتشكيل هجين قادر على تلبية المتطلبات الاستراتيجية المُرضية. فلا يمكن للداروينية لوحدها أن تقدم «ضمانات مستقبلية»، لأن الانتقاء الطبيعي لا يعمل في اتجاه محدد سلفاً منذ البداية[20]، إلا إذا تمت إضافة نوع من الغائية الهيغلية إلى الداروينية، التي بمقدورها تقديم عملية تطويرية – وهو ما يتنافى تماما مع ذلك – بوصفها ضماناً للتحولات المستقبلية.

إن مفهوم وحدة الطبقة، بوصفها وحدة مستقبلية، قد تم تأكيده بفعل القوانين الحتمية، التي كان لها آثار على عدد من المستويات: على نوع التنطيق الذي يُعزى إلى مواقف ذاتية متنوعة؛ وعلى طريقة معالجة الخلافات، التي لا يمكن استيعابها من خلال النموذج؛ وعلى استراتيجية تحليل الأحداث التاريخية. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، من الواضح أنه، إذا كان بإمكان ذاتية الثوري أن تحدد هوية فئته على مستوى علاقات الإنتاج[21]، فإن وجودها على مستويات أخرى يمكن أن يكون فقط، هو أحد «العوامل الخارجية» (Exteriority)، ويجب أن تعتمد على شكل «تمثيل المصالح» (Representation of Interests). وعليه، فلا يمكن للأرضية السياسية إلا أن تكون ذات «بنية فوقية» (Superstructure) بقدر ماهية الأرضية من الصراع ما بين عوامل هويته، المنظور إليها تحت شكل «المصالح» التي وضعت نفسها على مستوى آخر. وهكذا فإن إصلاح هذه الهوية الأساسية لا تكون إلا مرة واحدة وإلى الأبد، باعتبارها حقيقة غير قابلة للتغيير وفق الأشكال المختلفة من التمثيل السياسي والأيديولوجي، باتجاه أي طبقة عاملة دخلت هذا المستوى[22].

ثانياً، استخدمت هذه الإشكالية الاختزالية، نوعين من المنطق – الذي يمكن أن نسميه «الحجة من الظهور» (Argument From Appearance) والحجة من الطوارئ (Argument From Contingency) – للتعامل مع الخلافات التي لا يمكن للفئات استيعاب ذاتيتها. فالحجة من الظهور هي: كل شيء يقدم نفسه على أساس أنه مختلف، ويمكن اختصاره في الهوية. وهذا قد يستغرق شكلين: إما الظهور

الذي ما هو إلا مجرد حيلة للإخفاء، أو هو شكل ضروري من «التجليات الأساسية» (Manifestation of Essence). (فالمثال على النموذج الأول هو : «اعتبار القومية هي الشاشة التي تخفي ورائها مصالح البورجوازية»؛ والمثال على النموذج الثاني هو: «الدولة الليبرالية هي الشكل السياسي الضروري للرأسمالية»). أما الحجة من الطوارئ فهي: فئة اجتماعية، أو قد تكون قطاع لا يكون قادراً على اختزاله إلى هويات مركزية لشكل معين من المجتمع، ولكن في هذه الحالة ستكون تلك الفئة الاجتماعية مهمشة جداً، مقابل خط التطور التاريخي الأساسي الذي يسمح لنا برفضها لكونها غير ذات صلة. (على سبيل المثال: «لأن الرأسمالية تقود إلى الحالة العمالية للطبقات الوسطى والفلاحين، فيمكننا أن نتجاهل هذه ونركز على استراتيجيتنا في الصراع ما بين البورجوازية والبروليتاريا»). وهكذا، فإن الحجة من الطوارئ يتم فيها إعادة اكتشاف الهوية في مجمل «التعامل مع الظواهر» (Diachronic): التعاقب الذي يتعذر تغييره لمراحل تسمح للواقع الاجتماعي القائم على تقسيمها إلى ظواهر ضرورية أو طارئة، وفقاً لمرحلةٍ يقترب فيها المجتمع من الاستحقاق. لذا فالتاريخ هو تجسيد مستمر ومجرد، وتقريبي لنقاء نموذجي يُظهر على حد سواء المعنى واتجاه العملية.

أخيراً، إن نموذج الأرثوذكسية الذي لا غنى لنا عن تحليليه في الوقت الحاضر، يفترض استراتيجية الإقرار. ففي القدر الذي تدعي فيه الماركسية علمها، فإننا نعرف بطبيعة الحال الذي لا يمكن تفاديه، أهمية التاريخ في القرارات الأساسية القائمة، ونفهم الحدث الفعلي الذي يمكن أن يعني فقط تحديد التاريخ، باعتباره لحظة ذات أهمية في السلسلة الزمنية التي يتم إصلاحها مسبقاً. وبالتالي فإن المناقشات من مثل: هل ثورة العام **س** في بلد **ص** هي ثورة برجوازية ديمقراطية؟ أو، ما هي الأشكال المفترضة التي يجب أن تنتقل إلى الاشتراكية في هذا البلد أو ذاك؟

أن المناطق الثلاثة لتأثيرات التحليل أعلاه، تُظهر سمات مشتركة: يتم تقليل صلابتها في التجريد. حيث يتم فيها خفض المواقف الذاتية المتنوعة لتجليات مظهر موقف إفرادي؛ وإن تعدد الاختلافات ينتج إما تقليصاً أو رفضاً لحالات الطوارئ؛ وتكشف الشعور الراهن من خلال موقعها في سلسلة المراحل القبلية المسبقة. هذه هي بالضبط السمات المشتركة، لأن الصلابة بهذه الطريقة يمكن تقليصها لتصبح

مجردة، وإن التاريخ والمجتمع والعوامل المجتمعية هي ملكاً للعقيدة، «الجوهر الذي يعمل كمبدأ توحيد» (An Essence Which Operates As Their Principle of Unification). وحيث إن هذا الجوهر غير مرئي على الفور، فمن الضروري التمييز بين «سطح» (Surface) المجتمع أو الظهور في المجتمع وبين «الواقع الكامن» (An Underlying Reality) بالمعنى النهائي لكل وجود ملموس يستوجب بالضرورة الإشارة إليه، ومهما كان مستوى التعقيد في نظام الإصلاحات.

من الواضح أنه، يمكن استخلاص التصور الاستراتيجي لمسار الرأسمالية من هذه الرؤية، حيث إن ذاتية هذه الاستراتيجية كانت، بالطبع، هي حزب العمال. لذا رفض كاوتسكي بقوة «فكرة التعديلية»(*) (Revisionist Notion) لـلـ «حزب الشعبي» (Popular Party)، لأنه برأيه، إن هذه التعديلية ستنطوي على مصالح الفئات الأخرى على حساب طبقات أخرى هي فعلاً داخل الحزب، وبالتالي يؤدي هذا إلى فقدان الطابع الثوري للحركة. ومع ذلك، فإن موقفه الراديكالي المفترض كان مرتكزاً على رفض أي تسوية أو تحالف، لكون محور استراتيجيته محافظ بشكل أساسي[23]. وبما أن نزعته الراديكالية تعتمد على العملية التي لا تتطلب مبادرات سياسية، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى الطمأنينة والانتظار. الدعاية والتنظيم هما عنصران أساسيان من مهام الحزب – الحقيقة الوحيدة تلك. والدعاية كثيراً ما تكون موجهة وليست لخلق «إرادة شعبية» (Popular Will) واسعة النطاق، من خلال الفوز بقطاعات جديدة بجانب القضية الاشتراكية، ولكن قبل كل شيء هي لتعزيز هوية الطبقة العاملة. كما أن توسيع المنظمة لا ينطوي عليه المزيد من المشاركة السياسية في عدد من الأصعدة، ولكن، على سبيل المثال، أن بناء حي يهودي حيث هناك وجود للطبقة العاملة فيه، قد يؤدي إلى التركيز على النفس والفصل بين الجنسين. وهذا الإطار المؤسسي التدريجي للحركة يعتبر مناسباً تماماً لمنظور الأزمة النهائية للنظام الرأسمالي، الذي يأتي من المهمة المضنية الخاصة بالبورجوازية، في حين أن الطبقة العاملة مستعدة بكل بساطة أن تدخلها في اللحظة المناسبة. فقد ذكر كاوتسكي منذُ عام 1881م أن: «مهمتنا ليست لتنظيم الثورة ولكن لتنظيم أنفسنا للثورة؛ ليس لإطلاق ثورة، بل للاستفادة منها»[24].

(*) سياسة المراجعة أو التعديل، خصوصا تلك التي طرأت مراراً على الماركسية وعلى الاشتراكية التطورية (المترجم).

من الواضح أن التحالفات لا يمكنها أن تمثل مبدأ استراتيجي أساسي عند كاوتسكي. وفي ظروف محددة، تحققت مجموعة متنوعة من التحالفات الممكنة على مستوى «التكتيكات التجريبية» (Empirical Tactics)؛ ولكن على المدى الطويل سيكون للثورة طابع بروليتاري محض، لذلك لا يمكن للطبقة العاملة أن تحتل موقعاً معزولاً في النضال المعادي للرأسمالية. وعليه فإن تحليل كاوتسكي للتناقضات الداخلية ضمن قطاعات أخرى، يعمل بدقة على توضيح استحالة إقامة تحالفات ديمقراطية يناهض معها الرأسمالية الطويلة الأجل. ففي حالة الفلاحين، حاول كاوتسكي أن يثبت أنه قطاع مفكك، بحيث كان دفاع الطبقة العاملة عن مصالحها ما هو إلا «سياسة رجعية» (Reactionary Policy) تعارض الخط العام للتقدم الاقتصادي. وعلى نحو مماثل، نجد ذلك في تحليل كاوتسكي للإمبريالية، إذ يرى، أن الطبقات الوسطى تتحد بصورة متزايدة تحت هيمنة الأيديولوجية الرأسمالية المالية والعسكرية. وبشكل متميز، نجد أن كاوتسكي لا يمكنه للحظة واحدة أن يدرك أن الانتظار السياسي والأيديولوجي قد يُبرز بشكل خطير عزلة العمال، وعلى الطبقة العاملة أن تواجه هجوماً من أصحاب رأس المال، وعليها أن تستجيب للهجوم المضاد على الفور، لكسب هذه القطاعات الوسطى إلى قضيتها في مناهضة الرأسمالية. لنغلق هذا الخط من التفكير، في تحليله، لأن الطابع الرجعي للقطاعات المتوسطة تتوافق بشكل متزايد مع العمليات الموضوعية وغير القابلة للتغيير. ولنفس السبب، نجد إن عزل العمال لا يعتبر تهديداً للاشتراكية، لأنه مكفولٌ بواسطة قوانين تاريخية معينة، وإنه على المدى الطويل سيثبت عجز كل مكائد البورجوازية.

لعل، أن خير مثال للاطلاع على كيفية تصور كاوتسكي للنضال البروليتاري هو مفهومه لـ «حرب الاستنزاف» (War of Attrition). فهو في هذا المفهوم لا يشير إلى تكتيك خاص، ولكن لمجمل الإجراءات السياسية التي تقوم بها الطبقة العاملة منذُ ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي. حيث تشارك ثلاثة جوانب في حرب الاستنزاف: **(1)** «ما قبل تشكيل الهوية» (Preconstituted Identity) للطبقة العاملة، وهو ما يقوض على نحو متزايد قوة الخصم، ولكن ليس هناك تعديل كبير في مسار النضال؛ **(2)** المساواة بالطبقة العاملة هناك «ما قبل تشكيل الهوية البورجوازية»، التي تزيد أو تقلل من قدرتها على السيطرة، ولكن تحت أي ظرف من الظروف تعدل

طبيعتها الخاصة؛ **(3)** ما قبل خط التنمية الثابت – مرة أخرى القوانين لا ترحم – الذي يعطي اتجاه الميل نحو حرب الاستنزاف. وكانت هذه الاستراتيجية مقارنة لـ «حرب المواقع» عند غرامشي[25]، والواقع إن كلاهما مختلف عن الآخر بصورة كبيرة جداً. حرب المواقع تفترض مفهوم الهيمنة، الذي، كما سنرى، لا يتفق مع فكرة وجود النظام الخطي للتطوير المحدد مسبقاً، وقبل كل شيء لا تقبل طابع ما قبل التشكيل لذاتيات كاوتسكي.

قد يجابهنا الدور المنوط بالماركسية التقليدية للنظرية بمفارقة. من ناحية، يزيد دورها بوصفها فجوة آخذة في الاتساع ما بين «الوعي الحالي» و«المهمة التاريخية» للطبقة التي لا يمكن ردمها خارجياً إلا من خلال التدخل السياسي. ومن ناحية أخرى، أنه منذُ أن تم تقديم النظرية على أساس أنها تقوم على التدخل السياسي، وجدنا أنها تقدم وعياً للضرورة وثبات الآلية، التي يصبح عندها التحليل أكثر حتمية من أي وقت مضى، ويكون فيها الاقتصاد في أعلى امتداداته التي تمكنه من «تشكيل قوى تاريخية تعتمد أكثر على الإصلاح غير العملي». وهذا في الواقع نجده أكثر وضوحاً في تحليل بليخانوف مما نجده في تحليل كاوتسكي. لأن فشل تطوير رأسمالية وليدة في روسيا، هي التي أدت إلى نشوء الحضارة البورجوازية، وصاحبها نتيجة لذلك معنى للواقع الروسي الذي لا يمكن أن يفكك إلا من خلال المقارنة مع تطور الرأسمالية الغربية. فبالنسبة إلى الماركسيين الروس، كانت الظواهر الاجتماعية لبلادهم هي رموز النص الذي يتجاوزهم، وكان متاحاً للقراءة الكاملة والصريحة فقط في الغرب الرأسمالي. وهذا يعني أن النظرية كانت لا تقاس بالأكثر أهمية في روسيا بما هو في الغرب: إذا كانت «القوانين اللازمة للتاريخ» ليس صحيحاً أنها شمولية، فإن الواقع هو عابرٌ للإضراب، وللمظاهرات، وللعملية التراكمية، المهددة للتواري عن الأنظار. فالإصلاحيون من مثل غوغليلمو فيريرو[26] (Guglielmo Ferrero) يمكنهم أن يتهكموا بسخرية على ما تطلبه الأرثوذكسية الماركسية، لأن الماركسية قد تشكلت بصورة متماسكة وبمجالٍ نظري متجانس. وفي النهاية، إذا كان المذهب انتقائياً و«غير منتظم» (Heteroclite)، فإن ذلك سوف يؤثر بصورة نادرة جداً على الممارسة الاجتماعية المجازة من خلال الأداء الموحد لمؤسسات البروليتاريا – وهي ممارسة في الجدل التصحيحي الذي يبدأ بإنشاء علاقاته الخاصة بالعوامل الخارجية للنظرية.

ومع ذلك، فهذا لا يمكن أن يكون موقف بليخانوف، لأنه واجه الظواهر التي لم تشر بشكل عفوي للاتجاه الدقيق، بل واجه المعنى الذي اعتمد على دمجهم ضمن المنظومة التفسيرية. فكلما كان هناك أكثر من معنى اجتماعي يعتمد على صياغة النظرية، تحول أكثر الدفاع عن العقيدة باعتبارها مشكلة سياسية أكبر.

عند وضع النقاط المذكورة أعلاه بعين الاعتيار، فليس من المستغرب أن نقول، أن مبادئ العقيدة الماركسية قد أعطاها بليخانوف صيغة أكثر صرامة بكثير مما أعطاها كاوتسكي. على سبيل المثال، من المعروف جيداً أن بليخانوف هو الذي صاغ مصطلح «المادية الجدلية». لكنه كان أيضاً مسؤولًا عن مذهب «الطبيعة الراديكالية» (Radi-cal Naturalism، الذي أدى إلى مثل هذا الفصل الصارم ما بين القاعدة والبنية الفوقية، وأن الأخيرة اعتبرت أن هناك أكثر من مجموعة من التعابير اللازمة للقاعدة. علاوة على ذلك، لا يسمح مفهوم بليخانوف للقاعدة الاقتصادية بأي تدخل من قبل القوى الاجتماعية: يتم تحديد العملية الاقتصادية بالكامل من قبل القوى المنتجة، كما تصورها التكنولوجيا[27]. حيث أتاح لها هذا التصميم الصلب تقديم المجتمع على أساس أنه تسلسل هرمي صارم للحالات، مع انخفاض درجات الفعالية: «**(1)** حالة القوى المنتجة؛ **(2)** العلاقات الاقتصادية لظروف هذه القوى؛ **(3)** النظام الاجتماعي والسياسي الذي وضع على «أساس» اقتصادي محدد؛ **(4)** عقلية الرجل الاجتماعي، والتي يتم تحديدها جزئياً من خلال الظروف الاقتصادية الحاصلة، وفي جزء منها من خلال النظام الاجتماعي والسياسي بأكمله، المنشأ على هذا الأساس؛ **(5)** الأيديولوجيات المختلفة التي تعكس خصائص تلك العقلية»[28]. في «الاشتراكية والصراع السياسي» واختلافاتنا معها، نجد أن بليخانوف قد وضع التعاقب الصلب بنفس القدر من المراحل التي مرت بها العملية الثورية الروسية، بحيث تم القضاء على أي «تنمية غير متوازنة متكافلة» (Uneven and Combined Development) عن مجال الاستراتيجية. فكل التحليلات التي جاءت في وقت مبكر للماركسية الروسية – من بيتر ستروفه (Peter Struve) «القانوني الماركسي» من خلال بليخانوف بصفته لحظة مركزية، إلى «تنمية لينين الرأسمالية في روسيا» – تميل إلى طمس دراسة الخصوصيات، حيث لا تمثل هذه شيئاً آخر أكثر من أنها غير واضحة ظاهرياً أو أشكالاً محتملة من واقع أساسي: التطوير التجريدي للرأسمالية من خلال كل مجتمع يجب أن يمر.

دعونا الآن نقوم بإبداء ملاحظتنا النهائية على العقيدة. فكما رأينا مسبقاً، احتفظت النظرية بقولها، أن الانفصال المتزايد بين الهدف النهائي والممارسات السياسية الحالية ستتم تسويتها من قبل لحظة المستقبل، التي تعمل بمثابة «صدفة من الأضداد»(*) (Coincidentia Oppositorum). كما أن هذه الممارسة، على أي حال، لا يمكن تركها بالكامل للمستقبل، وتعمل بطريقة أو أخرى على شن صراع في الوقت الحاضر ضد نزعات التجزئة. ولكن منذ استتبع هذا الصراع أشكالاً من التعبير، الذي لم يكن في وقت من الأوقات منتجاً «تلقائياً» من قوانين الرأسمالية، صار من الضروري إدخال منطق اجتماعي مختلف عن الحتمية الآلية، بحيث يمكن القول، من شأن التباعد أن يعيد «الاستقلال الذاتي لمبادرة السياسي». على الرغم من أن الحد الأدنى، وهذا التباعد موجود في تحليل كاوتسكي: يضم علاقات للعوامل الخارجية، ما بين الطبقة العاملة والاشتراكية، التي تتطلب وساطة سياسية من المثقفين. وهناك رابط لا يمكنه ببساطة أن يوضح من خلال «موضوع» الحتمية التاريخية. وكان هذا التباعد بالضرورة أوسع لتلك النزعات، التي تعمل من أجل التغلب على الانقسام بين الممارسات يوماً بعد يوم، والوصول إلى الهدف النهائي، والسعي بصعوبة للاختراق مع الطمأنينة لتحقيق التأثيرات السياسية الحالية[29]. وبشكلٍ أعم، إن تلقائية الثورة الخاصة بـ روزا لوكسمبورغ قد أكدتها الاستراتيجيات السياسية لـ نويه لينكه (Neue Linke). لذا نجد أن الاتجاهات الأكثر إبداعاً في العقيدة قد حاولت في الحد من آثار «منطق الضرورة»، ولكن النتيجة الحتمية كانت هي أنهم قد وضعوا خطابهم في ثنائية دائمة بين «منطق الضرورة»، وإنتاج عدد من الآثار أقل من أي وقت مضى، من حيث الممارسة السياسية، و«منطق الطوارئ» الذي كان غير قادر على التنظير بذاته – من خلال عدم تحديد خصوصيته.

دعونا نعطي مثالين عن الازدواجية التي أنشأتها هذه المحاولات الجزئية إلى «اللعبة المكشوفة» (Open The Game). المثال الأول هو مفهوم «التنبؤ الصرفي» (Morphological Prediction) عند لابرايولا. حيث أفاد: «البصيرة التاريخية»

(*) Coincidentia Oppositorum عبارة لاتينية تعني صدفة من الأضداد. وهو مصطلح الأفلاطونية الحديثة الذي ينسب إلى القرن الخامس عشر الميلادي، حيث وضعه واستخدمه الموسوعي الألماني نيكولاس لكوزا (Nicholas of Cusa) في كتابه الموسوم **تعلمت الجهل** (*De Docta Ignorantia*) المنشورة عام 1440م (المترجم).

(The Communist Manifesto) «البيان الشيوعي» في ... (Historical Foresight)
لا تعني، وهذا لا يزال قائماً، إلا، إما موعد زمني أو صورة قبل التكوين الاجتماعي، كما كان الحال في نهايات العالم والنبوءات القديمة والجديدة... في النظرية النقدية الشيوعية، في لحظة ما من هذه العملية، هو المجتمع بأسره الذي يكتشف السبب بالطبع الذي لا مفر منه، والذي يسلط الضوء على نفسه ويكشف قوانينه في الحركة، عند النقطة البارزة في منحنى. كما أن التوقع الذي كان البيان يلمحه للمرة الأولى ليس له ترتيب زمني، ذو الطابع الاستباقي أو مثل الوعد؛ فقد كان البيان الشيوعي صرفياً، وهي كلمة في رأيي، تعني بإيجاز كل شيء»[30]. وهنا نرى، أن لابرايولا قد شن معركة ذات شقين. الأول كان موجهاً ضد النزعات التي تنتقد الماركسية - كروتشه (Croce)، جنتيل[31] (Gentile) - المستندة إلى عدم القدرة على تنبؤ التاريخ وعلى الطابع غير المنظم للأحداث، وإقامة النظام الوحدوي الذي لا وجود له فقط إلا في وعي المؤرخ. ومن جانبه أكد لابرايولا على الطابع الموضوعي للقوانين التاريخية. ومع ذلك فقد كانت هذه الصرفية - أي إنها اقتصرت على منطقة صلاحيتها لبعض الاتجاهات الأساسية. أما الشق الثاني من معركة لابرايولا، من ثم، فقد كانت ضد أشكال الدوغمائية[*] (Dogmatism)، التي حولت الاتجاهات العامة إلى حقائق مستحقة مباشرة موجودة على سطح الحياة التاريخية. فمن الواضح الآن أن الطريقة التي شنت بها هذه المعركة بشقين، لا يمكن ألا تعرض ثنائية لابرايولا، التي وجدت تعبيراً لها في موقف مضاد للتطور التاريخي بوصفه سرداً وصرفاً؛ وبصورة أعم، في تناقص قدرة نموذج إنجلز الجدلي لشرح التاريخ[32]. وعلاوة على ذلك، يقدم هذا الانقسام الفراغ المزدوج نفسه الذي وجدناه عند روزا لوكسمبورغ. فبالنسبة إلى العناصر «السردية»، فإن الذي يقابلها هو العناصر «الصرفية» ولكن ليس باعتبارها شيئاً إيجابياً، مع ضرورتها الداخلية الخاصة، بل باعتبارها المعكوس الطارئ للضرورة الصرفية.

وفقاً لـ بادالوني (Badaloni)، «إن الحقيقة تُظهر للعيان الأحداث (بالنسبة إلى لابرايولا) التي يمكن أن تؤدي إلى تقلبات معقدة ويمكن التنبؤ بها. ومع ذلك، إن ما يهمنا هو فهم هذه التقلبات التي يجب أن تحدث داخل الفرضية الوراثية («التناقض

(*) هي طريقة التفكير العنيدة والضيقة الأفق، وغالباً ما تكون بسبب التحيز والتعصب. فالتابعون، يجب عليهم التفاعل معها كونها عقائدية: التمسك بوجهة نظر أو مجموعة من وجهات النظر مهما كانت (المترجم).

الطبقي» (Class Contradiction) و«التبسيط التدريجي (Progressive Simplification) الخاص بها). وهكذا، لا تقع البروليتاريا في الزمن التاريخي غير محدد، بل في هذا الزمن التاريخي الفريد الذي يهيمن من خلال أزمة تشكيل الاجتماعي البورجوازي»[33]. وبعبارة أخرى إن «الضرورة المورفولوجية (الصرفية)» (Morphological Necessity) تشكل الأرضية النظرية – الاستطرادية، التي لا تضم فقط الأراضي المميزة الخاصة بها، بل تضم أيضاً ما يستثنى منها بذاتها – الطوارئ. فإذا منحنا مجموعة من «الأحداث» الموصوفة بأنها أحداث «طارئة»– علينا ألا نتصور أن هذه المجموعة من الأحداث هي ليست كل شيء – فإنه ما عدا عدم وجود سمات معينة سيكون موجوداً في الاتجاهات الشكلية المعارضة لهذه المجموعة. ومع ذلك، فإنه منذ حياة المجتمع التي هي أكثر تعقيداً من الفئات المورفولوجية من أي وقت مضى للخطاب الماركسي – كان هذا التعقيد عند نقطة انطلاق لابرايولا – فإن النتيجة الوحيدة الممكنة هي، أن تصبح النظرية أداة غير ذي صلة على نحو متزايد لفهم العمليات الاجتماعية الملموسة.

وهكذا، ولتجنب الوقوع في اللاأدرية (Agnosticism) الكاملة، لعله من الضروري عند مرحلة ما، الذهاب إلى إدخال فئات تفسيرية أخرى. فقد فعل ذلك لابرايولا، على سبيل المثال، في تحليلاته الملموسة، حيث لا يتم تصور فئات اجتماعية متنوعة ببساطة على أساس أنها في حالة «طوارئ»، ولكن كلاً منها قد يتمتع بضرورة معينة أو قانونية خاصة بها. فما هي العلاقة بين هذه المجمعات البنيوية الـ «واقعية» والبنيوية التي هي موضع التنبؤ الصرفي؟ وعليه فإن من شأن أول الحلول الممكنة هي «الجدلية»: للحفاظ على المنظور الأحادي الذي يتصور التعقيد كنظام للوساطات[34]. لا يمكن لـ لابرايولا أن يتبنى هذا الحل، على أي حال، لأنه قد أجبره على تمديد آثار ضرورة سطح الحياة التاريخية – المنطقة ذاتها التي أراد تهجيرها. ولكن إذا تم رفض الحل الجدلي، فسيكون من غير الممكن أن نمر منطقياً من التحليل الصرفي إلى المشروعية المميزة للمجموعيات الجزئية. لذا يفترض انتقال «الطابع الخارجي» (External Character) – الذي يعني، أن مفاهيمية هذه الجوانب القانونية، هي خارجة عن النظرية الماركسية. إذن، النظرية الماركسية لا يمكن أن تكون كما قدمها بليخانوف «كاملة ونظاماً عالمياً متناغماً»، ولا يمكن أن نتصورها إلا في إطار نموذج مغلق. فثنائية الضرورة/ الطوارئ تفتح الطريق لتعددية الجوانب القانونية البنيوية المنطق والعلاقات المتبادلة الداخلية التي يجب أن يتم تحديدها.

يمكن أن ينظر إلى ذلك بصورة أكثر وضوحاً، إذا نظرنا إلى الماركسية النمساوية (Austro-Marxists) التي نعتبرها مثالنا الثاني على «العقيدة المفتوحة» (Open Ortho-doxy). وهنا نجد عند لابرايولا جهداً راديكالياً أكثر منهجياً لتنويع نقطة الانطلاق، ولمضاعفة الفئات النظرية، ولتقسيم مجالات المجتمع وفق القرارات الخاصة بهم. فقد أشار إليها أوتو باور (Otto Bauer) على النحو التالي في نعيه إلى ماكس آدلر، عند بداية نشوء تلك المدرسة: «في حين أن ماركس وإنجلز قد بدأ كلاهما من هيغل، وفي وقت لاحق قد بدأ الماركسيون من المادية، كانت الماركسية النمساوية أكثر حداثة في نقطة انطلاقها من كنْت (Kant) وماخ[35] (Mach). كانت الماركسية النمساوية واعية للعقبات التي تحول دون وحدة الطبقة العاملة في المملكة المزدوجة، وحقيقة أن هذه الوحدة كانت تعتمد على مبادرة سياسية ثابتة. وذلك لأنهم فهموا جيداً، من وجهة نظر مختلفة عن التقليد اللينيني، ما سمي بـ «تنمية غير متوازنة متكافلة». «في النظام الملكي المجري النمساوي، هناك أمثلة على جميع الأشكال الاقتصادية التي يمكن العثور عليها في أوروبا، بما في ذلك تركيا... في ضوء الدعاية الاشتراكية التي تشرق في كل مكان في خضم هذه الظروف الاقتصادية والسياسية المتباينة. يخلق هذا صورة التنوع الشديد... وما هو موجود في الدولية ويعتبر بمثابة تطور زمني- اشتراكية الحرفيين، والمهرة، والعمال في الصناعة، وعمال المصانع، والعمال الزراعيين، الذين يخضعون لتغييرات، والسياسي، والاجتماعي، أو الجانب الفكري لغلبة الحركة في أي لحظة - يأخذ الأماكن بالتزامن في النمسا»[36].

ضمن فسيفساء المواقف الاجتماعية والوطنية هذه، نجد أنه من المستحيل التفكير في الهويات الوطنية على أساس أنها «بنيوية فوقية» (Superstructural) أو إنها نتيجة ضرورية للبنية التحتية لوحدة الطبقة. وفي الواقع، أن وحدة الطبقة هذه تعتمد على البناء السياسي المعقد. وعلى حد تعبير أوتو باور: «إنها القوة الفكرية التي تحافظ على الوحدة... «الماركسية النمساوية»، وفي الآن عينه، تعتبر منتجاً للوحدة، وقوة للحفاظ على الوحدة، ووحدة الحركة العمالية التي هي أيديولوجية ليس إلا»[37].

إن لحظة وحدة الطبقة هي، بالتالي، لحظة سياسية. ولعل مركز العنصر الأساسي في تكوين لما يمكن أن نسميه «التكوين العلائقي (الترابطي)» (Relational Con-

(figuration أو «الشكل التلفظي»(*) (Articulatory Form) ما هو إلا تشرد نحو مجال البنية الفوقية (Superstructures)، وذلك لأن التمييز جداً ما بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية قد يصبح غير واضح ومعقد. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من التدخل النظري النمساوي الماركسي، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا المنظور الاستراتيجي الجديد: محاولة للحد من مجال شرعية «الضرورة التاريخية»؛ واقتراح من جبهات جديدة من النضال استناداً إلى تعقيد الاجتماعية التي كانت سمة من سمات الرأسمالية الناضجة؛ وجهد التفكير بطريقة غير اختزالية ذات خصوصية في المواقف الذاتية الأخرى لتلك الطبقة. النوع الأول من تدخل يرتبط أساسياً بإعادة الصياغة الفلسفية لـ ماكس آدلر (Max Adler)، والشكل المميز الخاص به المنتج من الكنْتية الجديدة (Neo-Kantianism). فقد أنتج إعادة تفكير كنَتْ بالماركسية، عدداً من الآثار التحررية: إنها سعت نحو الجمهور من أجل الاشتراكية، وكان سعيها بقدر ما، يُمكّن من طرح اتساع نطاق مسلمات معينه من حيث حدود الطبقة الشمولية التي هي التجاوز؛ وانهيارها مع مفهوم الطبيعة للعلاقات الاجتماعية، بواسطة وضع مفاهيم مثل «المسلمات القبلية الاجتماعية»(**) (Social a Priori)، وإدخال العنصر الاستطرادي بدقة في دستور الموضوعية الاجتماعية؛ أخيراً، السماح للماركسيين بتصور البنية التحتية، بوصفها تلك الأرضية التي تشكل وتعتمد على أشكال الوعي، وليس على الحركة الطبيعية لقوى الإنتاج. أما النوع الثاني من التدخل، فهو أيضاً وضع تمييز القاعدة/ البنية الفوقية موضع تساؤل. ففي المناقشة التي أُجريت بشأن طريقة كاوتسكي في الوصول إلى السلطة، حاول باور على سبيل المثال[38]، أن يظهر مدى خطأ التصور الذي كان بخصوص الاقتصاد باعتباره حقلاً متجانساً يسيطر على منطق الذاتية، من خلال النظر إلى الاحتكار ومرحلة الامبريالية السياسية والتنظيمية الفنية، والتحولات العلمية المتزايدة باعتبارها جزءاً من الجهاز الصناعي. ففي رأي باور، إذا كانت وظيفة قوانين المنافسة السابقة كالقوى الطبيعية، فقد تم الآن تمريرها من خلال عقول الرجال والنساء. ومن هنا جاء التركيز على التعشيق المتنامي ما

(*) يرتبط هذا في مجال الصوتيات التلفظية (التصريح) (Articulatory Phonetics) الذي هو أحد فروع علم الأصوات. ففي دراسة التعبير، تكون هناك ولادة لشرح كيفي يمكن للبشر أن ينتجوا تأثيرات خطاب عبر التفاعل البنيوي للفسيولوجية المختلفة. عموماً، يشعر الإنسان بالصوتيات التلفظية مع تحول الطاقة الهوائية إلى طاقة صوتية (المترجم).

(**) المسلمات القبلية الاجتماعية هو ما يتعلق أو يدل على المنطق الاجتماعي أو العلم الاجتماعي الذي يرى أن العائدات من الخصم النظري هي الأساس وليس العائدات من الملاحظة أو التجربة (المترجم).

بين الدولة والاقتصاد، الذي أدى في عشرينيات القرن العشرين إلى النقاش حول «الرأسمالية المنظمة». فقد تغيرت الآراء أيضاً حول نقاط التمزق والعداء التي أنشأها التكوين الجديد للرأسمالية: هذه لم تكن قد وضعت الآن فقط في علاقات الإنتاج فحسب، بل حتى في عدد من مجالات البنية الاجتماعية والسياسية. ومن هنا أيضاً، للأهمية الجديدة المنسوبة إلى التشتت الكبير في النضال يوماً بعد يوم «العمل الثوري الصغير» (Revolutionäre Kleinarbeit)، الذي ولد لا في التطورية ولا في الشعور الإصلاحي[39]، والأهمية الجديدة التي اكتسبها لحظة التعبير السياسي. (وينعكس هذا، من بين أمور أخرى، على الطريقة الجديدة التي تشكل العلاقة بين الحزب والمثقفين)[40]. وأخيراً، فيما يتعلق بمواقف الذاتية الجديدة والانفصام الذي أعقب ذلك مع «الطبقة الاختزالية» (Class Reductionism)، ويكفي أن نذكر عمل باور في المسألة القومية، وعمل رينر (Renner) بخصوص المؤسسات القانونية.

أن النمط العام لتدخل النظرية الاستراتيجية للماركسية النمساوية يجب أن يكون الآن واضحاً: بقدر ما سعت فعالية عملية التدخل السياسي المستقل، بقدر ما كان خطاب «الضرورة التاريخية» يفقد أهميته، حيث انسحب إلى أفق الاجتماعية (تماماً بنفس الطريقة التي يتم فيها، في «الخطاب الربوبي» Deist) (Discourse)، تقليص وجود الله بشكل كبير في العالم). وهذا، بدوره، يتطلب انتشار أشكال خطابية جديدة لاحتلال أرض شاغرة متروكة. ومع ذلك، لم تصل الماركسية النمساوية إلى نقطة القطيعة مع الثنائية، والقضاء على لحظة «مورفولوجية (صرفية) الضرورة». ففي هذا الكون هناك نظرية سياسية لـ «نهاية الماركسية»(*) (fin-de-siècle)، وقد اتخذت هذه الخطوة الحاسمة من قبل سوريل (Sorel) فقط، من خلال علاقاته المتناقضة ما بين «الخليط» (mélange) و«الكتلة» (Bloc). وسنعود إلى هذا الموضوع أدناه.

الاستجابة الثانية للأزمة: التعديلية

اتسعت استجابة الماركسية التقليدية إلى «الأزمة الماركسية، حت تغلبت على الانفصال الحاصل ما بين «النظرية» و«النزعات الملحوظة للرأسمالية»، وذلك من خلال التأكيد بعناد على صحة عقائديتها السابقة، والطابع المؤقت المصطنع، أو الطابع

(*) fin-de-siècle كلمة فرنسية تعني شيئاً يتعلق أو سمة من نهاية القرن، وبخاصة القرن التاسع عشر الميلادي، وقد أصبحت من الشهرة لكونها أُلحقت من قبل الكثير من المفكرين والفلاسفة بنهاية الماركسية (المترجم).

الانتقالي للنزعات الرأسمالية. وهكذا يبدو أنه، يمكننا في غاية البساطة أن نخلص إلى، أن الاستجابة إلى «التعديلية» (Revisionist) كانت تُعارض بشكل متناظر، ولا سيما منذ إصرار برنشتاين (Bernstein) نفسه في مناسبات عديدة، على أنه ليس لديه خلافات كبيرة مع برنامج وممارسات الحزب الاشتراكي الديمقراطي، التي قد تحققت أهدافه في مؤتمر إرفورت (Erfurt)، وأن الغرض الوحيد من مداخلته كان لإدراك «ما هو حديث الوقوع»(*) (Aggiornamento) لتطويع النظرية مع الممارسات الملموسة للحركة. ومع ذلك، فإن مثل هذا الاستنتاج قد يحجب أبعاداً مهمة لتدخّل برنشتاين. وهو ما قد يقودنا إلى الخطأ في تحديد الإصلاحية مع التعديلية، على وجه الخصوص[41]. ولقد أعرب قادة النقابات، القليل من الاهتمام في الطروحات النظرية لـ برنشتاين، رغم أنهم كانوا يمثلون المتحدث الصادق للسياسة الإصلاحية داخل الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وبقوا على الحياد الصارم في الجدل الذي أعقب ذلك – عندما لم يدعموا علناً العقيدة الماركسية[42]. علاوة على ذلك، كان موقف برنشتاين في المناقشات السياسية البالغة الأهمية حول الإضراب الجماهيري[43] والموقف من الحرب، لم يكن يختلف عنهم فحسب، بل يعارض بشكل صارم القادة الإصلاحيين في النقابات والحزب. وهكذا، في محاولتنا لتحديد الفرق الدقيق بين الإصلاحية والتعديلية، يجب علينا أن نؤكد أن «ما هو أساسي في الممارسة الإصلاحية هو طمأنينة السياسي وحبس المصالح الخاصة للطبقة العاملة».

يحاول الزعيم الإصلاحي الدفاع عن المكاسب والمصالح المباشرة للطبقة، وبالتالي يميل إلى النظر في تلك المصالح والمكاسب على أساس أنها فصلٌ بين قطاعين تتمتع بهوية ذات حدود معينة محدودة تماماً، إلا أن النظرية «التعديلية» لا تجد ضرورة لذلك. حقاً يمكن للنظرية الثورية – في حالات عديدة – أن تؤدي أداءً أفضل في نفس الدور، من خلال عزل الطبقة العاملة والتشكيك في بنية السلطة القائمة إلى

(*) كلمة إيطالية تعني "بذلك حتى الآن" (A Bringing up to Date)، وهي واحدة من الكلمات الرئيسة المستخدمة خلال المجمع الفاتيكاني الثاني من قبل الأساقفة ورجال الدين الذين يحضرون الجلسات. واستخدمت بصورة كبيرة في منتصف القرن العشرين وحتى الآن من قبل وسائل الإعلام لتغطية العلوم الفاتيكانية. ويبدو أن أول استخدام لهذه الكلمة قد كان في البرنامج البابوي لـ يوحنا الثالث والعشرين في خطاب ألقاه في 25 كانون الثاني/ يناير 1959 (المترجم).

أمد مستقبلي غير معروف. لقد سبقت الإشارة إلى الطابع المحافظ لثورية كاوتسكي. فالإصلاحية لا تحدد مع أي مصطلح لـ التعديلية/ العقيدة، ولكن يمكن اختراق المصطلحين.

لم تكن مسألة الإصلاحية هي القضية الأساسية التي تواجه منظري التعديلية الماركسية والعقائدية التقليدية الماركسية. فهي ليست مشكلة انتقال سلمي ولا انتقال عنفي من الرأسمالية إلى الاشتراكية – فيما يتعلق بـ «العقائدية الماركسية»، يمكن القول، لم يكن لديها موقف واضح بالإجماع. «كانت نقطة الاختلاف الرئيسة هي: أنه في حين كانت تعتبر العقائدية الماركسية، أن التشرذم والانقسام سمة من سمات مرحلة جديدة من الرأسمالية سيتم التغلب عليها من خلال التغييرات في البنية التحتية، أمسكت بذلك التعديلية الماركسية معلنة أن هذا هو المراد تحقيقه من خلال التدخل السياسي المستقل». فالاستقلال السياسي الذاتي من القاعدة الاقتصادية، هو الحداثة الحقيقية لحجة برنشتاين. وفي الواقع، تمت الإشارة إلى، أن وراء كل من انتقادات برنشتاين[44] للنظرية الماركسية الكلاسيكية، كانت هناك محاولة لاستعادة المبادرة السياسية في مجالات معينة. فالتعديلية، في أفضل لحظاتها، تمثل جهداً حقيقياً لكسر العزلة التعاونية للطبقة العاملة. كما نجد أيضاً بصورة حقيقة، على أي حال، أنه مثلما نشأت السياسية باعتبارها حالة مستقلة، فإنها كانت أيضاً تستخدم للمصادقة على الممارسات «الإصلاحية»، التي كانت إلى حدٍ كبير تمثل نقيضاً لها. هذه هي المفارقة التي يجب علينا محاولة شرحها. وهو يشير لنا إلى بعض القيود في قطيعة برنشتاين مع الاقتصادية، التي من شأنها فقط أن تغلب بصرامة، ما عند غرامشي. إنه الاستقلال السياسي وحدوده: يجب علينا دراسة كيفية هيكلة هاتين اللحظتين.

لعله من المهم أن ندرك أن برنشتاين، كان أكثر وضوحاً من أي ممثل للعقائدية الماركسية، في فهم التغيرات التي تؤثر فيها الرأسمالية، لأنها دخلت عصر الاحتكار. فقد كانت تحليلاته، في هذا المعنى، أقرب إلى إشكالية هيلفردينغ (Hilferding) أولينين منها، لتنظيرات العقائدية الماركسية في ذلك الوقت[45]. كما أدرك برنشتاين العواقب السياسية لإعادة التنظيم الرأسمالي. فالتغيرات الرئيسة الثلاثة – التباين بين تركيز المؤسسات وتركيز الموروث؛ والمعيشة ونمو الطبقات المتوسطة؛ ودور التخطيط

الاقتصادي في الوقاية من الأزمة – يمكن أن تنطوي على التغيير الكلي في الافتراضات والديمقراطية الاجتماعية المستندة لحد الآن على الديمقراطية الاجتماعية. وهذه هي ليست القضية التي تُعنى بتنامي الاقتصاد من خلال عُمالية الطبقات الوسطى والفلاحين وزيادة الاستقطاب في المجتمع، ولا هي التحول إلى الاشتراكية التي سيكون من المتوقع أن تتبع شيئاً من ترتيبات ذلك الذي يؤدي إلى اندلاع ثورة على أزمة اقتصادية خطيرة. ففي ظل هذه الظروف، كان لا بد للاشتراكية أن تغير أرضيتها واستراتيجيتها، وكانت لحظة التنظير الرئيسة للقطيعة مع القاعدة الصلبة/ والبنية الفوقية المميزة قد منعت أي مفهوم استقلالية سياسية. فهذا المثال الأخير هو الذي تم فيه نقل لحظة التحلل والتغلب على التجزّؤ الآن عينه في التحليل التعديلي. «العلوم والفنون، وسلسلة كاملة من العلاقات الاجتماعية هي اليوم أقل اعتماداً كثيراً على الاقتصاد من السابق، أو، من أجل عدم إعطاء أي مجال لسوء الفهم، وجهة التنمية الاقتصادية تحققت اليوم تاركة الأيديولوجية وخصوصاً الأخلاقية، وحيزاً أكبر لعوامل النشاط المستقل التي كانت تعتبر في السابق هي القضية. ونتيجة لهذا الترابط للسبب والنتيجة وبين التقنية والتطور الاقتصادي للنزعات الاجتماعية الأخرى التي تصبح دائماً أكثر غير مباشرة، هي من الضرورات الأولية لفقدان الكثير من سلطتهم في إملاء الأوامر بهذا الشكل الأخير»[46].

أنها ليست سوى هذا الاستقلال الذاتي للسياسية، خلافاً لمقتضيات القاعدة الاقتصادية، التي يُسمح لها أن تلعب هذا الدور لإعادة التركيب والتوحيد ثانيةً، تجاه نزاعات البنية التحتية، والتي إن تخلت عن نفسها، فلا يمكن أن يؤدي ذلك إلا إلى التصدع. ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في مفهوم برنشتاين لجدلية وحدة الطبقة العاملة والانقسام. اقتصادياً، تظهر الطبقة العاملة دائماً فيها المزيد والمزيد من الانقسام. فالبروليتاريا الحديثة ليست كتلة محرومة مما كتب ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي: «إنه في الصناعات التحويلية الأكثر تقدماً، التي يمكن العثور فيها على تسلسل هرمي كامل لتمايز العمال، وبين هذه الجماعات لا يوجد سوى الشعور المعتدل بالهوية»[47]. فهذا التنوع في المصالح – الذي كان أكثر وضوحاً في الحالة الإنجليزية

– ليس مجرد بقايا من «جمعيات الحرفيين»(*) (Guildist) الماضية بحسب ما جادل في ذلك كينو (Cunow)، ولكن كان نتيجة ذلك هو إقامة دولة ديمقراطية. وعلى الرغم من ظروف القمع السياسي (Political Repression)، والوحدة في النضال التي وضعت المصالح القطاعية على المستوى الثانوي، إلا أنها كانت تميل إلى أن تتفتح مرة أخرى في إطار من الحرية.

الآن، إذا كان الميل نحو التقسيم منصوصاً عليه في ذات البنية الرأسمالية الحديثة، فما هو مصدر هذه اللحظة المعارضة، والميل نحو التوحيد؟ وفقاً لـ برنشتاين، إنه الحزب. وهكذا، قال إنه يتحدث عن «ضرورة وجود هيئة للصراع الطبقي الذي يحمل فئة كاملة معاً، على الرغم من التشرذم الحاصل من خلال التشغيل المختلف، وهذه هي الديمقراطية الاجتماعية كحزب سياسي. وفي صلب ذلك، نجد المصلحة الخاصة للمجموعة الاقتصادية غارقةً في تأييدها للمصلحة العامة، لهؤلاء الذين يعتمدون على دخل عملهم، لكل أولئك المحرومين»[48]. فكما رأينا في وقت سابق، عند كاوتسكي أيضاً، يمثل الحزب لحظة شمولية للطبقة؛ ولكن في حين كانت الوحدة السياسية في قضيته للرؤية العلمية المسبقة لوحدة الحقيقة من خلال حركات البنية التحتية، كانت لحظة التعبير السياسي لهذه الحركات عند برنشتاين، لا يمكن تقليصها. وذلك لأن خصوصية الارتباط السياسي تهرب من سلسلة الضرورة؛ ومن المساحة غير القابلة للاختزال السياسي، التي هي عند كاوتسكي قد اقتصرت على دور وساطة المثقفين، ويبدو هنا أن تلك الوساطة قد توسعت إلى حدٍ كبير.

في تحليل برنشتاين للوساطة السياسية باعتبارها تأسيسية لوحدة الصف، يتراجع الغموض الملموس الذي بالكاد يمكنه أن يبطل بناءه النظري كلياً. فذلك الغموض: إذا كانت حالة ظهور الطبقة العاملة تنقسم بشكل متزايد في المجال الاقتصادي، وإذا

(*) هي جمعيات الحرفيين أو التجار الذين يسيطرون على ممارسة حرفتهم في بلدة معينة. وكانت تشكل في الماضي ما أقرب لأنواع النقابات والأخويات التجارية. غالباً ما تعتمد هذه على منح خطابات براءات الاختراع لملك أو سلطة أخرى لفرض تدفق التجارة للأعضاء العاملين لحسابهم الخاص، وعلى الاحتفاظ بملكية الأدوات وتوريد المواد. إرث دائم للنقابات التقليدية التي شيدت قاعات يمكن استخدامها كأداة أماكن الاجتماع. ولعل النتيجة الهامة للإطار النقابي هذا، هو ظهور الجامعات في بولونيا (تأسست في 1088)، وأكسفورد (1096) وباريس (1150) (المترجم).

تم بناء وحدته بشكل مستقل على الصعيد السياسي، فبأي معنى هي هذه وحدة طبقة الوحدة السياسية؟ لم يكن طرح هذه المشكلة بالنسبة إلى العقيدة، باعتبارها عدم وجود التوافق ما بين الاقتصاد والهوية السياسية، التي في نهاية المطاف يمكن حلها من خلال تطور الاقتصاد ذاته. في حالة برنشتاين، يبدو أن الاستنتاج المنطقي في الوحدة السياسية يمكن أن يشَكل فقط من خلال التغلب على «قيود الطبقة» لأجزاء مختلفة من العمال، حيث ينبغي بالتالي أن تكون هناك فجوة بنيوية دائمة بين الذاتية الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فهذا الاستنتاج لا يمكن أن يصل أبداً إلى تحليل برنشتاين. من ناحية أخرى، نجده يصر على أن الديمقراطية الاجتماعية، ويرى أنه يجب أن تكون طرفاً لكل المظلومين وليس فقط لهؤلاء المظلومين من العمال، لكن من ناحية أخرى كان يتصور هذه الوحدة كما لو أن مجموعة من القطاعات «تقبل وجهة نظر العمال والاعتراف بهم كطبقة رائدة». واستناداً إلى ما أشار إليه كاتب سيرته الذاتية بيتر غاي[49] (Peter Gay) ، أن برنشتاين لم يذهب أبعد من هذه النقطة. ونتيجة لذلك، فإن الرابط قد كان مفقوداً في عقله. وأن الطابع الطبقي للتوحيد بين السياسي والاقتصادي لا يتم إنتاجه في أي من المجالين، وتبقى تلك الحجة معلقة في الفراغ.

هذا الاستنتاج ربما يكون مبالغاً فيه، لأنه يفترض أن منطق برنشتاين يتحرك بالمستوى الذي نفسه الذي تحرك فيه كاوتسكي أو روزا لوكسمبورغ – إنه يشير إلى الذاتيات الضرورية لعملية تاريخية حتمية. ولكن الحقيقة هي، أن من ينكر أن التاريخ يهيمن عليه منطق الحتمية المجردة، يكون قد اعتقد أن برنشتاين بالضبط قد حول النقاش بعيداً عن هذا المستوى. ففي تصوره، تبدو مركزية العمال هي البديل عن الإشارة إلى الطوارئ التاريخية للحجة – على سبيل المثال، أن الطبقة العاملة هي أفضل استعداداً من غيرها من القطاعات لتحقيق الدور القيادي، نظراً لدرجتها العالية في التركيز والتنظيم. ومع ذلك لا تزال مشكلة، لماذا قدم برنشتاين هذه المزايا – التي كانت في معظم ظروف خلق الأزمة – على أساس أنها إنجازات لا رجعة فيها. ويمكن العثور على نفس الغموض في القول المأثور لـ برنشتاين، أن «الطريق هو كل شيء، والهدف من ذلك هو لا شيء». تقليدياً، قد اعتبر هذا الشعار النموذجي «تدريجياً»[50]

(Gradualist)[*] ومع ذلك، ففي بعض معانيه، «ينتج كل من التأثيرات النظرية والسياسية داخل الخطاب التحريضي، الذي لا يترتب عليه التدرج المنطقي». والدلالة الضرورية الوحيدة من هذا البيان هي، يمكن للطبقة العاملة الحصول على مكاسب ملموسة في إطار النظام الرأسمالي، لذا لا يمكن اعتبار هذا التطور بمثابة لحظة مطلقة في الانتقال من إجمالي الحرمان من التحرير الجذري. وهذا لا يعني بالضرورة المفهوم التدريجي البطيء، والتقدم غير الخطي الذي لا رجعة فيه، على الرغم من أنه حقاً يعني أن خط برنشتاين الجدلي بشأن التقدم الديمقراطي مربوطاً بوجهة نظر التدريجي. مرة أخرى، يجب أن نطرح مشكلة الأرضية، حيث تتحد فيها هذه اللحظات البنيوية المتميزة منطقياً.

وبذلك ترتفع تحقيقاتنا إلى مستوى الأشكال الملموسة لتمزيقات برنشتاين للحتمية العقائدية، وإلى نوع من المفاهيم التي نشرها من أجل ملء الفراغ المكشوف بواسطة انهياره. فعندما سأل برنشتاين إذا كان بالإمكان تفسير أي آلية عامة على نحو صحيح ضمن مسار التاريخ، افترضت حجته شكلاً متميزاً؛ قال إنه لا ينتقد أي نوع من العلاقة السببية التاريخية التي اقترحتها العقيدة، إلا أنه حاول خلق مساحة حيث التفاعل الحر الذاتي سيكون ممكناً في التاريخ. وعليه فإن قبول كشف هوية العقيدة الذاتية والعلاقة السببية الآلية، قد جعله يحاول تجريد العقيدة للحد من آثارها[51]. وهو لا ينفي الطابع العلمي لجزء من الماركسية، لكنه يرفض تمديدها إلى حد خلق نظام مغلق من شأنه أن يغطي كامل مجال التنبؤ السياسي. فالنقد العقائدي العقلاني للعقيدة قد يجعل من العقيدة تأخذ ثنائية كنْت. فبالنسبة إلى برنشتاين، هناك ثلاثة اعتراضات معينة للنظر في الماركسية كنظام علمي مغلق. الأول، أن الماركسية قد فشلت في إظهار أن الاشتراكية قد تتبع بالضرورة انهيار الرأسمالية. ثانياً، أن هذا لا يمكن أن يكون موضحاً لأن التاريخ لم يكن عملية ذاتية بسيطة: سوف يلعب أيضاً دوراً في ذلك. فلا يمكن إلا أن يُفسّر التاريخ على أساس أنه نتيجة لتفاعل ما بين

(*) في العلوم الطبيعية، الانتقال التدريجي (Gradualism) هي النظرية التي ترى أن التغيير العميق هو نتاج تراكمي من العمليات البطيئة لكنها مستمرة، وغالبا ما يتناقض هذا المفهوم مع الكارثية (Catastrophism) (المترجم).

العوامل الموضوعية والذاتية. ثالثاً، لكون الاشتراكية هي برنامج حزب، لذا تأسست بناءً على قرار أخلاقي، حيث لا يمكن أن يكون هذا القرار علمياً تماماً - لا يمكن البناء على بيانات موضوعية قد تكون مقبولة من قبل الكل على أساس الحق والباطل. وهكذا، فإن الاستقلال الذاتي للموضوع الأخلاقي هو أساس كسر برنشتاين للحتمية. الآن - عند هذه النقطة البالغة الأهمية - لا يمكن لإدخال موضوع أخلاقي أن يبدد الغموض الذي وجدناه في وقت سابق في تفكير برنشتاين. ويمكن للمواضيع الأخلاقية اتخاذ القرار الحر في معظم المناطق المخلوقة، لا على التعيين في التاريخ، ولكن لا يمكن أن تكون هي الأساس للأطروحة التدريجية. وهذه هي مسلمة جديدة - الطابع التدريجي والتصاعدي للتاريخ البشري تتدخل لتوفير الأرضية للسياسي، حيث يمكن فيها الجمع بين السياسي والاقتصادي، وإضفاء الشعور تجاه كل إنجاز ملموس. أما مفهوم التطور، «التنمية»[52] (Entwicklung)، فهو يلعب دوراً حاسماً في خطاب برنشتاين: في الواقع، من خلال تخطيطه الكامل يحصل التماسك. وإن توحيد المجالات السياسية والاقتصادية، لا تأخذ مكانها على أساس التفصيلات المحددة من الناحية النظرية، بل من خلال الحركة الواضحة الكامنة وراء السياسة والاقتصاد على حدٍ سواء وتمليها قوانين التطور. وبالنسبة إلى برنشتاين، أن هذه القوانين ليست كلها على نفس منوال النظام العقائدي: لا تشمل هذه العمليات العدائية فقط، بل العمليات المتناغمة أيضاً. ولكن في كلتا الحالتين هناك تصور مبنيٌّ على أساس أنها سياقات إجمال تُصلح ببداهة المعنى كل حدث. وهكذا، رغم إطلاق سراح «الحقائق» من الروابط الأساسية التي ترتبط معاً في مفهوم العقيدة، إلا أنه فيما بعد يتم لمّ شملها في نظرية عامة تحقق التقدم لأي آلية محددة. كما أن القطيعة مع «الموضوعانية الآلوية» (Mechanist Objectivism)، التي تعتبر الطبقات مواضيع متعالية، يتحقق من خلال «افتراضية»(*) (Postulation) خاصة بالذاتية المتعالية الجديدة - ذاتية أخلاقية - التي تفرض هيمنة في تحرير الإنسانية بصورة متزايدة، من الضرورة الاقتصادية[53]. ومن هنا يمكن القول إنه من المستحيل التحرك نحو نظرية التعبير والهيمنة.

ما جاء أعلاه يوضح لماذا، عند برنشتاين، يتمكن الاستقلال الذاتي للسياسة

(*) نص افتراضي مقبول باعتباره حقيقة لغاية اثبات حجة ما، أو التحقق العلمي لمبدأ أساسي (المترجم).

ربط قبول الممارسة الإصلاحية والاستراتيجية تدريجياً. لأنه إذا كان كل تقدم غير قابل للإلغاء – نظراً لمسلمة التطور – وتعزيزه لم يعد يعتمد على التعبير غير المستقر للقوى، «تزول صفته كمشكلة سياسية». من ناحية أخرى، إذا كان الأداء الموحد للتقدم الديمقراطي يعتمد على وجود علاقة طارئة للقوى، فإن النظرة المجردة لاتساع كل مطلب سوف لا يكون سبباً كافياً لتأكيد التقدمية. على سبيل المثال، لقد أسفر إعادة تنظيم السلبية للقوى من خلال طلب «اليسار المتشدد» (Ultra-Left) أو نقيضه، غياب المبادرات السياسية الراديكالية في الظرف الحرجة. ولكن إذا كان الأداء الموحد للتقدم الديمقراطي يعتمد فقط على قانون للتقدم، فإنه سيتم تعريف الطابع التدريجي لأي نضال يعرف المطالب الظرفية بشكل مستقل عن ارتباطها بالقوى الأخرى العاملة في لحظة معينة. وحقيقة، تعتبر مطالب الحركة العمالية عادلة وتقدمية، ومحكومة بمعزل عن العلاقة مع القوى الأخرى، وهي أيضاً تعمل على محوالأساس الوحيد لانتقادات محبي نقابية الطبقة العاملة. وهنا تكمن المقدمات المنطقية للصدفة بين التعديل النظري والعملية الإصلاحية: توسيع نطاق المبادرة السياسية لعدد من الجبهات الديمقراطية غير المنضوية تحت واقع التناقض مع طمأنينة وهيمنة الطبقة العاملة.

يمكن ملاحظة ذلك بوضوح إذا نظرنا إلى النظرية التعديلية للدولة. بالنسبة إلى العقيدة، كانت المشكلة واضحة جداً: كانت الدولة أداة للسيطرة الطبقية، ويمكن للديمقراطية الاجتماعية أن تشارك فقط في مؤسساتها، بهدف نشر أيديولوجيتها الخاصة، والدفاع عن وتنظيم الطبقة العاملة. فلذا تميزت هذه المشاركة من خلال العوامل الخارجية. لكن برنشتاين قد يرى هذه المشكلة من وجهة نظر أخرى: تنامي القوة الاقتصادية للطبقة العاملة، والتقدم في التشريعات الاجتماعية، و«أنسنة» (Hu-manization) الرأسمالية، كل ذلك يؤدي إلى «تأميم» (Nationalization) الطبقة العاملة، لأن العامل لا يعني مجرد البروليتارية، بل هو قد أصبح مواطناً أيضاً. ونتيجة لذلك، ووفقاً لـ برنشتاين، نجد أن وظائف التنظيم الاجتماعي لها تأثير كبير داخل الدولة للقيام بتلك الهيمنة الطبقية، وتحولها إلى ديمقراطية دولة «عموم الشعب». مرة أخرى، فهم برنشتاين أن الطبقة العاملة هي بالفعل على أرض الدولة، أفضل من فهمه العقيدة الحقيقة الأساسية، وفهم الدوغمائية العقيمة في السعي إلى الحفاظ على علاقاتها النقية للعوامل الخارجية. ففي خطابه، على أي حال، قال إن هذا التحول

الفوري في التنبؤ هو غير شرعي تماماً: بالتحديد، أن الدولة سوف تصبح ديمقراطية على نحو متزايد كنتيجة ضرورية لـ «التطور التاريخي».

بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة، يجوز لنا الآن تطبيق الاختبار الذي استخدمناه لـ روزا لوكسمبورغ: لمتابعة الخطوط المنطقية لحجة برنشتاين، في موازاة إلغاء افتراضات جوهرية (هذه الحالة، مسلمة التقدم هي اتجاه موحد) التي تحد من آثارها. وبرزت على الفور من هذا الاختبار نتيجتين. الأولى، التقدم الديمقراطي لوقف إطلاق الدولة لتكون تراكمية، والبدء بالاعتماد على علاقة القوى التي لا يمكن تحديدها مسبقاً. فوجوه النضال ليس ببساطة هي المكاسب في الوقت المحدد، ولكن أشكال تعبير القوى هي التي من شأنها أن تسمح من الممكن توحيد هذه المكاسب. «وهذه الأشكال هي دائماً انعكاسية». في تلك المعركة، يجب على الطبقة العاملة النضال من حيث ما هو فعلاً حق: داخل (Within) وخارج (Outside) الدولة على حد سواء. ولكن – وهذا هو الاستنتاج الثاني – رؤية برنشتاين واضحة جداً، وتفتح آفاقاً أكثر مثيرة للقلق من ذلك بكثير. إذا ثبت أن العامل لم يعد مجرد البروليتاريا، ولكن أيضاً هو مواطن، ومستهلك ومشارك في عدد وافر من المناصب داخل الجهاز الثقافي والمؤسسي في البلاد؛ وإذا، علاوة على ذلك، كان هذا الأداء الموحد للمواقف لم يعد يجمعهم بأي «قانون تطور» (ولا بالطبع، بواسطة «قانون الضرورة» للعقيدة)، فإن العلاقات بينهما تصبح ذات صياغة مفتوحة لا تقدم أي ضمانة بداهة تعتمد شكل معين. هناك أيضاً الاحتمال الذي من شأنه أن يبرز المواقف الخاضعة للتناقض والتحييد المتبادل. في هذه الحالة، وأكثر من أي وقت مضى، نجد أن التقدم نحو الديمقراطية قد يستلزم كثرة المبادرات السياسية في المجالات الاجتماعية المختلفة – كما هو مطلوب من قبل التعديلية، ولكن مع فارق هو، أن معنى كل مبادرة يأتي بالاعتماد على علاقته مع الآخرين. فالاعتقاد بأن هذا ما هو إلا عنصٌر من عناصر التشتت والنقاط العدائية، وتصور للآراء التي يعبرون عنها خارج أي مسلمة قبلية لمخطط التوحيد، هو شيء يذهب إلى أبعد من مجال التعديلية. وعلى الرغم من طرح التعديليين لأول مرة مشكلة في أكثر المصطلحات العامة، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى العثور على بدايات رد مناسب من حيث المفهوم الغرامشي في «حرب المواقع» (War of Position).

الرد الثالث للأزمة: النقابية الثورية

لقد نقلنا التحقيق في التعديلية عند برنشتاين، إلى المفارقة التي تواجه المعضلة نفسها كما واجهتها جميع العقائد الحالية (بما في ذلك عدوه اللدود روزا لوكسمبورغ): القاعدة الاقتصادية غير قادرة على تحقيق وحدة الصف «في الوقت الحاضر»؛ بينما السياسة (الأرضية الوحيدة حيث الوحدة الحالية التي يمكن بناؤها) قادرة بشكل مقنع على ضمان الطابع الطبقي للذاتية الوحدوية. ويمكن النظر لهذا التناقض بوضوح أكثر في النقابية الثورية (Revolutionary Syndicalism)، التي تشكل النوع الثالث من الاستجابة إلى «أزمة الماركسية». فعند سوريل يمكن أن يتم رسم التناقض بشكل خاص مع خطوط حادة، لأن سوريل كان أكثر وعياً من برنشتاين، أو من أي منظرٍ عقائدي، للأبعاد الحقيقة للأزمة ونظرية السعر، التي كان لا بد من أن تفي من أجل تجاوزها بطريقة مقبولة. لقد وجدنا عند سوريل، أن هناك افتراضات لسيت من نطاق «الطوارئ» فحسب، بل أيضاً من نطاق «الحرية» المستبدلة للروابط المكسورة بسلسلة من الضرورة، ولكن أيضاً وجدنا محاولة للتفكير بخصوصية في «منطق الطوارئ» والأرضية الجديدة التي تم تشكيلها في مجال الآثار الشمولية. وفي هذا المعنى، من المفيد أن أشير إلى لحظات مهمة من تطوره[54].

حتى في بداية العقائدية نسبياً عند ماركسية سوريل المهنية، كانت مصادره السياسية التي يميل إليها، والافتراضات النظرية التي بدت من وراء تحليله قد أظهرتا كلاهما أصالة ملحوظة، حيث هي إلى حد كبير أكثر تطوراً من تلك التي كانت عند كاوتسكي أو بليخانوف. فـ سوريل كان أبعد ما يكون عن الحفاظ على الفكرة الراسخة للآلية التاريخية الأساسية، لأن كلاهما (كاوتسكي وبليخانوف) نظرا بشكل معين للمجتمع على أساس أنه موحد ويحكمه الانتقال بين الأشكال المتنوعة. وفي الواقع أن تركيز اهتمام سوريل الرئيس هو – بالتالي كثرة إشارته لـ فيكو (Vico) – نوع من الصفات الأخلاقية التي تسمح للمجتمع أن يبقى موحداً في عملية النهوض.

إن عدم وجود ضمان للإيجابية، يجعل التحولات الاجتماعية مخترقة بالسلبية باعتبارها واحدة من مصائرهم الممكنة. فهذه السلبية لم تكن مجرد حالة كانت تعارض شكل معين من المجتمع بطريقة مختلفة، بل إن الشكل الإيجابي متجه ليحل محله؛ كما أنها قد تواجه أيضاً إمكانية اضمحلالها الخاص وتفككها، باعتبارها حالة كانت في

العالم القديم. فما وجده سوريل جذاباً في الماركسية هو أنه ليس في الواقع هناك نظرية قوانين لازمة للتطور التاريخي، ولكن بدلاً عنها هناك نظرية لتشكيل عامل جديد – البروليتاريا – قادرة على العمل كقوة المتراص من شأنها أن إعادة التشكيل حول نفسها أعلى شكل من أشكال الحضارة وتحل محل تراجع المجتمع البورجوازي.

هذا البعد في فكر سوريل، موجود منذ البداية. ففي كتاباته السابقة حول الجدل التعديلي، على أي حال، تم دمج التعديلية مع القبول بنزعات التطور الرأسمالي المفترضة من قبل العقيدة. وفي هذه الكتابات، ينظر سوريل إلى الماركسية على أساس أنها «ميتافيزيقيا جديدة حقيقية» (New Real Metaphysics). فكل العلم الحقيقي، كما يجادل سوريل، هو مبني على قاعدة لـ «الدعم المعبر» (Expressive Support) الذي يُدخل عنصراً اصطناعياً في التحليل. وهذا يمكن أن يكون منشأ لأخطاء طوباوية أو أسطورية، ولكن في حالة المجتمع الصناعي، هناك توحيد متزايد للأرضية الاجتماعية حول الصورة الآلية. فالدعم المعبر للماركسية – الطابع الاجتماعي للعمل و«الفئة السلعية» (Commodity Category)، التي تلغي بشكل متزايد الفروق النوعية – هو ليس قاعدة اعتباطية، لأنه وقولبته ما هما إلا نموذجان تأسيسيان للعلاقات الاجتماعية. وعليه، فإن الاشتراكية، لا غنى لها عن الاعتماد الجماعي لوسائل الإنتاج، الذي يمثل تتويجاً ضرورياً للتنشئة الاجتماعية المتزايدة وتجانس العمل. فالنفوذ المتزايد لهذا النموذج المسمى بـ «الإنتاجية الاقتصادية»(*) (Produc-tivist) يعتمد على قوانين الحركة الرأسمالية، التي لم يستجوبها سوريل في هذه المرحلة من حياته المهنية. ولكن على الرغم من ذلك، نجد إن عامل الوعي الخاص بمصالحه – الذي من شأنه أن يحول المجتمع إلى شكل أعلى رقياً – لا يشكل حركة موضوعية بسيطة. وهنا نجد أنه عنصر آخر يدخله سوريل: أن الماركسية هي ليست مجرد تحليل علمي فحسب، بل هي أيضاً أيديولوجية توحيد البروليتاريا وإعطاء الشعور باتجاه نضالاته. لذا فإن «الدعم المعبر» يعمل، بالتالي، كمجموعة عناصر لتكثيف القوى التاريخية التي يدعوها سوريل بالنهاية بالكتل. وعليه يجب أن يكون ذلك واضحاً، ومواجهاً بالمقابل للعقيدة الماركسية، فهذا التحليل قد حول بالفعل الأرضية إلى نقطة

(*) مصطلح الإنتاجية (Productivism) يسمى أحياناً بـ التنموية (Growthism) هو يعني الاعتقاد بأن الإنتاجية الاقتصادية قابلة للقياس والنمو، إذ تعتبر هي الغرض من تنظيم الإنسان (على سبيل المثال، العمل)، وأن "زيادة الإنتاج جيدة بالضرورة" (المترجم).

حاسمة: أن مجال ما يسمى بـ «القوانين الموضوعية» قد فَقد بالفعل طابعه كطبقة تحتية رشيدة للجانب الاجتماعي، ليصبح بدلاً عن ذلك أداؤه موحداً لأشكالٍ يتم من خلالها تشكيل الطبقة ذاتها، بوصفها قوة مهيمنة ويمكنها أن تفرض إرادتها على بقية المجتمع. ومع ذلك، وكما لا شك في صحة هذه القوانين، نجد أن المسافة من العقيدة هي في نهاية المطاف لا يمكن أن يستهان بها.

يبدأ الانفصال عند سوريل من نقطة النقاش حول التعديلية، وقبول برنشتاين وكروتشه انتقاداتهم للماركسية باعتبارها «كتلة واحدة» (en bloc)، لكن هذا الانفصال كان من أجل أن يستخرج استنتاجات مختلفة جداً. ولعل، ما يلفت النظر عند سوريل هو «التطرف» الذي قال عنه، إنه يقبل النتائج المترتبة على «أزمة الماركسية». سوريل على عكس برنشتاين، لا يجري أدنى محاولة لاستبدال عقيدة العقلانية التاريخية بوجهة نظر التطور البديل، وإمكانية تفكك أي شكل من أشكال الحضارة، حيث دائماً يبقى مكشوفاً في تحليله. فالـ «المجموعية» (Totality) باعتبارها مؤسسة لعقلانية الطبقة التحتية قد تم حلها. وما هو موجود الآن هو «خليط» (mélange). وفي ظل هذه الظروف، كيف يمكن للمرء أن يفكر في احتمال وجود عملية إعادة التكوين؟ لعل مركز الجواب عند سوريل يكمن في الطبقات الاجتماعية، التي لم تعد تلعب دوراً مهماً في المواقع البنيوية في النظام الموضوعي، بل هي أقطاب لإعادة التجميع، وأنه يدعوها بـ «الكتل».

إن إمكانية الوحدة في المجتمع تشير إلى، إرادة مجموعات معينة لفرض تصورها بخصوص التنظيم الاقتصادي. فلسفة سوريل، في الواقع – متأثر بـ نيتشه (Ni-etzsche ولا سيما ما أخذه عن طريق برغسون (Bergson) – هي واحدة من أشكال العمل والإرادة، حيث يكون فيها المستقبل غير متوقع، ويتوقف على الإرادة. علاوة على ذلك، أن مستوى القوى عند النضال قد تجد وحدتها في مجموعة من الأداء الموحد أو «لغة الأرقام» (Language Figures) – إذن نحن بصدد نظرية الأسطورة. ومع ذلك، فإن توحيد الصفوف كقوى تاريخية قد تم تعزيزه من قبل «الفكرة السياسية» التي تعتمد على المواجهة مع القوى المعارضة. فكلما تتوقف هويتها عن الاستناد إلى عملية وحدة البنية التحتية (عند هذا المستوى لا يوجد سوى خليط)، كلما ستعتمد الطبقة العاملة على انفصالها من الطبقة الرأسمالية، التي لا يمكن أن تكتمل إلا في

النضال ضدها. فبالنسبة إلى سوريل، إن «الحرب» بالتالي تصبح شرطاً لهوية الطبقة العاملة، وإن البحث عن مجالات مشتركة مع البورجوازية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى إضعاف ذاتها. وهذا الوعي للانفصال هو «وعي اعتباري» (Juridical Consciousness – يرى سوريل أن بناء «الذاتية الثورية» (Revolutionary Subjectivity) هي عملية تصبح فيها البروليتاريا حذرة من مجموعة من الحقوق المعارضة للعدو الطبقي، ومجموعة من المؤسسات الجديدة التي من شأنها تعزيز هذه الحقوق[55]. ولكن سوريل لا يرى في، «متحمسي دريفوس» (Ardent Dreyfusard)، أي تناقض ضروري ما بين مواقف الطبقة العاملة المتعددة داخل النظام السياسي والاقتصادي: هو يفصل ما بين «الحزبية الديمقراطية» (Partisan of Democracy) و«حزبية النضال السياسي» (Partisan of the Political Struggle) للبروليتاريا، لا بل إنه ينظر حتى إلى إمكانية الطبقة العاملة، التي هي بأي حال من الأحوال مرتبطة «اقتصادياً» (Economically) بالقطاعات الوسطى، التي يمكن أن تصبح في ما بعد قطباً للتجميع السياسي.

نحن نرى أن هناك نمطاً واضحاً في تطور سوريل: مثل كل الاتجاهات التي تناضل ضد طمأنينة (تصوف) العقيدة، قال إنه مضطر لتهجير اللحظة التأسيسية لوحدة الطبقة إلى المستوى السياسي؛ ولكن كما انفصاله عن فئة «الضرورة التاريخية»، هو أكثر تطرفاً مما كان عليه في التيارات الأخرى، لأنه يشعر أنه مجبر على تحديد أواصر تأسيس الوحدة السياسية. حيث يمكن ملاحظة ذلك أكثر وضوحاً عندما ننتقل إلى المرحلة الثالثة من أفكاره، والتي تتطابق مع خيبة أمله الكبيرة بعد انتصار «تحالف دريفوس»(*) (Dreyfusard Coalition). أما بالنسبة إلى سمة ميلرند(**) (Mil-

(*) تعني كتلة اليسار أو الكتلة الجمهورية التي هي عبارة عن تحالف من القوى السياسية اليسارية أنشئت في عام 1899 لغرض الدخول في لانتخابات التشريعية الفرنسية لعام 1902 بعد إعادة هيكلة تشتت اليسار المحافظ في أعقاب الاضطرابات في قضية دريفوس. وقضية دريفوس تتلخص في أنه في 22 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1894، اتهم ألفريد دريفوس، الذي يعتبر أول يهودي يعمل كضابط في هيئة الأركان العامة العاملين في المكتب الثاني المتخصص بمحاربة التجسس)، بالخيانة العظمى ووجوب ترحيله خارج البلاد الفرنسية. وقد أدان هذه التهمة مجلس الحرب، إلا أن هذه الإدانة لم تجد مَن يصغى إليها فتم إرساله إلى السجن في غيانا (Guyane)، التي تتمتع بمناخ مستشري بمعاداة اليهودية، وغيانا مدينة تابعة لوزارة المستعمرات الفرنسية تقع على ساحل المحيط الأطلسي الشمالي من أمريكا الجنوبية (المترجم).

(**) هو السياسي الفرنسي ألكسندر ميلرند (Alexandre Millerand) (1859-1943)، أصبح رئيس وزراء فرنسا ما بين 20 كانون الثاني/ يناير عام 1920 ولغاية 23 أيلول/ سبتمبر من نفس العام. كما شارك =

(lerand الاشتراكية فقد تكاملت في النظام؛ وانتشار الفساد؛ والخسارة المستمرة للهوية العمالية؛ واستنزاف الطاقة بعيداً عن الطبقية الوحيدة، التي هي في عيني سوريل تمتلك إمكانية لمستقبل بطولي سوف يعيد تشكيل تدني الحضارة البورجوازية. بحيث يصبح عندها سوريل عدواً مقرراً لدى الديمقراطية، معتبرة ذلك هو السبب الرئيس لهذا التشتت وتشرذم المواقف الذاتية مع الماركسية، التي تعيش الصراع مع مطلع هذا القرن. لذا كان من الضروري، مهما كان الثمن، استعادة الانقسام وإعادة بناء الطبقة العاملة على أساس ذاتي وحدوي. فكما هو معروف، إن ذلك قد أدى إلى أن يرفض سوريل النضال السياسي، ويؤكد على الأسطورة النقابية للاضراب العام. و«(نحن) نعلم أن الإضراب العام هو في الواقع، ما قالته: الأسطورة التي تتكون فيها الاشتراكية بالكامل، أي مجموعة من الصور القادرة على إثارة الغريزية في كل المشاعر، التي تتوافق مع مختلف مظاهر الحرب المضطلعة بها الاشتراكية ضد المجتمع الحديث. وتثير الإضرابات في البروليتاريا الأكثر والأنبل، والأعمق إثارة لما يحرك المشاعر؛ وينسق الصورة كل مَن في مجموعات الإضرابات العامة، ومن خلال جمعهم معاً، يعطي كل واحد منهم الحد الأقصى من الكثافة؛ ومناشدين ذكريات مؤلمة من الصراعات المعينة، فالألوان مع الحياة المكثفة كلها تفاصيل لتكوين عرض يقدم إلى الوعي. وبالتالي نحصل على أن حدس الاشتراكية هو، اللغة التي لا يمكن أن تعطينا الوضوح التام – نحن نحصل عليه برمته، ويدرك بشكل فوري»[56].

إن نقابيي «الإضراب العام»، أو «الثورة» على ماركس، هي أسطورة في تلك المهام التي تعتبر نقطة التكييف الأيديولوجي للهوية البروليتارية، المتشكلة على أساس المواقف الذاتية لها. وتعتبر هذه أيضاً، نوعاً واحداً من إعادة تكوين الرابط الذي يبقى مرة أخرى متجاهلًا الصراع السياسي، إذ مرة أخرى يُعتقد أن احتكار الاقتصاد والإمبريالية – ينظر إليها من قبل سوريل كما وإنها «إعادة المفاهيمية الإقطاعية»[*]

= في حكومة فالديك روسو (Waldeck-Rousseau) مطلع القرن العشرين بجانب ماركيوز دو غاليفيت (Marquis de Galliffet) المتهم بتوجيه القمع لكمونة باريس عام 1871م، وقد أثارت مشاركته في هذه الوزارة، جدلاً حاداً في قطاع أممية العمال الفرنسيين وفي الأممية الثانية، إذ تطور النقاش ليصل إلى المناقشة حول شرعية مشاركة الاشتراكيين في "الحكومات البورجوازية" (المترجم).

(*) هي عملية استرجاع الآليات والعلاقات التي تستخدم لتحديد الإقطاع. لأن مصطلح "الإقطاع" =

(Refeudalization) – يعملان على رفع درجة الميول نحو التفكك. وبعمومية أكبر، يمكننا أن ندرك السمة القديمة «المخالفة للطبيعة» (Anti-physis) عند تأكيد سوريل بقوله إن المجتمعات ذات الميل «الطبيعي» نحو الاضمحلال، سيكون ميلها نحو العظمة «مصطنعاً». وهكذا، إن العنف هو القوة الوحيدة التي يمكن أن تبقى على قيد الحياة العدائية، التي وصفها ماركس. «إذا كانت الطبقة الرأسمالية حيوية، فإن ذلك يؤكد باستمرارية عزمها في الدفاع عن نفسها. وإن موقفها الصريح والرجعي باستمرار سيجعل العنف البروليتاري على الأقل يساهم بصورة كبيرة إزاء الحفاظ المتميز للانقسام بين الطبقات، الذي هو أساس كل الاشتراكية»[57]. من هذا المنظور، لا يهم ما إذا كان أو لم يكن الإضراب العام لا يمكن أن يتحقق: دورها هو أن مبدأ التنظيم، الذي يسمح للبروليتاريا على التفكير في مزيج من العلاقات الاجتماعية لكونها قد نظمتها حول خط تماس واضح؛ العودة إلى استخدام هذه الفئة من المجمل – استبعادها بوصفها موضوع للواقع – كعنصر أسطوري لإنشاء وحدة لوعي العمال. وكما أشار دو باولا[58] (de Paola)، إن «مفهوم الإدراكية» – أو الدعم المعبر – يعترف منذُ البداية بالتصنيع، وقد تم توسيعه ليشمل أوهاماً.

بالنسبة إلى سوريل، من ثم، هناك إمكانية للتقسيم، بين شيئين من المجتمع، وليس كما هو مسنود للبنية الاجتماعية، بل لاعتبارها بناءً على مستوى الصراع لـ «العوامل المعنوية» (Moral Factors) تنظم صراع المجموعة. وهنا نأتي وجهاً لوجه مع المشكلة التي نجدها كلما حاول تيار ماركسي كسرها مع الاقتصاد لإنشاء وحدة الصف في بعض المستويات الآخرى. لماذا هذا من الناحية السياسية أو الأسطورية هو موضوع لإعادة التشكيل الذي يجب أن يكوّن ذاتية الطبقة؟ ولكن في حين أن عدم كفاية روزا لوكسمبورغ أو قطيعة لابرايولا مع خلق «الاقتصادانية»(*) (Econ-omism) ذات الظروف الملائمة لاختفاء الفراغ المزدوج الذي ظهر في نقاشاتهم،

= (Feudalism) غامض قليلاً في تكوين مصطلح "المفاهيمية الاقطاعية" (Feudalization). في العصر الحديث، يستخدم مصطلح (Feudalization) للتعبير عن السياسات التي تعطي امتيازات خاصة للمجموعات منظمة، مثل المنظمات غير الحكومية. ولعل أولى استخدامات هذا المصطلح كانت في القرن السابع عشر الميلادي في أوروبا. وقدم هذا المصطلح الشهير المؤرخين الماركسيين الإيطالي روجيرو رومانو (Ruggiero Romano) وروزاريو فيلاري (Rosario Villari)، لإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية التي تركتها وراءها ثورة نابولي لعام 1647 (المترجم).

(*) الاعتقاد في صدارة الأسباب الاقتصادية أو عواملها (المترجم).

نجد أنه في حالة سوريل تكون الراديكالية المتطرفة جداً في موقفه واضحة للعيان لمناهضة الاقتصاد الذي أحدث هذا الفراغ. لدرجة أن بعض أتباعه، كان لديهم أمل منبوذ في الانتعاش الثوري للطبقة العاملة، فاستسلموا في البحث عن بعض البدائل الأسطورية القادرة على تحمل النضال ضد الانحطاط البورجوازي. فكان من المعروف أنهم قد وجدوها في القومية. وكان هذا الدرب من خلاله جزءاً من التراث الفكري لـ سوريل، وساهم في صعود الفاشية. وهكذا، كان في عام 1912 تلميذه إدوارد بيرث (Edouard Berth) قادر على تأكيد: «في الواقع، من الضروري أن كلا وجهي القومية والحركة النقابية متوازنين ومتلازمين، وينبغي أن يؤدي هذا التلازم إلى الطرد الكامل لمملكة الذهب وانتصار القيم البطولية على مدى المادية البورجوازية الحقيرة، التي هي في الوقت الحاضر تتمثل بأوروبا الخانقة. وبعبارة أخرى، فإنه من الضروري لصحوة القوة والدم المضاد للذهب أن يُختتم بهزيمة مطلقة للنخبة الثرية – كانت أول أعراض ذلك قد تم اكتشافه من قبل باريتو (Pareto)، الذي مُنح الإشارة لذلك من قبل سوريل في كتابه **تأملات العنف في لوس أنجلوس** (Réflexions sur la violence) ومن قبل موراس (Maurras) في كتابه الموسوم **سيل قوة الانقلاب الممكن**[59] (*Sile coup de force est possible*). وبطبيعة الحال، هذا هو واحد من الاشتقاقات المجردة الممكنة من تحليل سوريل، حيث ستكون من الناحية التاريخية زائفة، ولا أساس لها من الناحية التحليلية، لنستنتج أنها من بين النتائج اللازمة[60].

زائفة تاريخية، بسبب تأثير سوريل الذي جعلنا نشعر بها في اتجاهات عدة – كانت، على سبيل المثال، بالغة الأهمية في تشكيل فكر غرامشي. إلا أنها لا أساس لها من الناحية التحليلية، لأن مثل هذا التفسير الغائي يفترض أن الانتقال من الطبقة إلى الأمة كان تصميمًا ضرورياً من قبل البنيوية الفكرية العالية لـ سوريل. علاوة على ذلك، إن عدم التحديد هذا، لا يعتبر ضعفاً في النظرية، لذلك يؤكد سوريل أن الواقع الاجتماعي نفسه هو غير محدد (خليط)، وإن أي توحيد يتحول إلى إعادة تكوين لممارسة «الكتلة».

وبهذا المعنى، لا نجد أن هناك سبباً نظري لـ لماذا لا يمكن تحريك إعادة بناء الأسطورة باتجاه الفاشية، ولكن بنفس القدر لا يمكن استبعاد تقدم أي شيء باتجاه الآخر؟ على سبيل المثال، البلشفية التي رحب بها سوريل بكل حماس. فالنقطة القاطعة – هذا هو ما يجعل سوريل المفكر الأكثر عمقاً والأصلي للأممية الثانية – هي أن هوية العوامل الاجتماعية العالية جداً تصبح غير محددة، وأن التثبت «الأسطوري» العالي جداً يكون

معتمداً على النضال. وأن مفهوم «الهيمنة، كما يتضح في الديمقراطية الاجتماعية الروسية – والتي، كما سنرى، كما يفترضها منطق طوارئ – كانت من وجهة النظر هذه أقل تشدداً. فلا لينين ولا تروتسكي كانا قادرين على التشكيك بضرورة العوامل الاجتماعية كي يكون لها طابع طبقي. إن فعلي غرامشي التقليديين هما فقط يلتقيان في مفهوم سوريل لـ «الكتلة التاريخية»، حيث مفهوم «الهيمنة» مستمد من اللينينية وجمعها يمثل خلاصة جديدة مع مفهوم «الكتلة» المستمدة من عنده (سوريل).

الفصل الثاني

الهيمنة

الانبثاق الصعب للمنطق السياسي الجديد

لعله من الضروري في هذه المرحلة، أن نوضح العلاقة ما بين الفراغ المزدوج الذي يبرز في الخطابات الجوهرية للأممية الثانية، وبين التفكيك الغريب الأطوار لمراحل إشكالية الهيمنة، التي ستشكل استجابة سياسية. دعونا نبدأ بتحديد خصائص الفراغ المزدوج، الذي يُعطينا إمكانية مقارنتها مع خيوط جراحة الهيمنة[1].

أولاً، يبدو أن الفراغ يبرز بصورة ثنائية: لا يسعى الخطاب التأسيسي لتحديد درجة التفاضل للفعالية «ضمن» الأرضية الاجتماعية، بل يسعى لوضع قيود لتطويق وتحديد القدرات لـ «كل» البنية الطوبوغرافية. لذلك فإن هذه الصيغ ستكون على النحو الآتي: « البنية التحتية لا تحدد كل شيء، لأن الوعي سيتدخل أيضاً في التاريخ»؛ «النظرية العامة ليست بقادرة على حالات معينة، وذلك لأن كل التنبؤات تكون ذات طابع صرفي». وعليه فإن هذه الازدواجية يتم إنشاؤها من خلال الواقع الأساسي، بدلاً من السمات التي تفتقر إلى الجوهر ويكتنفها الغموض لعدم التحديد في قدرة غير المحدد: فهم الكيانات التي تهرب من تحديد بنيتها، باعتبارها انعكاساً سلبياً لقدرة غير المحدد. وهذا هو ما يجعل ثنائية العلاقة للحدود واقعاً أساسياً أو مضموناً. ولكن، إذا كانت ملاحظتنا فعالة عن كثب، سنجد أن هذه الاستجابة لا تفسد على الإطلاق مع الحتمية البنيوية: إنها فقط تأتي نزولاً للحد من آثارها. على سبيل المثال، من الممكن أن نجادل تماماً بالقول على حدٍ سواء، أن هناك مجالات واسعة من الحياة

الاجتماعية تؤدي إلى هروب الحتمية الاقتصادية، وأنه في منطقة محدودة هناك آثار فعالة يجب عليها أن تفهم عمل الاقتصاد وفقاً لنموذج الحتمية. ومع ذلك نجد أن هناك مشكلة واضحة مع هذه الحجة: من أجل التأكيد على أن هناك شيء ما يتحدد على «الاطلاق»، ولوضع خط واضح يفصل عن ذلك غير المحدد، حيث إنها ليست كافية لإثبات «خصوصية» التحديد؛ كما أن «طابعها الضروري» لا بد من أن يتأكد. ولهذا السبب فإن الثنائية المفترضة هي ثنائية زائفة: قطبيتان ليستا على نفس المستوى. إنها الحتمية، في إنشاء الخصوصة بصفتها ضرورية، التي قد تحدد حدود الاختلاف من غير المحدود. وبالتالي فإن غير المحدود يقلص ليكون مجرد «ملحق مكمل»[2] (Supplement) إلى المحدود.

ثانياً، كما رأينا فعلاً، إن هذه الازدواجية الواضحة تستجيب فعلاً لحقيقة ما هي، أن الحتمية البنيوية لا تقدم أسساً للمنطق السياسي (Political Logic)، الذي يمكّن هنا الصراع من الانطلاق الآن عينه ضد النزعات التجزيئية (Fragmentation). ومع ذلك، يتضح لنا جلياً، أن الأرضية الوحيدة التي تسمح بالخصوصية لمثل التفكير بهذا المنطق، قد تم محوها من الصورة: كما تشير كل خصوصية محددة من الناحية النظرية إلى الأرضية الخاصة بالبنية التحتية والنظام الطبقي الناتج، ويختفي أي منطق آخر في الأرضية العامة لتباين حالات الطوارئ، أو أنها تشير إلى الكيانات الهاربة من كل الحتميات النظرية، التي قد تكون من مثل «الإرادة» (The Will) و"القرار الأخلاقي" (Ethical Decision).

ثالثاً وأخيراً، في «خطاب الأممية الثانية» (Second International's Dis-course)، نجد أن وحدة الطبقة للعوامل الاجتماعية تستند على قاعدة أضعف من أي وقت مضى لعكس صورة اللعبة: التشرذم الاقتصادي قادر على تشكل وحدة الطبقة، والإشارة إلى إعادة تشكيل السياسة؛ ومع هذا كان «إعادة تشكيل السياسية» (Political Recomposition) غير قادر على العثور على الطابع الطبقي الضروري للعوامل الاجتماعية.

دعونا الآن نقارن مجموعة الانشقاقات هذه ونعرضها في الخطاب النظري للأممية الثانية، مع التخلخل الحاصل في مفهوم الهيمنة، الذي سنحاول خياطته خياطة دقيقة. فقد درس بيري أندرسون[3] (Perry Anderson) ظهور مفهوم الهيمنة في «الديمقراطية الاجتماعية الروسية» (Russian Social Democracy) – أُخذ المنظرون المتخصصون بالأممية الشيوعية/ الكومنيترون (Comintern) مفهوم الهيمنة من الديمقراطية الاجتماعية الروسية، ووصل غرامشي إلى ما أراد من خلالهم – ونتائج تحرياته الواضحة: مفهوم الهيمنة يملأ الفضاء الشاغر نتيجة أزمة ما، ووفقاً لبليخانوف فإن مفهوم «ستاجست»[*] (Stagist) ينبغي أن يكون تطوراً تاريخياً عادياً. ولهذه الأسباب، نجد أن مهمة «الهيمناتية» (Hegemonization) أو مجموعة القوى السياسية التي تنتمي إلى أرضية الطارئ التاريخي، قد كانت هي المشكلة الأعظم في الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، لأنها تشتت مواقف الطبقة العاملة وتحطم الوحدة المفترضة خلالها، بواسطة النظرية الماركسية. وهو ما يعكس درجة النضج العالية جداً للنظام البنيوي عند الحضارة البورجوازية ضمن الطبقة العاملة، لتخريب وحدتها. وعلى نقيض ذلك، نجد أن نظرية الهيمنة المطروحة في السياق الروسي وحدود تطور البورجوازية غير الكافية، قد أجبرا كلتاهما الطبقة العاملة في الخروج من كنفها، لتأخذ على عاتقها المهام التي لم تحدث من تلقاء نفسها. فالمشكلة إذن لم تعد هي ضمان وحدة صف الطبقة العاملة، ولكن لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة السياسية لنضال الطبقة العاملة في الأرضية التاريخية، التي حيث تنشأ فيها حالة الطوارئ، نتيجة الضعف البنيوي للبرجوازية عند تولي المهام الخاصة بها.

لنبحث الآن البحث في كيفية بنية الخطوات التي تؤدي إلى ظهور مفهوم «الهيمنة». لقد عرّف كل من بليخانوف وأكسلرود (Axelrod) في كتاباتهم مصطلح

(*) نموذج سياسي يعتمد نظام متعمد لمبادئ توجيه القرارات وتحقيق نتائج منطقية، من خلال المرور بمراحل الكشف عن مجريات الأمور وتكرارها. وفي العلوم السياسية، يعمل النموذج من خلال الدورة السياسة باعتبارها أداة تستخدم لتحليل تطور عنصر السياسة. وبالتالي، ستاجست هي قاعدة عامة تعمل بديلاً عن الواقع الفعلي لكيفية إنشاء السياسة، ولكن لها تأثير في كيفية نظر علماء السياسة في السياسة بشكل عام. واشتق هذا النموذج التحليل من خلال نظرية هارولد لاسويل (Harold Lasswell) (1902-1978) الشيوعي الأميركي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو الأميركية (المترجم).

«الهيمنة» على أساس أنه وصف لعملية ما، عجزت البورجوازية الروسية عن تنفيذها بسبب النضال «الطبيعي» للحرية السياسية، الذي أجبر الطبقة العاملة للتدخل فيه بشكل حاسم لتحقيقه. وبالتالي فهناك الانقسام ما بين الطبيعة الطبقية للمهمة، والعامل التاريخي الذي تم تنفيذه. وهو ما خلق مساحة فارغة بينهما، لعدم تحديد الأبعاد التي سوف تختلف بشكل ملحوظ – كانت هذه المساحة متدنية جداً عند بليخانوف، وتوسعت إلى الحد الأقصى عند تروتسكي. ولكن على أي حال، كان هذا الحيز هو النقطة الأساسية لتقسيم التوجهات الثورية المختلفة. فقد كان لا بد للثورة الروسية – الثورة ضد «الرأسمالية» كما دعاها غرامشي – أن تبرر استراتيجيتها، من خلال توسيعها إلى أقصى حيزٍ في سمات عدم تحديد النضال من أجل الهيمنة. ونتيجة لذلك، برزت معارضة ما بين «الضرورة الداخلية» (Necessary Interior) (متوافقة مع مهام الطبقة في التطور «الطبيعي») وبين «الطوارئ الخارجية» (Contingent Exterior) (مجموعة المهام الدخيلة على طبيعة الطبقة للعوامل الاجتماعية، التي عليها الظهور في لحظة معينة).

هناك اختلافات كبيرة بين الاضطرابات التاريخية للنموذج الأرثوذكسي، وتلك التي وجدت في حالة أوروبا الغربية. ففي كلا الاضطرابين نتج عنهما التشرد؛ ولكن بينما كان الاضطراب في أوروبا الغربية ينطوي عليه النزوح لمستويات من الاقتصاد إلى السياسة ضمن نفس الطبقة، كان النزوح في روسيا أكبر بكثير من ذلك، لأنه حدث بين طبقات مختلفة. وفي أوروبا الغربية – باستثناء الماركسية النمساوية، التي قدمت عدداً وافراً من الأوضاع الوطنية باعتبارها اضطرابات مراحل – واجهنا انفصال اللحظات البنيوية للنموذج المتزامن. ومن هنا جاء التفكير بأن الانفصال لا يمكن أن يأخذ شكلاً سردياً – كما هو الحال في الديمقراطية الاجتماعية الروسية. وآخر المطاف، وأخيراً، في حين كان التفكك وأزمة النموذج ظاهرتان سلبيتان في حالات أخرى، كانت في الحالة الروسية ظاهرة إيجابية: عدم الانسجام ما بين المهام البورجوازية والقدرة البورجوازية على القيام بها للانطلاق من خلالها للاستيلاء على السلطة السياسية للبروليتاريا. ولنفس السبب، يمكننا تصور أشكال التفكك الأوروبية البحتة من خلال الإشارة إلى الفئات السلبية – سرعة الزوال والطوارئ – التي يتعين علينا التغلب عليها. لكن في الحالة الروسية، ومنذُ أن عبّرت الاضطرابات عن ذاتها بأنها ملابسات إيجابية تسمح بها مسبقاً الطبقة العاملة – طريقة معينة لتسلل

في التاريخ – أصبح من الضروري توصيف نوع جديد من العلاقة بين الطبقة العاملة، والمهام الغريبة التي كان عليها أن تفترض في لحظة معينة. هذه العلاقة الشاذة كانت تُدعى بـ «الهيمنة».

يجب علينا الآن فحص خصوصية علاقة الهيمنة في خطاب الديمقراطية الاجتماعية الروسية. وفي الحقيقة، «الهيمنة» هنا رمز، أكثر منها علاقة تهيمن على الحيز من خلال التوتر الحاصل ما بين علاقتين مختلفتين جداً: **(1)** تلك التي لمهمة «الهيمناتية» و«طبيعة» العامل الطبقي؛ **(2)** تلك التي تخص «الهيمناتية» وهيمنة الطبقة عليها. فإذا كان التعايش يتم بين علاقتين تحت أشكال نظرية غير دقيقة، فسيكون هذا كافياً لإطلاق مصطلح «الهيمنة» على حيز مرجعي، وسيكون التحديد الدقيق للتعبير المنطقي «شرط لا غنى عنه» لتحويل «الهيمنة» في الفئة النظرية. وفي هذه الحالة، على أي حال، سيكون لزاماً علينا دراسة علاقتين بعناية فائقة، وذلك من أجل أن نلاحظ أن تلك العلاقتين لا يمكن فصلهما منطقياً عند أي لحظة.

أولاً وقبل كل شيء، أن الديمقراطية الاجتماعية الروسية، لم تشير إلى النضال ضد «الاستبداد» (Absolutism) في تحليلاتها المفترضة، وإن المهام البورجوازية تتوقف عن أن تكون برجوازية حينما تكون تلك المهام مفترضة من البروليتاريا. وبالتالي، يكون تشكيل الهوية مبنياً على أساس علاقات الإنتاج: فبالنسبة إلى العقيدة، هي ضمن البنية الأساسية للعداء الذي سينشأ ما بين الطبقة العاملة والبورجوازية. فهذه البنية الأساسية يمكنها أن تنظّم نفسها بالمثل من السردية – يمكننا أن نطلق عليها تسمية السردية الأولى – نظراً لتناقض الحركة والميل إلى «الإزالة الذاتية» (Self Elimination). وفي بنية هذه السردية نجد أن قوانين تطور الرأسمالية ما هي إلا مكيدة، في حين أن الصفات المميزة مع الأدوار المسندة إليها تكون هي من البروليتاريا والطبقات الرأسمالية. والآن وبعد أن شاب وضوح التاريخ نوع من الحالات الشاذة: لا يمكن للطبقة البورجوازية تأدية دورها، فلا بد من الاستيلاء عليها من قبل رمزية أخرى. ويمكن أن نسمي هذا الدور المستبدل بالسردية الثانية – عند تروتسكي (Trotsky)، اصطلاحاً تُدعى بـ «الثورة الدائمة» (Permanent Revolution). وعليه، ما هي العلاقة ما بين تلك السرديتين؟ ويكفي أن تُقرأ باختصار من خلال

مناقشة الاستراتيجية، لنقنع أنفسنا بأن منطوقها يحدث ضمن الأرضية النظرية التي تمثلت في الهيمنة أولاً.

هناك ثلاثة اعتبارات كافية لإثبات هذه النقطة هي: **(1)** لا يتم ترتيب ظهور الرمزيات بواسطة السردية الثانية: إذا كانت البورجوازية غير قادرة على الوفاء «هي» لمهامها، فهي تمر بالضرورة بالبروليتاريا - ومع ذلك فإن ضرورة هذا التحول هي أمرٌ واضح، إلا إذا أخذنا أمراً مفروغاً منه لمجمل المخطط التطوري الذي تشّكل على مستوى السردية الأولى. **(2)** لا يمكن لمهام طبيعة الطبقة أن تتغير من خلال الحقيقة التي تُفرض من طبقة أو أخرى - تبقى المهام الديمقراطية البورجوازية كما هي، حتى عندما العامل التاريخي يكون هو الطبقة العاملة. يتم تحديد الهوية الخاصة جداً للعامل الاجتماعي خلال المواقع البنيوية في السردية الأولى. وبالتالي فهناك علاقة غير متكافئة ما بين السرديتين: علاقة الهيمنة الملحقة بالعلاقات الطبقية. لذا باستخدام تمييز سوسور (Saussure) يمكننا القول: إن علاقات الهيمنة هي دائماً حقائق «مشروطة الإطلاق» (Parole)، في حين أن العلاقات الطبقية «حقائق منطوقة» (Facts of Langue).

إن الأحساس والهوية لمهام الهيمنة وعواملها التي وضعت حيز التنفيذ كلياً ضمن العلاقة **(1)** على النحو المحدد أعلاه، هي بالتالي علاقة ما بين مكونين، **(2)** ولا يمكن إلا أن يكون واحد منها خارجياً. ومن الآن يمكن اعتبار العلاقة الخارجية منحدرة من اتجاهين: علاقة «خارجية» و«علاقة» خارجية(*). حيث يعرض الجانب الأول (الخارج) عدم وجود صعوبات: العلاقة هي واحدة من العوامل الخارجية، إذا كانت هوية مكوناتها تتكون من كلياً خارج العلاقة. وهي كاللحظة العلائقية، فمن أجل أن تكون العلاقة واحدة من العوامل الخارجية الصارمة، فمن الضروري ألا تكون هناك خصوصية مفاهيمية يستوجب أن تنسب إليها. (وإلا تصبح هذه الخصوصية لحظة تعريف بنيوية. ومنذُ ذلك الحين نجد أن هذا يتطلب نظرية خاصة لأشكال العلاقة التعبيرية مع لحظات بنيوية أخرى تشكل الطبقة على هذا النحو،

(*) يركز الكاتب هنا على جانبين الأول العلاقة وتداعيتها الخارجية وملهم عناصره، والخارج وعناصره الملهمة للعلاقة، وكلاهما فكرياً له مكوناته الافتراضية، لتحليل العلاقة الذاتية والتأثير الخارجي الذاتي على الحركة التاريخانية (المترجم).

وأن هوية الطبقة بلا شك سيتم تعديلها). وبعبارة أخرى، لا يمكن لعلاقة العامل الخارجي أن تكون ممكنة إلا في حالة التفكير بأنها حالة «طوارئ نقية» (Pure Contingency). وهذا ما يفسر كيفية العثور على الثنائية الزائفة في خطاب الأممية الثانية، وللأسباب ذاتها تكررت في نظرية الهيمنة. ولا يمكن للعلاقة (1) والعلاقة (2) أن يكونا مفصليتان من الناحية النظرية، وببساطة لأن تلك العلاقة الأخيرة لا تمتلك خصوصية مفاهيمية إيجابية على الإطلاق، كما أن تقليص الأرضية البديلة المحتملة للعلاقات ما بين العوامل، قد يتم تشكيلها خارج ذاتيتها. ولكن في الديمقراطية الاجتماعية الروسية من بليخانوف وأكسلرود إلى لينين وتروتسكي، يمكننا القول بأن هناك على نحو متزايد، نظرية إيجابية ومعقدة للهيمنة! وهذا صحيح، ولكن لا يمكن أن يكون اعتراضاً على حجتنا. ولهذه الإيجابية والتعقيد يمكننا الرجوع إلى «تصنيف الحالات»(*) (Typology of Situations) مما يجعل علاقات الهيمنة محتملة بين الطبقات، ولـ «مجموعة متنوعة من العلاقات» بين الفئات الاجتماعية التي تعمل في تخمين معين. حتى الآن لم تتم مناقشة خصوصية ارتباط الهيمنة على هذا النحو أبداً، أو، ما إذا كان هناك مكر ليد خفية مما يجعلها غير مرئية.

ومن أجل أن نعرف كيف يتم ذلك المكر بيدٍ خفية، ينبغي علينا ألا نركز على هذا النهج، الذي يهيمن على مسار التاريخ من خلال الأشكال «الطبيعية»، وتحتل فيه لحظة الهيمنة بوضوح مكاناً هامشياً. (هذا هو الحال مع بليخانوف، الذي رأى تدخل الطبقة العاملة، أنها وسيلة للضغط على البورجوازية لأداء مهامها الخاصة). ولعل الأكثر أهمية في ذلك هي تلك المناهج الأخرى التي تعمل على تحويل تشكيل مهام هيمنة جوهر ذاتية الثورة، بحيث تكون تلك المهام، بعض الشيء، هي أكثر صعوبة من خصوصية رابط الهيمنة فتصبح غير مرئية. وبهذا المعنى نجد نصوص تروتسكي واضحةً وضوحاً

(*) الـ (Topology) تعني من الناحية الرياضياتية دراسة وتفسير الأنواع والرموز، الموجودة أصلًا. وفي الأونة الأخيرة أدخل كل من جان فرانسو (Jan C. Fransoo) المحاضر في جامعة (Eindhoven University of Technology, The Netherlands)، ويرنر روتن (Werner G.M.M. Rutten) المحاضر في (Wageningen Agricultural University, The Netherlands) مفهوم تصنيف حالات مراقبة الإنتاج في الصناعات العملية (A Typology of Production Control Situations in Process Industries) في عام 1982م مما شجع المتخصصين في العلوم الأخرى على تطوير المفهوم واستخدامه في اختصاصات آخرى. وقد شاع استخدامه في علم الآثار، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية إذ يعني فيها التصنيف وفقاً للنوع العام. ويبدوأن الكتاب يريد منذ لك تصنيف الرموز العامة وفق الخصوصية (المترجم).

مثالياً، منذ أن وضع تركيزه الشديد على خصائص التطور الروسي، على عكس مسار الرأسمالية في أوروبا الغربية. وكما هو معروف في عدد من الكتابات التي نشرت قبل وبعد الثورة الروسية عام 1905[4]، أثار تروتسكي إمكانية تشكيل حكومة من الطبقة العاملة تتولى الانتقال المباشر إلى الاشتراكية، والوقوف ضد وجهة نظر المناشفة بخصوص الجمهورية الديمقراطية البورجوازية في أعقاب انهيار القيصرية (Tsar-ism)، وفكرة البلشفية لحكومة العمال والفلاحين تعتبر هي، التي من شأنها أن تحد من الإصلاحات الرامية لقولبة الديمقراطية البورجوازية. وقد أدرج هذا الاحتمال في الخصوصيات الذاتية لتطور روسيا التاريخية: ضعف البورجوازية والمدنية الحضرية؛ والنمو غير المتكافئ للدولة باعتبارها الجهاز العسكري البيروقراطي، الذي أصبح مستقلاً ذاتياً عن الطبقات؛ وإدخال أشكال متقدمة من الرأسمالية الناتجة عن «امتياز الرجعية» (Privilege of Backwardness)؛ وتحديث البروليتاريا الروسية، نظراً إلى غياب التقاليد الرابطة بالمجتمع المدني المعقد؛ وهلم جراً. فكما وصلت البورجوازية في وقت متأخر جداً للاضطلاع بالمهام التاريخية للنضال ضد الاستبداد، فإن البروليتاريا قد أصبحت عاملاً رئيساً لتحقيقها. فهذا التفكك في نموذج «ستاجست» والانتقال الحاصل لنتائج الهيمنة الناجم عن ذلك لتحل محل التفكك، كانت محوراً أساسياً من محاور نظرية الثورة عند تروتسكي.

يبدو مما جاء أعلاه أنه، ليست هناك مركزية كبرى يمكن إعطاؤها لعلاقة الهيمنة، فضلاً عن عدم احتمال وجود تلك المركزية بصورة كبيرة للغاية للثورة، التي تدور حول الهيمنة. ومع ذلك، ينبغي أن ننظر عن كثب في الأشكال التي تفترض هذه المركزية في خطاب تروتسكي. فالنقطتين الأساسيتين اللتين واجهتا تحليل تروتسكي هما؛ خصوصية العلاقات الاجتماعية التي يبدو أنها مقاومة الطبقة الصارمة لاختزالها – هذا هو الطابع الضروري للعلاقة **(1)** – كما أنه، كلتا النقطتين قلصتا من التقدم النظري، الذي من شأنه أن يحدد الخصوصية. والنقطة الأولى تتعلق بالعلاقة ما بين الضعف البنيوي للبرجوازية والدور الاستثنائي الذي لعبته الدولة في التكوين التاريخي للمجتمع الروسي. وفي مواجهة هذا التحدي النظري الذي يشكله مؤرخ البلشفية بوكروفسكي (Pokrovsky)– من وجهة نظر الخبير الاقتصادي الفج، إن الإصرار على منح هذه الأهمية للدولة سيكون لسلخها من قواعد طبقاتها– نجد أن تروتسكي قد فشل في الرد على التحليل النظري لحكم الدولة الذاتي النسبي في مختلف

التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية، وبدلاً من ذلك مال لإعطاء الضوء الأخضر للحياة ضد رمادية النظرية غير الواضحة: «يعاني فكر الرفيق تروتسكي في نقيضه لفئات المجتمع الصارمة، التي وضعها في مقام القوى التاريخية المعيشية... حيث لا توجد هناك «ميزات خاصة» (Special Features)، ولا يوجد تاريخ، ولكن هناك فقط نوع من الهندسة شبه المادية. وبدلاً من دراسة المعيشة وتغيير مسألة التنمية الاقتصادية، كان هناك ما يكفي ملاحظته من وجود بعض الأعراض الخارجية، وتكييفها مع عدد قليل من «الأفكار المبتذلة» (Clichés) الجاهزة»[5]. ومع هذا، نجد أن «الميزات الخاصة» المشّكلة بواسطة الاستقلالية الذاتية للدولة من الطبقات الاجتماعية، قد تم بموجبه زرعها في الأرضية السياسية لكي تحد بشدة منذ البداية من آثار الأعراض الخارجية: نحن الآن نتعامل مع «الظروف»، التي تنتمي إلى أمر واقعي بارز، وقادرين على إدرجها في «الحكاية»- ومن هنا جاء سيطرة النغمة السردية على تحليل تروتسكي، ولكن من الصعب اغتنام هذه السردية من الناحية المفاهيمية.

هذا لن يكون بالضرورة سلبياً، إذا ما تعرضت جميع التحديدات الاجتماعية للمعاملة نفسها، وذلك لأنه عندما يسرد تروتسكي – على المستوى نفسه من الخصوصيات الروسية – العمليات التي من خلالها يُدار الاقتصاد لتحديد، في الحالة الأخيرة، كل العلاقات الاجتماعية الأخرى. وهذا على أي حال، لا يمكن حدوثه، على الرغم من وجود سردية لـ «خصوصيات»، لأن الميزات تعتبر شائعة في كل التكوين الاجتماعي الرأسمالي ولا تخضع للعلاج السردي. وعليه فإن استقرار الاقتصاد في المقام الأخير للعملية التاريخية هو شيء، بالنسبة إلى تروتسكي، قد تم إنشاؤه في المستوى الذي كان عليه خارج نطاق التاريخية كما هو عند بوكروفسكي، وكما «العقائد النمطية» (Dogmatic Manner). وهنا يواجه ترتيب «الخلاصات» (Essences) أمراً لا مفر منه في ترتيب «الظروف» (Circumstances)، وكلاهما يُعاد إنتاجه ضمن العوامل الاجتماعية نفسها. وما هو من تلك الخلاصات والظروف عرضة للاختلاف التاريخي يتم تقليصها إلى مجموعة تلك الخصائص التي تجعلها تحيد عن النموذج الطبيعي – ضعف البورجوازية في روسيا، وحداثتها بالنسبة إلى البروليتاريا... إلخ. هذه «السمات الخاصة»، على أي حال، لا تقوض صحة النموذج بأي شكل من الأشكال؛ استمر هذا الوضع بإنتاج آثاره لأبعد ما يكون، باعتبار أن

العوامل الاجتماعية تُعرف هويتهم الأساسية التي تتعلق بتلك الآثار، ولأبعد ما يكون بوصفها «ميزات خاصة» تطرح نفسها على أساس أنها مجرد مزايا تجريبية، أو عيوب لتحقيق أهداف الطبقة سلفاً عند مستوى «الخلاصات».

يتجلى هذا بوضوح في النقطة الأساسية الثانية، حينما يلتمس تحليل تروتسكي حدود التصور الاختزالي للطبقات: في تحليل الهيمنة. فكما رأينا سابقاً - وهذا بالإمكان تطبيقه أيضاً على تحليل تروتسكي - أن هناك انقساماً ما بين عامل الطبقة «الطبيعي» للمهمة التاريخية والعامل الملموس الذي هو في موضع التنفيذ. ولكننا رأينا أيضاً، بالنسبة إلى العامل الذي نتولاه، أن الطبيعة الطبقية للمهمة لا يتم تعديلها بواسطة هذا الانقسام. ولذا فإن العامل لا يمكن تحديده مع المهمة التي يتخذها، وأن علاقة العامل مع تلك المهمة لا تزال على مستوى الحساب الظرفي - حتى عندما يكون هذا الفعل قد ينطوي على «الظروف» ذات «الأبعاد المصيرية» (Epochal Di-mensions). ناهيك عن أن تقسيم المهمة هي ظاهرة تجريبية لا تؤثر على طبيعتها؛ وأن اتصال العامل بهذه المهمة هو أيضا تجريبي، وتطور الانشقاق فيه دائم ما بين ما هو «داخلي» و«خارجي» لهوية العامل. ونحن لم نجد قط للحظة واحدة عند تروتسكي، أن فكرة الهوية الديمقراطية وهوية مكافحة الاستبدادية للجماهير قد شكلتا موقفاً ذاتياً معين للطبقات المختلفة، التي يمكن صياغتها للقيام بذلك، وتعديل طبيعتها الخاصة. فالمهام الديمقراطية التي لم تتحقق، هي ببساطة منطلقاً للطبقة العاملة لدفعها نحو تحقيق أهدافها الطبقية بدقة. وبهذه الطريقة، تتهيأ الظروف ليس لخصوصية ارتباط الهيمنة على أساس منهجية مشعوذة بعيدة فحسب (نظراً لطابعها واقعيتها أو ظرفيتها يتم تحاشي أي بناء مفاهيمي)، بل أيضاً لاختفاء تكوينها غير المرئي. وفي الواقع، إن إدراج علاقة الهيمنة في «سردية» التعديلات وإعادة التراكيب في المتتابعات التي لا يمكن إدراجها تحت مبدأ التكرار، قد تبدو أنها إعطاء «معنى» لهذا الوجود الزائل من الناحية النظرية. وهكذا، فإن النموذج التاريخي السردي للخصوصيات الروسية هو حاضر، ويلعب دوراً غامضاً: من ناحية، إذا كانت حدودها إلى الأرضية الظرفية. ومن ناحية أخرى أن الحقيقة تكمن في أن الاعتقاد، حتى في ظل الشكل السردي الضعيف، تمنحهم مبدأ التنظيم «الوجود الاستطرادي» (Discursive Presence) المحدد. ولكن هذا الوجود ما هو إلا وجود عابر، منذ ملحمة الهيمنة المستنتجة بسرعة جداً: فليس هناك حقاً خصوصية ما، إما تروتسكي أو لينين، اللذين يمكنهما ضمان

بقاء الدولة السوفياتية ما لم تندلع الثورة الاشتراكية في أوروبا، إلا إذا كانت الطبقات العاملة المنتصرة في الدول الصناعية المتقدمة تأتي لمساعدة الثوار الروسين. وهنا، هذه حالة «شاذة» (Abnormality) وخلع لمراحل التطور في روسيا، ووصلها مع التطور «الطبيعي» للغرب؛ وما أسميناه بـ «السردية الثانية» هو إعادة دمج في «السردية الأولى»؛ و«الهيمنة» يمكنها إيجاد حدودها بسرعة.

«تحالف الطبقات»: بين الديمقراطية والسلطوية

هذا التصور لمفهوم ارتباط الهيمنة بوصفها عوامل خارجية لهوية عوامل الطبقة هو ليس، بطبيعة الحال، حكراً على التروتسكية، لكنه يميز التقليدية اللينينية كلها. فبالنسبة إلى اللينينية، تشمل هيمنة «القيادة السياسية» (Political Leadership) إطار «التحالف الطبقي» (Class Alliance). وإن الطابع السياسي للارتباط المهيمن هو أمر أساسي، مما يدل كما هو الحال، على أن تضاريس الرابط الذي يؤسس نفسه مختلف عن تلك العوامل الاجتماعية التي تتشكل. وكما أن مجال علاقات الإنتاج تمثل تلك التضاريس ذات الأرضية المعينة لدستور الطبقة، فإن وجود الطبقات في المجال السياسي لا يمكن فهمها إلا على أساس أنها «تمثيل للمصالح» (Representation of Interests). ومن خلال الأحزاب التي تمثلهم يتوحدون تحت قيادة طبقة واحدة، في تحالف ضد عدو مشترك. على أي حال، إن هذه الوحدة الظرفية لا تؤثر على هوية الطبقات التي يتألف منها التحالف، وذلك منذُ تشكيل الهوية حول «المصالح»، التي هي في النهاية متنافرة بشكل صارم («تتضارب مع بعضها البعض ولكن لكلٍ منها مسيرته الخاصة به»). فهوية العوامل الاجتماعية يمكن تصورها بصورة عقلانية بمقتضى شكل «المصالح»، وشفافية وسائل التمثيل بالنسبة إلى ما يمثلها، اللذان يقعان تحت تأثير شرطين يسمحان بارتباط العوامل الخارجية للهيمنة، التي سيتم إنشاؤها. فقد كانت هذه العوامل الخارجية في جذور تلك الحالات المتناقضة، غالباً ما يجد فيها المناضل الشيوعي ذاته. وغالباً ما نجده في طليعة النضال من أجل الحريات الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن التعرف عليه معهم، حيث سيكون هو أول من يلغيها بمجرد الانتهاء من مرحلة «الديمقراطية البورجوازية».

في هذه المرحلة، من المهم أن نلاحظ الغموض والآثار المتناقضة التي تنبع من مركزية الهيمنة في الخطاب اللينيني. فمن ناحية، يرتبط المفهوم بلا شك بميول

أكثر تسلطاً وسلبيةً بالتقاليد اللينينية، فلذلك يفترض لينين الفصل الواضح داخل الجماهير بين القطاعات الرائدة وتلك التي يقودها. (وهذا الفصل غائب بوضوح في الاستراتيجية الثورية لعقيد كاوتسكي (Kautskian) ذات التطابق التام ما بين القيادة السياسية والقاعدة الاجتماعية المتروكة، والتي لا ضرورة فيها لإعادة تكوين الهيمنة). ولكن من جانب آخر، تستلزم علاقة الهيمنة وجود مفهوم للسياسة التي تحتمل أن تكون أكثر ديمقراطية من أي شيء وجد ضمن تقاليد الأممية الثانية. فالمهام والمطالب التي هي ضمن الاقتصاد الكلاسيكي قد تتوافق مع المراحل المختلفة وينظر إليها الآن من زاوية التعايش في نفس الظرف التاريخي. وهذا يؤدي إلى قبول صلاحية السياسة الحالية لعدد وافر من التناقضات ونقاط تمزق، بحيث ستكون الشرعية الثورية لم تعد ترتكز حصراً على الطبقة العاملة. وبالتالي، ظهر التفكك البنيوي ما بين «الجماهير» و«الطبقات»، وذلك لكون الخط الفاصل السابق من القطعات المهيمنة لا يحاذي «الاستغلال الطبقي» (Class Exploitation). بحيث يصبح التضامن والتنمية غير المتوازنة في أرضية واحدة، تسمح لأول مرة للماركسية بتقديم مفهوم أكثر تعقيداً لطبيعة الصراعات الاجتماعية.

كيف، إذن نحن، هل لحصر هذه المفارقة: فعند هذه اللحظة للغاية كان البعد الديمقراطي الجماهيري يجري بصورة موسعة، حتى أنه أصبح توسع «الطليعيون» (Vanguardist) أكبر من أي وقت مضى، وأصبحت مفاهيمية معاداة الديمقراطية تؤكد ذاتها في ممارسة السياسة الاشتراكية؟ وبكل بساطة، تم نقله من خلال حقيقة الامتياز الأنطولوجي الممنوح إلى الطبقة العاملة الماركسية، من القاعدة الاجتماعية للقيادة السياسية إلى الحركة الجماهيرية. وفي المفهوم اللينيني، نجد أن الطبقة العاملة وطليعيتها لا يمكن أن يحولوا هوية طبقتهم من خلال دمجها مع المطالب الديمقراطية المتعددة، التي تعيد تكوينها سياسياً بواسطة ممارسات الهيمنة؛ وبدلاً من ذلك، اعتبروا هذه المطالب ما هي إلا مراحل، لكونها خطوات ضرورية لما بعد الانتقالية في السعي لتحقيق الأهداف الطبقية الخاصة. وفي ظل هذه الظروف، فإن العلاقات ما بين «الطليعية» و«الجماهير» لا يمكن إلا أن يطغى عليها الطابع الخارجي و«الاستغلالية» (Manipulative). وبالتالي، قد تصبح إلى حد ما مطالب ديمقراطية تعتبر هي الأكثر تنوعاً، وأن أرضية تضاريس النضال الجماهير ستكون هي الأكثر تعقيداً. حيث تستمر الطليعية بالتعاطف مع «المصالح الذاتية للطبقة العاملة»، التي يجب أن تكون فيها

الفجوة في اتساع متزايد ما بين هويتها الخاصة، والقطاعات التي تسعى للقيادة. وهو ما يثير إمكانيات التوسع الكبيرة للديمقراطية داخل الحركة الجماهيرية، ويكون عندها مفهوم الطبقية بدقة لممارسة «التسلطية» (Authoritarian) السياسية بشكل متزايد. ففي الحين الذي تعتمد دمقرطة النضال الجماهيري على انتشار نقاط التمزق التي تجاوزت حدود الطبقة، تظهر «السلطوية» (Authoritarianism) السياسية في الوقت الراهن، عندما يتم تأسيس التمييز بين القادة، من أجل تأسيس ضرورة هيمنة «الطبقة»، التي تُقاد داخل الحركات الجماهيرية. فإذا استند هذا التمييز بناءً على قدرة عملية أكبر، لتنظيم أنفسهم في النضال من أجل الأهداف المشتركة من قبل الحركة بأكملها، فإن العواقب لن تكون بالضرورة استبدادية. ولكن، كما رأينا، فإن ذلك يُطرح في الواقع بعبارات مختلفة جداً: قطاع واحد «يُعّرف» الحركة الكامنة وراء التاريخ، لذا إن هذا القطاع «يُعّرف» الطابع المؤقت لتوحيد المطالب الجماهيرية ككل. كما أن تلك المركزية المنسوبة إلى الطبقة العاملة هي مركزية أنطولوجية (وجودية)، تكون في ذات الوقت مؤتمنة على الامتياز المعرفي: بوصفها «طبقة عمالية «شمولية» – أو بالأحرى إنها حزب – وهي بمثابة مستودع للعلوم.

في هذه المرحلة، يصبح الانقسام ما بين الهوية الطبقية والهوية الجماهيرية انقساماً دائماً. وكانت «إمكانية» هذا التحول التسلطي الحالية، بطريقة أو بأخرى، قد وجدت مكانها منذ بدايات العقيدة الماركسية. وهذا يعني، أن تسلطيّتها قد بدأ فعلها المحدود – الطبقة العاملة – بالظهور مقتصراً على وضع «الطبقة الشمولية». فإذا كان أي من منظري الأممية الثانية المتطورة يحذو في هذا الاتجاه التسلطي، فإن ذلك بالنسبة إليهم كان بسبب المركزية السياسية للطبقة العاملة المتزامنة مع ظهور العمالية الرأسمالية للطبقات الاجتماعية الأخرى، حينها لا يكون هناك أي مجال للانقسام ما بين «الطبقة» و«الجماهير». كل ذلك كان ضرورياً لتحويل التسلطية لتصبح أمراً لا مفر منه، ومع ذلك، كان يجب ألا ينظر إلا إلى الاستيلاء على السلطة، باعتبارها عملاً جماهيرياً واسعاً أكثر من الطبقة العاملة، على الرغم من تأييد الطبقة العاملة للمركزية السياسية لكونها مبدأً من مبادئ «التعابير الكلاسيكية» (Classical Terms).

دعونا في الآن عينه، أن نعمل معاً على إحضار الروابط المتعددة لحجتنا. لقد بات واضحاً تماماً لماذا هذا التوتر ما بين العلاقتين اللتين يحتضنهما مفهوم الهيمنة – العلاقة

ما بين مهام الهيمناتية(*) (Hegemonized) وهيمنة الطبقة عليها، والعلاقة ما بين مهام الهيمناتية والطبقة التي عاملها «طبيعي»- الذي لا يمكن أبداً أن يُحسم في صياغة المفاهيم الفعالة. كما أن شرط الحفاظ على وحدة الطبقة العاملة والهوية بالاستناد إلى أرضية الاقتصاد المبني على «نظرية المرحلتين»(**) (Stagism) – الأرضية الوحيدة التي يمكن تشكيلها باعتبارها «طبقة شمولية» – هو مهام الهيمناتية التي لا ينبغي أن تعمل على تحويل هوية الطبقة المهيمنة، بل عليها الدخول معها بعلاقة خارجية مجردة وواقعية. علاوةً على ذلك، كانت الطريقة الوحيدة لتأكيد الطابع الخارجي لهذه العلاقة هي إحكام الرابطة ما بين مهمة الهيمناتية والعامل «الطبيعي» للطبقة. كما كانت الأرضية الخاصة لعلاقات الهيمنة، بالتالي، هي واحدةً من الخطابات الواقعية الأساسية. فكل المصطلحات المبتكرة التي عرضتها اللينينية والأممية الماركسية هي، مفردات تنتمي إلى المفردات العسكرية (تحالف تكتيكي، الخط الاستراتيجي، كثيرٌ من الخطوات نحو الأمام، إلى الوراء كثيراً)، ولا نجد بينها ما يشير إلى البنيوية جداً للعلاقات الاجتماعية، التي وضعها غرامشي في وقت لاحق مع مفاهيمه من مثل، الكتلة التاريخية، والدولة المتكاملة، وهكذا دواليك.

الآن، هذا التوتر بين العلاقتين قد تبناه من قبل مفهوم الهيمنة غير المميزة من الغموض، الذي قد وضعناه ما بين الديمقراطية وممارسة تسلطية الهيمنة. فبقدر ما تكون العلاقة ما بين الطبقة المهيمنة ومهمة الديمقراطية أو الطلب المفترض خارجياً، بقدر ما ستكون هناك ميزة تلاعب فقط لهذه المهمة التي هي استعباد الطبقات المختلفة ولمرحلة ضرورية ضمن إطار النموذج التطوري. وعلى العكس من ذلك، يمكن تطوير إمكانات الديمقراطية فقط إذا ما تم كسر هذا الآصرة، وفقط إذا ما اختفت

(*) ويرتبط هذا المصطلح بسيادة السياسة أو المجتمع بصورة منقطعة النظير، وكثيراً ما كان يطلق باستخداماته السياسية، على الدول المستعمرة وسيطرتها على كل مفاصل الدولة التي يدخلونها استعمارياً (المترجم).

(**) نظرية المرحلتين هي النظرية السياسية الماركسية التي تقول إن الدول المتخلفة، مثل روسيا القيصرية، يجب أن تمر أولًا من خلال مرحلة الرأسمالية قبل أن تنتقل إلى مرحلة الاشتراكية. وقد طبقت نظرية المرحلتين في جميع أنحاء العالم في الدول التي لم تمر عبر مرحلة الرأسمالية. ويتركز النقاش حول Stagism على الثورة الروسية. ومع ذلك، فإن النظريات الماوية، مثل الديمقراطية الجديدة، تميل إلى تطبيق نظرية المرحلتين في الصراعات التي تحدث في أماكن أخرى من العالم. وفي الاتحاد السوفياتي كان هناك من يعارض نظرية المرحلتين من خلال نظرية تروتسكي الموسومة بالثورة الدائمة (المترجم).

الظروف التي تسمح بظهور الفصل الصارم بين القادة للقيادة ضمن الجماهير. وعند هذه النقطة، يجب علينا تقديم الشروط التي من شأنها أن تسمح للغموض الأصلي الذي ينبغي تجاوزه إما في الدولة الديمقراطية أو في ممارسة الهيمنة السلطوية.

الممارسة الديمقراطية (Democratic practice). كما أشرنا سابقاً، إن التضاريس الأرضية لإعادة تكوين الهيمنة تحمل في طياتها إمكانية التوسع الديمقراطي، وتعميق الممارسة السياسية الاشتراكية. فمن دون الهيمنة يمكن أن تركز الممارسة الاشتراكية على مطالب ومصالح الطبقة العاملة فحسب. ولكن طالما أن مراحل التفكيك تفرض على الطبقة العاملة وجوب العمل على الأرضية الجماهيرية، فلا بد لها من أن تتخلى عن طبقة الغيتو(*) (Class Ghetto) وتحول نفسها إلى رابط مفصلي لعدد وافر من التناقضات والمطالب التي تمتد إلى ما ورائها بحد ذاتها. فمن كل ما قلناه، يكون من الواضح أن تعميق الممارسة الديمقراطية الجماهيرية – التي تتجنب تلاعب الطلائعيين وتوصيف العامل الخارجي للعلاقة بين الهيمنة الطبقية والمهام الديمقراطية – لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم الاعتراف بأن هذه المهام، لا تمتلك طابعاً طبقياً ضرورياً، وإذا تخلت عن نظرية المرحلتين بطريقة جذرية. فمن الضروري لاختراق وجهات النظر، أن نلصق المهام الديمقراطية بمرحلة البورجوازية – عندها فقط سيتم القضاء على عقبة القضاء على الصياغة التامة ما بين الاشتراكية والديمقراطية. حيث تنبع من هذا أربع عواقب أساسية، هي **أولاً**، يتم تحويل هوية الطبقات العالية للغاية من خلال مهام الهيمنة المأخوذة من ذاتها: خط التماس الصارم ما بين العامل الداخلي وسقوط العامل الخارجي. **ثانياً**، من حيث إن المطالب الديمقراطية للجماهير، تفقد الطابع الطبقي الضروري لهم، فإن مجال الهيمنة يتوقف على الالتزام بأقصى قدر من الآثار القائمة على لعبة محصلتها صفر بين الطبقات؛ وأن مفهوم «تحالف الطبقة» هو أيضاً بشكل واضح غير كافٍ، منذ الهيمنة المفترضة لبناء هوية جداً للعوامل الاجتماعية، وعلى ألا تكون مجرد عقلانية متزامنة لـ «مصالح» ما بين العوامل الاجتماعية قبل تشكيلها. **ثالثاً**، لم يعد بالإمكان اعتبار مجال السياسة «تمثيل مصالح»، بالنظر إلى أن ما يسمى بـ «تمثيل» يعدل طبيعة ما يمثل. (في الواقع، إن فكرة التمثيل البحتة عن

(*) الغيتو هو الشخص الذي يكون في مدينة، أفرادها أعضاء في جماعة أقلية تعيش فيها، ولاسيما بسبب الضغط الاجتماعي والقانوني، أو الاقتصادي، وكان يستخدم هذا المصطلح أصلاً في مدينة البندقية لوصف جزء من المدينة التي كان اليهود مقيدين في السكن فيها لفصلهم عن الآخرين فصلاً جنسانياً. وهنا تعني طبقة الغيتو هي أرذل طبقة عرقية في المجتمع (المترجم).

الشفافية تصبح لا يمكن الدفاع عنها. وما يسمى فعلاً في السؤال هنا، هو نموذج قاعدة/ ما فوق البنيوية نفسها). **وأخيراً**، بقدر ما تتوقف هوية العوامل الاجتماعية على أن يكون تشكيلها حصراً من خلال دمجهم في علاقات الإنتاج، وتصبح الصياغة غير مستقرة بين عددٍ من المواقف الخاضعة، فإن ما يجري الطعن به ضمناً هو تحديد الهوية ما بين العوامل والطبقات الاجتماعية.

الممارسة التسلطية (الاستبدادية) (Authoritarian Practice). هنا تكون الظروف معاكسة، حيث إن الطبيعة الطبقية لكل مطلب أو مهمة يجب أن تكون ثابتة مسبقاً. فهناك المطالب البورجوازية الديمقراطية، ومطالب البورجوازية الصغيرة وما إلى ذلك، ويتم فيها أيضاً تأسيس التدرج النسبي من خلال الحسابات السياسية، التي تحلل كل ظرف وفق النموذج التقليدي للمراحل والمتغيرات التي أُدخلت بواسطة التوليف غير المتكافئ بينها. وهناك، بالطبع، فصل تام ما بين مهام هيمنة الطبقة العاملة وهوية طبقتها. فالمفهوم العسكري للسياسة يهيمن على المجموعة الكاملة للحسابات الاستراتيجية. ولكن منذ أن كانت الطبقة العاملة الحقيقية هي، بطبيعة الحال، بعيدةً عن التحديد تماماً «لمصالحها التاريخية»، فإن التفكيك يصبح دائماً بين المادية الطبقية والتمثيل السياسي، الذي يمثل «هويتها الحقيقة». فمن تساؤل لينين بـ «ماذا سنفعل للأحزاب الشيوعية البلشفية المنضوية تحت مظلة الأممية الشيوعية (الكومنترون)، أصبح هذا الخط، وبنحو متزايد، صارماً. وانعكس بدوره على تنامي الاستبدادية في السياسة الشيوعية. وعليه، فمن المهم توضيح ما الذي يجعل هذا التحول لا مفر منه.

نحن لا نسعى إلى إنكار الحاجة إلى الوساطة السياسية في تحديد اشتراكية الطبقة العاملة؛ وعلى الأقل يمكننا معارضتها من خلال «العاملية»(*) (Worker-

(*) نظرية سياسية تؤكد على أهمية الطبقة العاملة وضرورة تمجيدها، وهذه النظرية كان لها أثر كبير في سياسة اليسار الإيطالية. كما تستند هذه النظرية على التحليل السياسي، لكل العناصر الرئيسة التي جاءت من اندماج الاستقلالية الذاتية، المنطلق من قوة الطبقة العاملة. وقد عرف هذا المفهوم مايكل هارت (Michael Hardt) وأنطونيو نغري (Antonio Negri) اللذان عُرف عنهما بأنهما كاتبان للعاملية أو دعاة الذاتية، حيث عرفها وفق المفاهيم الماركسية على أساس أنها كما هي مطالبة ماركس بأن يتفاعل رأس المال مع نضالات الطبقة العاملة شرط أن تكون الطبقة العاملة نشطة ويمكنها تنمية رأس المال. وأن التطور التكنولوجي يكون موجوداً أينما توجد الاضرابات، وآلات، وبهذا سيكون من الممكن كتابة التاريخ كله من الاختراعات التي تحققت منذ 1830، حيث إن الغرض الوحيد لتوفير رأس المال مع الأسلحة هو لقمع ثورة الطبقة العاملة باستخدام التكنولوجيا الحديثة (المترجم).

(ism المستندة إلى أسطورة الحتمية الاشتراكية العفوية للطبقة. على أي حال، ما هو العامل الحاسم إذن الذي يمكنه أن يفهم طبيعة هذا الارتباط السياسي؛ حيث إنه من الواضح أن اللينينية تقدم أي محاولة للبناء من خلال النضال، وإن الهوية الجماهيرية لا يمكن تحديدها سلفاً من خلال أي ضرورة للقانون التاريخي. وعلى العكس من ذلك، فهي تصون الوجود «عن ذاتها» للوصول إلى الطبقة فقط، ومن ثم إلى الطليعة المستنيرة – الموقف تجاه الطبقة العاملة هو «تربوي» (Pedagogical) بحت. وهو ما يعني أن جذور السياسة السلطوية تكمن في هذا التشابك ما بين العلم والسياسة. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك أي مشكلة في النظر في الحزب كممثلٍ للطبقة – ليس من الطبقة باعتبارها وحدة من اللحم والدم، ولكنها «استنجاز»(*) (Entelechy) لـ «مصالحها التاريخية». ففي الوقت الذي فيه تدعو ممارسة الديمقراطية للهيمنة، على نحو متزايد، إلى التشكيك في شفافية عملية التمثيل، نجد أن الممارسة التسلطية قد أرست الأرضية بالنسبة إلى علاقة التمثيل، لتصبح آلية سياسية أساسية. وحالما يتم تصور كل علاقة أساسية على أساس أنها انتقال «الاستبدالية التقدمية» -Progres) (sive Substitution من الطبقية إلى الحزبية (تمثيل المصالح الذاتية للبروليتاريا)، ومن الحزبية إلى الاتحاد السوفياتي (تمثيل المصالح العالمية للحركة الشيوعية). وبالتالي، من مفهوم الدفاع عن النفس للصراع الطبقي ليخلص إلى «الملحمة الآخروية»(**) -Es) .chatological Epic)

كما رأينا مسبقاً، إن جذور هذا الانتقال من وحدة الطبقة إلى المجال السياسي، يعود إلى عقيدة الأممية الثانية. ففي اللينينية وكما هو في الكاوتوسكية، يكون طابع التأسيس إلى اللحظة السياسية، لا يترتب عليه دوراً رئيسياً ينسب إلى «البنية الفوقية»، وذلك لأن الامتياز الممنوح للحزب ليس «طوبوغرافيا، بل «معرفياً»: فقد وجد أنه غير فعال على المستوى السياسي في بناء العلاقات الاجتماعية، إلا أنه يتمتع باحتكاره للعلم من وجهة نظر طبقة معينة. ويضمن هذا الاحتكار التغلب، على المستوى النظري، وعلى الانقسام بين الميول الواضحة للرأسمالية وتطورها الأساسي. ولعل الفرق ما بين

(*) تعني أيضاً "تحقيق الإمكانات"، أي ترك الكثير من المواد غير المحظورة والاقتصار على المحاور التي تشغل الانتباه خصوصاً في الجمالية والرغبة (المترجم).

(**) Eschatological وتعني الآخروية، وهي من جانب اللاهوت المعنية بالموت، والحكم، والمصير النهائي للروح والبشرية (المترجم).

الكاوتوسكية واللينينية هو، أن للأولى انقسام مؤقت بحت وانقسام داخلي للطبقة، وأن عملية التغلب عليها مدرجة في النزعات الذاتية للتراكم الرأسمالي. أما بالنسبة إلى اللينينية، فإن الانقسام هو أرضية التفكيك البنيوي بين «الطبقة» و«الجمهور» الذين يحددون بشكل دائم ظروف النضال السياسي في العصر الإمبريالي.

النقطة الأخيرة هذه ستكون هي الحاسمة: تصبح مهام الهيمنة وعلى نحو متزايد مركزية للاستراتيجية الشيوعية، باعتبارها مرتبطة مع غاية الظروف لتطور النظام الرأسمالي العالمي. أما بالنسبة إلى لينين، فإن الاقتصاد العالمي ليس مجرد حقيقة اقتصادية فحسب، بل هو واقع سياسي: إنها سلسلة الإمبريالية. ويبدو أن نقطة الانهيار في هذه الروابط هي ليس الأكثر تقدماً من وجهة نظر التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولكن بدلاً من ذلك عندها عدد كبير من التناقضات التي تراكمت حيث يوجد العدد الكبير من الاتجاهات والعدائيات – تنتمي إلى وجهة النظر التقليدية، وإلى مراحل متنوعة – التي اندمجت في بوتقة الوحدة الممزقة[6]. ومع ذلك فهذا يعني، لا يمكن فهم العملية الثورية إلا باعتبارها التعبير السياسي لعناصر متباينة: ليس هناك ثورة بدون التعقيد الاجتماعي الخارجي إلى العدائية البسيطة بين الطبقات؛ وبعبارة أخرى، ليس هناك ثورة من دون هيمنة. حيث تصبح لحظة التعبير السياسي هذه أكثر وأكثر جوهرية عندما يصادف المرء مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، والانحلال المتزايد لأشكال التضامن القديمة والتسييس العام للعلاقات الاجتماعية. ويدرك لينين بوضوح الانتقال إلى السياسات الجماهيرية البورجوازية الجديدة – وصفت له من قبل لويد جيورجزم[7] (Lloyd Georgism) – التي هي تحول عميق في المنطقة التاريخية للصراع الطبقي. وهذا الاحتمال قد لا يمكن تصور صياغاته، من خلال تغيير الهويات الاجتماعية والسياسية المباحة وحتى إمكانية تصورها، حيث تذوب هذه الإمكانيات بشكل متزايد في بداهة الفئات المنطقية لنظرية المرحلتين التقليدية. وعليه سيتمكن تروتسكي من أن يستنتج، إن هذا التطور المركب واللامتكافئ هو شرط التاريخية في عصرنا. وهذا لا يمكن أن يعني إلا توسعاً متواصلًا لمهام الهيمنة – على العكس من مهام الطبقة المحض، التي تنكمش أرضية تضاريسها كجلد الحمار الوحشي. ولكن إذا لم يكن هناك عملية تاريخية لا تنطوي على مزيج «غير عقائدي» (Non-Orthodox) من العناصر، فما هو التطور الطبيعي لذلك؟

لقد أصبح الخطاب الشيوعي ذاته مهيمناً بصورة متزايدة من خلال طابع الهيمنة، الذي يحتوي على المبادرة السياسية المكتسبة من أرضية التضاريس التاريخية الجديدة لعصر الإمبريالية. ونتيجة لذلك، على أي حال، كانت الهيمنة متأرجحة بطريقة متناقضة ما بين ما أسميناه بالديمقراطية وممارسة الاستبدادية بالهيمنة. ففي عشرينيات القرن العشرين كان اقتصاد نظرية المرحلتين له الصدارة في كل مكان، وتقهقرت إمكانية الثورة التي نمت على أساس طبقي ومازلت أكثر صرامة. فمنذُ أن ولدت الثورة الأوروبية بصورة محضة وضمن سياق مركزية الطبقة العاملة، ومنذُ أن أعادت الأحزاب الشيوعية طرح مصطلها الخاص بـ «المصالح التاريخية» للطبقة العاملة، كانت الوظيفة الرئيسة لهذه الأحزاب هي المحافظة على الوعي الثوري للبروليتاريا في معارضة التوجهات الاندماجية للديمقراطية الاجتماعية. لذا، في فترات «الاستقرار النسبي» (Relative Stabilization) كان لابد من تعزيز الحواجز الطبقية بعناد كبير جداً. وبالتالي، فقد أُطلقت عام 1942م شعارات لبلشفة الأحزاب الشيوعية. حيث وضحها زينوفييف (Zinoviev) على النحو التالي: «تعني البلشفية الإرادة الصلبة للنضال من أجل هيمنة البروليتاريا، وهو ما يعني الكراهية العميقة للبرجوازية، ولقادة الثورة المضادة للديمقراطية الاجتماعية، على سبيل المثال «الوسطية» (Centrism) و«الوسطيون»[*] (Centrists)، و«شبه الوسطية» (Semi-Centrists) و«المسالمون»[**] (Pacifists)، هم لجميع حالات إجهاض الأيديولوجية البورجوازية... والبلشفية هي الماركسية في العمل، وهي التفاني في فكرة ديكتاتورية البروليتاريا، كما عند فكرة اللينينية»[8]. وحيث إن العملية الثورية يُعاد تجديدها فسيتبعها حتماً أزمة اقتصادية متفاقمة، وتزامنية اقتصادية قد تكون منعكسة اقتصادياً بصورة مجردة: كانت المهمة الوحيدة المتبقية لدى الأحزاب الشيوعية في فترات الاستقرار هي تراكم القوى حول «الطبقيون»[***] (Classist) بالكامل و«انتهاكات» (Rupturist) الهوية عند وصول الأزمة التي من شأنها أن تفتح الطريق لمبادرة ثورية

(*) الشخص الذي يحمل وجهات نظر سياسية معتدلة (المترجم).

(**) الشخص الذي يعتقد أن الحرب والعنف لا يمكن تبريرهما (المترجم).

(***) الطبقية هي معاملة تفضيلية على أساس الطبقة الاجتماعية أو الطبقة الاجتماعية المتصورة، وهي أيضاً القمع المنظم لجماعات الطبقة الثانوية وتمييز وتعزيز مجموعات الطبقة المسيطرة. والطبقيون هم ذوي المهمة المنهجية للخصائص التي قيمتها وقدرتها مبنية على أساس الطبقة الاجتماعية (المترجم).

جديدة. (بشكل مميز، تمت إعادة تفسير «الجبهة الموحدة» (United Front) على أساس أنها جبهة موحدة أدنى، وباعتبارها فرصة لفضح قادة الديمقراطي الاجتماعي). وفي ظل هذه الظروف، فإن نهج الاستغلالية للقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، لا يمكن أن يفشل في كسب الهيمنة.

ارتبطت القطيعة بهذا المفهوم الاختزالي والاستغلالي – بدايات الخرق باعتباره لا يمكن التغلب عليها – الشيوعي التقليدي بتجربة الفاشية في أوروبا ودورة الثورات المناهضة للاستعمار. ففي الحالة الأولى نجد أزمة الدولة الديمقراطية الليبرالية، وظهور الأيديولوجيات الراديكالية الشعبية لإنفاذ الحق، وتحدي مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية باسم «البورجوازية» من خلال الطبيعة؛ وفي الوقت نفسه، نجد هناك خلق للنضال ضد الفاشية والذاتية الجماعية الشعبية والديمقراطية التي يحتمل أن تنصهر مع الهوية الاشتراكية. ففي بنود تحليلنا السابق، كان الرابط هو توحيد «مهمة الهيمناتية»(*) (Hegemonized Task) لـ «طبيعة» عامل الطبقة للبدء في إذابته في المجتمع، حيث يصبح من الممكن دمج هذه المهمة مع هوية الطبقة المهيمنة. ووفق هذا المنظور الجديد يمكن فهم الهيمنة على أساس أنها إعادة إعمار الديمقراطية للأمة، التي ستكّون حولها نواة طبقة جديدة. حيث سيتعزز في وقت لاحق هذا الأمر، من خلال تجارب متنوعة للمقاومة الوطنية ضد الاحتلال النازي. ولكن، لقد بدأ التغيير في السياسة الشيوعية مع تقرير ديميتروف (Dimitrov) إلى الهيئة التشريعية (الكونغرس) السابعة عشرة للكومنترون، الذي تم فيه التخلي رسمياً في اجتماعها عن خط «الفترة الثالثة» (Third Period) لمفهوم «طبقة ضد طبقة» (Class Against Class)، وتم عرض سياسة «الجبهات الشعبية» (The Popular Fronts) لأول مرة في هذه الدورة[9]. مع الاحتفاظ ضمناً بمفهوم الهيمنة كتحالف خارجي مجرد للطبقات، واستراتيجية جديدة للتصور الديمقراطي، باعتبارها أرضية مشتركة لم تفتح حصرياً للامتصاص من قبل أي قطاع اجتماعي واحد. وفي ظل هذه الظروف، أصبح من الصعب جداً الحفاظ على الفصل الصارم ما بين مهام الهيمنة وهوية الطبقة. لقد حاولت العديد من الصيغ – تتراوح ما بين «الديمقراطية الجديدة» (New De-mocracy) لـ ماوتوسيسنغ وحتى «الديمقراطية التقدمية» (Progressive Democ-

(*) هي المهمة التي تتعلق بالهيمنة على السلطة السياسية والاجتماعية السائدة وخاصة ما يتعلق بعدد السكان والمناطقية وغيرها (المترجم).

(racy لـ توغلياتي (Togliatti) وصولاً إلى «المهام الوطنية للطبقة العاملة» (National Tasks of the Working Class)– تحديد موقعها على أرضية التضاريس السياسية والمجتمعية، بعد أن كان من الصعب تحديدها من الناحية النظرية ضمن المعايير الماركسية، لكون الـ «شعبية» والـ «ديمقراطية» كانتا حقائق ملموسة على مستوى النضال الجماهيري، ولكن لا يمكن عزوها إلى صرامة الانتماء الطبقي. فتلك الثورات المتنامية في أطراف العالم جرت تحت قيادة الشيوعية وقدمت لنا ظواهر مماثلة: من الصين إلى فيتنام أو كوبا، كانت الهوية جماهيرية شعبية وهي أوسع من هوية الطبقة. حيث يلمح الانقسام البنيوي الذي رأيناه ما بين «الجماهير» و«الطبقة» نفسه، منذ بداية التقليدية اللينينية، وأنتج هنا مجمل آثاره.

عند هذه النقطة، نجد أن الخطاب الشيوعي قد واجه مشكلتين عصيبتين: كيف ينبغي للمرء أن يميز، أن تعدد التناقضات الناشئة على أرضية تضاريس الجمهور المختلف من تلك الطبقات؟ وكيف يمكن لقوة الهيمنة أن تحتفظ بدقة بالطابع البروليتاري، بمجرد أن تدمج المطالب الديمقراطية للجماهير في هويتها؟ وكان الرد الرئيس على السؤال الأول هو تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الخطابية، حيث بموجبه تكون العلاقة القائمة ما بين الطبقات المتعدية لما وراء طابعها الطبقي تحديداً، في حين تبقى رسمياً على التضاريس الأرضية الطبقية. للنظر، على سبيل المثال، في استخدام التعداد في الخطابات الشيوعية. عملية التعداد في الخطابات من غير الممكن أن تكون عملية بريئة؛ لأنها تنطوي على النزوح الكبير للمعنى. ويحدث التعداد في الخطاب الشيوعي ضمن المساحة «الانشطارية»(*) (Dichotomic) التي تُنشئ العدائية ما بين القطاعات المهيمنة والقطاعات الشعبية؛ حيث يتم إنشاء هوية على أساس تعداد قطاعات الطبقة المكونة لها على حد سواء. فعلى جانب القطاعات الشعبية، على سبيل المثال، ستدرج: الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، وما تبقى من البورجوازية الوطنية... إلخ. هذا التعداد، مع ذلك، هو ليس مجرد تأكيد للوجود الاسمي الحرفي لبعض الطبقات أو بقايا القطب الشعبي؛ فهي تؤكد أيضاً على التكافؤ في المواجهة المشتركة كقطب مهيمن.

(*) كلمة إغريقية مأخوذة من كلمة Dichotomy وتعني الانشطار، إلا أن نتطور العلوم جعل هذه الكلمة تأخذ تفاسير عدة بحسب العلم. ففي المفهوم العام هي تعني "قسم إلى قسمين، وأنواع، وما إلى ذلك والتقسيم إلى نصفين أو أزواج"، وفي السياسة هي "الانقسام إلى مجموعتين يستبعد بعضها بعضاً، وقد تكون عارضة، أو متناقضة: الانقسام بين الفكر والعمل" (المترجم).

أن علاقة التكافؤ هي ليست علاقة هوية بين الكائنات. ولا يمكن أن يكون التكافؤ لغواً أبداً، وباعتباره استبدالاً، فهو يوضع بين بعض المكونات المعينة، التي لا تكون صالحة إلا للمواقف الحتمية ضمن سياق بنيوي معين. وضمن هذا المعنى، يكون من الممكن لمكافئ الهوية النزوح من الكائنات نفسها إلى سياقات ظهورها أو وجودها. ومع ذلك، هذا يعني أنه في علاقة تكافؤ هوية الكائن يوجد انقسام: من ناحية، إنه يحافظ على معناه «الحرفي»، ومن ناحية أخرى، يرمز إلى موقف السياقية الذي هو عنصر للاستبدال. هذا هو بالضبط ما يحدث في التعداد الشيوعي: من وجهة نظر طبقية، وبدقة، ليس هناك هوية على الإطلاق بين قطاعات القطب الشعبي، وذلك لأن كل طبقة قد تختلف عن الطبقة الأخرى حتى في المصالح المتعارضة؛ ويحدث ذلك بعد أن أُنشأت علاقة التكافؤ فيما بينها في سياق معارضتهم للقطب المهيمن، وشيدت موقفاً خطابياً «شعبياً» غير قابل للاختزال في مواقف الطبقة. ففي الخطاب الماركسي للأممية الثانية، لم يكن هناك تعداد تكافؤي. وبالنسبة إلى كاوتسكي، احتل كل قطاع طبقة، موقف تفاضلي محدد ضمن منطق التطور الرأسمالي؛ وأن إحدى الخصائص المكونة للخطاب الماركسي كانت على وجه التحديد، هي تفكك «الشعب» باعتباره لم يتبلور بعد، وفئته غير دقيقة، والحد من كل العداء لمواجهة الطبقة التي استنفدت نفسها في الحرفية الاسمية الخاصة بها، من دون أي بعدٍ للتكافؤية. كما أن الخطاب «المتضامن والتنمية غير المتوازنة» التي رأيناها سلفاً، والتي تمثل مراحل التفكك وإعادة تكوين الهيمنة، كثيراً ما يُعتقد أنها مجردة، لكونها الحركة الأكثر تعقيداً بين الطبقات، وذات طابع واقعي يجعل أن هناك فسحة للاستثناءات السردية، ولكن ليس لتصور الخصوصيات. فعند روزا لوكسمبرغ نجد أنفسنا نقترب من انقسام الرمز- المتكافئ الذي يفسد بالمعنى الحرفي كل نضال ملموس. ولكن كما رأينا، أن لوكسمبرغ قد عزت ذلك إلى طابع الطبقة الضرورة، لنتيجة أماكن العامل الاجتماعي المحدود الصارم على المنطق التوسيعي للتكافؤ. فقط في الممارسات السردية للفترة المشمولة بالجبهات الشعبية، وليس الشعب - العامل المركزي للصراعات السياسية والاجتماعية في القرن التاسع عشر- كانت تتم في البداية على استيحاء، لإعادة ظهورها في مجال «الاستطراد الموضوعي الماركسي»(*) (Marxist Discursivity).

(*) المصطلح Discursivity يعني ضمن المفهوم السياسي الانتقال من موضوع إلى موضوع من دون ترتيب: كالمشي على الأقدام أو الشروع المتماسك من موضوع إلى موضوع، أو تميز المنطق التحليلي، أو الممارسات الخطابية غير المتسلسلة. ولعل أهم تعريف لهذا المصطلح برأينا هو استطراد من موضوع إلى موضوع (المترجم).

مما ذكرنا أعلاه يبدو واضحاً، إن حالة ظهور «الشعب» في الخطاب الشيوعي باعتباره عاملاً سياسياً كان سببه أن يكون الشعب هو علاقة التكافؤ، التي تقسم هوية الطبقات. وبالتالي يمكنها أن تشكل نوعاً جديداً من الاستقطاب. أما في الوقت الحاضر، فإن هذه العملية تتم بالكامل داخل مجال ممارسات الهيمنة. وعليه، فإن التعداد الشيوعي لم يكن تأكيداً لأمر واقع فحسب، ولكن له «طابع أدائي» (Per-formative Character). فوحدة مجموعة من القطاعات لا تعتبر مرجعاً أساسياً: هو مشروع سيتم بناؤه سياسياً. وعليه لا وجود للهيمناتية لمثل هذه المجموعة من الطبقات، وبالتالي، تنطوي حالتها على اتفاق ظرفي أو لحظة بسيطة، إذ تمتلك خاصية بناء علاقات بنيوية جديدة تختلف عن العلاقات الطبقية. وهذا يدل على أن مفهوم «تحالف الطبقة» غير كاف لوصف علاقة الهيمنة على أساس أنها قائمة الحجر الذي سيتكون لوصف المبنى(*). ومع ذلك، ونظراً لمنطقها الداخلي، فلا يمكن ببساطة عرض وجود علاقة التكافؤ من خلال الاستبدلات العرضية لشروطها، بل يجب أن تنشأ عنها ما يسمى بـ «مكافئ عام» (General Equivalent) تكون فيه العلاقة على هذا النحو متبلورة بشكل رمزي. وعند هذه النقطة، في الحالة السياسة التي نحن بصدد دراستها، تظهر الرموز «الوطنية الشعبية» (National-Popular) والرموز «الشعبية الديمقراطية» (Popular-Democratic) التي هي بصدد تشكيل مواقف مسؤولة مختلفة عن تلك الطبقات، عندها يفقد طابع الهيمنة بالتأكيد الواقعية الاستطرادية، وتصبح بدلاً من ذلك جزءاً مستقراً عن كل تشكيل «السياسية الاستطرادية» (Polit-ico-Discursive). في هذا المعنى، تكون تحليلات ماوتوسيسنغ من التناقض – على الرغم من قرب قيمتها من الصفر الفلسفي – بحيث لا يكون الفضل الكبير في تقديم أرضية تلك التضاريس للنضالات الاجتماعية، باعتبارها انتشار تناقضات بحيث ليس كل هذه التناقضات يمكنه أن يشير بالرجوع إلى مبادئ الطبقة.

هناك سلسلة أخرى من المشاكل التي تواجه الخطاب الشيوعي، قد تتعلق بمسألة كيفية الحفاظ على الهوية الطبقية للقطاع المهيمن. ولعل هذه السلسة التي نحن بصددها قد صيغت في معظم المصطلحات العامة، وهي كما يلي: إذا كان هناك في

(*) يقصد المؤلف بذلك التعبير المجازي، قائمة من مهام الطبقة لتصوير ووصف الهيمنة فاستعمل المهمة وصفاً بالحجر والقيم الذاتية للهيمنة في النهاية وصفاً كالمبنى (المترجم).

المفهوم الجديد لعلاقة الهيمنة تحول في هوية القطاع المهيمن، وإذا كان شرط النضالات الاجتماعية في العصر الإمبريالي يستتبع، فإن هذه تحدث في مناطق ذات تضاريس أرضية معقدة وإنها بشكل متزايد تهيمن عليها من خلال إعادة تكوين الممارسات، فعليه، هل يجب بالضرورة أن تكون هوية الطبقة من موضوعات الهيمنة، التي وضعت موضع تساؤل؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نستمر بالرجوع إلى النواة الطبقية باعتبارها مبدأ تفسيرياً للمواقف المختلفة الخاضعة؟ هنالك إجابتان – أو بالأحرى، هناك طريقتان للوصول إلى إجابة – ممكنة هنا. وفي النهاية إن الإجابة تعتمد على اثنين من مفاهيم الهيمنة – الديمقراطية والاستبدادية – اللذين تم وصفهما في السابق. أحدهما (أي الإجابتين) تميز معظم التقليد الشيوعي، من خلال إيجاد الحل في امتداد الاشمئزاز (ad nauseam) من طراز التمثيل. ففي كل حالة تمثيل، لأخرى، وحتى يتم الوصول إلى جوهر الطبقة النهائي، الذي من المفترض أن يعطي معنى لسلسلة كاملة. وهذه الاستجابة تنفي بوضوح التعتيم وكثافة العلاقات السياسية، التي هي مرحلة مكشوفة في تشكيل الميزات – الطبقات – التي تعتبر أبعد من الطبقات في استخدامها لنضالاتها. علاوة على ذلك، إن الطبقة الممثلة بهذه الطريقة لا يمكن أن تكون إلا طبقة معبرة عن «نفسها»، لكون وجهة نظر التصفيات النهائية متجسدة في النظرة «العلمية» للحزب، وهو ما يعني، امتياز أنطولوجي للعامل. وبهذه الطريق، يتم التخلص ببساطة من جميع المشاكل الملموسة المتعلقة بممارسة التمثيل. الاستجابة الأخرى هي قبول التنوع البنيوي للعلاقات التي تنغمس فيها العوامل الاجتماعية، لاستبدال مبدأ التمثيل بـ «الصياغة». وعليه، فإن الوحدة بين هذه العوامل، هي من ثم لا تعبر عن الجوهر الأساسي المشترك، لكنها جاءت كنتيجة للبناء السياسي والنضالي. وإذا كانت الطبقة العاملة، كعامل مهيمن، تمكن من الإفصاح حول نفسه عدداً من المطالب الديمقراطية والنضالات، فهذا يعني أنه لا رجوع إلى أي امتياز بنيوي بديهي، ولكن يمكن الرجوع لمبادرة سياسية من جانب الطبقة. وهكذا، أن موضوع الهيمنة هو موضوع الطبقة فقط، عند معنى أنه متمحور على أساس مواقف الطبقة، وأن تشكيل هيمنة معينة هو «من الناحية العملية» أمرٌ مفصلي. ولكن، في هذه الحالة نحن نتعامل مع أعمال ملموسة، وليس مع «تحقيق إمكانات» (Entelechy) يتم تشكلها على حساب «الـمصالح التاريخية». ففي عالم الأممية الثالثة، كان منهم هناك

مفكر واحد فقط في مفهوم السياسة والهيمنة، باعتباره أوجد صياغة التنطيق – مع كل الالتباسات والقيود – من الناحية النظرية. نحن بالطبع هنا نشير إلى أنطونيو غرامشي.

مستجمعات غرامشي

عادة ما يتم تصوير خصوصية فكر غرامشي على ما يبدو بطريقتين مختلفتين ومتناقضتين. ففي أحد التفاسير، كان غرامشي منظراً فكرياً إيطالياً بارزاً تتعلق الابتكارات المفاهيمية عنده بشروط معينة تتصل بالتخلف في إيطاليا: فشل مشروع ريزورجيمينتو[*] (Risorgimento) لبناء دولة وطنية موحدة، والانقسام الإقليمي القوي بين الشمال الصناعي والأقليم الزراعي في ميزوجيورنو[**] (Mezzogiorno)، وعدم إدماج الجماهير الكاثوليكية في الحياة السياسية للبلد كنتيجة لقضية الفاتيكان، والتطوير غير الكافي والمتناقض للرأسمالية... إلخ. باختصار، كان غرامشي منظراً أصيلاً واستراتيجياً سياسياً لـ«التنمية غير المتوازنة، لكن مفاهيمه تلك كانت ذات صلة نادرة جداً بظروف الرأسمالية المتقدمة. في حين أن الطريقة الثانية، نجدها تقدم القراءة المتباينة له باعتباره منظر الثورة في الغرب[10]، حيث استند إلى التصور الاستراتيجي لتعقيد الحضارات الصناعية المتقدمة وكثافة العلاقات الاجتماعية والسياسية. فقد ذهبت إحدى ترجماته إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث تم وصفه بأنه منظرهم الأساسي لإعادة هيكلة الرأسمالية للفترة التي أعقبت الأزمة العالمية لعام 1929م، وللتعقيد الذي اكتسبه النضال الجماهيري ضمن سياق التداخل المتزايد للسياسة والاقتصاد[11]. وفي الواقع، إن الابتكار النظري لغرامشي موجود على مستوى أعم، بحيث أن كلاً من هذه القراءات محتملة – وصحيحة جزئياً. وسع غرامشي تضاريس إعادة تشكيل السياسية والهيمنة أكثر من أي منظر آخر في وقته، حين كان التنظير يقدم صلة المهيمن الذي ذهب بوضوح خارج فئة اللينيني من «التحالف الطبقي». وبما أن في كل الدول الصناعية المتقدمة والمحيط الرأسمالي، انتقلت ظروف النضال السياسي أكثر فأكثر بعيداً عن تلك التي يتخيلها في نظرية المرحلتين العقائدية، طبق غرامشي الفئات

(*) حركة لتوحيد واستقلال إيطاليا، والذي تم تحقيق هدفها في عام 1870 (المترجم).

(**) الجزء الجنوبي من إيطاليا، بما فيها صقلية وسردينيا (المترجم).

بالتساوي على كلا الحالتين. ولذلك ينبغي أن تقع أهميتها على مستوى النظرية العامة للماركسية، ولا يمكن الإشارة إلى سياقات جغرافية محددة.

على أي حال، كانت نقطة البداية من النهج اللينيني الدقيق. ففي عمله الموسوم لعام 1926م **ملاحظات حول السؤال الجنوبي** (*Notes on the Southern Question*) (1926)، كان النص الأول لغرامشي الذي استخدم مفهوم الهيمنة، قد أفاد به ما يلي: «يمكن أن تصبح البروليتاريا رائدة وتكون هي الطبقة المسيطرة لدرجة أنها تنجح في خلق نظام التحالفات، الذي يسمح لها حشد غالبية السكان القادرين على العمل ضد الرأسمالية والدولة البورجوازية. في إيطاليا، توجد هناك علاقات طبقية حقيقية، وهذا يعني أن الطبقة العاملة نجحت لدرجة ما، في حصولها على موافقة الجماهير الفلاحية الواسعة»[12]. ولعل الشرط المسبق لهذا الدور الرائد هو أن الطبقة العاملة لا ينبغي أن تظل محصورة في الدفاع عن مصالحها المشتركة الضيقة، ولكن يجب عليها أن تشارك القطاعات الأخرى. ومع ذلك، فلا يزال المنطق ما هو إلا سوى واحدٌ فحسب، للتشكيل البدئي للمصالح القطاعية المتوافقة تماماً مع فكرة التحالف الطبقي. فكما هو الحال عند لينين، أن القيادة هي مجرد قيادة سياسية وليست «أخلاقية وفكرية».

كان غرامشي ضمن هذه الحركة، من مستوى «السياسة» إلى مستوى «الفكر والأخلاق»، وأن التحول الحاسم عنده يجري نحو مفهوم الهيمنة أبعد من «تحالفات الطبقة». وفي حين يمكن للقيادة السياسية أن ترتكز عليها صدفة عابرة لمصالح القطاعات المشاركة لتحتفظ بهويتها منفصلة، كانت القيادة الأخلاقية والفكرية تتطلب أن تحمل طقم من «الأفكار» و«القيم» قد تكون مشتركة من قبل عدد من القطاعات – أو، لاستخدام المصطلحات الخاصة بنا، حيث إن بعض المواقف الذاتية تجتاز عدداً من قطاعات الطبقة. حيث تشكل القيادة الفكرية والأخلاقية، وفقاً لغرامشي، بتركيبة عالية، وتصبح «الإرادة الجماعية» (Collective Will) من خلال الأيديولوجية، رابطة عضوية لتوحيد «الكتلة التاريخية». وكل هذه المفاهيم جديدة وقد يكون لها تأثير نزوح لما يتعلق بالمنظور اللينيني: لم يعد خافياً ارتباط الخصوصية العلائقية للهيمنة، بل على العكس تصبح مرئية تماماً ونظرياً. ويحدد التحليل من الناحية المفاهيمية سلسلة جديدة من العلاقات بين المجموعات، التي تربك الموقع

البنيوي ضمن الثورية، ومخطط العلائقية الاقتصادية. وفي نفس الوقت أشار غرامشي أيديولوجياً إلى التضاريس الدقيقة التي تشكل هذه العلاقات.

وهكذا، كل شيء يعتمد على كيفية تصور الأيديولوجية[13]. وهنا يجلب غرامشي اثنين من عمليات النزوح الجديدة والأساسية لما يتعلق بالإشكالية الكلاسيكية. الأولى هي تصوره للمادية الأيديولوجية. حيث لم يتم تحديد أيديولوجية مع «نظام الأفكار» (System of Ideas)، أو مع «الوعي الزائف» (False Consciousness) للعوامل الاجتماعية؛ فبدلاً من كل الترابط العضوي والعلائقية المتجسدة في المؤسسات والأجهزة، تلتحم كلها معاً بالكتلة التاريخية حول عدد من المبادئ الأساسية المنطوقة. وهذا هو ما يحول دون إمكانية قراءة «ما فوق البنيويون»(*) (Superstructuralist) للأيديولوجية. وفي الحقيقة، أنه من خلال مفاهيم الكتلة التاريخية والأيديولوجية المتلاصقة مع بعضها التصاقاً عضوياً، نجد أن الفئة المجملة الجديدة تأخذنا إلى ما بعد القاعدة/ ما فوق البنيوية القديمة المتميزة. ومع ذلك، فهذا لا يكفي، لأنه ما زال من الممكن تفهم القيادة الأخلاقية والفكرية بوصفها غرس أيديولوجي من قبل طبقة مهيمنة لمجموعة واسعة من القطاعات التابعة لها. وفي هذه الحالة، لن تكون هناك مواقف ذاتية لاجتياز الطبقات، أي أنه يبدو ذلك من شأنه أن يكون في الواقع هناك ملاحق للطبقة المسيطرة، وأن وجودهم في قطاعات أخرى يمكن فهمها على أساس أنها ظاهرة وعي زائف. وعند هذه النقطة الحاسمة، يقدم غرامشي النزوح الثالث الذي يعتبر الأكثر أهمية: الانفصال مع الإشكالية الاختزالية الأيديولوجية. فبالنسبة إلى غرامشي، أن الموضوعات السياسية – بالمعنى الدقيق للكلمة – هي ليست الطبقات، ولكن هي «إرادة جماعية» معقدة. وبالمثل، أن العناصر الأيديولوجية التي عبرت عنها الطبقة المهيمنة لا يمكنها أن تحتوي على طبقة ضرورة. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، كان موقف غرامشي واضحاً تماماً: الإرادة الجماعية هي نتيجة لصياغة سياسية أيديولوجي للقوى التاريخية المتفرقة والمشتتة. و«من هذا يمكن للمرء أن يستنتج أهمية «الجانب الثقافي» (Cultural Aspect)، حتى في النشاط «الجماعي» العملي. وعليه، فإن العمل التاريخي لا يمكن أن يقوم بها إلا من خلال «المرء جماعي» (Collective Man) وهذا يفترض مسبقاً التوصل إلى وحدة «ثقافية – اجتماعية» (-Cultural

(*) اتباع ما فوق البنيوية (المترجم).

(Social من خلال تعدد الإرادات المتفرقة مع الأهداف غير المتجانسة الملتحمة مع هدف واحد، المبنية على أساس مفهوم المساواة والعالم المشترك»[14]. لا شيء أبعد من هذا «المرء الجماعي»، « ملتحم معاً من أجل تحقيق هدف واحد»، من المفهوم اللينيني للتحالف الطبقي. أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فمن الواضح أن لغرامشي أيديولوجية عضوية لا تمثل طبقة ما بعينها، وأغلق وجهة نظر العالم بذلك؛ وتشكلت في نظره بدلاً من ذلك من خلال صياغة العناصر المعبرة بحد ذاتها، من دون أن يكون لها انتماء لطبقة الضرورة. وبهذا الصدد، دعونا نبحث في الممرات المهمة التالية: «ما يهمنا هو النقد الذي تتعرض إليه من مثل التعقيد الأيديولوجي هو إخضاع من قبل التمثيل الأول من مرحلة تاريخية جديدة. هذا النقد يتيح إمكانية ظهور عملية التمايز والتغيير في الوزن النسبي للعناصر الأيديولوجيات القديمة المستخدمة. فما هو ثانوي سابقاً ومرؤوس، حتى ولو كان نتيجة عرضية، هو الآن يعتبر أولياً – يصبح نواة لتعقيد أيديولوجي ونظري جديد. فالإرادة الجماعية القديمة تذوب في عناصرها المتناقضة لأن تلك التابعة تتطور اجتماعياً»[15]. «من ناحية أخرى، كيف يجب أن يكون هذا الوعي النظري الذي يتم تشكيله، المقترح على نحو وعي ذاتي؟ وكيف ينبغي أن يختار كل شخص وكيف يمكن اندماج العناصر لتشكيل مثل هذا الوعي الذاتي؟ هل يتم التنصل بصورة بديهية عن كل عنصر مفترض؟ سيكون عليها أن تترافق معه بقدر ما تفرض عليه هذه العناصر، ولكن ليس هي بحد ذاتها. وهذا يعني أنه سوف يكون من الضروري إعطاء شكل جديد ومحدد لمجموعة معينة»[16].

وهكذا يمكننا أن نرى أن النقطة الرئيسة التي رسمها غرامشي من مواقف آخرى «مناهضة الاقتصاد المالي» (Anti-Economistic)، صيغت ضمن الحركة الشيوعية في تلك الفترة. فعلى سبيل المثال، عمل كلاً من لوكاش وكروتشه أيضاً، على «إعادة الانسيابية» (Reproportioned) التضاريس الكلاسيكية المنسوبة إلى البنية الفوقية، لكنهما فعلا ذلك في إطار ثوابت منظور «الطبقة الاختزالية» -Class) (Reductionist، التي تحدد ذاتية الثورة مع الطبقة العاملة، وعليه أن هذه الهيمنة كانت بمعنى التعبير الذي لا يمكن تصوره بدقة. وقد كانت مقدمة غرامشي على وجه التحديد لهذا المفهوم الأخير، قد تم تقويضها جذرياً في الظروف الأصيلة لظهور ثنائية الأممية الثانية، وتكاثرها على نطاق موسع في خطاب الأممية الثالثة. ومن ناحية أخرى، قد توغلت في مجال الطوارئ التاريخية للعلاقات الاجتماعية، بصورة شاملة أكثر مما

كانت عليه في أي من الخطابات السابقة: فقدت الشرائح الاجتماعية تلك الاتصالات الأساسية، التي حولتها إلى لحظات من نموذج نظرية المرحلتين؛ و«المعنى» الخاص بهم، يتوقف على مفاصل تنطيق الهيمنة التي لم يضمنها أي قانون لتاريخ النجاح. فمن حيث تحليلنا السابق، يمكننا القول أن «العناصر» أو «المهام» لم تعد تمتلك أي هوية، بصرف النظر عن علاقتها مع قوى هيمنتها. ومن ناحية أخرى، بدأت هذه الأشكال غير المستقرة بالارتباط مفصلياً لتلقي الأسماء، كما يُعتقد نظرياً، وبحيث تم إدماجها في الهوية الذاتية لعوامل الطبقة الاجتماعية. وهذا ما يفسر الأهمية المنسوبة من قبل غرامشي إلى مفهوم «الوطنية – الشعبية» (National-Popular) وصياغة مفهوم مثل «الدولة المتكاملة» (Integral State) التي يعدل فيها القطاع المهيمن «طبيعته»، ويعدل الهوية تالياً من خلال ممارسة الهيمنة. فبالنسبة إلى غرامشي لا يمكن للطبقة أن «تسيطر على الدولة»، وتصبح «دولة».

يبدو أن كل الشروط الخاصة بماهية مطالبنا ستكون موجودة هنا في ممارسة الديمقراطية للهيمنة. ومع ذلك، ففي نهاية المطاف، يعتمد البناء الكامل على بناء مفهوم متماسك، غير قادر تماماً على تجاوز ثنائية الماركسية الكلاسيكية. فبالنسبة إلى غرامشي، على الرغم من امتلاك العناصر الاجتماعية المتنوعة هوية علائقية مجردة – تحققت من خلال الممارسات الخطابية التلفظية (التصريحية) – إلا إنه يجب أن يكون هناك دائماً مبدأ موحد «واحد» في كل تشكيل هيمنة، وهذا لا يمكن أن يكون إلا ضمن طبقة أساسية. وهكذا، هناك مبدأين من مبادئ النظام الاجتماعي – وحدانية المبدأ الموحد، وتمتاز بالطبقة الضرورة – هما ليسا نتيجة محتملة لصراع الهيمنة، ولكن من خلال الإطار البنيوي الضروري يحدث كل صراع. فالطبقة هي ليست نتيجة عملية نضال بالكامل فحسب، بل هي تمتلك في نهاية المطاف أساس وجودي (أنطولوجي). وعليه لا يمكن أن تكون القاعدة الاقتصادية ضماناً لانتصار نهائي للطبقة العاملة، لأن هذا يعتمد على قدرة الطبقة على القيادة المهيمنة. ومع ذلك، فإن فشل الطبقة العاملة في الهيمنة، لا يمكن أن يتبعه إلا إعادة الهيمنة البورجوازية، بحيث تكون النهاية، صراع سياسي لا يزال ضمن لعبة محصلتها صفر بين الطبقات. هذا هو لب الجوهر الداخلي، الذي لا يزال موجوداً في فكر غرامشي، والذي وضع حداً لمنطق تفكيك الهيمنة. وللتأكيد، على أي حال، يجب على الهيمنة أن تتوافق دائماً مع الطبقة الاقتصادية الأساسية، بحيث لا تكون مجرد إعادة تأكيد على الحتمية على

سبيل المثال بواسطة الاقتصاد، لا بل أن يكون تأكيداً مسنوداً، طالما يشكل الاقتصاد حداً لا يمكن التغلب عليه لإمكانية المجتمع لإعادة تشكيل الهيمنة، ومنطق تأسيسي للفضاء الاقتصادي الذي هو ليس في حد ذاته هيمنة. وهنا نجد إن ذلك تحيز للمذهب الطبيعي الذي يرى في الاقتصاد مساحة متجانسة موحدة للقوانين الضرورية، تظهر مرة أخرى مع كل قوتها.

يمكن أن ينظر بوضوح إلى هذا الالتباس الأساسي في مفهوم «حرب المواقع». فقد لاحظنا بالفعل وظيفة الاستعارات العسكرية في الخطاب الماركسي الكلاسيكي، حيث كان المفهوم الماركسي للسياسة، ليس من قبيل المبالغة أن نقول، إنه يرقد عليه أوهام كلاوزفيتز (Clausewitz) من كاوتسكي وصولاً إلى لينين[17]. ولعل كبرى النتائج لذلك هو ما يمكن تسميته تأثير الانعزال (Segregation) – نسبة إلى ذلك، إذا كان أحد ما، يفهم العلاقات مع القوى الاجتماعية الأخرى على أساس أنها علاقات عسكرية، فثمة هناك مَن سيبقى دائماً له هويته المنفصلة الخاصة به. فمن «حرب الاستنزاف» (War of Attrition) عند كاوتسكي إلى النزعة العسكرية المتطرفة لقادة البلشفية و«طبقة ضد طبقة»، تم اعتبار إنشاء الخط الفاصل الصارم شرط أساسي جداً للسياسة – يتم تصور «السياسة» على أساس أنها ببساطة واحدة من تضاريس الصراع الطبقي. فبالنسبة إلى غرامشي، وعلى النقيض من ذلك، تتضمن «حرب المواقع» الانفصال التدريجي من الحضارة والعمل على إيجاد بناء آخر حول نواة الطبقة الجديدة. وهكذا، فإن هوية المعارضين، بعيداً عن الثابت من البداية، تتغير باستمرار في هذه العملية. ومن الواضح أن لهذا علاقة بـ «حرب المواقع» بالمعنى العسكري الصارم، عندما لا تستمر قوى الأعداء في المرور بالجانب الخاص لأحدهم. وفي الواقع نجد هنا، أن استعارة الجيش هي استعارة مجازية في الاتجاه المعاكس: إذا كانت هناك عسكرة سياسة في اللينينية، ففي فكر غرامشي هناك تجريد للحرب[18]. ومع ذلك، فإن هذا تحول للمفهوم غير العسكري للسياسة الذي قد يصل إلى حدٍ محدد جداً عند هذه النقطة، بحيث يقال إن جوهر الطبقة لهيمنة جديدة – وبطبيعة الحال، هو أيضاً مما هو قديم– يبقى مستمر في جميع أنحاء العملية برمتها. وبهذا المعنى، هناك عنصر استمرارية في المواجهة، واستعارة لكلا الجيشين في الصراع الذي يمكن الاحتفاظ بجزء من طاقتها الإنتاجية.

وهكذا، يبدو أن فكر غرامشي قد توقف حول الغموض الأساسي فيما يتعلق بوضع الطبقة العاملة، الذي أدى في نهاية المطاف إلى موقف متناقض. ومن ناحية، يتطلب ذلك وجود طبقة تخرج من نفسها، لتحويل هويتها الخاصة من خلال صياغة تمتلك عدد وافر من النضالات والمطالب الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، وعلى ما يبدو أن الدور التصريحي (المنطوق) للطبقة قد تم تعيينه من خلال القاعدة الاقتصادية – من هنا نجد، أن للمركزية طابع ضرورة. حيث لا يمكن للمرء أن يتجنب الشعور بأن الانتقال من المفهوم الصرفي والجوهري الخاص بـ لابرايولا، إلى التاريخانية الجذرية الواحدة[19]، لم يتم إنجازه بشكل متماسك.

على أي حال، إذا قارنا فكر غرامشي مع مختلف الاتجاهات الكلاسيكية الماركسية للأممية الثانية، سنجد أن الحداثة المتطرفة لمفهومه للهيمنة، واضحٌ جداً. بعد الحرب، وضع كاوتسكي[20] المفهوم الديمقراطي للانتقال إلى الاشتراكية، الذي استفاد من التجربة البلشفية بوصفها نموذج تعداد. فحسب رأيه، أن المسؤولية عن الممارسات الديكتاتورية التي كانت، هو أمرٌ لا مفر منه، إذا ما جرت محاولة للتوصل إلى التحول للاشتراكية في روسيا – مثل ظروف التخلف. ولكن، كان البديل الذي اقترحه هو الانتظار حتى يتم تبسيط القوانين الأسطورية للتطور الرأسمالي لما يخص التناحر الاجتماعي: من ثم تكون الشروط موجودة للتفكيك ما بين «الجماهير» لتختفي «الطبقات»، ويختفي معها أي انقسام محتمل بين القادة ومَن يقودهم. وعلى العكس من ذلك، وافقت نظرية غرامشي على التعقيد الاجتماعي كشرط أساس من النضال السياسي – من خلال نزوح ثلاثة أضعاف النظرية اللينينية لـ «التحالفات الطبقية»– ووضع الأساس لممارسة الديمقراطية في السياسة، والتوافق مع عدد وافر من الموضوعات التاريخية[21].

كما هو عند برنشتاين، يشترك معه غرامشي في تأكيده على أولوية السياسة، وقبوله لعدد وافر من النضالات والمطالب الديمقراطية غير القابلة لاختزالها بالانتماء الطبقي. ولكن على عكس برنشتاين، نجد أن الذين يفصلون ما بين النضالات والمطالب يتوحدون فقط على المستوى التاريخي، من خلال تدخل القانون العام للتقدمية، فلا يعد لغرامشي أي مكانٍ عند مبادئ التنموية. فالصراعات تستمد معناها من صياغتها للهيمنة، وطابعا التقدمي الذي هو – من وجهة نظر الاشتراكية

– ليس مضموناً مقدماً. فالتاريخ، وبالتالي، لا يعتبر، ليس باعتبارها ارتقاء متصلاً للإصلاحات الديمقراطية، ولكن باعتبارها سلسلة متقطعة من تشكيلات الهيمنة أو الكتل التاريخية. ووفقاً لأحكام التمييز التي وضعناها في وقت سابق، نجد أن برنشتاين قد يشارك غرامشي في «التعديلية»، ولكن بالتأكيد لا يشاركه «الانتقال التدريجي» (Gradualism).

أما ما يتعلق بـ سوريل، فإن الوضع أكثر تعقيداً. مما لا شك فيه أن في مفاهيم سوريل لـ «الكتلة» و«الأسطورة» نجده قد اختلف بصورة جداً متشددة نسبة إلى غرامشي، مع الرؤية الأساسية للتشكل الكامن وراء التاريخ. وفي هذا الصدد، وبهذا فقط، نرى أن مفهوم غرامشي للكتلة التاريخية يمثل خطوة إلى الوراء. وفي الوقت نفسه، على أي حال، تمثل وجهة نظر غرامشي تقدماً واضحاً على وجهة نظر سوريل، فنظرية غرامشي للهيمنة ينطوي اتعبيرها على فكرة «التعددية الديمقراطية»، بينما الأسطورة السوريلية (نسبة إلى سوريل) ببساطة تنطوي على إعادة «وحدة الطبقة». حيث تسعى الإصدارات المتتالية من هذه الأسطورة إلى تأمين خط تقسيم جذري داخل المجتمع، ولا يؤسس أبداً من خلال عملية إعادة تجميع الهيمنة، فهي دولة جديدة غير قابلة للتجزئة. أن فكرة «حرب المواقع» قد كانت جذرياً غريبة عن منظور سوريل.

الديمقراطية الاجتماعية من الركود إلى «التخطيطية»(*)

إن الفراغ السياسي والنظري الذي سعى بدوره إلى سياسات الهيمنة لملء الفراغ، بالإمكان إيجاده أيضاً في ممارسة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، لما بعد الحرب العالمية الأولى. ففي حالتهم، استغرق التفكك بين المهام الطبقية الدقيقة والمهام السياسية الجديدة للحركة، شكلاً مميزاً: إن وجود التناقض ما بين قائمة

(*) اقترن مفهوم "التخطيطية" (Planism) بالسياسي البلجيكي وزعيم حزب العمال البلجيكي هندريك دو مان (Hendrik de Man) (1885-1953)، حيث كان واحداً من منظري الاشتراكية الرائدة في فترة عمله، واعتبر من المتورطين بشدة في التعاون مع الألمان إبان احتلال بلجيكا في غضون الحرب العالمية الثانية. إلا أنه كانت له وجهات نظر حول الاشتراكية ووجوب مراجعة الماركسية المثيرة للجدل، وقد روج على نطاق لفكرة التخطيطية أو من التخطيط، في ثلاثينيات القرن العشرين، ولاسيما بين صفوف حركة اللاممتثل (Non-Conformist) في فرنسا، وهي الحركة التي سميت فيما بعد بحركة الطريق الثالث (المترجم).

المطالب المحدودة والمقترحات التي ترومها الحركة العمالية، وتنوع وتعقد المشاكل السياسية التي تواجه الديمقراطية الاجتماعية، قد تم رميها في داخل السلطة، نتيجة لأزمة ما بعد الحرب. هذا الشكل الجديد والغريب للتنمية «غير المتوازنة والمتضامنة» لا يمكن تحديده ولكن، ما يصل من الآثار السياسية المحبطة عند القوى الاجتماعية وضعت كل الرهانات على التطوير التدريجي للقوى المنتجة، مع ملاحظة أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى السلطة والتسلط فحسب،حين تصبح الظروف الموضوعية قد «نضجت». إن العقلية الطبقية الضيقة للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية قد تنتج هنا كل نتائجها السلبية. وكان هذا واضحاً في محدودية قدرة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية على الهيمنة على مجموعة واسعة من المطالب الديمقراطية، والعدائية الناجمة عن أزمة ما بعد الحرب. «من مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، والحركة الاشتراكية الأوروبية تحت عباءة الحزب الثوري، وكان بالتالي ذلك مجرد أداة برلمانية للعمل النقابي. حيث اقتصر نشاطها الحقيقي على حل المشاكل النقابية، وإجراءات العمل البناء الخاص بأسئلة الأجور وساعات العمل، والضمان الاجتماعي، والمشاكل الجمركية، وفي معظم الأحيان إصلاح الاقتراع (Suf-frage Reform). كما كان مهماً أيضاً، النضال ضد النزعة العسكرية، ومنع الحرب، وهو أمرٌ أيضاً «عرضي» للعمل الرئيس للحزب»[22]. هذه العقلية نجدها قد هيمنت على النشاط الاجتماعي الديمقراطي ككل بين انتهاء الحرب والكساد العظيم. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، من تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 فصاعداً، كانت أكثر المراسيم الصادرة عن مجلس الاشتراكية لمفوضي الشعب تشير بشكل حصري تقريباً للمطالب النقابية والإصلاحات في نظام الاقتراع العام، ولم تبذل أي محاولة من أي نوع لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية الرئيسة. وقد انعكس هذا على العقلية الطبقية الضيقة أيضاً، في ظل الغياب التام للسياسة الديمقراطية الراديكالية في تلك المجتمعات، حين استحواذ الاشتراكيين الديمقراطيين على الحكومة. العقلية الطبقية قد أغلقت الطريق – إصلاحي أو ثوري، ولا يهم كثيراً – لبناء الإرادة الجماعية المعبرة عن مجموعة متنوعة من المطالب والعدائيات الديمقراطية داخل كتلة جديدة للهيمنة الشعبية. فلا الجيش ولا البيروقراطية قد تعرضتا لأي إصلاح على الإطلاق. أما بالنسبة إلى السياسة الخارجية، فإن الحكومات الديمقراطية الاجتماعية – قبل كل شيء، وزراء الاشتراكية

المشاركين في التشكيلة الوزارية تهيمن عليهم القوى السياسية الأخرى – يقتصرون على اتباع التوجهات السائدة من دون وضع أي بديل سياسي.

في المجال الاقتصادي الصارم، كانت السياسة السائدة في الديمقراطيات الاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية، تعتبر واحدة من عناصر التأميم، وكانت تدعى بـ «التنشئة الاجتماعية» (Socialization). وفي «الطريق إلى الاشتراكية»[23] (Der Weg zum Sozialismus)، اقترح أوتو باور (Otto Bauer) سلسلة متدرجة من التأميمات في آنٍ واحد مع تفعيل الإدارة الديمقراطية للمؤسسات. وظهرت مشاريع التأميم في عدد من البلدان الأخرى، في بعض منها مثل ألمانيا، وبريطانيا، والسويد، وطورت لجاناً لإعداد دراسة خطط التنشئة الاجتماعية. ورغم ذلك ليس هناك ما أتى من نضج من هذا النشاط. «على الرغم من أن الاشتراكيين الديمقراطيين قد شكلوا حكومة أو دخلوا فيها في العديد من البلدان، إلا أن النتيجة بصورة عالمية للمحاولات الأولى في التنشئة الاجتماعية كانت لا شيء: باستثناء صناعة التسليح الفرنسية في عام 1936، إذ لم يتم تأميم حتى شركة واحدة في أوروبا الغربية من قبل حكومة الديمقراطيين الاجتماعيين خلال الفترة الواقعة ما بين الحربين بأكملها»[24]. وبعد فشل الذريع لمفهوم التنشئة الاجتماعية، لم تكن الديمقراطية الاجتماعية على الأقل تمتلك مشروعاً اقتصادياً بديلاً حتى حلول الكساد العظيم.

هناك أسباب عدة لهذا الفشل، ولكن جميعها تُعزى إلى عاملين رئيسيين. أولاً، عدم وجود مشروع هيمنة بعد أن تخلت عن أي محاولة للتعبير، على جبهة عريضة من النضالات الديمقراطية، وكانت تطمح بدلاً من ذلك ببساطة إلى تمثيل «مصالح العمال»، حيث وجدت الديمقراطية الاجتماعية نفسها عاجزة عن تغيير المنطق الاجتماعي والسياسي لأجهزة الدولة. عند هذه النقطة، ظهر خيار واضح: إما المشاركة في التشكيلة الوزارية البورجوازية، من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من التدابير الاجتماعية المواتية لقطاعات من الطبقة العاملة، وإما في المعارضة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى مضاعفة العجز عند المرء. وأن طابع مجموعة الضغط (Pressure-Group) لمصالح الاتحادات النقابية، كحالة نموذجية للديمقراطية الاجتماعية، فرضت بصورة دائمة تقريباً البديل الأول. ومع ذلك، كان هناك سبب ثانٍ لشلل الديمقراطية الاجتماعية فيما يتعلق بأي تغيير بنيوي: كان هذا استمرار للاقتصادانية الأممية الثانية، التي ترى

أن الاقتصاد يشكل مساحة متجانسة يهيمن عليها من خلال قوانين الضرورة، التي لا تتعرض لتأثير التنظيم الواعي. أن تعليقات أ. سترميثل (A. Sturmthal) الصائبة الرؤيا: «من الغريب أن يكون الراديكالي الماركسي مازال على قيد الحياة عند هيرمان مولر (Herman Müller) وغيرهم من قادة الجناح اليميني، زيادة الدعم العنيد لمفهوم «دعه يعمل» (Laissez-Faire). وكان الاعتقاد السائد أن «الرأسمالية لا يمكن إصلاحها» كونها جزءاً من عقيدة الماركسية، وصممت في البداية للحزب الاشتراكي لفصلها عن كل حركات الإصلاح من الطبقة المتوسطة. وكان المفترض أن تتابع الرأسمالية قوانينها الخاصة؛ فقط الثورة الاشتراكية... تسمح بالابتعاد عن العواقب الاجتماعية الشريرة للنظام القديم. حيث كان المعنى الضمني الواضح لهذه النظرية هو الاعتقاد بالأساليب الثورية بدلاً من الديمقراطية، ولكن حتى عندما قبلت الحركة الاشتراكية بالديمقراطية، فهي لم تتخلى تماما عن الأيديولوجية الأساسية للنظرية الأصلية. وكانت الحكومة الرأسمالية تدار وفقاً لهذا الرأي، ضمن الإطار التقليدي للاقتصاد الرأسمالي ... وهكذا دعم هيرمان مولر الراديكاليين، الذين هم على خلاف من ذلك قد أمسكوا بانعدام الثقة بعمق»[25].

لقد أجبر حدوث الكساد العظيم على التغيير في وجهة النظر هذه، وفي الوقت نفسه، قدم أساساً جديداً لإعادة تعريف السياسة الديمقراطية الاجتماعية. وبينما يتم خلق بديل اقتصادي جديد لدولة الرفاهية، يسمح بتنفيذ الكينزية التي سيتم منحها وضعاً كونياً لمصالح العمال، باعتبارها أصبحت سياسة عالية الأجور، وحافزاً للنمو الاقتصادي من خلال المساهمة في توسيع الطلب الكلي[26].

ولكن، كانت التخطيطية – كما وضعت في أعمال الداعية الرئيسة هنري دو مان[27] – في أوجها تعتبر أكثر من اقتراح اقتصادي بسيط: إنها محاولة لإعادة صياغة أهداف الحركة الاشتراكية في الراديكالية الجديدة في نسختها المناهضة للاقتصاديين. فجميع العناصر التي رأيناها ظاهرة في الأزمة الاقتصادية، والنسخة الاختزالية للماركسية، موجودة أيضاً عند دو مان: مفهوم العقلانية الذاتية على أساس المصالح «الاقتصادية»، التي من شأنها تعزيز المكونات المتنوعة لإرادة الاشتراكي الجماعي – كان واحداً من الاشتراكيين الأوائل، الذين حملوا على محمل الجد دراسة التحليل النفسي؛ ونقد اختزال الطبقة؛ وضرورة وجود كتلة جماهيرية أوسع من الطبقة العاملة؛

والحاجة لوضع الاشتراكية إلى الأمام كبديل «وطني». وهذا ما يعني إعادة العضوية للأمة على أسس جديدة؛ واشتراط وجود أسطورة – ضمن فمهوم السوريلية (نسبة إلى سوريل). وبالتالي كانت «الخطة»، ليست أداة فكرية اقتصادية بسيطة؛ بقدر ما هي محور بحد ذاته لإعادة تشكيل كتلة تاريخية، من شأنها أن تجعل من الممكن مكافحة تدهور المجتمع البورجوازي ومواجهة زحف الفاشية. (الموقف المؤيد للفاشية التي اعتمده دو مان شخصياً الذي كان بعد عام 1938، وتطور مماثل في اشتراكية مارسيل ديا (Marcel Déat) في فرنسا، ينبغي ألا ينسينا أهمية التخطيطية باعتبارها جهداً حقيقياً لاستعادة زمام المبادرة السياسية من أجل الاشتراكية في المناخ الاجتماعي المتحول بعد الحرب والكساد. حيث أصبحت العديد من مواضيعه تراثاً مشتركاً للديمقراطية الاجتماعية بعد عام 1945 – ولاسيما جوانب التكنوقراط الاقتصادي؛ بينما تميل رؤى سياسية أكثر راديكاليةً إلى تجديد السياسة في معظم الأحوال إلى أن تلغى).

في هذا الصدد، لعله من المفيد أن نذكر الغموض الملاحظ في بعض الأحيان[28]، الذي يعود إلى قلب القيود المفروضة على السياسة الديمقراطية الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية. إن مشروع أنصار الجناح اليساري هذا بخصوص التخطيطية، ما هو إلا مشروع لإقامة اقتصاد مختلط يمكن من خلاله أن يختفي القطاع الرأسمالي تدريجيا؛ وبالتالي، كان هذا المشروع في الواقع يسير على طريق التحول إلى الاشتراكية. فبالنسبة إلى البديل الأكثر تكنوقراطيةً، على أي حال، نجد أن النقطة مهمة لخلق مساحة تدّخل للدولة – ولاسيما من خلال السيطرة على الائتمان– يكون من شأنها تصحيح الاختلالات الكامنة في مسار الرأسمالية. وتعرض شروط هذا البديل بشكل واضح جداً، بدائل كلاً من اليمين واليسار المتعلقة بـ «السياسة الاقتصادية»، في حين أن المشاريع الخاصة بالديمقراطية الراديكالية وبناء الإرادة الجماعية الجديدة كانت إما غائبة أو احتلت مكانة هامشية. فقبل 1945 كانت طبقية الحركات الاجتماعية الديمقراطية راسخة لمنع أي محاولة لصياغة وتنطيق الهيمنة. وبعد عام 1945 – مع إنشاء دولة الرفاه – تباطأت هذه الطبقية إلى حدٍ كبير، بالطبع لم تكن في اتجاه تعميق العملية الديمقراطية، ولكن ببساطة باتجاه توسع الدولة الكينزية، التي لم تعد تحدد المصالح المختلفة للقطاعات وعلى أسس طبقية واضحة. وفي هذا المعنى، أصبحت الديمقراطية الاجتماعية بديلاً للسياسة والاقتصاد «داخل» نموذج دولة معينة، ولا

بديل راديكالي لهذا النموذج. (وهنا نشير بوضوح أنه لا بديل «ثوري»، ينطوي على الإطاحة العنيفة للدولة القائمة، ولكن للتعميق والصياغة لمجموعة من العدائيات في كل من الدولة والمجتمع المدني، الذي يسمح لـ «حرب المواقع» بالوقوف ضد هيمنة أشكال الهيمنة). ونتيجة لهذا الغياب لبديل الهيمنة، خفضت الديمقراطية الاجتماعية نفسها لتصبح مزيجاً من العلاقات الواقعية المميزة مع النقابات من جهة، وسياسات تكنوقراطية يسارية أقل أو أكثر، على أي حال، تجعل كل شيء يتوقف على حلول تنفذ على مستوى الدولة من جهة أخرى. هذا هو أصل الفكرة السخيفة التي تنص على أن درجة «اليسارية» للبرنامج يمكن قياسها من خلال عدد الشركات المقترحة للتأميم.

آخر معقل الجوهرية(*): الاقتصاد

يمكن أن ينظر إلى تحليلنا السابق من منظورين مختلفين، اللذين هما، بالمعنى الدقيق للكلمة، أحدهما مكمل للآخر. فمن وجهة النظر الأولى، أن الصورة التي عرضناها، ما هي إلا عملية انقسامات وتمزقات جديدة، يمكن من خلالها أن يأخذ تفصيل النموذج الأرثوذكسية مكانه فيها. ولكن المساحة التي تم شغلها من قبل هذا النموذج لم تبقَ فارغةً: من وجهة النظر الثانية، يمكن أن ينظر إلى العملية نفسها على أساس أنها ظهور وتوسع تصريحي جديد، وإعادة تكوين منطق الهيمنة. ورأينا على أي حال، أن هذا التوسع قد توسم بالحد المطلوب. وعليه، فإذا كان المنظور الأول يعتبر أن الطبقة العاملة هي، زعيم سياسي في التحالف الطبقي (لينين)، أو اعتبرها تصريحاً أساسياً للكتلة التاريخية (غرامشي)، فإن الهوية الأساسية هي تشكّل في التضاريس المختلفة لتلك التي تعمل على ممارسات الهيمنة. وبالتالي، هناك عتبة لا أحد من المفاهيم الاستراتيجية للهيمنة يمكنه تدبر اجتيازها. كما أنه، إذا تم الإبقاء على صلاحية النموذج الاقتصادي في مثيل معين – رغم أنه في الآخر سيكون حاسماً، باعتباره أساساً عقلانياً للتاريخ – فإنه يمنح ضرورة تنطيقية للهيمنة، التي لا يمكن تصورها إلا بوصفها مجرد منطق طوارئ. وتمتلك هذه الطبقة النهائية العقلانية ذات

(*) الجوهرية (Essentialism) هي الاعتقاد بأن الأشياء لديها مجموعة من الخصائص التي تجعل منها ما هي عليه، وأن المهمة من العلم والفلسفة هي اكتشافها والتعبير عن المبدأ الذي هو جوهر قبل الوجود (المترجم).

الشعور المنحاز لجميع العمليات التاريخية، موقع معين في التضاريس الاجتماعية: على المستوى الاقتصادي.

ومع ذلك، فعلى المستوى الاقتصادي يجب تلبية ثلاثة شروط دقيقة جداً، من أجل لعب هذا الدور الخاص بتكوين مواد أساسية لممارسات الهيمنة. **أولاً**، يجب أن تكون قوانين حركتها الذاتية دقيقة، واستبعاد كل النتائج «عدم اليقين»(*) (In-determinacy) من السياسية أو التدخلات الخارجية الأخرى – وخلاف ذلك، لا يمكن للوظيفية التأسيسية أن تشير حصراً إلى الاقتصاد. **ثانياً**، يجب العمل على وحدة وتجانس العوامل الاجتماعية، وعلى تلك المشكلة على المستوى الاقتصادي، أن تنبع منها القوانين ذاتها للحركة من هذا المستوى (يتم استبعاد أي تجزئة وتوزيع للمواقف التي تتطلب مثل إعادة تكوين خارجي للاقتصاد). **ثالثاً**، يجب أن يهب لهم الموقف من هذه العوامل في علاقات الإنتاج «المصالح التاريخية»، بحيث يجب أن يكون وجود مثل هذه العوامل في مستويات اجتماعية أخرى – من خلال آليات «التمثيل» أو «التصريح»- أوضح في نهاية المطاف، وعلى أساس المصالح الاقتصادية. وبالتالي، فإن هذه النقطة الأخيرة، لا تقتصر على حتمية المجال الاجتماعي، ولكنها تعتبر ملاذاً لمنظور العولمة حول المجتمع.

حتى تلك الميول الماركسية التي ناضلت بصعوبة قصوى لتغلّب «الاقتصادانية»(**) (Economism)، والمحافظة على «الاختزالية»(***) (Reduction-ism) بطريقة أو بأخرى، تجد في أهمية هذا التصور الجوهري بنية الفضاء الاقتصادي

(*) مصطلح عدم التحديد (Indeterminacy) أو عدم اليقين، يعني في الفلسفة كل من المفاهيم العلمية والرياضية المشتركة لعدم اليقين والآثار المترتبة عليها، ونوع آخر من عدم التعيين. وهناك نوع آخر من عدم التعيين مستمد من طبيعة التعريف أو المعنى. علاوة على ذلك يرتبط هذا المصطلح ببنيوية نيتشه في نقده لـ "نومنية كَنتْ" (Kantian Noumenon)، والنومنية كلمة إغريقية تعني عند كَنتْ الاستدلال، أو شيئاً في نفسها، على عكس الظاهرة والشيء ذوي الخبرة (المترجم).

(**) هي الحد من جميع الحقائق الاجتماعية نحو الأبعاد الاقتصادية. وكثيراً ما يستخدم هذا المصطلح لانتقاد الاقتصاد كأيديولوجية، التي تستند على العرض والطلب وهي العوامل المهمة الوحيدة في اتخاذ القرارات، حيث تفوق أي تصريح ويتم بها تجاهل جميع العوامل الأخرى (المترجم).

(***) هي ممارسة التحليل لوصف ظاهرة معقدة من حيث مكوناتها البسيطة أو الأساسية، وخاصة عندما يتم هذا لتقديم شرح كاف عن حالة اقتصادية مأزومة (المترجم).

التي وصفناها للتو. وهكذا، فإن الجدل بين الاقتصاديين والمناهضين للنزعات الاقتصادية ضمن الماركسية، كان من الضروري تخفيضه واعتباره مشكلة الثانوية، التي هي بالوزن الذي يتعلق بالبنية الفوقية في تحديد العمليات التاريخية. ومع ذلك فإن معظم «المافوقيين» يحتفظون برؤية المذهب الطبيعي للاقتصاد - حتى المحاولة في الحد من مجال آثاره. في ما تبقى من هذا الفصل سوف نثبت آخر معقل لـ «الجوهرية (الماهية)»(*) (Essentialism) الأرثوذكسية. وفي إشارة الى بعض المناقشات المعاصرة، سنحاول إثبات أن فضاء الاقتصاد هو في حد ذاته منظم على أساس أنه فضاء سياسي، وأنه في ذلك، كما هو الحال في أي «مستوى» آخر من المجتمع. حيث إن تلك الممارسات التي وصفناها بأنها هيمنة، يمكن اعتبارها نافذةً تماماً. على أي حال، وقبل أن نشرع في هذه المهمة، لعله من الضروري التمييز بين نوعين من المشاكل المختلفة جداً، التي كثيراً ما يتم الخلط بينها في نقد الاقتصادانية: **أولاً**، الإشارة إلى طبيعة ودستور الفضاء الاقتصادي؛ **وثانياً**، «عدم وجود علاقة على الإطلاق مع أولاً» لما يتعلق بالوزن النسبي للفضاء الاقتصادي في تحديد العمليات الاجتماعية الخارجية لنفسه. الأولى هي مشكلة حاسمة، وتشكل أرضية جذرية للقطيعة مع النماذج الجوهرية. والثانية، ولأسباب سنحاول توضيحها في هذا الكتاب، لا يمكن تحديدها على مستوى التنظير العام للاجتماعية. (لتأكيد أن ما يحدث على «جميع» مستويات المجتمع في «ظرف معين» يتم تحديده تماماً من خلال ما يحدث على مستوى الاقتصاد - بالمعنى الدقيق للكلمة لا يتناقض منطقياً مع استجابة مناهضة الاقتصاديين للسؤال الأول).

تتوافق شروطنا الثلاثة للدستور النهائي لمواضيع الهيمنة الآتية بواسطة المستوى الاقتصادي، مع ثلاث أطروحات أساسية للنظرية الماركسية الكلاسيكية: يتوافق الشرط المتعلق بطابع ذاتية القوانين لحركة الاقتصاد مع أطروحة حيادية القوى المنتجة؛ وشرط وحدة العوامل الاجتماعية على المستوى الاقتصادي، نسبة إلى أطروحة تجانس النمو وإفقار الطبقة العاملة؛ وشرط، يجب على علاقات الإنتاج أن تكون موضع «مصالح تاريخية» تتجاوز المجال الاقتصادي، إلى أطروحة مفادها أن

(*) هي الاعتقاد بأن الأشياء لديها مجموعة من الخصائص التي تجعل منهم ما هي عليه، وأن المهمة من العلم والفلسفة هو اكتشافهم، والمبدأ الذي هو جوهر قبل الوجود (المترجم).

الطبقة العاملة لديها مصلحة أساسية في الاشتراكية. وعليه لنا الآن محاولة لإثبات أن هذه الأطروحات الثلاث هي أطروحات كاذبة.

بالنسبة إلى الماركسية، يلعب تطوير القوى المنتجة دوراً رئيساً في التطور التاريخي نحو الاشتراكية، بالنظر إلى «أن التطور الماضي للقوى المنتجة يجعل الاشتراكية ممكنة، وأن التنمية المستقبلية تجعل الاشتراكية ضرورية»[29]. وهذه التطورات في الأصل تشكل بروليتاريا أكثر عدداً من أي وقت مضى، كما أنها تستغل البروليتاريا، التي مهمتها التاريخية هي الاستيلاء على، وإدارة جماعية لـ، قوى منتجة ذات مستوى اجتماعي وتطويري عالي. وفي الوقت الراهن، نجد أن علاقات الإنتاج الرأسمالية تشكل عقبة، وباعتبارها عقبة قابلة للتجاوز أمام تقدم هذه القوى المنتجة. وبالتالي، فإن التناقض ما بين البورجوازية والبروليتاريا هو، التعبير الاجتماعي والسياسي للتناقض الاقتصادي البدائي، الذي يمكن المرء أن يجمع فيه ما بين القانون العام لتطور القوى المنتجة، مع قوانين التطور المحددة لنمط الإنتاج الرأسمالي. ووفقاً لهذا الرأي، إذا كان التاريخ يتمتع بحاسة وطبقة تحتية عقلانية، فإن ذلك يرجع إلى القانون العام لتطور القوى المنتجة. وبالتالي، قد يفهم الاقتصاد على أساس أنه آلية مجتمع تعمل على الظواهر الموضوعية المستقلة عن النشاط البشري.

الآن، ومن أجل أن يكون القانون العام هذا، لتطور القوى المنتجة ذا صلاحية كاملة، نجد من الضروري تقديم جميع العناصر المتدخلة بقراراتها في العملية الإنتاجية. ولضمان ذلك لجأت الماركسية إلى الروائية: ولدت من رحمها قوة العمل كسلعة.

لقد أظهر كل من من سام بولز (Sam Bowles) وهربرت غنتز (Herbert Gintis) كيف أنه من شأن هذه الروائية أن تجعل الماركسية عمياء لسلسلة كاملة من خصائص سلطة العمل، باعتبارها عنصراً من عناصر عملية الإنتاج الرأسمالي. وتختلف سلطة العمل عن العناصر الضرورية الأخرى للإنتاج، من حيث يجب على الرأسمالية أن تفعل أكثر من مجرد شرائها؛ وقال أيضاً إنه يجب أن يجعلها تنتج عملاً. ومع ذلك، فإن الجانب الأساسي يهرب من مفهوم قوة العمل كسلعة، الذي يعتبر «استخدام القيمة»(*)

(*) اقتصادياً يستخدم هذا المصطلح على أساس أنه استخدام القيمة مقابل تبادل القيمة: فائدة سلعة مقابل ما يعادل الصرف الذي يتم فيه مقارنة السلع إلى مكونات أخرى في السوق. ويميز ماركس بين استخدام القيمة والقيمة التبادلية للسلعة (المترجم).

(Use-Value) هي العمل. لأنه إذا كان مجرد سلعة مثل الآخرين، فمن الواضح أنه يتم استخدام القيمة على نحو فعال تلقائياً من لحظة شرائها. «إن تسمية العمل باعتباره استخدام القيمة لقوة اليد العاملة لحجب رأس المال الأساسي المتميز بشكل مطلق ما بين المدخلات الإنتاجية «المتجسدة في قدرة الناس على الممارسات الاجتماعية»، وإن كل هذه المدخلات المتبقية لملكية رأس المال غير الكافية لتأمين «استهلاك» (Con-sumption) الخدمات الإنتاجية الخاصة بهم»[30]. ويمكن فهم جزء كبير من التنظيم الرأسمالي للعمل فقط باعتباره نتيجة لضرورة استخراج العمل من قوة العمل، التي تم شراؤها من قبل الرأسمالي. حيث يصبح تطور القوى المنتجة غير مفهومة، إذا كانت حاجة الرأسمالي لممارسة سيطرته في قلب عملية العمل، ليست مفهومة. وهذا، بطبيعة الحال، يشكك في الفكرة المتعلقة بتطور القوى المنتجة كلها، باعتبارها ظاهرة تقدمية وعفوية وطبيعية. وبالتالي يمكننا أن نرى أن كلا عناصر وجهة نظر الاقتصاديين تعزز بعضها البعض - قوة العمل كسلعة، وتطوير القوى المنتجة باعتبارها عملية محايدة. وعليه، لا عجب إذا قلنا، أن دراسة عملية العمل لفترة طويلة، كانت تُستهلك داخل التقليد الماركسي. فقد نشر برافرمان (Braverman) عمله الموسوم «العمل واحتكار رأس المال»[31] (Labour and Monopoly Capital)، الذي أثار فيه هذا النقاش في نهاية المطاف. وهو عمل دافع فيه أيضاً عن أطروحة، المبدأ التوجيهي للتكنولوجيا في ظل الرأسمالية ضمن فصل الإخصاب والتنفيذ، ودافع أيضاً فيه عن الإنتاج المتدهور أكثر من أي وقت مضى، وعن عمل «غير المهرة» (Deskilled). فـ «التايلورية»(*) (Taylorism) هي لحظة حاسمة في هذا الصراع لهيمنة الرأسمالية على العمال والسيطرة على عملية العمل. وافترض برافرمان «قانون التراكم الرأسمالي» (The Law of Capital Accumulation)، الذي يكمن وراء الحاجة لرأس المال لانتزاع السيطرة من عملية الإنتاج ومن المنتج المباشر؛ ومع ذلك فهو فشل في تقديم تفسير حقيقي، لماذا يتم التعبير عن ذلك من خلال جهد متواصل لتدمير مهارات العاملين، وللحد

(*) مبادئ أو ممارسة الإدارة وكفاءة العمل العلمية كما يمارس في نظام يعرف باسم نظام تايلور، الهدف الرئيس منها، هو تحسين الكفاءة الاقتصادية، وخاصة إنتاجية العمل. وكانت واحدة من أولى المحاولات لتطبيق علم هندسة العمليات والإدارة. وبدأ تطورها في الولايات المتحدة من قبل فريدريك وينسلو تايلور (Frederick Winslow Taylor) في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر الميلادي ضمن الصناعات التحويلية. وجاءت ذروة نفوذها في العقد الأول والثاني من القرن العشرين من قبل حيث كان الوضع الاقتصادي لا يزال متأثراً بالكساد ولكن تيلور قد دخل في منافسة توفيقية مع معارضة أو تكميلية للأفكار (المترجم).

منها ببساطة الأداء. وفوق كل هذا، فهو يعرض منطق الهيمنة كقوة قاهرة – تعمل على ما يبدو دون عوائق – كما لو أن القوى الاقتصادية المتاحة لرأس المال لم تسمح للطبقة العاملة أن تقاوم وتؤثر على مسار التنمية. وهنا نجد أنها، فكرة قديمة لقوة العمل بوصفها سلعة، الموضوع تماماً لمنطق رأس المال، الذي مازال ينتج آثاره.

وخلافاً لحجة برافرمان، نجد أن نقد مفهوم قوة العمل كسلعة، التي يكون فيها استخدام القيمة هو، العمل الذي يسمح لنا في فهم الحاجة إلى رأس المال للسيطرة على عملية العمل. والحقيقة هي، أنه بمجرد أن يتم شراء قوة العمل، فإن الحد الأقصى من العمل من الممكن استخراجه من قوة العمل. وبالتالي لا يمكن لعملية العمل أن تكون موجودة من دون وجود سلسلة من العلاقات المهيمنة. ومن هنا أيضاً، وقبل ظهور الرأسمالية الاحتكارية أيضاً، نجد أن الرأسمالية العمل قد نظمت كلاً من تقنية الإنتاج والتقنية المهيمنة على حدٍ سواء. وقد تم تأكيد هذا الجانب في عدد من الأعمال، مثل تلك التي أُنجزت من قبل ستيفن مارغلين (Stephen Marglin) وكاثرين ستون[32] (Katherine Stone)، الذين جادلوا بأن التشرذم والتخصص في العمل يتحمل أي علاقة مهما كانت على الإطلاق للحاجة المفترضة للكفاءة، لكن هذه هي بدلاً من تأثير الحاجة لرأس المال، لممارسة هيمنتها على عملية العمل. فمنذُ كان العامل قادراً على الممارسات الاجتماعية، نجده قد قاوم آليات الرقابة المفروضة، وقوة الرأسمالي لاستخدام تقنيات مختلفة. وبالتالي، فإنه من المنطق الصرف لرأس المال أنه، ليس هو مَن يحدد تطور عملية العمل. ولأن عملية العمل ليست مجرد مكان يمارس فيه رأس المال سيطرته فحسب، بل هو أرضية للنضال.

لقد قمنا بتحليل عملية العمل لعددٍ من الدراسات الحديثة التي أُجريت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، من وجهة نظر علاقة القوى ما بين العمال والرأسماليين، ومقاومة العمال. حيث كشفت هذه التحليلات عن وجود «سياسة إنتاج» (Politics of Production)، وتحدٍ للفكرة القائلة أن تطور الرأسمالية ما هو إلا تأثير فقط على قوانين المنافسة ومقتضيات التراكم. ريتشارد إدواردز (Richard Ed-wards، في عمله الموسوم «الأرضية المتنازع عليها»[33] (Contested Terrain)[*]،

(*) هي تلك الأيديولوجية، في علم الاجتماع، التي تعتبر هي الإطار النظري الذي يبحث في الرياضة كممارسة ثقافية تعزز كلاً من بعض ديناميكيات السلطة القائمة وعوامل الجماعات البشرية والأفراد (المترجم).

يميز ثلاثة أشكال رئيسة من السيطرة: تحكم بسيط يستند إلى اليقظة، والرقابة الفنية، المطابقة لخضوع العامل لإيقاع الآل كما وجدت على خط التجميع؛ وأخيراً، السيطرة البيروقراطية – تتجلى من خلال إضفاء الطابع المؤسسي للسلطة الهرمية – التي لم يعد تحكّمها يعتمد على البنية المادية لعملية العمل كما في الحالة السابقة، ولكن تعتمد على البنية الاجتماعية. كما أنه يصّر على القول، أن مقاومة العمال تفسر الحاجة إلى رأس المال لتجربة أشكال جديدة. وبالمثل نجد أن جان بول غوديمار (Jean-Paul Gaud-emar) يعزل أربع دورات من الهيمنة التكنولوجية في فرنسا: «دورة الرؤيا الشاملة» (Panoptic Cycle)؛ «دورة الانضباط الواسعة» (A Cycle of Extensive Dis-ciplining) (في المصنع وخارج المصنع)؛ دورة الأسس على العملية المزدوجة التي تنطوي على استيعاب الانضباط في إطار عملية العمل لإعادة نمطيتها على المكننة؛ الدورة التي اقترحت أن تكون تسميتها «دورة انضباط العقيدة الآلية» (Cycle of Mechanist Discipline)؛ وأخيراً «دورة الانضباط التعاقدي» (A Cycle of Con-tractual Discipline)، التي تعمل على تأسيس انضباط العائدات بواسطة الوسائط الرسمية والحقيقية ذات التفويض الجزئي للسلطة»[34]. من جانبه، أظهرت «النظرية السياسية العمالية» (Operaista)[*] الإيطالية الحالية في الستينيات من القرن العشرين، كيفية تنمية رأس المال، بعيداً عن الفرض الأعمى لمنطقها على الطبقة العاملة، وبينت أنها تابعة للنضال الأخير. فعلى سبيل المثال، أشار ماريو ترونتي[35] (Mario Tronti) إلى نضالات الطبقة العاملة التي أجبرت الرأس المال على تعديل تكوينها الداخلي، والأشكال المهيمنة – من خلال فرض قيود على يوم العمل، فقد أجبرت رأس المال على الانتقال من القيمة المطلقة إلى فائض القيمة النسبية. وهذا هو ما قاد بنزيري (Panzieri) إلى دعم الأطروحة القائلة، أن الإنتاج هو «آلية ساسية» (Political Mechanism) وأنه من الضروري تحليل «التكنولوجيا وتنظيم العمل باعتباره يُنشئ علاقات ما بين قوى الطبقات»[36]. فالفكرة المشتركة لهذه الأعمال هي، الأشكال التاريخية المحددة لسيطرة الرأسماليين، التي قد تمت دراستها بوصفها جزءاً من العلاقات الاجتماعية الشاملة. وبالنظر إلى أن تغيير الأشكال التنظيمية لعملية العمل، فلا يمكن فهمها إلا في مصطلحات الفرق بين فائض القيمة المطلقة والنسبية. علاوة

(*) مصطلح إيطالي يقابله باللغة الانجليزية (Workerist) ويعني النظرية السياسية التي تؤكد على أهمية الطبقة العاملة وتمجدها، وكان لها دور كبير في السياسة الإيطالية (المترجم).

على ذلك، يكشف التحليل التاريخي المقارن اختلافات هامة ما بين مختلف البلدان. فعلى سبيل المثال، جعلت قوة الاتحادات النقابية في بريطانيا، من الممكن وجود مقاومة للتغيير فيها أكبر من أي مكان آخر.

فمن الواضح أنه لا يمكن تفسير نضالات العمال وفهمها ضمن هذه الشروط إلا من خلال منطق الذاتية الرأسمالية، وذلك بسبب ديناميكيتها العالية، التي لا يمكن إدراجها تحت شكل «سلعة» لقوة العمل. ولكن إذا كان هذا الانقسام بين منطق رأس المال ومنطق مقاومة العمال يؤثر على تنظيم عملية الإنتاج والرأسمالية، فيجب أيضاً أن تؤثر بشكل حاسم على طابع وإيقاع التوسع في القوى المنتجة. وهكذا، فإن النظرية القائلة بأن القوى المنتجة محايدة، وأنه يمكن تصور تنميتها وكأنها أمرٌ طبيعي وغير خطي، ولا أساس لها تماماً. وهذا يزيل أيضاً الأساس الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يفهم أن الاقتصاد مستقل وشمولي ذاتي التنظيم. وبالتالي، فإن الشرط الأول للامتياز الحصري الممنوح للمجال الاقتصادي في الدستور الوكلاء الاجتماعيين، لم يتم الوفاء به.

يجب أن يجعلنا هذا الاستنتاج بالفعل متشككين بأن حتى الشرط الثاني أيضاً لم يفِ، حيث إن الاقتصاد لا يمكن أن يشكل موضوعات موحدة من خلال منطق واحد لا يمكنه أن يمتلك حتى نفسه. ومع ذلك، فمن المهم استشكاف «إزالة المركزية» (Decentering) المتنوع للمواقف الذاتية المختلفة للـ «طبقة العاملة». ففي المقام الأول، يشمل مفهوم الطبقة العاملة عند ماركس اثنين من العلاقات المتميزة مع قوانينها الخاصة للحركة: تأسيس علاقة الأجور من خلال البيع لقوة العمل – الذي يحول العامل إلى البروليتاريا؛ ويحول تلك الناتجة عن موقع العامل إلى عملية العمل – مما يجعله مجرد عامل يدوي. ويساند هذا الانقسام الحمل المميز الذي خطه مايكل بيراوي[37] (Michael Burawoy) ما بين «العلاقات إلى الإنتاج» (Relations of Production) و«العلاقات في الإنتاج» (Relations in Production). فإذا كان التمييز بالنسبة إلى ماركس ليس واضحاً، فإن ذلك ليس فقط بسبب مجموعتين من العلاقات تميلان للتزامن في تجربته التاريخية المباشرة، لكن أيضاً بسبب النظرة إلى قوة العمل كسلعة بسيطة، فهو يميل إلى سحب كل الاستقلالية الذاتية والأهمية من العلاقات، التي أنشئت في عملية العمل. ومع ذلك، يبقى واضحاً أن كلاً من تلك

العلاقات قد تطورت بطريقة مختلفة، متخذةً إشكالية مشتركة موسومة بـ «الطبقة العاملة» التي وحدتهم: في حين أصبح شكل الأجور معمماً في الرأسمالية المتقدمة، وانخفضت طبقة العمال الصناعيين في الأرقام والأهمية. فهذا التماثل هو السبب الجذري للغموض، الذي هيمن على النقاش مؤخراً وعلى محدودية الطبقة العاملة.

وعليه، بمجرد إثبات افتقار النظرية، فمن العسير الدفاع عنها كآلية محددة لتشكيل وحدة الطبقة العاملة، فهناك محاولتان جديدتان لإيجاد قاعدة اقتصادية لهذه الوحدة: واحدة تتمحور حول «إزالة المهارة»[*] (Deskilling) (Braverman)، في حين سعى البعض لتحديد نواة أكثر تقييداً للعمال، الذين يشكلون الطبقة العاملة «الحقيقية» (Poulantzas). لقد بدأ برافرمان من تحليله لـ تايلور، وجادل بالقول إن تدهور العمل الناجم عن الفصل بين المفهوم والتنفيذ، الذي يُعتقد أنه يجلب طبقات عمال أوسع من أي وقت مضى – سواء كانت تستخدم من قبل القطاعات المنتجة لهذه السلع أولاً – ضمن فئة «الطبقة العاملة الكادحة»[38] (Proletarianized Working Class). ووفقاً له، فإن الاستقطاب المنصوص عليه من قبل ماركس، هو بالتالي نجده في عملية استيفاء، وتدهور مستمر لظروف عملها، التي ستدفع الطبقة العاملة لتنظيم نفسها وتناضل سياسياً ضد النظام. مع ذلك، هناك عدد قليل من الدراسات، التي تناولت الطبقة العاملة في أمريكا الشمالية، وقد شاركت بأطروحة برافرمان. وعلى العكس تماماً، نرى أن الاتجاه العام قد أصر على تقسيم وتفتيت الطبقة العاملة. فأعمال إدواردز وغوردون والرايخ[39]، كلها قد أظهرت على سبيل المثال، كيفية أشكال السيطرة في عملية العمل، جنباً إلى جنب مع العنصرية والتمييز على أساس الجنس، وتجزئة سوق العمل التي تبلورت في أداء الطبقة العاملة[40].

العمل المماثل في أوروبا الغربية[41] الذي يبطل أيضاً أطروحة التبسيط التدريجي للبنية الاجتماعية، والذي يؤكد أن الاتجاه العام الحالي هو يسير نحو الاستقطاب بين قطاعين اقتصاديين: دفع الأجور بصورة جيدة، وقطاع عام محمي، وقطاع محيطي للعمال المهرة وشبه المهرة، لمن ليس لديه أمن قائم. وإذا أضفنا القطاع الثالث، المتعلق ببنية البطالة المتزايدة أرقامها باستمرار، يصبح من الواضح تماماً أن أطروحة التجانس لا يمكن أن تستمر حقاً. علاوة على ذلك، إن إزالة المهارة لا يمكنها أن تعرض الطابع

(*) خفض مستوى المهارة المطلوبة لتنفيذ الوظيفة (المترجم).

العام المنسوب إليها من قبل برافرمان: على الرغم من أنه آخذ في الازدياد في بعض القطاعات، إلا أن هناك أيضاً عملية موازية لخلق مهارات جديدة.

علاوة على ذلك، كان يجب إنشاء سوق قوة العمل المزدوج، يكون ذا صلة بالاستراتيجيات الرأسمالية المختلفة لمكافحة «أرضية المنتج»(*) (Sohpfloor) المقاومة، ولا يمكن النظر إليه على أساس أنه تأثير بسيط لتطور الرأسمالي. وهكذا تمكن أندرو فريدمان (Andrew Friedman) من إظهار، كيف يوظف الرأسماليين في حالة بريطانيا، الاستراتيجيات المختلفة وفقاً لقدرة المجموعات المختلفة من العمال لمقاومة سلطتهم[42]. وعليه، ففي بلدٍ معين وضمن نفس الشركة بالإمكان التمييز ما بين العمال المركزيين و«العمال الهامشيين» (Peripheral Workers) الذين ينتمون إلى أسواق العمل المختلفة، والذين يعكسون القدرة غير المتكافئة لمقاومة الأجور وظروف العمل. حيث تكون النساء والمهاجرون عموماً في السوق من دون وقاية. ومع ذلك، يرى فريدمان أن هذا التقسيم لم يكن نتيجة لمؤامرة لتقسيم الطبقة العاملة، بل هي نتيجة لعلاقات قوة النقابات نفسها التي تلعب دوراً هاماً. لذا نجد أن الانقسامات داخل الطبقة العاملة متجذرة بصورة أكثر عمقاً من العديد من الرغبات في السماح؛ وإنها نتائج، إلى حدٍ معين، مقرونة بالممارسات الخاصة بالعمال. وهي انقسامات سياسية وليست مجرد انقسامات اقتصادية.

لعله من المستحيل أن أتحدث اليوم عن تجانس الطبقة العاملة، ومن باب أولى أن نتتبع الآلية المنصوص عليها في منطق التراكم الرأسمالي. وذلك من أجل الحفاظ على فكرة هوية العمال حول المصالح المشتركة، المستمدة من إدراج الطبقة في علاقات الإنتاج. ولذلك فقد حاول الاتجاه الثاني الذي ذكرناه سابقاً، تحديد الطبقة العاملة الحقيقية عن طريق تعريف أكثر تقييداً. بحيث يتم قبول واقع التفتت تماماً، وتعزى الهوية الموحدة إلى واحدة من أجزاء التفتيت. وفي هذا الصدد، لعله من المفيد أن

(*) أقرب كلمة لمعنى المصطلح (Shopfloor) هي أرضية المنتج، وذلك لأن التفسير الحرفي لهذا المصطلح هو، جزء من ورشة عمل أو مصنع حيث يتم الإنتاج متميزاً عن العمل الإداري ومكاتبه. وهناك تفسيرٌ آخر هو، أرضية المصنع (ورشة الميكانيك) حيث يعمل الناس على الأجهزة. وقد تشير أيضاً إلى الفضاء في إنشاء البيع بالتجزئة حيث تباع السلع إلى المستهلكين، وأرضية المحل أو أرضية المنتج هي على النقيض من المكاتب، التي توفر السكن لإدارة الأعمال. وفي المملكة المتحدة، إذا ما قال شخص أنه يعمل "على أرضية المحل" ففي كثير من الأحيان تعتبر هذه كناية عن قوله، هو شخص من الطبقة العاملة (المترجم)

ندرس نقاش إريك أولين رايت (Erik Olin Wright) الذي عارض في نيكوس بولانتزاس[43] (Nicos Poulantzas). ووفقاً إلى بولانتزاس، يعتبر العمل المنتج هو المعيار لتحديد حدود الطبقة العاملة[44]، حيث تشكل أجور العمال غير منتجة ما يسمى بـ «البورجوازية الصغيرة الجديدة» (New Petty Bourgeoisie). كما أن عدم تجانس القطاعات المدرجة في هذه الفئة لا تخلق مشكلة خاصة إلى بولانتزاس. ففي رأيه، أنه منذُ ذلك الحين لا يمكن تحديد الطبقات على المستوى الاقتصادي فحسب، ومنذُ القِدم والبورجوازية الصغيرة الجديدة تحتل الموقف نفسه الأيديولوجي فيما يتعلق بالبروليتاريا والبورجوازية، وهو يشعر أن ذلك مبرر تماماً في احتوائهم في الفئة الطبقية نفسها. لذلك فإن هذا النهج قد انتقده إريك أولين رايت، الذي رفض تعريف بولانتزاس، ليس في العمل المنتج فحسب، بل حتى في لب الفكرة أيضاً القائلة، أن مثل هذا المعيار من شأنه أن يخدم تحديد حدود الطبقة العاملة. وحجته في هذا الرفض هي، أن التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج لا تعني بأي حال أن العمال غير المنتجين لديهم مصالح طبقية مختلفة ولا يشعرون بالقلق مع الاشتراكية. حيث يقول: «بالنسبة إلى الموقفين اللذين هما ضمن التقسيم الاجتماعي للعمل تم وضعهما في طبقات مختلفة بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية التي تقتضي ضمناً أن لديهم جوهرياً «مصالح» مختلفة على المستوى الاقتصادي»[45]. وبالتالي، فالحل الذي تقدم به رايت هو، علينا أن نميز «الغموض» (Ambiguous) و«اللاغموض» (Nonambiguous) في مواقف الطبقة العاملة[46]. معاً مع تلك المواقف الثلاثة التي لا لُبس فيها، تمكن رايت من تمييز ما نسميه بـ «مواقع الطبقة المتناقضة» (Contradictory Class Locations)، وفي منتصف الطريق ما بين موقفين لا لُبس فيهما. حيث نجد المعايير الاقتصادية متناقضة، والصراع الأيديولوجي والسياسي يلعب دوراً حاسمًا في تعريف المصالح الطبقية.

السبب بالنسبة إلى هذا البحث الشبيه بديوجين (Diogenes) فيما يتعلق بالطبقة العاملة هو، بطبيعة الحال، سياسي: الهدف من ذلك هو تحديد هذه الفئة من العمال الذين تربطهم المصالح «الاقتصادية» مباشرة بوجهة النظر الاشتراكية، والذين بالتالي يتجهون لقيادة النضال ضد الرأسماليين. ولكن المشكلة مع هذه النُهج التي تبدأ من التعريف المحدود للطبقة العاملة، هي أنها مازالت تستند إلى مفهوم «المصلحة الموضوعية» (Objective Interest)– وهو مفهوم يفتقر على الاطلاق إلى الأساس النظري، ويشمل أكثر قليلاً على إسناد اعتباطي لمصالح، من خلال المحلل، فئة معينة

من العوامل الاجتماعية. فمن وجهة النظر الكلاسيكية، نجد أن وحدة الطبقة قد تم تشييدها حول المصالح، ولكن لم تكن مستندة إلى البنية الاجتماعية؛ فهي «عملية» توحيد ناجمة عن الفقر وعمالية العمل التي سارت جنباً إلى جنب مع تطور القوى المنتجة. ومن هذا نجد أن تجانس برافيرمان المتأتي من خلال إزالة المهارة ينتمي إلى نفس المستوى التفسيري. وكانت تعتبر المصالح الموضوعية ما هي إلا مصالح تاريخية، بقدر ما تعتمد تلك المصالح الموضوعية على العقلانية والحركة التاريخية الضرورية للوصول إلى المعرفة العلمية. فما لا يمكن القيام به هو التخلي عن المفهوم الآخروي(*) (Eschatological) للتاريخ، والإبقاء على مفهوم «المصلحة الموضوعي» التي لديها شعور داخل ما هو سابق فقط. ويبدو أن كلاً من بولانتزاس ورايت قد افترضا أن تفتيت الطبقة العاملة هو تفتيت المواقف بين العوامل الاجتماعية المتنوعة. وأن الاهتمام لا يدفع إلى واقع أكثر موضوعية جوهرية لإدراك الماركسية الكلاسيكية جيداً: أي، أن تفتيت مواقف موجودة داخل العوامل الاجتماعية بذاتها، وأن هذه في نهاية المطاف، تفتقر إلى هوية عقلانية. كما أن التوتر ما بين نضال الطبقي السياسي والاقتصادي – التحليلات النظرية للعمل – لتبني «قيم الطبقة الوسطى»(**) (Em-bourgeoisement)، أو تأكيد برنشتاين على أنه، من خلال تقدم الديمقراطية يتوقف العامل عن أن يكون بروليتارياً ويصبح مواطناً... إلخ – تعني ضمناً أن الطبقة العاملة تهيمن من خلال التعددية الضعيفة المتكاملة، والمواقف الموضوعية التي هي في كثيرٍ من الأحيان متناقضة. وهنا يبدو الدليل واضح: إما أن يكون المرء يمتلك نظرية

(*) ما يتعلق بصيرورة الكون التاريخية، ومن الجانب اللاهوتي يكون هذا المصطلح معنياً كونياً بصيرورة الأشياء وعلاقتها مع الموت، والحكم، والمصير النهائي للروح والبشرية (المترجم).

(**) قيم الطبقة الوسطى، مفهوم فرنسي يعني شراء أو تبني سلوكية وقيم الطبقة الوسطى، وهو نابعٌ من انتشار القيم في المجتمع التي ينظر إليها على أنها سمة من سمات الطبقة الوسطى، وخاصة المادية. وبنظرة أوسع هي تعني النظرية التي تفترض هجرة الأفراد إلى البورجوازية نتيجة للجهود الخاصة أو العمل الجماعي، مثل تلك النقابات في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في اتخاذها هذا الموقف ما بين عام 1930 وحتى ستينيات القرن العشرين. وقد تثبت هذه النقابات في تلك المرحلة وضع الطبقة المتوسطة لعمال المصانع وغيرها من الجهات التي لم تكن تعتبر طبقة وسطى من خلال وظائفهم، والسماح لأعداد ما قد تكون تقليدياً مصنفة على أنها من الطبقة العاملة لتتحول إلى طبقة وسطى شرط أن تحمل نمط حياة وقيم فردية لما يسمى بالطبقة الوسطى المتزايدة، وبالتالي منها رفض الالتزام بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية الجماعية. وهذه النظرية هي معاكسة للنظرية "العمالية" (Proletarianization) التي تعمل على تحويل الطبقة الوسطى إلى طبقة عمالية تؤمن بالأهداف الجماعية سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً. ويرى عالم الاجتماع جون غولدثروب (John Goldthorpe) إن الطبقة الوسطى وقيمها (Embourgeoisement)، قد فقدت مصداقيتها وأثبتت فشلها وأطروحتها إلى حدٍ كبير عام 1963م (المترجم).

تاريخية سيتم من خلالها القضاء على هذه التعددية المتناقضة، وستصبح الطبقة العاملة الموحدة بصورة مطلقة شفافة لنفسها في لحظة «الألفية»(*) (Chiliasm) البروليتارية – في هذه الحالة يمكن تحديد «مصالحها الموضوعية» منذ البداية؛ وإلا فإن المرء سيتخلى عن هذه النظرية، وسيتخلى معها عن أي أساس لتفضيلها مواقف موضوعية معينة على الآخرين في تحديد «موضوعية» المصالح لكل عامل على أساس الكل– وفي هذه الحالة يصبح المفهوم الأخير هذا، لا معنى له. وفي رأينا، ومن أجل المضي قُدماً في تحديد التناقضات الاجتماعية، لعله من الضروري تحليل تعددية المواقف المختلفة والمتناقضة في كثير من الأحيان، ومن ثم نبذ فكرة العامل الموحد والمتجانس باتقان، مثل الخطاب الكلاسيكي الخاص بـ «الطبقة العاملة». وعليه فإن البحث عن الطبقة العاملة «الحقيقة» وحدود مشكلتها الزائفة على هذا النحو نجدها تفتقر إلى أي أهمية نظرية أو سياسية.

من الواضح، أن هذا لا يعني أن تتعارض الطبقة العاملة والاشتراكية، لكن تصريحاتها مختلفة تماماً وأن المصالح الأساسية في الاشتراكية لا يمكن استنتاجها «منطقياً» من حتمية المواقف في العملية الاقتصادية. وأن الرأي المقابل – مثل هذا الارتباط تقدمه مصلحة العمال لمنع الرأسمالي من امتصاص «الفائض الاقتصادي» (Economic Surplus)– ولا يمكن أن يكون صحيحاً إلا إذا افترضنا (أ) إن العامل هو «اقتصادي رمزي بعقلانيته»(**) (Homo Oeconomicus) يحاول تحقيق أقصى قدر من الفائض الاقتصادي بقدر ما يحققه الرأسمالي؛ أو (ب) هو كائن متعاون بكل عفوية، يطمح إلى تحقيق التوزيع الاجتماعي مما ينتجه من عمله. ومع ذلك، حتى ذلك الحين، إن أياً من هذه الفرضيات المعقولة لا يمكنها أن تزودنا بالدليل المطلوب

(*) Chiliasm كلمة يونانية يقابلها باللغة الانجليزية Millennialism وتعني الاعتقاد السائد لدى بعض الطوائف المسيحية التي من شأنها الانتظار لحلول العصر الذهبي بعودة السيد المسيح إلى الأرض ويحكم ألف عام قبل حلول يوم القيامة وبداية الحياة الأبدية (المترجم).

(**) مصطلح يصف الإنسان العقلاني ويفترض أن يكون بحسب وصف بعض الاقتصاديين عند الناشئة أن يكون واعياً، وموضحاً ومتحققاً من النظريات والنماذج. وبعضهم يسميه الإنسان الاقتصادي، الذي يجب أن يكون إنسان رمزي تتميز فيه القدرة اللانهائية على اتخاذ قرارات عقلانية. وفي الاقتصاد بصورة عامة يطلق عليه تسمية الرجل الاقتصادي ويتلخص مفهومه في الكثير من النظريات الاقتصادية على أنه تصوير البشر على أساس أنه عوامل ذوي نظرة ضيقة للمصالح الشخصية أو لا يعيرونها أهمية وعقلانيين باستمرار وإن غاياتهم في الحياة العادية هي غايات مثلى (المترجم).

إلا بشق الأنفس، لأنه ليس هناك أي علاقة منطقية على الإطلاق بين المواقف في علاقات الإنتاج وعقلية المنتجين. حيث تتوقف مقاومة العمال لبعض أشكال الهيمنة على الموقف التي يشغلونها ضمن مجموعة متكاملة من العلاقات الاجتماعية، وليس الموقف في الإنتاج فحسب. عند هذه النقطة، نجد أنه من الواضح أن شرطينا السابقين المتعلقين بعوامل الهيمنة لا يمكن أن يتحققا أيضاً في التشكل الحصري للمجال الاقتصادي – ينبغي أن تتشكل بالكامل كمواضيع داخل هذا الفضاء، ويجب أن توهب «المصالح التاريخية» المستمدة من مواقفها الطبقية.

مواجهة العواقب المترتبة

دعونا نستخلص النتائج. فالقضية هنا، لا تتصف بأن المجال الاقتصادي ما هو إلا فضاء للتنظيم الذاتي الخاضع للقوانين المحلية؛ كما لا يوجد مبدأ تأسيسي للعوامل الاجتماعية التي يمكن ان تكون ثابتة في نواة الطبقة النهائي؛ ولا هي مواقف الطبقة ذات الموقع الضروري للمصالح التاريخية. فمن هذا المنطلق، حذت العواقب المترتبة بسرعة. فمنذ كاوتسكي، عرفت الماركسية بأن الحتمية الاشتراكية للطبقة العاملة لا يمكن أن تنشأ من تلقاء نفسها، بل من خلال الاعتماد على الوساطة السياسية للمثقفين. ومع ذلك، فمثل هذه الوساطة من قبل المثقفين لم يتم تصويرها على أساس أنها «تصريح» – بمعنى يمكن القول، باعتبارها «بناء سياسياً» من عناصر متباينة. حيث إنها تمتلك أساساً معرفياً: يقرأ المثقفون الاشتراكيون في الطبقة العاملة، مصيرها الموضوعي. ففي سياسة غرامشي، هي تصور نهائي باعتبارها تصريحاً منطوقاً، ومن خلال مفهومه للكتلة التاريخية نجد هناك تعقيد جذري وعميق في التنظير للاجتماعية. ولكن حتى بالنسبة إلى غرامشي، يشكل الجوهر النهائي لهوية موضوع الهيمنة عند نقطة ما، موضعها في خارج فضاء التصريحات المتلفظة: لا يمكن لمنطق الهيمنة أن يتكشف عنه كل آثاره التفكيكية على تضاريس النظرية الماركسية الكلاسيكية. ومع ذلك، فقد شهِدنا سقوط هذا المعقل الأخير لاختزالية الطبقة، الذي هو بقدر ما كانت الوحدة ذاتها وتجانس موضوعات الطبقة قد انقسمت إلى مجموعة من المواقف المتكاملة غير المستقرة، بقدر ما وجدنا أنه يتم التخلي عن أطروحة الطابع المحايد لقوى الإنتاج. حتى نجد أنه لا يمكن لإشارة إلى أي نقطة ضرورية للتوحيد في المستقبل. وعليه إن

منطق الهيمنة، ومنطق صياغة التصريح اللفظي والطوارئ، قد حان وقتهما لتحديد هويتهما تحديداً لمواضيع الهيمنة. وتبع ذلك عدد من العواقب من هذا، وهو ما يمثل أكبر عدد من نقاط انطلاق لتحليلنا اللاحق.

1. أصبح «عدم الثبات» (Unfixity) وضعاً لكل هوية اجتماعية. وتم تشريع «الثبات» (Fixity) لكل عنصر اجتماعي في أول تنظيرات الهيمنة، فكما رأينا، من الصلة التي لا تنقصم ما بين مهمة الهيمناتية والطبقة، التي من المفترض أن تكون عاملاً طبيعياً؛ في حين العلاقة ما بين هذه المهمة والطبقة ذات الهيمناتية كانت ببساطة واقعية أو طارئة. ولكن، طالما أن المهمة لم يعد لديها أي صلة ضرورية مع الطبقة، فيتم إعطاء الهوية فقط عن طريق تعبيرها اللفظي (التصريح) في إطار تشكيل الهيمنة. فتصبح هويتها من ثم علائقية بحتة. وحيث إن نظام العلاقات هذا، هو نفسه قد توقف عن حالة أن يكون ثابت ومستقر – مما يجعل ممارسات الهيمنة ممكنة – فإن الشعور بالهوية الاجتماعية يبدو مؤجلاً باستمرار. أي أن لحظة الخياطة «النهائية» للهوية لم يصل بعد. ومع ذلك، ومع هذا لا يمكن أن تقتصر الهوية على فئة بذاتها لسقوط الضرورة فحسب، بل لم يعد أيضاً من الممكن حساب علاقة الهيمنة من حيث حالة الطوارئ النقية، على أساس أن الفضاء الذي جعل معارضة الضرورة/ الطوارئ الجلية والواضحة مسألة محلولة. ولعل الفكرة هي، يمكن اغتنام فرصة ارتباط الهيمنة من الناحية النظرية، من خلال ممارسة السرد البسيط للبرهنة على أنه لا يكون أكثر من أنه مجرد سراب. وبدلاً من وجوب تعريف الرابط من حيث الفئات النظرية الجديدة الراهنة، بقدر ما تكون هي محاولة للإمساك بنوع العلاقة، التي لا يمكن أن تتدبر أمرها لتكون مطابقة لنفسها، وتجسد المشكلة.

2. دعونا نُشِر بإيجاز إلى «الأبعاد» التي أصبح فيها عدم الثبات الاجتماعي هذا ينتج آثاره، وأولها هو انتمائها إلى التضاريس السياسية الذاتية. لقد لاحظنا البعد الرمزي عند روزا لوكسمبورغ، الذي يربط بين العدائيات المختلفة والنقاط السياسية للتمزق، التي كانت تمثل مصفوفة للقوى الاجتماعية الجديدة – هي تلك التي دعاها غرامشي بـ «الإرادة الجماعية».

فقد واجه منطق الدستور الرمزي الاجتماعي هذه الحدود الدقيقة بإصرار، على المستوى المورفولوجي (الصرفي) والمفهوم الاقتصادي للتاريخ. على أي حال، حينما يتم حل هذا الأمر، فإن حدود الطبقة تفيض من خلال مختلف أشكال الاحتجاج الاجتماعي التي يمكن أن تعمل بـ «حرية». (بحرية، وهذا هو، شيء بديهي في أي طابع طبقي للصراعات أو أي مطالب – من الواضح أن ذلك ليس بمعنى أنه، كل تصريح ممكن أن يكون لحدس معين). ومع ذلك، إذا كان هذا هو حال ثلاث عواقب مترتبة مهمة يمكن استخلاصها لتحليلنا، فإن الأول يشير إلى العلاقة بين الاشتراكية والعوامل الاجتماعية الملموسة. لقد أثبتنا أنه ليس هناك علاقة منطقية وضرورية بين الأهداف الاشتراكية ومواقف العوامل الاجتماعية في علاقات الإنتاج؛ وأن الصياغة بينهما هي خارجية ولا تنطلق من أي حركة «طبيعية» للتوحد مع الآخر. وبعبارة آخر يجب أن ينظر لصياغتهم التعبيرية على أساس أنها علاقة هيمنة. إذ يترتب على ذلك، من وجهة النظر الاشتراكية، أن يكون توجه العمال النضالي غير موحد تقدمياً: ذلك يعتمد، «كما هو الحال مع أي صراع اجتماعي آخر»، على أشكاله التعبير الصياغية ضمن سياق هيمنة معينة. ولنفس السبب، يمكن للمجموعة المتنوعة من وجهات النظر الأخرى للتمزق والعدائيات الديمقراطية أن تصرح باشتراكية «الإرادة الجماعية» «على قدم المساواة» مع مطالب العمال. إن عصر «المواضيع المميزة» (Privi-leged Subjects) – في الأنطولوجيا، وليس من الناحية العملية – النضال المناهض للرأسمالية قد حل محلها تماماً. وتشير العاقبة المترتبة الثانية إلى طبيعة «الحركات الاجتماعية الجديدة»، التي نوقشت كثيراً خلال العقد الماضي. وهنا نجد أن الاتجاهين السائدين في الفكر لا يتفقان مع موقفنا النظري. فالمنهج الطبيعي الأول وفعالية هذه الحركات ضمن إشكالية الموضوع المتميز لتغيير الاشتراكي: وبالتالي، فهي تعتبر إما باعتبارها كياناً هامشياً أو هامشية فيما يتعلق بالطبقة العاملة (موضوع جوهري في النظرة التقليدية) أو كبديل ثوري عن الطبقة العاملة التي تم دمجها في النظام (Marcuse). ومع ذلك، فإن كل شيء قلناه يشير لعدم وجود نقطة متميزة لإطلاق العنان للممارسة السياسية الاشتراكية؛ وهذا يتوقف بناءً على «الإرادة الجماعية» التي يتم بناؤها بمشقة من عدد من النقاط المتباينة. لذلك لا يمكن أن نتفق مع اتجاه الآخرين السائد في مناقشة الحركات الاجتماعية الجديدة، الذي

يتكون في تأكيد مسبق من مناقشاتها الطبيعة التقدمية. فالمعنى السياسي لحركة المجتمع المحلي، للنضال البيئي، ولحركة الأقلية الجنسية، لا يمكن أن يُعطى منذ البداية: ذلك يعتمد بشكل حاسم على صياغة الهيمنة مع نضالات ومطالب أخرى. وتشير العاقبة المترتبة الثالثة إلى تصور العلاقة بين مواقف المواضيع المختلفة، التي كانت تميل إلى تحليلنا في إزالة المجمل (Detotal-ize). على أي حال، كانت عملية إزالة المركزية تستخلص عند هذه النقطة، حيث يمكننا فقط تدبر تأكيد شكل الثبات الجديد: مختلف مواقف الموضوع مزاحة من المركز. وإذا كانت هذه بذاتها غير ثابتة، فمن الواضح أن منطق «إزالة الإجمال» (de-Totalization) لا يمكنه ببساطة التأكيد على الفصل بين النضالات والمطالب المختلفة، والتي صياغة تعبيره، لا يمكن أن تكون مجرد تصور بوصفه الربط بين العناصر المتباينة والتشكل بالكامل. ومن هنا نجد، أن التطرف في مفهوم «كثرة المحددات» سوف يعطينا المفتاح لمنطق معين للتعبير الصياغي الاجتماعي.

3. إن منطق تحليلنا، مع ذلك، يبدو أنه يعني، أن مفهوم الذاتي لـ «الهيمنة» يجب أن يوضع موضع تساؤل. فالمجالات الخطابية للظهور وصلاحية هذه الفئة كانت محدودة أصلاً لتضاريس نظرية الانقسام. فقد يواجه تشكيل الطبقة عند مستوى الماهية مع الطوارئ التاريخية، مما يضطرها لتولي المهام الغريبة لطبيعتها الخاصة. لكننا رأينا، من جهة أخرى، أن هذا الانقسام لا يمكنه النجاة من انهيار التمييز بين هذين المستويين؛ ومن جانب آخر، أنه بقدر ما كان هناك من تقدم في الاتجاه الديمقراطي، فإن مهمة الهيمناتية قد غيرت هوية الموضوع المهيمن. فهل هذا يعني أن «الهيمنة» كانت مجرد مفهوم الانتقالي، وأن لحظة الخطاب الجوهرية غير قادرة على الصمود؟ في الفصلين القادمين سنحاول إظهار، أن هذه ليست إجابة كافية، وأن التوترات المتأصلة في مفهوم الهيمنة هي أيضاً من صلب كل ممارسة سياسية، وبالمعنى الدقيق للكلمة، كل ممارسة اجتماعية.

الفصل الثالث

ما وراء الاشتراكية الإيجابية

العدائية والهيمنة

لا بد الآن من بناء المفهوم النظري للهيمنة. لقد قدمت تحليلاتنا لحد الآن شيئاً أكثر وشيئاً أقل من الموقع الاستطرادي الخطابي الدقيق، الذي يُمكننا من خلاله الشروع في وضع المفهوم النظري للهيمنة. وما هو أكثر من ذلك، بقدر فضاء الهيمنة هنا هو، ألا يكون للتمركز مجرد وجود لـ «اللا فكر» (Unthought): هي الفضاء الذي تنفجر عليه التصور الكامل للاجتماعي بناءً على أساس وضوح ما يقلل من اللحظات المتميزة لسلامة النموذج المغلق. وما هو أقل من ذلك هو، بقدر ما تتوفر من مظاهر خارجية مختلفة لظهور علاقة الهيمنة من دون وئام معاً، من أجل تشكيل الفراغ النظري، الذي يتطلب مفهوم جديد لملء الفراغ. وعلى العكس من ذلك، فإن البعض منهم امتد على ما يبدو لإنهاء المفهوم: ينطوي الطابع العلائقي لكل هوية اجتماعية على المتابعة العاجلة للتفريق بين المستويات والتفاوت بين صياغة تعبيرية وصياغة تعبيرية واضحة أخرى، التي يكون رابط الهيمنة فيها مؤسساً عليها. وعليه، أن بناء مفهوم الهيمنة بالتالي لا ينطوي على على جهد المضاربة البسيط في السياق المتماسك، ولكن لا بد أن ينطوي على حركة استراتيجية أكثر تعقيداً، تتطلب التفاوض بين المظاهر الخارجية للخطابات المتناقضة.

من كل ما قيل حتى الآن، يترتب عليه مفهوم الهيمنة، الذي يفترض حقل النظرية المهيمن عليه فئة «التصريح الخطابي (التعبير اللفظي)»؛ وبالتالي يمكن تحديد العناصر

المفصلية الواضحة بشكل مستقل. (في وقت لاحق، سوف ندرس كيف يمكننا تحديد «العناصر» بشكل مستقل عن المجموعيات المفصلية الواضحة). ففي أي حالة، إذا كان التعبير هو ممارسة، وليس اسماً علائقياً معقداً «معين»، فيجب أن يعني ذلك شكلاً من أشكال الوجود المستقل عن العناصر التي تتبنى الممارسة أو إعادة التشكيل. ففي النموذج التنظيري، نود تحليل العناصر التي تعمل على الممارسات التعبيرية اللفظية والمحددة أصلاً كأجزاء من البنيوية المفقودة أو مجمل الأساس. في القرن الثامن عشر الميلادي، أخذ الجيل الرومانسي الألماني تجربة التجزئة والانقسام باعتبارهما نقطة بدء لانعكاسات التفكير النظري. وانهارت منذ القرن السابع عشر الميلادي فكرة الكون (الكوزموس) بوصفها أمر ذي مغزى في إطاره الذي احتله الرجل بدقة، وجعله مكاناً محتوم – واستبدل هذا الرأي من خلال تحديد ذات الموضوع وباعتباره كياناً يحافظ على العلاقات الخارجية مع بقية ما موجود في الكون («الفيبرية» (Weberian) (نسبة إلى ماكس فيبر) في نظريته الموسومة « خيبة الأمل من العالم» (Disenchantment of the World) – يقود جيل الرومانسية إلى «العاصفة والاندفاع»(*) (Sturm und Drang) والبحث المتطلع التواق في الحصول على الوحدة المفقودة، لخلاصة جديدة من شأنها أن تسمح في التغلب على التقسيم. ومفهوم الرجل هو تعبير عن محاولات لكسر مجمل لا يتجزأ في جميع الثنائيات – الجسم/ الروح، والعقل/ الشعور، والفكر/ الحواس– التي وضعتها العقلانية منذ القرن السابع عشر الميلادي[1]. ولعله من المعروف جيداً أن الرومانسين يتصورون هذه التجربة بأنها تجربة تفكك، كما ترتبط بدقة بـ «التمايز الوظيفي» (Functional Differentiation) وتقسيم المجتمع إلى طبقات، وتُزيد من تعقيدات الدولة البيروقراطية لإقامة علاقات خارجية مع المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية.

ومن خلال النظر إلى تحديد العناصر، التي يتعين من خلالها إعادة صياغة التنطيقات التعبيرية باعتبارها «أجزاء» من وحدة مفقودة، فإنه من الواضح سيكون لأي إعادة تشكيل طابع «اصطناعي» (Artificial)، بدلاً من الوحدة الأساسية الطبيعية التي تتميز بها الثقافة اليونانية. وبهذا الصدد يذكر هو هولدرلين -Hölder)

(*) حركة أدبية وفنية تأسست ونشطة في ألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وتأثرت منذُ تأسيسها بـ جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) وتميزت بالتعبير عن الاضطرابات العاطفية ورفض المعايير الأدبية الكلاسيكية الجديدة (المترجم).

(lin: «هناك نوعان من المُثل العليا لوجودنا: الأول هو الشرط الذي يتعلق بشأن بساطتنا العظمى، حيث احتياجاتنا تتفق مع بعضها البعض، ومع سلطتنا ومع كل ما يرتبط بنا، «فقط من خلال تنظيم الطبيعة»، ومن دون اتخاذ أي إجراء من جانبنا. أما الثاني فهو شرط التهذيب العالي، حيث إن هذا التلاؤم من شأنه أن يتحقق بين التنوع اللامتناهي وتعزيز الاحتياجات والقوى من خلال التنظيم الذي نحن قادرون على تقديمه لأنفسنا»[2]. والآن، كل شيء يعتمد على كيف يمكننا تصور هذا التنظيم الذي نحن قادرون على تقديمه لأنفسنا»، الذي يعطي العناصر شكلاً جديداً من أشكال الوحدة: إما التنظيم الطارئ، بالتالي هو خارجٌ عن تجزيء أنفسهم، أو ما عداه، وإن كلاً من التجزئة والتنظيم هما لحظات ضرورية للمجمل تمكنهما من تجاوز ذلك. فمن الواضح أن النوع الأول من «التنظيم» فقط يمكن تصوره باعتباره «تصريحاً لفظياً (تنطيق)»(Articulation) ؛ والنوع الثاني، بالمعنى الدقيق للكلمة، هو «وسيلة (وسيطة)» (Mediation). ولكن ما هو جليٌّ وظاهر أيضاً، أنه، في الخطابات الفلسفية تكون المسافات بين أحدهما والآخر معروضة على أساس أنها منطقة ضبابية لأوجه غموضٍ أكثر من أن تكون فاصلاً واضحاً.

ومن المنظور الذي يواجهنا الآن يمكن القول، إن هذا هو الغموض الذي يقدمه الفكر الهيغلي في منهجه لجدلية الوحدة والتفتت. فعمله في آنٍ واحد هو أعلى لحظة في الرومانسية الألمانية، التي تعتبر أول انعكاس حديث على المجتمع – وهذا ما يعني بالقول، مرحلة ما بعد التنوير (Post- Enlightenment) فهي ليست نقد المجتمع من خلال المثالية الخيالية، ولا هي وصفاً وتنظيراً للآليات، التي تمكّن من قبول أي أمرٍ باعتباره مؤكداً ومحدداً مسبقاً؛ وبدلاً من ذلك، يبدأ انعكاس تفكير هيغل من عدم «الشفافية الاجتماعية» (Opaqueness of the Social) المقابلة إلى الأشكال المراوغة» (Elusive Forms) للعقلانية، ووضوح اكتشافها فقط بالرجوع إلى مكر السبب، الذي يقود الانفصال بالعودة إلى الوحدة. وهكذا يبدو هيغل كما وأنه قد وقع في حدٍ فاصل بين اثنين من العهود. بالمعنى الأول، قال إنه يمثل أعلى نقطة من العقلانية: اللحظة التي يحاول فيها احتضان داخل المجال العقلي من دون ثنائيات، ومجمل الخلافات الكونية. وبالتالي، يمتلك التاريخ والمجتمع بنية منطقية مفهومة. ولكن، بالمعنى الثاني، هذا التوليف يحتوي على كل بذور فنائه، باعتبارها تاريخية عقلانية يمكن من خلالها فقط تأكيدها عند قيمة إدخال التناقض في مجال

العقل. ولذا، سيكون مستوفياً إمكانية إظهار أن هذه العملية مستحيلة وتتطلب انتهاكاً متواصلاً للطريقة التي هي نفسها تعتبر من المسلمات – كما تبين بالفعل في القرن التاسع عشر من قبل تراندلنبيرغ[3] (Trendelenburg) – بالنسبة إلى الخطاب الهيغيلي ليصبح شيئاً مختلفاً تماماً: سلسلة من التحولات الطارئة وغير المنطقية. وهذا هو بالضبط هنا يبين أن حداثة هيغل تكمن: بالنسبة إليه في، أن الهوية لا يمكن أبداً أن تكون إيجابية ومنغلقة على نفسها، بل هي مكونة بصفتها الانتقالية والعلاقية، والاختلافية. ومع ذلك، إذا أصبحت علاقات هيغل المنطقية تحولات طارئية، فإن الاتصالات بينها لا يمكن أن تكون متقيدة باعتبارها لحظات من مجمل ضمني أو محيطة معها، وهذا يعني أنها مرتبطة مفصلياً. ففي التقليد الماركسي، يتم عرض منطقة الغموض هذه في الاستخدامات المتناقضة لمفهوم «الديالكتيك». ومن جانب آخر، يتم ذلك من خلال الإدخال من دون تمحيص حيثما تبذل محاولة للهروب من منطق التقيد (Logic of Fixation) – أي أن، للتفكير بتعبير محدد. (خذ على سبيل المثال، فكرة ماوتسي تونغ الخلابة للديالكتيك: عدم فهمه لغاية الطابع المنطقي للتحولات الديالكتيكية، التي تمكّن من إدخال منطق التعبير الصياغي في التمويه الجدلي، عند مستوى الخطاب السياسي). من ناحية أخرى، يمارس «الديالكتيك (الجدلية)» التأثير الانغلاقي في تلك الحالات، عندما يرفق فيها وزناً أكبر إلى ميزة ضرورة بديهية التحول أكثر منه للحظة المتقطعة للصياغة التعبيرية المفتوحة. وعليه لا ينبغي علينا أن نضع اللوم الكبير على الماركسيين بسبب ذلك الغموض وعدم الدقة إذا، كما وصفها تراندلنبيرغ أصلاً، كانت متواجدة... في داخل هيغل نفسه.

الآن، نجد أن مجال الغموض هذا الذي يتم إنشاؤه بواسطة الاستخدامات الخطابية لـ «الديالكتيك»، لا بد من أن يكون هو الأول في الإلغاء والتلاشي. ومن أجل وضع أنفسنا بقوة داخل مجال التعبير المنطوق، علينا أن نبدأ من خلال نبذ مفهوم «المجتمع»، بوصفه مفهوم مؤسس لمجمل العمليات الجزئية للمجتمع. لذا يجب علينا، النظر في الانفتاح الاجتماعي باعتباره أساس الأرضية التأسيسية أو «الأساس السلبي» (Negative Essence) لما هو كائن، و«الأنظمة الاجتماعية» (So-cial Orders) المتنوعة كتلك «المتزعزعة/ غير الآمنة» (Precarious)، والفاشلة في نهاية المطاف في محاولاتها لتدجين مجالات الاختلاف. ووفقاً لذلك، لا يمكن الإمساك بالأشكال الاجتماعية المتعددة من خلال أجهزة التدخل، ولا من خلال

فهم «النظام الاجتماعي» باعتباره مبدأ أساسياً. حيث ليس لا وجودٌ لمساحة غريبة مخيطة إلى «المجتمع»، منذ أن كان المجتمع نفسه لا يمتلك أساساً جوهرياً. ولعلنا هنا يمكن أن نؤكد على ثلاثة ملاحظات، **أولاً**، مفهومان منها يؤديان إلى منطوقين مختلفين للمجتمع: في حالة «التدخلات»، نحن نتعامل مع نظام التحولات المنطقية في العلاقات، التي تصور العلاقات بين الأشياء على النحو التالي للعلاقة بين المفاهيم؛ بالمعنى الثاني، نحن نتعامل مع العلاقات الطارئة التي علينا تحديد طبيعتها. **ثانياً**، في نقدنا لمفهوم المجتمع باعتباره مجموعة توحدها قوانين الضرورة، لا يمكننا ببساطة أن نبرز الميزة غير الضرورية للعلاقات بين العناصر، لأننا عندئذٍ سنحتفظ بميزة الضرورة لـ «هوية» العناصر نفسها. والمفهوم الذي ينفي أي نهج جوهري للعلاقات الاجتماعية، يجب أن ينص أيضاً على الميزة غير المستقرة لكل هوية، واستحالة تقيّد معنى «العناصر» في أي تفسير حرفي في نهاية المطاف. **ثالثاً**، إنها ليست سوى على النقيض من خطاب وحدتهم المفترض، حيث تظهر مجموعة من العناصر باعتبارها عناصر متجزئة أو متفرقة. فخارج أي بنية استطرادية خطابية، يكون من الواضح أنه لا يمكن الحديث عن التجزئة، ولا حتى عن تحديد العناصر. ومع ذلك، فإن البنية الخطابية هي ليست «إدراكية» (Cognitive) أو كيان «تأملي» (Contemplative)، هي «ممارسة تعبيرية منطوقة» تشكل وتنظم العلاقات الاجتماعية. وبالتالي يمكننا الحديث عن التعقيد المتزايد وتجزئة المجتمعات الصناعية المتقدمة – ليس بمعنى «تجسيد الأبدية الإلهية»(*) (sub specie aeternitatis)، وهي أكثر تعقيداً من المجتمعات السابقة؛ ولكن بمعنى أن يتم تشكيلها حول التباين الأساسي. وهذا التباين هو قائم بين انتشار متزايد من الخلافات – وجود فائض للمعنى «الاجتماعي» – والصعوبات التي واجهتها من خلال أي خطاب يحاول إصلاح تلك الخطابات باعتبارها لحظات لبنية منطوقة مستقرة.

لذا، يجب علينا أن نبدأ من خلال تحليل هذه الفئة «التعبيرية المنطوقة»، التي سوف تعطينا نقطة انطلاق لصياغة مفهوم الهيمنة. ويتطلب البناء النظري لهذه الفئة

(*) كلمة لاتينية يقصد بها الجانب التجسيدي الأبدي، وهي ديانة من ديانات الرومانيون القدماء، وكانت هذه الديانة مرتبطة بشكل خاص مع عبادة الأمبراطوري كفضيلة من مؤلهة. ولعل أول من استخدم هذا التعبير هو باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza)، كتعبيرٍ شرفي يصف فيه كل ما هو عالمي وصحيح إلى الأبد، من دون أي إشارة أو اعتماد على الأجزاء الزمنية للواقع (المترجم).

أن نتخذ خطوتين: إنشاء إمكانية تحديد العناصر التي تدخل في علاقة تعبيرية منطوقة؛ وتحديد خصوصية لحظة العلائقية التي تضم هذا التعبير المنطوق. فعلى الرغم من أنه بالإمكان النقر على هذه المهمة من خلال عددٍ من النقاط المختلفة، إلا أننا نفضل ان نبدأ من خلال الانعطاف عليها. لذا، يجب علينا أن نحلل أولاً بالتفصيل تلك الخطابات النظرية التي سنجد فيها، أن بعض المفاهيم التي سنعرضها بدقة، مازال تطورها مثبط عبر الفئات الأساسية لجوهر الخطاب. دعونا في هذا المعنى، النظر في تطور مدرسة ألتوسير: من خلال تطرف بعض مواضيعه في الطريقة التي سوف تنفجر فيها المفاهيم الأساسية، سنحاول أن نشكل أرضية من شأنها أن تسمح لنا لبناء مفهوم كاف من «التعبير المنطوق».

التكوين الاجتماعي وكثرة المحددات

بدأ ألتوسير (Althusser) مساره النظري من خلال محاولته الراديكالية لتمييز مفهومه للمجتمع، الذي وصفه على أساس أنه «بناء معقد متكامل» (Com-plex Structured Whole) مأخوذٌ من المفهوم الهيغلي المجمل. ويمكن أن يكون «المجمل الهيغلي» (Hegelian Totality) معقد جداً، لكن تعقيده كان دائماً لعدد وافر من اللحظات في عملية واحدة لـ «فض – الذات» (Self-Unfolding). « «إن المجمل الهيغلي هو تطوير «الاغتراب» (The Alienated) للفكرة، لذا بالمعنى الدقيق للكلمة، هو ظاهرة، أو «مظهر ذاتي» (Self-Manifestation) لهذا المبدأ البسيط الذي لا يزال قائماً في جميع مظاهره، وبالتالي نجده حتى في الاغتراب الذي يستعد ترميمه»[4]. هذا التصور، الذي يقلل من واقعية المفهوم من خلال تحديد الاختلافات مع الوسائل الضرورية لفض الذات للجوهر، هو من نوعٍ مختلف جداً عن «التعقيد الألتوسيري» (Althusserian Complexity)، الذي هوٍ متأصل في عملية «كثرة المحددات». وبالنظر إلى الاستخدام العشوائي وغير الدقيق لمفهوم ألتوسير الرئيس هذا في وقت لاحق، كان من الضروري تحديد معناه الأصلي، وآثاره النظرية المسماة بنتاج الخطاب الماركسي. حيث يأتي هذا المفهوم من التحليل النفسي، ومن امتداده لأكثر من الطابع المجازي الظاهري. وبهذا الصدد، كان ألتوسير واضحاً جداً: «أنا لم اخترع هذا المفهوم. كما أشرت، إني اقترضته من تخصصين موجودين أصلاً: على وجه التحديد، من اللسانيات والتحليل النفسي. ففي هذين التخصصين نجد أن

الهدف هو «الدلالة» الجدلية – خاصة في التحلي النفسي– والوحدة التي تتعلق بها فيه الكفاية رسمياً إلى المحتوى، الذي يعين هنا للحصول على ما نفرضه بحيث لا يكون اعتباطياً»[5]. وبالنسبة إلى فرويد نجد أن كثرة المحددات ليست عملية عادية لـ «الانصهار» (Fusion) أو «الاندماج» (Merger) – التي من شأنها أن تكون على الأكثر استعارة أنشئت عن طريق القياس مع العالم المادي، ومتوافق مع أي شكل من الأشكال «المتعددة السببية» (Multi-Causality). وعلى العكس من ذلك، هو نوع دقيق جداً من الانصهار الذي ينطوي على البعد الرمزي وتعدد المعاني (Plurality of Meanings). ويتشكل مفهوم كثرة المحددات في المجال الرمزي، ولا يكون له أي معنى خارج هذا النطاق الرمزي. وبناءً على ذلك، فإن المعنى الأعمق لإمكانيات تعبير ألتوسير هو، أن كل شيء موجود في المجالات الاجتماعية هو كثرة محددات، وهذه بالتأكيد تشكل الاجتماعية نفسها باعتبارها نظاماً رمزياً. إن رمزية – ما يعرف بـ كثرة المحددات – هو ميزة العلاقات الاجتماعية، التي توحي بأنها تفتقر إلى الحرفية في نهاية المطاف، ومن شأنها أن تقلل من اللحظات اللازمة للقانون المتأصل. وعليه، فلا نجد هنا مستويين أحدهما يتبع ماهية الشيء والآخر ممتثل، حيث لا توجد إمكانية للتقيد بالمعنى الحرفي النهائي الذي من أجله ستكون الرمزية مستوى ثانياً مشتقاً من المغزى. وبهذا لا يكون هناك وجود للمجتمع والعوامل الاجتماعية، وانتظامهم الذي يتكون ببساطة من الأشكال النسبية فقط، وغير المستقرة للتقيد الذي يرافق انشاء نظام معين. ويبدوأن هذا التحليل أدى إلى فتح إمكانية وضع مفهوم جديد للتعبير المنطوق، والذي سيبدأ من ميزة كثرة محددات العلاقات الاجتماعية، إلا أن هذا في الحقيقة لم يحدث. فمفهوم كثرة المحددات يميل إلى الاختفاء عن الخطاب الألتوسيري، وإلى الانغلاق المتنامي الذي يؤدي إلى تثبيت البديل الجديد للماهية. وقد بدأت هذه العملية بالفعل في «ما يتعلق بالمادية الجدلية» لتبلغ ذروتها في «قراءة رأس المال».

إذا كان مفهوم كثرة المحددات غير قادر على إنتاج مجمل الآثار التفكيكية في إطار الخطاب الماركسي، فإن سبب ذلك يعود إلى أنه منذ البداية جرت محاولة لجعله متوافقا مع لحظة محورية آخرى في الخطاب الألتوسيري، الذي هو بالمعنى الدقيقة للكلمة، لا يتوافق مع المستوى الأول: وبالتحديد أنه لا يتوافق مع الحتمية بالمقام الأول من الجانب الاقتصادي. دعونا ننظر في الآثار المترتبة على هذا المفهوم. فإذا كان هذا الحكم النهائي على الحقيقة صالح «لكل المجتمع»، فإن العلاقة بين مثل هذه

الحتمية والظروف ستجعل من غير الممكن أن يكون هناك تطوراً من خلال التصريح التاريخي المشروط، ولكن من شأنه أن يشكل ضرورة بديهية. فمن المهم أن نلاحظ أن المشكلة التي هي قيد المناقشة، لا تعني أنه يجب على الاقتصاد أن يكون مقترناً بوجودها. ولعل ذلك ما هو إلا تكرار للمعنى، فبالنسبة إلى، إذا كان هناك شيء ما موجود، فإن ذلك يكون بسبب ظروف معينة تجعل وجوده ممكن. والمشكلة هي، أنه إذا كان «الاقتصاد» هو حتمي في المقام الأخير «لكل نوع من المجتمع»، فيجب أن يكون معرفاً بشكل مستقل عن أي نوع معين من المجتمع؛ ويجب تحديد شروط وجود الاقتصاد بمعزل عن أي علاقة اجتماعية ملموسة. على أي حال، ففي هذه الحالة، الحقيقة الوحيدة في وجود هذه الظروف ستكون ضماناً لوجود وتحديد دور الاقتصاد – بعبارة أخرى، فإنها ستكون لحظة داخلية للاقتصاد الذي هو على هذا النحو؛ وإن الاختلاف لا يمكن أن يكون تأسيسي[6].

ومع ذلك، هناك شيء أكثر من ذلك. بدأ ألتوسير من خلال التأكيد على عدم الحاجة إلى تجريد «معالجة المفهوم»[*] (Hypostatize)، بالنظر لعدم وجود واقعٌ يسمى بـ لا كثرة محددات. وفي هذا المعنى، قال ألتوسير أنه اقتبس باستحسان من كلٍ من التحليل الماوي للتناقض والرفض الماركسي، المقدمات في عام 1857، المجردات التي هي من مثل «الإنتاج»، الذي لا يمتلك معنىً إلا من حيث الوجود الملموس لنظام العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، فقد انتقد بشدة هفوات ألتوسير داخل هذا الخلل: هناك هدف شمولي مجرد، «الاقتصاد»، ينتج تأثيرات ملموسة (حتمية في الأخير هنا، وحاضراً)؛ وهنك هدف مجرد آخر بنفس القدر (شوط الوجود) المختلفة أشكالها من الناحية التاريخية، ولكن بالإمكان جعلها موحدة من خلال دور أساسي مقرر سلفاً لضمان إعادة إنتاج الاقتصاد. وفي النهاية، وباعتبار أن الاقتصاد ومركزيته ما هم إلا متغيرات لأي ترتيب اجتماعي ممكن، فإن تلك الإمكانية تُفضي إلى تقديم «تعريف» المجتمع. وهنا قد تحول التحليل بزاوية 360 درجة. فإذا كان الاقتصاد هو الهدف الذي يمكنه أن يحدد أي نوع من المجتمع في المقام الأخير، فإن هذا يعني، على الأقل عند الرجوع إلى النموذج فإننا سنواجه محددة بسيطة وليس كثرة محددات. إذا المجتمع

(*) مفهوم مأخوذ من لغة الشمال الأميركية، لمعالجة أو تمثيل (شيء مجردة) كواقع ملموس باعتباره مادة متميزة أو حقيقة واقعة (المترجم).

يملك النموذج الماضي الذي يحدد قوانين حركته، فإن «العلاقات ما بين نماذج كثرة المحددات والنموذج الماضي يجب تصوره من ناحية بسيطة، وتحديد اتجاه واحد من قبل كثرة المحددات». نستنتج من هذا، أن مجال كثرة المحددات محدود للغاية: مجال الاختلاف يتوقف على عكس المحدد الأساسي. وإذا كان المجتمع في النهاية يمتلك محدداً أخير وجوهري، فإن الاختلاف ليس تكوينياً وأن المجتمع ما هو إلا وحدة في فضاء مخيط لنموذج عقلاني. وبالتالي، فإننا نواجه بالضبط نفس الثنائية، التي وجدناها تُعيد الإنتاج منذ نهاية القرن التاسع عشر ضمن مجال الاستطرادية الخطابية الماركسية.

هذه هي النقطة التي يكون فيها تفكك عقلانية ألتوسير ستبدأ. فمن المهم أن نلاحظ أن الثنائية غير المتناسقة لنقطة البداية، سوف تحال إلى تلك الأشكال النظرية البحتة، التي ستترأس تفصيل المخطط الأصلي. وفي الواقع يبرز هنا احتمالان: الأول يكون من وضع جميع الآثار المترتبة على مفهوم كثرة المحددات، حيث يتبين استحالة المفهوم من مثل حتمية النموذج الماضي من خلال «الاقتصاد»، والتأكيد على الطابع غير المستقر والعلائقية لكل هوية. أما الاحتمال الثاني فهو إظهار «التناقض المنطقي» (Logical Inconsistency) للروابط الضرورية المفترضة بين «عناصر» المجمل الاجتماعي وبالتي يظهر، من خلال مسار مختلف، الاستحالة لهدف «المجتمع» على أساس أنه مجمل موحد عقلاني. إذن، فالمسار الحقيقي المتبع هو المسار الأخير. ونتيجة لذلك، أخذ نقد العقلانية الأولية مكانه في التضاريس التي قبلت الفرضيات التحليلية العقلانية، نافياً في الوقت نفسه وجود إمكانية التصور العقلاني للجانب الاجتماعي. وعلى هذا الصعيد التفكيكي، كانت النتيجة هي، أن مفهوم التعبير المنطوق أصبح غير وارد بدقة. وهو نقدٌ لهذا الخط التكفيري، الذي سيوفر لنا أساسا مختلفا لبناء مفهومنا للتعبير المنطوق.

إن محاولة كسر الروابط المنطقية بين اللحظات المختلفة لنموذج ألتوسير العقلاني بدأ مع النقد الذاتي من قبل باليبار[7] (Balibar)، وقد قاد هذا النقد إلى نتائج نهائية في تيارات معينة للماركسية البريطانية[8]. فنمط النقد الذاتي لـ باليبار يشمل إدخال الفجوات عند نقاط مختلفة في حجة «قراءة رأس المال» – الفجوات التي تُظهر أن التحولات المنطقية كان لها طابع زائف. ولكن، لملء هذه الفجوات، من خلال تنوع الكيانات، التي كان من المفترض أن تؤثر على الانتقال من التجرد إلى الملموس.

وبالتالي، فإن فهم الانتقال من نسق إنتاج ما إلى نسق آخر يستلزم التوسع في تضاريس الصراع الطبقي، الذي يمنع عدم توازن خفضها للمنطق البسيط لمسار منفرد للإنتاج. ويذكر أن إعادة الإنتاج يتطلب عمليات ما فوق البنيوية التي لا يمكن خفضها إلى هذا المنطق؛ وإن عدم التوازن بشتى جوانبه لمجموعة من الأحداث يجب أن يفهم من حيث الدمج بينها، الذي يمثل الوحدة المجردة للعناصر المشاركة التي حُلت في السابق. ومع ذلك، فإنه من الواضح أن هذه التحليلات لا تنجح إلا إذا كانت في إعادة إنتاج صعوبات صياغة أولية، وعلى نطاق واسع. ما هي في الواقع هذه الطبقات التي يجب أن تمثل عمليات انتقال الصراع؟ فإذا كانت العوامل الاجتماعية المتشكلة حول المصالح التي تحددها علاقات الإنتاج، فإن عقلانية عملها وأشكال الحسابات السياسية، من الممكن أن يحددها منطق نمط الإنتاج. وإذا، كان على العكس من ذلك، وهذا لا يستنفد هوية الطبقات، فمن أين يتم تشكيل الهوية؟ وبالفعل إننا نعرف أن ما فوق البنيوية يتدخل في عملية إعادة الإنتاج التي لا تقودنا بعيداً جداً، إذا ما علمنا أيضاً ومنذ البداية أن تكون «ما فوق بنيوية»، تمتلك مكاناً مخصصاً لها ضمن التضاريس الاجتماعية.

خطوة أخرى على طول هذا الخط التفكيكي يمكن العثور عليها في عمل باري هندس (Barry Hindess) ووبول هيرست (Paul Hirst)، اللذان أخضعا لنقد مدمر مفاهيم «الحتمية التي هي في المقام الأخير»، و«السببية البنيوية». وبعد إثباتهما الميزة غير الضرورية للتوافق بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، خلصا إلى نتيجة مفادها، أنه كان لا بد من التخلص من فهوم نمط الإنتاج، باعتباره هدفاً شرعياً للخطاب الماركسي. وبمجرد أن يتم التخلي عن أي منظور شمولي، سيتم طرح نوع من التعبير المنطوق الموجود في التكوين الاجتماعي الملموس وعلى النحو التالي: «أن الشكيل الاجتماعي هو ليس مجمل محكوم بمبدأ التنظيم، والحتمية في المقام الأخير، والسببية البنيوية، وأي شيء كان. حيث ينبغي النظر إليها على أساس أنها تتكون من مجموعة محددة من علاقات الإنتاج، جنباً إلى جنب مع المحدات الاقتصادية، والأشكال السياسية، والثقافية التي يتم تأمين شروط وجودها. ولكن ليس هناك ضرورة لشروط وجودها لتكون مأمنة، ولا وجود لضرورة بنيويتها للتشكيل الاجتماعي، الذي تكون فيه هذه العلاقات والأشكال التي يستوجب أن تكون مجمعة. أما بالنسبة إلى الطبقات ... إذا كانت تلك الطبقا تُصور على أساس أنها طبقات اقتصادية، باعتبارها فئات

لعوامل اقتصادية تشغل مواقع محددة لحيازة أو فصل من وسائل الإنتاج، فإنه من غير الممكن تصوره أو تمثيله بواسطة القوى السياسية والأشكال الأيديولوجية»[9].

نحن هنا قد عرضنا مفهوم التكوين الاجتماعي، الذي يحدد أهداف معينة من الخطاب الماركسي الكلاسيكي – علاقات الإنتاج والقوى المنتجة، وما إلى ذلك – وإعادة المفاهيمية التعبيرية المنطوقة ما بين هذه الأهداف من حيث «تأمين ظروف الوجود». وعليه، سنحاول إثبات: (أ) إن معيار تحديد الأهداف غير شرعي؛ (ب) إن التصور المفاهيمي للعلاقات فيما بينها من حيث تبادل «تأمين شروط وجودها» قد لا يقدم أي مفهوم تعبيري منطوق.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، بدأ كاتلر وآخرون (Cutler et al) مع عدم الاعتراض على التصريح الذي – ما لم نقع في محاولة العقلانية العقائدية لتحديد المستوى المفاهيمي للآلية العامة لإعادة إنتاج التشكيل الاجتماعي – يعتبر أمرٌ مستحيل، لا يمكن أن نستمد منه شرط وجود بعض من العلاقات المحددة من الناحية النظرية، وتحقيق ضرورة تلك الشروط أو ضرورة أن يتم أعتماد الاشكال المعينة من قبل تلك الشروط. على أي حال، يتبع ذلك، تأكيدٌ شرعياً تماماً من قبل: على وجه التحديد، علاقات الإنتاج من تشكيل اجتماعي معين يمكن أن تكون محددة بشكل منفصل عن أشكال ملموسة تأمن شروط وجودها.

دعونا نبحث في مشكلة مع شيء من الاهتمام. إن شروط وجود علاقات الإنتاج الرأسمالية – على سبيل المثال، والشروط القانونية وتأمين الممتلكات الخاصة – هي شروط منطقية لوجودها، باعتبارها ستتعارض مع التأكيد على إمكانية وجود علاقات الإنتاج تلك، إذا لم تتحقق هذه الشروط. كما أن «الاستنتاج المنطقي» (Log-ical Conclusion) هو أيضاً لا يوجد فيه أي شيء بخصوص «علاقات الإنتاج الرأسمالية» التي تؤدي إلى تأمين الظروف الخاصة لوجودها. وفي الواقع، وعلى نفس مستوى الخطاب الذي يشكل النموذج السابق باعتباره هدفاً، قد يترتب على هذا الأخير (الظروف الخاصة) أن تكون مأمنة خارجياً. ولكن، وتحديداً بسبب هذا، لعله من غير المناسب أن أقول أنه لا يُعرف كيف (يتم تأمين الظروف خارجياً)، في كل حالة، وسيتم تأمين علاقات الإنتاج هذه، من خلال النظر إلى علاقات التمييز في الإنتاج/ شروط الوجود التي تمثل التمييز المنطقي (Logical Distinction) ضمن

الخطاب حول المفهوم المجرد من علاقة الإنتاج، والتي لا يمكنها أن تتنوع ضمن مجموعة متنوعة من الحالات الملموسة. وهكذا، فإذا نصت على أنه في بريطانيا قد تم تأمين ظروف وجود علاقات الإنتاج الرأسمالية من قبل هذه أو تلك المؤسسات، فإنها قد أفسحت المجال للتحويل الخطابي الاستطرادي غير الشرعي المضاعف. فمن ناحية، نجد أنه من المؤكد أن بعض الخطابات الملموسة والممارسات المؤسسية تعمل على تأمين ظروف وجود كيان مجرد - علاقات الإنتاج الرأسمالية - التي تنتمي لنظام خطابي استطرادي آخر؛ ومن ناحية أخرى، إذا كان التعبير الغامض «علاقات الإنتاج الرأسمالية» يُستخدم للدلالة على علاقات الإنتاج في بريطانيا، فمن الواضح أن الهدف المحدد في خطاب معين يتم استخدامه كاسم يشار إليه، وكمرجعيات للأهداف التي شُكلت من قبل خطابات وممارسات الأخرى - تلك التي تتضمن مجموعة متكاملة من العلاقات الإنتاجية البريطانية. ومع ذلك، ففي هذه الحالة، تعتبر «علاقات الإنتاج الرأسمالية بشكل عام» ليست مجردة، ولكن لم يعد موضع تعدد الممارسات والخطابات موجود على أي أرض تضاريسية؛ حيث علاقات الإنتاج الخارجية لأوضاعها المعيشية يمكن أن تنشأ قبلياً. علاوة على ذلك، وعلى النحوالذي استندت إمكانية تحديد الفروق بين الأهداف على معيار منطقي، إذن ما هو في السؤال ملائم جداً لهذا المعيار. إذا، كما جادل كاتلر وآخرون (Cutler et al.)، كان هناك وجود لعلاقة بين المفاهيم لا يعني وجود «علاقة» بين الأهداف المحددة في تلك المفاهيم، فإنها ليست حالة «فصل» (Separation) بين الأشياء، يمكن أن تُستمد من الفصل بين المفاهيم. فقد حافظ كاتلر وآخرون على الهوية والانفصال المحدد للكائنات، ولكن عن طريق تحديد أحد الأهداف في خطاب معين فقط، والآخر في خطاب مختلف.

دعونا الآن ننتقل إلى مشكلتنا الثانية، هل يمكن فهم ربط ما يدعى بـ «تأمين ظروف الوجود» باعتبارها صياغة تعبيرية للعناصر؟ أياً كان المفهوم، قد يكون لعلاقة تعبيرية منطوقة، هذا يجب أن يتضمن نظام مواقف تفاضلية؛ وذلك نظراً إلى أن هذا النظام يشكل «التكوين» (Configuration)، حيث تنشأ المشكلة بالضرورة من الميزة «العلائقية» (Relational) أو «غير العلائقية» (Non- Relational) لهوية العناصر المشاركة. وهل من الممكن أن نعتبر أن «تأمين ظروف الوجود» يشكل التضاريس التحليلية الكافية لطرح المشاكل التي تثيرها هذه اللحظة العلائقية؟ من الواضح لا. فلتأمين شرط وجود لا بد من ملء المتطلبات المنطقية لوجود هدف ما، ولكن هذا

لا يمكنه تشكيل علاقة لوجود هدفين. (على سبيل المثال، يمكن لبعض الأشكال القانونية أن تسهم في ظروف وجود علاقات معينة للإنتاج، حتى إذا كان هذا الأخير لا وجود له في الواقع). من ناحية أخرى، إذا اعتبرنا العلاقة - ليس مجرد توافق منطقي- القائمة بين هدفين أو نموذجين تأمن شروط وجودها، فلعله من الواضح أن هذه العلاقات لا يمكنها وضع إطار مفاهيمي على أساس أن هذه النماذج تُؤمن ظروف وجود الهدف، والسبب في ذلك ببساطة يعود إلى كون تأمينها لا يشكل «العلاقة». ونتيجة لذلك، من الضروري الانتقال إلى تضاريس أخرى، إذا كان هناك مَن يرغب في التفكير بخصوصية التعبير المنطوق للعلاقة.

لقد أكد كل من هيرست (Hirst) ووولي (Wooley) على، أن: «تصور ألتوسير إلى العلاقات الاجتماعية، التي أعتبرها وكأنها مجمليات (Totalities)، أو باعتبارها ككل يحكمها مبدأ حاسم واحد. حيث يجب أن يكون هذا الكل متفق مع نفسه، ويجب إخضاع كل عوامله وكل علاقاته داخل نطاق اختصاصه لتأثيراته. فنحن من ناحية أخر ننظر في العلاقات الاجتماعية، على اعتبار إنها إجماليات لمؤسسات، وأشكال تنظيمية وعوامل، لا تجيب على أي مبدأ سببية مفرد أو «منطق اتساق» (Logic of Consistency)، يمكّنه، ولا يختلف في الشكل، وليس ضرورياً لبعضه البعض»[10]. وتكشف هذه الفقرة كل المشاكل المطروحة من قبل المناطقة التفكيكيين المحضين. وهنا نجد رفض مفهوم المجمل من خلال الرجوع إلى ميزة غير ضرورة للروابط التي تعمل على توحيد عناصر المجمل المفترضة. وعند هذا المنطوق ليس لدينا أي خلافات. ولكن بمجرد تحديد العناصر من مثل «المؤسسات» و«أشكال التنظيم» و«العوامل»، سيطرح السؤال نفسه على الفور. فإذا اعتبرنا – على النقيض من المجمل- هذه التجميعات (Aggregates) أهدافاً مشروعة للتنظير الاجتماعي، فيجب علينا أن نخلص إلى، أن العلاقات بين المكونات الداخلية لكل منهم هو أساسي وضروري؟ وإذا كان الجواب بنعم، فإننا بكل وضوح قد انتقلنا من جوهرية المجمل إلى جوهرية العناصر؛ وإننا بكل تجرد قد استبدلنا سبينوزا (Spinoza) بـ لايبنتز (Leibnitz)، إلا أن دور الله لم يعد له وجود لإقامة الانسجام بين العناصر، ولكن ببساطة وجوده ضروري لتأمين استقلال تلك العناصر. وإذا كانت، على العكس من ذلك، فإن تلك العلاقات بين تلك العناصر الداخلية ليست ضرورية ولا مهمة، فإنه إلى جانب الحاجة إلى تحديد طبيعة العلاقات فهي تتميز بطريقة سلبية بحتة، فنكون

مضطرين لشرح، لماذا هذه العلاقات غير الضرورية بين المكونات الداخلية للأهداف «المشروعة»، التي لا يمكن أن يكون لها وجود «بين الأهداف المشروعة نفسها». وإذا تبين أن ذلك ممكن، فيمكن أن نعيد تقديم فكرة معينة عن المجموع الكلي، مع فارق أنها لن تنطوي على المبدأ الأساسي الذي من شأنه توحيد «المجتمع»، وشمولية مجموعة ما في العلائقية المفتوحة المعقدة. إلا أننا إذا انتقلنا فقط داخل «العلاقات الأساسية أو الهويات غير العلائقية»، فإن كل التحليلات الاجتماعية ستنخرط في السعي بلا نهاية وراء سراب انحسار الذرات المنطقية غير الاختزالية إلى أي تقسيم لاحق.

المشكلة في هذا النقاش بأكمله تكمن في ما هو متعلق بشأن الفصل ما بين العناصر والأهداف، التي قد تتملص من المسألة الجوهرية السالفة: تتملص من الأرضية التي قد يحدث فيها هذا الانفصال. وبهذه الطريقة، نجد أن البديل الكلاسيكي قد تسلل خلسة في التحليل: إما يتم فصل الأهداف كعناصر منفصلة من الناحية النظرية – هذه الحالة نحن نتعامل مع «الفصل المنطقي» (Logical Separation)؛ وإلا ماعدا ذلك، ينفصل باعتباره أهدافاً تجريبية مُعطاة – حيث إنه يعتبر هذه الحالة من المستحيل أن تتمكن من التملص من فئة «التجربة». وهكذا فإنه من خلال الامتناع عن تحديد الأرضية التي توحد، أو التي تحدث الفصل بين الأهداف، فإننا نقع مرة أخرى في بديل «العقلانية» (Rationalism) أو «التجريبية» (Empiricism)، التي حاول تجنبها بكل الوسائل حالياً هنديس (Hindees) وهيرست. فهذا الوضع غير المرضي كان، في الواقع، محدد سلفاً منذُ البداية: من تلك اللحظة التي تم عندها اعتماد نقد عقلانية ألتوسير على شكل نقد «وصلات منطقية المفترضة» (Logical Connections Pos-tulated) بين مختلف عناصر «المجمل». فبالنسبة إلى، «التفكيكية المنطقية» (Logical Deconstruction)، يمكننا القول أنه لا يمكن تنفيذها هنا، إلا إذا تم تحديد مفهوم «عناصر» التفكيك والتقيد؛ وهوما يعني، إذا كانت الهوية كاملة وواضحة لا لبس فيها، فستكون تلك الهوية منسوبة إليهم. وبهذا، يكون الطريق الوحيد المتروك مفتوحاً أمامها هو، «سحق المنطق» (Logical Pulverization) الاجتماعي، إلى جانب وجود «الوصفية الأدرية» (Agnostic Descriptivism) لـ «الحالات الملموسة» من الناحية النظرية.

على أي حال، كان في صياغة ألتوسير الأصلية تنبؤ نظري مهم مختلف جداً: هو الابتعاد عن الجوهرية الأرثوذكسية، ليس عن طريق عدم تجميع فئاتها – مع التقيد

بالناتج من هوية العناصر المصنفة –بل من خلال انتقاد كل نوع من التقييد، ومن خلال التأكيد على الطابع غير المكتمل والمفتوح والقابل للتفاوض سياسياً لكل هوية. ولعل هذا هو منطق كثرة المحددات. فبالنسبة إلى كثرة المحددات تلك، تكون بمعنى أن كل هوية هي بقدر كثرة المحددات بوصفها تظهر حرفياً على أساس أنها تخريب جوهري (Constitutively Subverted) وتجاوزات؛ كما أن كثرة المحددات هي أبعد ما يكون عن إجمال الجوهرية، أو إنها لا تقل عن الفصل الجوهري بين الأهداف، ووجود بعض الأهداف في الآخرين يمنع أي من هو ياتهم من أن يتم إصلاحها. فالأهداف كما يبدو هنا معبرٌ عنها بوضوح وليس كما وكأنها قطع منفصلة عن بعضها في ميكانية ساعة، ولكن بسبب وجود البعض في البعض الآخر نجد أن ذلك يعيق خياطة الهوية فيهم. إن دراستنا لتاريخ الماركسية، بهذا المعنى، يبين لنا المشهد المختلف تماماً عن ذلك المشهد الذي يظهر من خلال الوضعية الاشتراكية «العلمية» الساذجة: بعيداً عن لعبة العقلانية التي تواطئ الاجتماعي، وتتشكل تماماً حول المصالح، وخوض النضال الذي تحدده المعايير الشفافة، حيث شهدنا الصعوبات التي تواجهها الطبقة العاملة عند تشكيل نفسها كهدفٍ تاريخي، وتشرذم وتشتت المواقعية الظاهرة في أشكال إعادة تجميع الاجتماعي والسياسي – «الكتلة التاريخية»، و«الإدرادة الجماعية»، و«الجماهير»، و«القطاعات الشعبية» – التي تحدد أهداف جديدة ومنطق جديد لتشكيلاتهم. وهكذا، نجد أنفسنا في مجال كثرة محددات بعض الأهداف بواسطة الآخرين، والفرق المهدد بهبوط أي شكلٍ ثابت نموذجي نحو الأفق النهائي للنظرية. وهذا هو منطق معين من التعبير التي يجب علينا الآن محاولة تحديده.

التنطيق(*) والخطاب

في سياق هذه المناقشة، سنطلق كلمة «تنطيق» (Articulation) على إي ممارسة إنشاء علاقة بين العناصر بحيث يتم تعديل هويتهم كنتيجة لممارسة لفظية تصريحية.

(*) تأتي كلمة (Articulation) بعدة أشكال معرفة فقد تستخدم بمعنى التعبير أو التصريح أو التعبير المنطوق أو الصياغة وحتى التحرك المفصلي. وفي هذا الكتاب حرصنا على استخدام المصطلح بما فيه من معنى للكلمة، فجاء تحت مفهوم التصريح والتعبير المنطوق. أما في هذا المفصل الذي يتعرض بالتحليل للخطاب فوجدنا أن المصطلح الذي ينطبق بالتمام على هذا المفصل هو"التنطيق" ويعني العمل لوضع فكرة أو شعور من نوع محدد، بكلمات، أي أن الفكرة والشعور بصدد المشاريع السياسية تكتب بالكلمات أو يعبر عنها بتصريح، حال تولدها عند المفكر السياسي أو القائد الاجتماعي (المترجم).

وإن مجمل البنية الناتجة عن «الممارسة التلفظية» (Articulatory Practice)، سندعوه «خطاباً». فالمواقف التفاضلية، وبقدر ما تبدو أنها مفصلية ضمن الخطاب، فإننا سوف ندعوها بـ «اللحظات». وعلى النقيض من ذلك، سوف نطلق تسمية «عنصر» على أي اختلافٍ استطرادي غير واضح. وذلك من أجل أن يُفهم بشكل صحيح، أن هذه الفروق تتطلب ثلاثة أنواع من المواصفات الرئيسة: فيما يتعلق بالتماسك المميزة للتشكيل الخطابي الاستطرادي؛ وفيما يتعلق بأبعاد وامتدادات الخطاب الاستطرادي؛ وفيما يتعلق بالانفتاح والانغلاق الذي يظهره تشكيل الخطاب الاستطرادي.

1. لا يمكن توحيد تشكيل الخطاب الاستطرادي لا في التماسك المنطقي لعناصره، أو في المسلمات القبلية للموضوع التجاوزي، أو في المعنى الواهب للموضوع الخاص لـ هو رسل، أو في وحدة الخبرة. إن نوع التماسك الذي نوليه لتشكيل الخطاب الاستطرادي هو – مع الاختلافات التي سنشير إليها في وقت لاحق – ذلك الذي يكون على مقربة من مفهوم «تكوين الخطاب الاستطرادي» (Discursive Formation) الذي تمت صياغته من قبل فوكو (Foucault): الانتظام في التشتت (Regularity in Dispersion). ففي علم الآثار المعرفية (Archaeology of Knowledge) نجد أن فوكو يرفض الافتراضات الأربعة المتعلقة بالمبدأ الموحد لتشكيل الخطاب الاستطرادي – الرجوع إلى نفس الهدف، والأسلوب الشائع في إصدار التصريحات، والإصرار على المفاهيم، والإشارة إلى فكرة رئيسية مشترطة. وبدلاً من ذلك، قال فوكو أنه يجعل من التشتت نفسه مبدأ للوحدة، وبالقدر الذي تحكمه قواعد التشكيل، من خلال الظروف المعقدة لوجود التصريحات المتشتتة[11]. وهناك ملاحظة ضرورية في هذه المرحلة، حيث يمكن أن ينظر إلى التشتت المحكوم بواسطة قواعدٍ، من منظورين متعارضين متناظرين. في المقام الأول، من منظور اعتبارها «تشتتاً»: وهذا يتطلب تحديد نقطة مرجعية لما يتعلق بالعناصر التي يمكن اعتبارها متبعثرة. (في حالة فوكو، يمكن للمرء أن يتكلم بوضوح عن التشتت فقط من خلال الرجوع إلى نوع من الوحدة الغائبة المتشكلة حول المواضيع المشتركة، والأسلوب، والمفاهيم، والأفكار الرئيسة). ولكن، يمكن أيضاً أن ينظر إلى تشكيل الخطاب الاستطرادي من وجهة «الانتظام» في التشتت، ويعتقد ضمن هذا المعنى، أنها مجموعة من المواقف التفاضلية. وهذه المجموعة

لا تعتبر هي التعبير عن أي مبدأ أساسي خارجي لنفسها – لا يمكن، على سبيل المثال، إدراكها إما بواسطة «القراءة التأويلية» (Hermeneutic Reading) أو من خلال «توفيقية بنيوية» (Structuralist Combinatory) – إلا أنه يشكل التكوين الذي هو سياقات خارجية معينة يمكن «التدليل» (Signified) عنها باعتبارها مجمل. ونظراً إلى أن كون الاهتمام الرئيس هو الممارسات التلفظية، فتعتبر هي الجانب الثاني الذي يهمنا بشكل خاص.

الآن، نجد أنه في مجمل الخطاب الاستطرادي الواضح، يحتل كل عنصرٍ موقف تفاضلي – في مصطلحاتنا، عندما يتم تقليص كل «عنصر» إلى «لحظة» للمجمل– فإن كل الهوية ستكون علائقية، وسيكون لكل العلاقات ميزة ضرورة. فقد نص بنفنيست (Benveniste)، على سبيل المثال، مع الإشارة إلى مبدأ سوسور في القيمة، على: «إن القول بأن القيم «نسبية» هو ما يعني إنهم نسبيون لبعضهم البعض والآن، هل أن هذا بالتحديد ليس دليلاً على ضروراتهم؟ ... فمن يقول النظام يعني أنه يقول، ترتيب أو مطابقة أجزاء في البنية التي تسمو وتشرح عناصرها. فكل شيء ضروري جداً في التعديلات الجامعة والتفاصيل التي هي على أساس المعاملة بالمثل كشرط واحد آخر. إن نسبية القيم هي أفضل دليل على أنها تعتمد بشكل وثيق على بعضها البعض في تزامن النظام، الذي هو دائماً عرضةً للتهديد، ودائماً يتم استرداده. وهذه النقطة تعني أن جميع القيم هي قيم معارضة ومعرفة فقط من خلال اختلافاتها ... فإذا كانت لغتك شيء آخر غير «التكتل التصادفي» (Fortuitous Conglomeration) لـ «مفاهيم غير منتظمة» (Erratic Notions) وأصوات تنطق عشوائياً، عندها يكون ذلك بسبب الضرورة المتأصلة في بنيتها باعتبارها هي في كل البنية»[12]. فالضرورة، بالتالي، لا يمكن تُستمد من المبدأ الأساسي الواضح، بل من انتظام نظام المواقف البنيوية. وفي هذا المعنى، لا يمكن أن تكون هناك علاقة طارئة أو خارجية، لأنه لا بد أن تكون هوية عناصرها محددة خارج العلاقة نفسها. ولكن هذا ليس أكثر من أن يؤكد على، تكوين تشكيل الخطاب الاستطرادي البنيوي بهذه الطريقة، وإن ممارسة التنطيق أمرٌ مستحيل: ويشمل هذا الأخير العمل بشأن العناصر، التي بينما نحن هنا سنتواجه فقط مع اللحظات المغلقة وتشكيل المجمل بالكامل، سيتم تصنيف كل لحظة من

البداية وفقاً لمبدأ التكرار. كما سنرى، إذا كان التنطيق والطوارئ ممكناً، فإن ذلك يعود سببه لعدم وجود تكوين خطابي مجمل يمكن خياطته وتحويل عناصره إلى لحظات لا يمكن أن تكون تامة.

2. إن تحليلنا يرفض التمييز بين الممارسات الخطابية الاستطرادية وغير الخطابية الاستطرادية. فهو يؤكد على (أ) أن يشكل كل موضوع على أساس أنه موضوع خطاب، بحيث لا يتم منح أي موضوع خارج كل حالة خطابية فرصة للظهور. (ب) أن أي تمييز بين ما يطلق عليه عادة بالجوانب اللسانية والسلوكية للممارسة الاجتماعية هو، إما تمييز غير صحيح أو، أن يجد مكانه باعتباره مفارقة بالإنتاج الاجتماعي للمعنى، الذي صمم بمقتضى شكل المجموعيات الخطابية الاستطرادية. فوكو، على سبيل المثال، الذي حافظ على التمييز- في منافاتنا برأينا - بين الممارسات الاستطرادية الخطابية وغير الخطابية[13]، قد حاول تحديد مجمل العلائقية ليؤسس انتظام التشتت من تشكيل الخطاب الاستطرادي. غير أنه هو الوحيد القادر على القيام بذلك من حيث الممارسة الخطابية: «[يجب أن ينظر إلى الطب السريري] باعتباره مؤسساً للعلاقة في الخطاب الاستطرادي الطبي بين عدد من العناصر المتميزة، التي بعضٌ منها معني بوضوح بوضع الأطباء، والآخرى معنية بالوضع المؤسسي والتقني من قبل الذين تحدثوا، وآخرى معنية بمواقفهم كأصحاب فكرة وفهم، وملاحظة، ووصف، وتعليم... إلخ. ويمكن القول هنا، أن هذه العلاقة بين العناصر المختلفة (بعضها جديد، في حين الآخرى كانت بالفعل موجودة)، ما هي إلا عناصر تنفذ بواسطة الخطايب السريري: هذه هي، باعتبارها ممارسة، تنشأ ما بين كل منهم، نظاماً من العلاقات التي لا يمكن «حقاً» أن تكون معينة مسبقاً أو مشكلة بمسلمة قبلية؛ وإذا كانت هناك وحدة، إذا ما تم استخدام طرائق النطق، وإذا ما أخذت مكانها، فلا يتم ببساطة ذلك بصورة محاذية من خلال سلسلة من حالات الطوارئ التاريخية، وذلك بسبب جعل استخدامها مستمر لهذه المجموعة من العلاقات»[14]. وهنا لا بد من التأكيد على نقطتين، الأولى، إذا كان ما يسمى بغير الخطابات الاستطرادية المعقدة - المؤسسات والتقنيات والمنظمات الإنتاجية، وهلم جراً - سيتم تحليلها، فإننا سنجد ما هو أقل أو أكثر الاشكال تعقيداً للمواقف التفاضلية ما بين المواضيع، التي لا تبرز من ضرورة خارجية لنظامها البنيوي، الذي لا يمكن

أن يكون تصوره بالتالي إلا على أساس أنه تنطيق خطابي استطرادي. ثانياً، إن المنطق العالي لحجة فوكو بما يتعلق بطبيعة الخطاب السريري التلفظي يوحي إلى أنه، يجب أن تكون هوية العناصر المفصلية الواضحة على الأقل معدلة جزئياً بواسطة التنطيق: وهذا ما يعني، أن فئة التشتت لا تسمح لنا إلا جزئياً بالتفكير في خصوصية الانتظام. حيث تتشكل حالة الكيانات المتفرقة في الفسحة التي تتوسط العناصر واللحظات[15].

لا يمكننا هنا أن ندخل في كل تعقيدات نظرية الخطاب كما نحن نفهمه، ولكن ينبغي أن نشير إلى النقاط الأساسية التالية على الأقل، وذلك من أجل تفادي سوء الفهم الأكثر شيوعاً.

(أ) إن الحقيقة القائلة أن كل موضوع يُبنى على أساس أنه موضوع خطابٍ لا علاقة له مع، ما إذا كان هناك عالم خارجي للتفكر، أو معارضة واقعيةً/ مثالية. فالزلزال أو سقوط لبنة يعتبر بالتأكيد حدث موجود، بمعنى أنه يحدث هنا والآن، بشكل مستقل عن إرادتي. ولكن، ما إذا كان يعتمد بناء خصوصيتها كمواضيع من حيث إنها «ظواهر طبيعية» (Natural Phenom-ena) أو «تعبير عن غضب الله» (Expressions of the Wrath of God)، على بنيوية حقل الخطاب الاستطرادي. فما تم رفضه هو ليس تلك المواضيع الموجودة خارجياً بالنسبة إلى الفكر، ولكن التأكيد هنا مختلف نوعاً ما، حيث يمكن لهذه المواضيع من أن تشكل نفسها باعتبارها مواضيع خارج نطاق أي شرط لظهور الخطاب الاستطرادي.

(ب) تقع جذور الإجحاف السابقة على افتراض وجود الطابع العقلاني للخطاب. وبالضد من هذا، سوف نؤكد على الطابع المادي لكل بناء خطابي استطرادي. وللمحاججة عكس ذلك، علينا قبول «الانشطار الثنائي التقليدي» (Classical Dichotomy) للغاية ما بين تشّكل الحقل الموضوعي الخارجي لتدخل الخطاب الاستطرادي، والخطاب المتألف من تعبير فكري محض. وهذا على وجه التحديد هو الانشطار الثنائي، الذي حاولت عدة تيارات فكرية معاصرة كسره[16]. فعلى سبيل المثال، نجد أن نظرية أفعال الكلام قد أكدت على طابعها الأدائي. وإن الالعاب اللغوية، عند فتغنشتاين، تشمل ضمن

المجمل الذي لا ينفصم كلاً من اللغة، والإجراءات المترابطة معها: « «أ» هو مبنى متألف من حجارة بناء: هناك كتل وأعمدة وألواح وجسور. «ب» لديها ما يمرر الحجارة، وبالترتيب الذي يحتاج إليه «أ» من تلك الحجارة. ولهذا الغرض فإنهم يستخدمون لغة مألفة من كلمات «كتلة»، و«ركيزة»، و«لوح» و«جسور». «أ» تسميهم «خارج»، و«ب» تستقدم «الحجر» الذي تعلمت أن تحضره عند كذا وكذا استدعاء»[17]. إذن، فإن الاستنتاج الذي لا مفر منه هو: «سأقوم أيضاً استدعاء الكل، الذي يتكون من اللغة والإجراءات في ما منسوج في «لعبة اللغة»»[18]. والواضح أن الخصائص المادية للغاية لتلك المواضيع هي جزء مما يسميه فتغنشتاين بلعبة اللغة، التي هي مثال على ما سميناه بالخطاب. فما يشكل موقف تفاضلي هو بالتالي هوية علائقية مع بعض العناصر اللغوية، وهي ليست فكرة بناء حجر أو لوح فحسب، بل هو بناء حجر أو لوح على هذا النحو. (الاتصال مع فكرة «بناء حجر لم يكن كافياً، بقدر ما نعرف، لبناء أي مبنى). فالعناصر اللغوية وغير اللغوية هي ليست مجرد عناصر متجاورة، بل هي تشكل تفاضلية ونظام منظم من المواقف – وهذا هو ما نعنيه بالخطاب. وتشمل المواقف التفاضلية، تشتت العناصر المادية المتنوعة جداً»[19].

يمكن القول أنه في هذه الحالة، تكون الوحدة الخطابية هي الوحدة الغائية (اللاهوتية) للمشروع؛ ولكن الأمر ليس كذلك. حيث يتمحور العالم الموضوعي في تسلسل العلائقية، التي لم يكن لديها بالضرورة معنىً «عقائدي»(*) (Finalistic)، والتي، في معظم الحالات، لا تحتاج في الواقع لأي معنى على الإطلاق: يكفي أن بعض الانتظام يؤسس مواقع تفاضلية، التي تجعلنا قادرين على الحديث عن تشكيل خطابي استطرادي. ولعل هذا قد يؤدي إلى نتيجين تتبع ذلك. النتيجة الأولى هي، أن الطابع المادي للخطاب لا يمكن توحيده في تجربة أو توحيده في وعي لتأسيس موضوع. وعلى العكس تماماً، تبدو «مواقع الموضوع» المتنوعة مشتتة ضمن تشكيل خطابي استطرادي. أما النتيجة الثانية فهي، أن ممارسة التنطيق، باعتباره تثبيتاً أو تفكيكاً نظام الخلافات، لا يمكن أن يكون ظواهر لغوية بحتة؛ ولكن بدلاً من ذلك، يخترق كثافة المواد بأسرها، الخاصة

(*) هي فلسفة العقيدة التي تحدد الأسباب النهائية لمسار كل الأحداث (المترجم)

بالمؤسسات المتنوعة والطقوس والممارسات ويتم من خلالها هيكلة تشكيل الخطاب الاستطرادي. فالاعتراف بهذا التعقيد، وطابعه الخطابي الاستطرادي، يبدأ من التغلب على مسار الأرضية الغامضة للتنظير الماركسي. فشكله المميز هو تأكيدٌ متقدم، من غرامشي إلى ألتوسير، للطابع المادي الأيديولوجي، نظراً لأنها ليست أنظمة أفكار بسيطة، لكنها أنظمة تتجسد في المؤسسات، والطقوس، وهكذا دواليك. ومع ذلك، فإن ما تم فعله يصبح عائقاً لكامل النظرية التي تتكشف من هذا الحدس الذي هو، في كل الحالات يتم إحالته إلى مجال «الأيديولوجيات»، بحيث يعتقد أن تشكيلات الهوية هي في إطار مفهوم «البنية الفوقية». ولعله من البديهي أن تكون الوحدة وجهاً لوجه مع تشتت ماديتها الموضوعية، بحيث تتطلب التماساً إما إلى الدور التوحيدي لطبقة (غرامشي)، أو إلى المتطلبات الوظيفية لمنطق إعادة الإنتاج (ألتوسير). ولكن إذا ما تم التخلي عن جوهرانية الافتراض، فإن فئة التنطيق تكتسب صفة نظرية مختلفة: التنطيق الآن هو ممارسة خطابية ليس لديها مستوى أساسي قبلي، أو خارجي، لتشتت العناصر المفصلية الواضحة.

(ج) وأخيراً، يجب علينا النظر في معنى وإنتاجية المركزية التي قمنا بتعيينها لهذه الفئة من الخطاب. ومن خلال هذه المركزية، يمكننا أن نحصل على توسيع كبير لمجال الموضوعية، وتهيأت الظروف التي تسمح لنا بالتفكير في عدد من العلاقات ووضعها أمامنا من خلال تحليلنا في الفصول السابقة. دعونا نفترض أننا حاولنا تحليل العلاقات الاجتماعية على أساس نوع من الموضوعية التي شيدت من قبل خطاب العلوم الطبيعية. وهذا قد يحدد على الفور قيوداً صارمة على كل المواضيع التي من الممكن بناؤها داخل هذا الخطاب، وعلى العلاقات التي يمكن أن تنشأ بينهم. حيث يتم استبعاد بعض العلاقات وبعض المواضيع مقدماً. فـ « الاستعارة» (Metaphor)، على سبيل المثال، من المستحيل اعتبارها علاقة موضوعية بين كيانين. وهو يستبعد إمكانية تحديد المفهوم لمجموعة واسعة من العلاقات بين المواضيع في المجال الاجتماعي والسياسي. فما وصفناه بأنه «تعداد شيوعي»، على سبيل المثال، يرتكز على علاقة «التكافؤ» بين قطاعات الطبقة المختلفة داخل الفضاء الاجتماعي المنقسم إلى معسكرين عدائيين. ولكن هذه التكافؤ يفترض العملية لمبدأ التشبيه الجزئي بين المحتويات

المتنوعة حرفياً – وما هو ذلك، بل هو تبادل مجازي؟ ومن المهم أن نلاحظ أن التكافؤ الذي يشكل من خلال تعداد الشيوعي هو ليس التعبير الخطابي الاستطرادي للحركة الحقيقية التي تشكل الخطاب الخارجي، وعلى العكس من ذلك، نجد أن هذا الخطاب السردي هو القوة الحقيقية التي تساهم في تشكيل وتكوين العلاقات الاجتماعية. فشيء من هذا القبيل قد يحدث مع فكرة مثل الـ «تناقض» – التي سنعود إليها أدناه. فإذا اعتبرنا العلاقات الاجتماعية من منظور نموذج الطبيعة، حينها يتم استبعاد التناقض. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار تلك العلاقات الاجتماعية التي شيدت باعتبارها خطاباً استطرادياً، فيصبح التناقض ممكناً. وبالنسبة إلى ذلك، وحين يكون المفهوم الكلاسيكي للـ «موضوع الحقيقي» (Real Subject) يستبعد التناقض، فإن علاقة التناقض يمكن أن توجد بين موضوعين من الخطاب. النتيجة الرئيسة للقطيعة مع الخطاب الاستطرادي أو الانقسام الثنائي خارج الخطاب الاستطرادي، هي التخلي عن معارضة الفكر أو الواقع، وبالتالي يتوسع بصورة كبيرة مجال تلك الفئات التي يمكن أن تشكل العلاقات الاجتماعية. فـ «الترادف» (Synony-my) و«الكناية» (Metonymy) و«الاستعارة» (Metaphor)، التي هي ليست أشكالاً فكرية يمكنها إضافة إحساساً ثانياً لما هو أساسي، وتأسيس حرفي للعلاقات الاجتماعية؛ بدلاً من ذلك، هي جزء من التضاريس الأساسية نفسها التي تشكل الاجتماعية. فرفض الانشطار الثنائي للفكر أو الواقع يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع إعادة التفكير وتداخل الفئات، التي ينظر إليها حتى الآن على أساس أنها استثناء لواحدٍ أو آخر.

3. الآن، ليس من المرجح الانتقال إلى مجمل العلائقية التي دعوناها بـ «الخطاب»، والتي من الصعب أن تكون قادرة على حل مشاكلنا الأولية، إذا كان المنطق العلائقي وتفاضلية مجمل الخطاب الاستطرادي هما السائدان دون قيد. وفي هذه الحالة، فإننا سنواجه علاقات نقية ضرورية، و، كما أشرنا في وقت سابق، إن أي تنطيق سيكون مستحيلاً، بالنظر إلى أن كل عنصر من شأنه أن يكون تعريف سابق إلى «لحظة». ويمكن لهذا الاستنتاج أن يفرض نفسه، على أي حال، إذا سمحنا بتنفيذ المنطق العلائقي للخطاب من خلال نتائجة النهائية جداً

فقط، من دون أي قيود خارجية[20]. وعلى العكس من ذلك، إذا قبلنا ألا يكون هناك أي وجود للخطاب الاستطرادي المجمل في الشكل «البسيط المسلم به» (Given and Delimited) وبحدود إيجابية، فإن المنطق العلائقي سيكون ناقص ومخترق من قبل الطوارئ. وإن عملية الانتقال من «العناصر» إلى «اللحظات» لم يتم الوفاء بها. وهكذا تبرز «منطقة الأراضي الفاصلة»[*] (No-Man's-Land) مما يجعل ممارسة التنطيق ممكنة. وفي هذه الحالة، لا توجد أي هوية اجتماعية محمية تماماً من حالة الخطابية الخارجية، التي تشوه الهوية الاجتماعية وتمنع من تحويلها إلى لحمة اجتماعية مخيطة به تماماً. وهنا نجد أن الهويات والعلاقات على حدٍ سواء يفقدان ميزتهما الضرورية. فكما البنية المنهجية للمجموعة المترابطة، نجد أن العلاقات أيضاً غير قادرة على استيعاب الهويات؛ ولكن بما أن الهويات هي علائقية محضة، يمكننا قول هذا بطريقة أخرى وهي، عدم وجود هوية يمكن تشكيلها بالكامل. وبناءً على ذلك، أصبحت كل الخطابات المقيدة، هي خطابات «استعارية» (Metaphorical): الحرفية، في الواقع الفعلي، أولاً هي الاستعارات.

وهنا نصل إلى نقطة حاسمة في حجتنا. الميزة غير المكتملة لكل مجمل الضرورة تؤدي بنا إلى التخلي عن تحليل التضاريس، وفرضية اعتبار «المجتمع» على أساس أنه لحمة مخيطة، وأن المجمل محدد ذاتياً. كما أن «المجتمع» هو ليس موضوع خطابي فعال. وليس هناك مبدأ أساسي واحد –بالتالي تشكل– يقيد الحقل بالكامل بالخلافات. إن قبول أي حل أو تفسير للتوتر الداخلي أو الخارجي هو شرط لأي ممارسة اجتماعية: تكون الضرورة موجودة فقط كحد جزئي لمجال الطوارئ. وفي هذه التضاريس، لا الإجمالي الداخلي ولا الإجمالي الخارجي يكون ممكناً عندما يتم تشكيل الاجتماعي. ولنفس السبب نجد أن المجالات الاجتماعية لا يمكن اختزالها في داخل نظام الاختلافات المقيد، كما أنه من المستحيل أيضاً تقييدها مع الخارجي. ومن أجل أن تكون الحالة خارجية تماماً لبعضها البعض، فيجب أن تكون الكيانات داخلية تماماً فيما

(*) هي الأرض المتنازع عليها بين الخطوط الأمامية أو خنادق جيشين معرضين. وهنا أراد المؤلف توضيح فكرة الفصل ما بين الرأيين (المترجم).

يتعلق بهم: وهوما يعني، أن يكون لها هوية تشكّل بالكامل ولا يمكن قهرها من قبل أي شيء خارجي. ولكن هذا بالضبط ما قد رفضناه تماماً. و«مجال الهويات هذا الذي لم ينجح لأن يكون مقيداً تماماً، هو ما نعتبره مجال كثرة المحددات».

وبالتالي، لا وجود لإمكانية التقيد المطلق، ولا مطلق غير مقيد. والآن، سوف نمعن النظر في هاتين اللحظتين المتعاقبتين، بدءاً من عدم التقيد. لقد أشرنا إلى «الخطاب» كنظام للكيانات التفاضلية – الذي هو يعني اللحظات. ولكن إنّا قد شهدنا تواً، أن مثل هذا النظام موجود فقط كحد جزئي لـ «فائض المعنى» (Surplus of Meaning) الذي جعل الخطاب مضطرب. كونه حالة متأصلة في كل خطاب استطرادي، وأن هذا «الفائض» يمثل تضاريس الضرورة من أجل تشكيل كل الممارسات الاجتماعية. سوف نطلق على ذلك اسم «الميدان الخطابي الاستطرادي» (Field Discursivity of)، حيث يشير هذا المصطلح إلى شكل علاقته مع كل خطاب ملموس: أنه يحدد في الوقت نفسه ميزة خطاب الضرورة لأي موضوع، واستحالة أي خطاب مُعطى تنفيذ اللحمة النهائية. وحول هذه النقطة، نجد أن تحليلنا يلتقي مع عدد من التيارات الفكرية المعاصرة الفكر، التي – من هايدغر إلى فتغنشتاين– تصر في نهاية المطاف على استحالة تحديد المعاني. فعلى سبيل المثال، بدأ دريدا من القطيعة الجذرية في تاريخ مفهوم البنية، التي تحدث عند اللحظة التي يتم التخلي فيها عن المركز – «يدلل واقع ما وراء الخبرة» في أشكاله المتعددة على: إيدوس(*) (Eidos)، وآرش(**) (Arché)، و«تيلوس (الغاية الأخيرة)»(***) (Telos)، و«إنبرجيا (العمل)»(****) (Energeia)،

(*) التعبير المميز للشخصية المعرفية أو الفكرية للثقافة أو مجموعة اجتماعية (المترجم).

(**) كلمة أغريقية تعني الحواس الأولية في «البدء» و«الأصل» و«مصدر العمل»، وهوفيلسون يوناني عاش ما بين القرن السادس والقرن الثامن قبل الميلاد. واطلق هذا الأسم على نظريته التي تقول المبدأ الأول أو العنصر الأول يجب أن يتوافق مع «جوهر الأساسية في نهاية المطاف» و«مبدأ إثباتها النهائي» (المترجم).

(***) تعني البنية الغائية عند الإغريق، ولكن النجاح في استمرار وجود تفاعلية التركيز يمكن من خلالها أن نرجئ الهزائم لنهاية المطاف، أي إنها تعني الهدف النهائي أو الهدف الغائي (المترجم).

(****) كلمة إغريقية تعني "العمل" مأخوذة من كلمة (ergon) هو مصدر للكلمة الحديثة "الطاقة" ولكن تطورت على على مدى تاريخ العلوم كثيراً وأصبحت تشير إلى لمصطلح الحديث الذي هو غير مفيدة جداً في فهم النص الأصلي كما يستخدمه أرسطو. فمن الصعب ترجمة أسلوب أرسطو في استخدام -ener geia وتحويلها إلى اللغة الإنجليزية مع الاتساق. جو ساكس (Joe Sachs) جعلها مع عبارة أخرى لتكون =

و«أوسيا (صحيح الوجود)»(*) (Ousia)، و«أليثيا (الإفصاح)»(**) (Alétheia)... إلخ – يصاحبها إمكانية تقييد المعنى الذي يكمن وراء تدفق الخلافات. وعند هذه النقطة، يعمم دريدا مفهوم الخطاب إلى حدٍ ما، المتزامن مع نصنا. «أصبح من الضروري أن نفكر أن القانون الذي يحكمنا بطريقة أو أخرى مطلوبٌ مركزياً في البنية الأساسية، وأن عملية الدلالة التي تنظم الإزاحة والبدائل لهذا القانون حاضرة مركزياً – ولكن لكون الحضور المركزي لا يمكن أن يتم بحد ذاته، فإنه طالما تم نفيها من ذاتها إلى بديل خاص بها. فالبديل لا يمكن أن يكون بديلاً عن نفسه من أجل أي شيء كان موجود بطريقة أو بأخرى قبل ذلك. وعليه من الآن فصاعداً، يكون من الضروري أن نبدأ التفكير بأنه لا يوجد أي مركز، وإن هذا المركز لا يمكن التفكير به على أساس أنه بهذا الشكل الحالي الموجود، وان المركز ليس لديه موقعاً طبيعياً، وأنه لم يكن موضع تقيد ولكنه وظيفة، وإنه نوع من غير مكان، لأي عدد لانهائي لإشارة بدائل تدخل حيز اللعب. وكانت هذه هي اللحظة عندما غزت اللغة إشكالية عالمية، واللحظة في ظل عدم وجود مركز أو أصل، فيصبح كل شيء خطاب – توفر لنا إمكانية الاتفاق على هذه الكلمة – بمعنى، أن النظام هو الذي يسمح أن يُدل على المركز، بحيث أن الأصل ومدلول ما وراء الخبرة لا يمكنه أبداً أن يكون راهناً حالياً على الإطلاق خارج نطاق الخلافات. وأن غياب مدلول ما وراء الخبرة يمتد نطاقه بحيث يلعب دوراً في تعبير في اللا مدلول اللا نهائي»[21].

لننتقل الآن إلى بُعدِنا الثاني. إن استحالة وجود قيد للمعنى في نهاية المطاف، يدل على أنه يجب أن تكون هناك تقيدات جزئية – وإلا فأن التدفق بحد ذاته من الاختلافات ستكون مستحيلة. وحتى لوكان ذلك من أجل الاختلاف، للتقويض

= "الوجود–في العمل" (being–at–work)، ويقول "اننا قد نشييد كلمة هي –في – العمل– من الجذور الأنجلوسكسونية لترجمة energeia إلى الإنجليزية". ويقول أرسطو إن هذه الكلمة يمكن أن تكون واضحة من خلال النظر في الأمثلة بدلا" من محاولة إيجاد تعريف لها (المترجم).

(*) كلمة إغريقية تعني ما هو مشابه لمفاهيم اللغة الإنجليزية من كونها "الحقيقة" (ontic) المستخدمة في الفلسفة المعاصرة. وغالباً ما تترجم Ousia (أحيانا بشكل غير صحيح) إلى اللاتينية بـ ضرورة، وفي اللغة الإنجليزية تترجم المادة وجوهرها (المترجم).

(**) تعني أيضاً باليونانية القديمة "الحقيقة" أو "الإفصاح" في الفلسفة. ورغم استخدامها في الفلسفة اليونانية القديمة إلا أنه تم إحيائها في القرن العشرين من قبل مارتن هايدغر (المترجم).

المهني، فإنه يجب أن يكون هناك معنى. فإذا كان الاجتماعي لا يمكنه إصلاح نفسه بشكل واضح، وإن تلك الأشكال قد أُنشئت للمجتمع، فإن الاجتماعي سيكون موجودٌ فقط، على أي حال، بوصفه محاولة لبناء هذا الموضوع المستحيل. وعليه، فإن أي خطاب يتكون مما هو محاولة للسيطرة على مجال الخطاب الاستطرادي، لإيقاف تدفق الخلافات ولتأسيس مركز. ومن هنا، سندعو النقاط الخطابية المميزة لهذا التقيد الجزئي بـ «نقاط عقدية» (Nodal Points). (يصر لاكان على أن تلك التقييدات الجزئية المتوفرة من خلال مفهومه لـ «النقاط اللحافية»(*) (Points de capiton)، أي أن الدلالات المتميزة هي التي تقيد المعنى لسلسة الدلالة. وهذا الاختصار لإنتاجية سلسلة الدلالة تثبت المواقف التي تجعل التنبؤ ممكناً – خطاب قادر على توليد أي قيد في المعنى والذي يسمى بـ «الخطاب الذهني» (Discourse of the Psychotic)).

اعتبر تحليل سوسور (Saussure) اللغة نظام خلافات من دون شروط إيجابية؛ وكان المفهوم المركزي هو القيمة، وفقاً لمعنى مصطلح العلائقية البحت الذي لا يمكن تحديده إلا من خلال معارضته لجميع الآخرين. ولكن هذا يبين لنا، أننا مع عرض شروط إمكانية وجود نظام مغلق: فقط ضمن امكانية التقيد بأسلوب يكون فيه لكل عنصر معنى. فعندما تم طرح النموذج اللغوي في الحقل العام للعلوم الإنسانية، كان تأثير الانتظام هو السائد، بحيث أصبحت تلك البنيوية شكلاً جديداً من أشكال الجوهرية: البحث عن البنيوية التي تشكل الخلل المتأصل في أي تغيير ممكن. إن نقد البنيوية ينطوي على القطيعة مع هذا الرأي لتشكيل فضاء بنيوي متكامل؛ ولكن رفض أيضاً أي عودة إلى مفهوم التوحيد الذي أعطى معاني التخوم (Demarca-tion)، مثل التسميات، من خلال الإشارة إلى الموضوع، حيث كان المفهوم الناتج من فضاء العلائقية قادر على تشكيل نفسه على هذا النحو– يسيطر هذا المجال على الرغبة البنيوية التي دائماً ما تكون غائبة في النهاية. فالإشارة هي اسم لانقسام اللحمة غير ممكنة ما بين الدال والمدلول[22].

نمتلك الآن جميع العناصر التحليلية الضرورية لتحديد مفهوم التنطيق. وبما

(*) هو مصطلح فرنسي ترجم إلى اللغة الانجليزية لتراث لاكان (Lacan) بـ (Quilting Point) أو نقاط الإرساء (Anchoring Points). إنها تدل حرفياً على زر المفروشات، وهنا التشبيه هو أن النقاط التي على السطح هي تمثل أن "المدلول والدال معقودين معاً (المترجم).

أن كل هوية هي علائقية – حتى لوكان نظام العلاقات لا يصل إلى النقطة التي يكون فيها تقيد، باعتباره نظام اختلافات مستقر– أيضاً، نجد أن كل الخطابات تنحرف من خلال مجال الخطابات الاستطرادية التي تغمرها، ولا يمكن أن تكون عملية الانتقال من «العناصر» إلى «لحظات» كاملةً أبداً. كما أن حالة العناصر هي من الدلالات العائمة، غير القادرة على أن تكون مفصلية واضحة بالكامل إلى السلسلة الخطابية الاستطرادية. ولعل هذه الميزة العائمة قد اخترقت أخيراً كل خطابات الهوية الاستطرادية (أي الاجتماعية). ولكن إذا قبلنا الميزة غير الكاملة لجميع الخطابات الاستطرادية المقيدة، وفي نفس الوقت، أكدنا على الميزة العلائقية لكل هوية، فإن الميزة الملتبسة للمدلول، غير المقيدة لأي دال، يمكن أن تكون موجودة فقط طالما هناك انتشار للدلالات. وهذا لا يعني وجود فقر دلالاتي، ولكن على العكس من ذلك، هناك تعدد معاني تعمل على تفكيك البنية الخطابية الاستطرادية. وهذا هو ما يحدد كثيرة المحددات، ذات البعد الرمزي لكل هوية اجتماعية. فالمجتمع لا يمكنه أن يتدبر أمراً مطابقاً لنفسه، لكون كل نقطة عقدية فيه تتشكل مع «التناص» (Intertextual-ity) الذي يفيض عليها. «إن ممارسة التنطيق تتمثل في بناء النقطة العقدية التي تقيد المعنى جزئياً؛ وإن الطابع الجزئي لهذا التقيد يعود إلى الانفتاح الاجتماعي، كنتيجة لدورها في السيل المستمر لكل خطاب من خلال استطرادية الخطاب غير المتناهية».

لذا أن كل الممارسات الاجتماعية – في واحد من ابعادها – هي تلفظية. وبوصفها ليست لحظة داخلية لمجمل محدد ذاتياً، فلا يمكن أن تكون مجرد تعبير عن شيء مكتسب بالفعل، ولا يمكن إدراجه بالكامل وفقا لمبدأ التكرار، وبدلاً من ذلك، فهي تتألف دائماً في بناء الخلافات الجديدة. وإن الاجتماعي بقدر ما هو التلفظي، بقدر ما يعتبر «المجتمع» أمرٌ مستحيل الحدوث. فقد قلنا في وقت سابق، بالنسبة إلى الاجتماعي، تكون الضرورة موجودة فقط باعتبارها جهداً جزئياً للحد من حالات الطوارئ. وهذا يعني أن العلاقات ما بين «الضرورة» و«الطوارئ» لا يمكن تصورها باعتبارها علاقات ما بين مجالين محدودين وخارجيين عن بعضهما البعض – على سبيل المثال، في التنبؤ الصرفي عند لابرايولا – لأن الطارئ موجود فقط ضمن الضرورة. فهذا الوجود للطارئ في الضرورة هو، ما أطلقنا عليه مبكراً بـ «التخريب» (Sub-version)، الذي يتجلى بالرموز، والاستعارات (Metaphors)، والمفارقة التي تشوه وتشكك في الطابع الحرفي لكل ضرورة. الضرورة، بالتالي موجودة ولا تخضع لشكل

المبدأ الأساسي، بالأساس، ولكن باعتبارها محاولة استطرافية (Literalization) تقيد اختلافات النظام العلائقي. وضرورة الاجتماعي هي ضرورة مناسبة بحتة للهويات العلائقية – كما هو الحال في المبدأ اللغوي للقيمة[23]– التي «ضرورتها» غير طبيعية، أو ضرورة وجود الحكم التحليلي. «الضرورة» بهذا المعنى هي ببساطة مكافئة لـ «نظام المواقف التفاضلية في الفضاء المخيط».

يبدوأن هذه الطريقة التي نتناول فيها مشكلة التنطيق تحتوي على جميع العناصر الضرورية لحل التناقضات الواضحة مع منطق الهيمنة الذي يواجهنا: من جهة ما، تسمح ميزة الانفتاح غير المكتمل لكل هوية اجتماعية بالتنطيق لمختلف التشكيلات التاريخية الخطابية الاستطرادية – وهو ما يعني، لـ «الكتل» بالمعنى الوارد عند سوريل وغرامشي. ومن جهة أخرى، تشكل الهوية جداً قوة التلفظ في الميدان العام للخطاب الاستطرادي– هذا يلغي أي إشارة إلى موضوعٍ متسامٍ أو مبدع. ومع ذلك، قبل صياغة مفهومنا للهيمنة، نحن بحاجة لمعالجة سؤالينً آخرينً. الأولً يختص بالوضع الدقيق لتحليلنا فئة «الموضوع»؛ والثاني يهتم بمفهوم العدائية التي تستمد أهميتها من حقيقة أن، في واحد من الأبعاد الرئيسة، خصوصية ممارسة الهيمنة تلفظياً يمكن إعطاؤه من خلال المواجهة مع الممارسات التلفظية الأخرى ذات طبيعة العدائية.

فئة «الموضوع»

تتطلب مناقشة هذه الفئة منا التمييز بين نوعين من المشاكل المختلفة للغاية، التي كثيراً ما تكون مشوشة في المناقشات الأخيرة: مشكلة الميزة الخطابية الاستطرادية أو ما قبل الاستطرادية لفئة الموضوع؛ ومشكلة العلاقة بين مواقف المواضيع المختلفة. وتتلقى المشكلة الأولى الاهتمام الأكثر اتساقاً، وتؤدي إلى التشكيك المتزايد بالدور «التكويني» الذي يُعزى فيه كلاً من العقلانية والتجريبية إلى «الفردانية البشرية». ويحمل هذا النقد جوهرياً ثلاثة أهداف مفاهيمية: وجهة النظر في هذا الموضوع باعتباره وكيلاً عقلانياً وذا شفافية ذاتية على حدٍ سواء؛ الوحدة المفترضة وتجانس مواقف المجموعة؛ ومفهوم الموضوع باعتباره أصيلاً وأساساً العلاقة الاجتماعية (مشكلة جوهري m بالمعنى الدقيق للكلمة). نحن لسنا بحاجة أن نشير بتفاصيل، إلى أهم أبعاد هذا النقد، وبوصفها لحظات كلاسيكية – نيتشه، وفرويد، وهايدغر – فهي معروفة بما فيه الكفاية. وفي الآونة الأخيرة، قد أظهر فوكو، كيف أن التوترات

«التحليلية المتناهية» يتم حلها بواسطة سمات ما، تُدعى بـ «عصر الإنسان» (Age of Man)، ضمن مجموعة متعارضة – التجربية/ المتعالية، كوجيتو(*) (Cogito)/ اللافكر، الانسحاب/ العودة إلى الأصل – التي لا يمكن التغلب عليها بذلك القدر بصفتها فئة لـ «إنسان» يحتفظ به كموضوع موحد[24]. وتشير تحاليل أخرى إلى الصعوبات في الانفصال مع فئة «الموضوع الخلاّق» (Originative Subject)، الذي لا يزال يزحف نحو المفاهيم ذاتها الساعية إلى تنفيذ قطع العلاقة معها[25].

إن موقفنا واضح جداً فيما يتعلق بهذا البديل، والعناصر المكونة المتنوعة. فكلما نستخدم فئة «الموضوع» في هذا النص، كلما سيكون قيامنا بذلك بمعنى «المواقف الذاتية»، ضمن بنيوية الخطاب الاستطرادي. لذا لا يمكن للمواضيع أن تكون هي أصل العلاقات الاجتماعية – ولا حتى بالمعنى المحدود التي تتمتع به مع القوى التي تجعل التجربة ممكنة – لكون كل «التجربة» تعتمد على ظروف دقة الخطاب الاستطرادي الممكنة[26]. على أي حال، هذه ما هي إلا إجابتنا على المشكلة الأولى، التي بأي حال من الأحوال تستخدم الحل الذي سوف يُعطى للمشكلة لثانية. فمن ميزة الخطاب الاستطرادي لكل المواقف الذاتية، نجد لا شيء يتبع ما هو بخصوص نوع العلاقة، التي يمكن أن توجد بينهم (بين حليّ المشكلتين). باعتبار أن كل موقف ذاتي ما هو إلا موقف خطابي استطرادي، يتقاسم المشاركة في الطابع المفتوح لكل خطاب؛ وبالتالي، فإن المواقف المختلفة لا يمكن أن تكون مقيدة تماماً في نظام مغلق للخلافات. وهنا يمكننا أن نرى كيف هي المشاكل المختلفة مشوشة. فمنذُ تأكيد ارتباط الطابع الخطابي الاستطرادي لكل موقف ذاتي برفض فكرة الموضوع باعتبارها فكرة خلاّقة ومؤسسة بصورة مجملية، فإن لحظة التحليل التي كانت سائدة في ذلك التشتت هي إزالة المجمل (Detotalization)، وإزالة المركزية (Decentring) لمواقف معينة فيما يتعلق بالآخرين. فكل لحظة من التنطيق أو العلاقة بينهم تقتحم الآثار المعرفية للتعبير المجازي للتشتت، وتؤدي إلى الاشتباه في «إعادة بناء المجمل» (Re-totalization)، التي من شأنها أن تقدم بصورة سرية فئة الموضوع بصفة موحدة، وجوهر موحد. من هنا نجد أنه، كانت هناك خطوة واحدة فقط لتحويل «تشتت» المواقف الذاتية إلى «فصل» فعال فيما بينهم. ومع ذلك، فإن التحول من التشتت

(*) إحدى نظريات ديكارت التي تدعو إلى مبدأ إثبات وجود كائن من حقيقة تفكيره أو وعيه (المترجم).

إلى الفصل الواضح، يخلق كل المشاكل التحليلية التي أشرنا إليها مسبقاً - وخاصة تلك المتأصلة في استبدال جوهرية المجمل مع جوهرية العناصر. فإذا كان كل موقف ذاتي هو موقف خطابي استطرادي، فلا يمكن للتحليل أن يستغني عن أشكال كثرة المحددات لبعض المواقف من قبل الآخرين - لطابع الطوارئ لجميع الضرورات التي هي متأصلة، كما رأينا، وجزءٌ لا يتجزء من أي اختلاف خطابي استطرادي.

دعونا الآن أن ننظر إلى حالتين أدتا في الآونة الأخيرة إلى مناقشات هامة: ما يتصل بوضع فئات تبدو مجردة (قبل كل شيء «الإنسان»)؛ وما يتعلق بموضوع «النسوية». الحالة الأولى هي محور النقاش الأخير بأكمله حول الإنسانية. فإذا كانت حالة «الإنسان»[27] هي من الجوهر، فإن موقعه مما يتعلق بالخصائص الأخرى لـ «الكائنات البشرية» ستنقش على إجراء مقياسي منطقي من المجرد إلى الملموس. وهذا من شأنه أن يفتح الطريق أمام كل الحيل المألوفة لتحليل حالات محددة من حيث «الإبعاد» (Alienation)، و«سوء الإدراك» (Misrecognition). ولكن إذا كان، على العكس من ذلك، فإن «الإنسان» يمثل موقف خطابي استطرادي مؤسس على موقف ذاتي، وإن الطابع المجرد المفترض في أي وسيلة يمكنه التنبأ بشكل تنطيقه مع المواقف الذاتية الآخرى. (هذا النطاق هنا غير متناهي، وأنه يتحدى الخيال عند أي «إنساني». على سبيل المثال، من المعروف كيف أنه، في البلدان المستعمرة، يكون التكافؤ ما بين «حق الإنسان» و«القيم الأوروبية» نموذجاً فعالاً وشكلاً متأثراً بالخطاب استطرادي المبنيِّ على قبول الهيمنة الإمبريالية). فالارتباك المنشأ من قبل أ. ب. ثومبسون (E. P. Thompson) في هجومه على ألتوسير[28]، تركز تحديداً على هذه النقطة. عند الإشارة إلى «الإنسانية» يعتقد ثومبسون أنه إذا تم إلغاء «القيم الإنسانية» لحالة الجوهر، فإن تلك القيم ستكون جميعها ممنوعة من سريان مفعول التاريخية. ومع ذلك، ففي الواقع أن ما هو مهم، هو محاولة إظهار كيف يتم إنتاج «الإنسان» في العصر الحديث، وكيف يظهر موضوع «البشرية» - وهذا هو، حامل هوية الإنسان دون تمييز - في بعض الخطابات الدينية يتجسد في الممارسات القضائية، وهو الذي شّيد بتنوع في مجالات أخرى. وعليه، فإن فهم هذا التشتت يمكن أن يساعدنا على فهم هشاشة القيم «الإنسانية» نفسها، والانحراف من خلال تنطيق المكافئ مع القيم الأخرى، وتقييد بعض الفئات المعينة من السكان - طبقة مُلاك الأملاك على سبيل المثال، أو السكان الذكور. بعيداً عن ما ينظر إليه على أساس أن «الإنسان» يمتلك

صفة الجوهر – يفترض أنه هبة من السماء – حيث إن هذا التحليل يمكن أن يظهر لنا الظروف التاريخية لنشأتها، وأسباب ضعفها الحالي، وبالتالي تُمكننا من النضال بصورة أكثر كفاءة، ومن دون أوهام، في الدفاع عن القيم الإنسانية. ولكن من الواضح أيضاً أن هذا التحليل لا يمكنه أن يبقى ببساطة في لحظة «التشتت»، وذلك بالنظر إلى أن «هوية الإنسان» لا تشمل مجرد مجموعة من مواقف متفرقة، بل أيضاً في أشكال من كثرة المحددات القائمة بينهم. فـ «الإنسان» هو النقطة العقدية الأساسية التي كان من الممكن المضي قدماً فيها، من القرن الثامن عشر الميلادي وحتى إلى «أنسنة» (Hu-manization) عدد من الممارسات الاجتماعية. فالإصرار على تشتت المواقف التي تم إنتاجها من قبل «الإنسان»، لا تشكل سوى اللحظة الأولى؛ وفي المرحلة الثانية، من الضروري إظهار علاقات كثرة المحددات، وإجمال تلك التي تنشأ بين هذه. فعدم التقييد أو انفتاح نظام الخلافات الخطابية الاستطرادية، التي تمكن الآثار من القياس والتداخل.

يمكن أن يقال شيء مماثل حول «موضوع» النسوية. فقد تم تنفيذ نقد الجوهرية النسوي من قبل المجلة الإنجليزية أم/ أف (*M/F Journal*) على وجه الخصوص: رفض عدد من الدراسات الهامة مفهوم «اضطهاد المرأة» (Women's Oppression) لما قبل تشكيله – سواء كان سبب وقوع الاضطهاد داخل الأسرة، أو في نمط الإنتاج، أو في أي مكان آخر – وحاولت تلك الدراسات النظر في «اللحظة التاريخية المعينة، والمؤسسات، والممارسات التي من خلالها يتم إنتاج فئة المرأة»[29]. وبمجرد رفض أن هناك آلية واحدة لاضطهاد المرأة، فإن مجال العمل الهائل قد ينفتح نحو السياسة النسوية. من ثم يمكن للمرء إدراك أهمية النضال المنضبط ضد أي شكل قمعي ناتج من بناء الخلافات الجنسية، سواء كان ذلك على مستوى القانون، أو ناتج عن الأسرة والسياسات الاجتماعية، أو من الأشكال الثقافية المتعددة التي يتم من خلالها إنتاج فئة «النسوية» باستمرار. ونحن، بالتالي، من خلال ما تقدم نكون في مجال تشتت المواقف الذاتية. ومع ذلك، فإن الصعوبة مع هذا المنهج تكمن في نشوء التركيز من جانب واحد، نظراً لوجود لحظة تشتت – لذا أنه من جانب واحد لم يبقى معنا إلا مجموعة غير متجانسة من الاختلافات الجنسية التي شيدت من خلال الممارسات التي لا علاقة لبعضها البعض فحسب. الآن، وفي حين من الصحيح تماماً التشكيك في فكرة التقسيم الجنسي الاصلية، التي تُمثل استدلالياً في الممارسات الاجتماعية، نجد من

الضروري أيضاً أن ندرك أن كثرة المحددات بين الاختلافات الجنسية المتنوعة قد تنتج تأثير منهجي للتقسيم الجنسي[30]. فكل بناء للاختلافات الجنسية، ومهما تعدد وبان عدم التجانس، فإنه دائماً يبني «الأنثوية» (Feminine) كقطب تابع لـ «الذكورية» (Masculine). وهذا هو السبب الذي من يمكننا من أن نتحدث عن نظام الجنس/ النوع الاجتماعي[31].

إن المجموعة المتكاملة من الممارسات الاجتماعية والمؤسسات والخطابات التي تنتج المرأة كفئة، هي ليست معزولة تماماً، بل إنها معززة تبادلياً وتتصرف بناءً على بعضها البعض من عناصرها. وهذا لا يعني أن ليس هناك سبب واحد للتبعية الأنثوية. وبرأينا أنه بمجرد أن يكون جنس الأنثى ضمن الجنسانية النسوية مع الخصائص المحددة للنسوية، فإن هذا «المغزى الوهمي» (Imaginary Signification) ينتج آثار ملموسة في الممارسات الاجتماعية المتنوعة. وبالتالي، يكون هناك ارتباط وثيق بين «التبعية» (Subordination)، باعتبارها فئة عامة تُبلغ بمجموعة من الدلالات التي تشكل «الأنثوية» وبين الاستقلالية الذاتية والتنمية غير المتوازنة للممارسات المتنوعة التي تشّيد أشكال ملموسة من التبعية. وهذه الأخيرة ليست تعبيراً عن جوهر المؤنث غير القابل للتغيير في بنائها؛ ومع ذلك، فإن الرمزية الذي ترتبط بالحالة المؤنثة في أي مجتمع معين، تلعب دوراً رئيسياً. وفي المقابل، تتفاعل الأشكال المتنوعة من التبعية الملموسة،، من خلال المساهمة في صيانة وإعادة إنتاج هذه الرمزية[32]. ولذلك فمن الممكن انتقاد فكرة العدائية الأصلية بين الرجال والنساء، التي تؤسس للتقسيم الجنسي بينهما، من دون أن ننكر وجوده في الأشكال المختلفة لإقامة «الأنثوية»، حيث إن هناك عنصراً مشتركاً يمتلك آثار كثرة محددات قوية من حيث التقسيم الجنساني.

دعونا الآن ننتقل إلى النظر في أشكال مختلفة، اعتمدت حتميتها على الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل التقليد الماركسي. ونقطة البداية والفكرة المتكررة ثابتة واضحة: الموضوعات هي الطبقات الاجتماعية، التي تتشكل وحدتها حول مصالح محددة من خلال مواقفهم في علاقات الإنتاج. ولعل الأمر الأكثر أهمية هنا من الأصرار عليى العناصر المشتركة المتضمنة، على أي حال، هو دراسة الطرق الدقيقة في الماركسية التي تستجيب سياسياً ونظرياً لتنويع وتشتت المواقف الذاتية فيما يتعلق بالأشكال النموذجية لوحدتها. ولعل النوع الأول من الاستجابة – الأولي جداً –

يحتوي على ممر غير شرعي خلال المرجع. وهو ما ينطوي، على سبيل المثال، على التأكيد على أن الصراع السياسي والنضال الاقتصادي للعمال موحدٌ بواسطة عامل اجتماعي ملموس – الطبقة العاملة – الذي يضع الإجراءات لكلاهما على حدٍ سواء (الاقتصاد والسياسة). ويستند هذا النوع من الاستدلال– ليس مشترك فقط في الماركسية فحسب، بل أيضاً في مجال العلوم الاجتماعية ككل – على مغالطة: يستخدم تعبير «الطبقة العاملة» بطريقتين مختلفتين، لتحديد موقف ذاتي معين في علاقات الإنتاج، ولتحديد الوكلاء الذين يشغلون هذا الموقف الذاتي. ويسمح الغموض الناجم للاستنتاج غير الشرعي منطقياً أن ينزلق من خلال المواقف المشغولة الأخرى بواسطة هؤلاء الوكلاء الذين هم أيضاً «مواقف الطبقة العاملة». (فمن الواضح أنها «الطبقة العاملة» بالمعنى الثاني، ولكن ليس بالضرورة أن تكون في المقام الأول). فالافتراض الضمني من الوحدة والشفافية في وعي لكل وكيل اجتماعي هو لتعزيز الغموض – وبالتالي الارتباك.

ومع ذلك، لا يمكن لهذه الذرائع أن تعمل إلا عندما يحاول المرء التأكيد على الوحدة بين مواقف «معينة تجريبياً» فقط؛ وليس عندما يحاول المرء أن يفسر – كما كان الحال في التقليد الماركسي في معظم الأحيان – عدم التجانس الأساسي لبعض المواقف المتعلقة بالآخرين (وهو ما يُعنى بالانقسامات المميزة لـ «الوعي الزائف» False Consciousness). وفي هذه الحالة، وكما لاحظنا سابقاً، يُنظر إلى وحدة الطبقة على أساس أنها وحدة مستقبل؛ وإن الطريقة التي تتجلى فيها الوحدة نفسها هي من خلال فئة التمثيل، والانقسام ما بين العمال الحقيقيين ومصالحهم الموضوعية، التي تتطلب من هذا الأخير أن يقودها حزب طليعي. والآن، فإن كل علاقة للتمثيل تأسست على الخيال: أن وجود مستوى معين من شيء، بالمعنى الدقيق للكلمة، يعتبر غياب عنه، ولكن لأنه «في نفس الوقت» نجد أن الخيال ومبدأ تنظيم العلاقات الاجتماعية الفعلية، والتمثيل تعتبر تضاريس اللعبة التي لم يتم تحديد نتائجها سلفاً. ففي إحدى نهايات الطيف للاحتمالات سيتوفر لدينا حل وهمي مميز للتمثيل، بحيث تكون الوسائل ومجال التمثيل شفافة تماماً إزاء ما يمكن تمثيله؛ في حين يكون في الطرف الآخر، الغموض التام الذي لدينا بين مَن يمثل وتمثيله: إن الخيال يصبح هو الخيال بالمعنى الحرفي. من المهم أن نلاحظ أن أياً من هذين النقيضين يشكل وضعاً مستحيلاً،

باعتبار أن كلايهما يمتلك ظروفاً محددة جداً للأحتمال: فمن يمثل شيئاً ما يمكن أن يتعرض لمثل هذه الظروف من الرقابة، التي قد تصبح خيالاً يعبر عن الاختلافات جداً للتمثيل؛ وعلى العكس من ذلك الغياب التام للرقابة، التي يمكن أن تجعل من التمثيل وهمية حرفياً.

المفهوم الماركسي لحزب الطليعة يظهر هذه الخصوصية: ألا يمثل الحزب العوامل الملموسة ولكن يمثل المصالح التاريخية، وعدم وجود الخيال منذ أن كان الممثل وما يمثله يتشكلان من نفس الخطاب وعلى نفس المستوى. ومع ذلك، هذه العلاقة هي تكرار للمعنى الموجود في الاشكال المتطرفة في الطوائف الصغيرة فقط، التي تعلن عن نفسها لتكون في طليعة البروليتاريا، وأنه من دون البروليتاريا لا يمكن لأحد أن يدرك، بالطبع، أكثر من أي وقت مضى أن لديهم طليعة. ففي كل صراع سياسي ذوأهمية معينة، هناك على العكس من ذلك محاولة واضحة جداً لكسب ولاء الوكلاء الاجتماعيين الملموسيين إلى «المصالح التاريخية» المفترضة. فإذا كان حشو الكلام في خطاب مفرد يشكل تخلياً عن كل ما ينبغي تمثيله والممثل على حدٍ سواء، فإنه من الضوروي أن نخلص إلى أن الممثل والشيء المراد تمثيله يشكلان على مختلف المستويات. فمن شأن التجربة الأولى من ثم أن تكون لجعل الإجمالي فاصلاً بين المستويات، وللتوصل إلى استحالة العلاقة للتمثيل من طابعها الوهمي. وهكذا، فقد نُص على: «إن إنكار الاقتصادية هو رفض المفهوم الكلاسيكي للوحدة الاقتصادية والسياسية الأيديولوجية للطبقات. ذلك هو الحفاظ على النضالات السياسية والأيديولوجية التي لا يمكن تصورها، باعتبارها نضالات للطبقات الاقتصادية. ليس هناك حلٌ وسط .... الطبقة «المصالح» لا تعطى إلى السياسات والأيديولوجيات بواسطة الاقتصاد. وظهورها في الممارسة السياسية، يجعل الاقتصاديون عازمون بوصفها أثر لوسائل محددة للممارسة السياسية. والممارسة السياسية لا تعترف بالمصالح الطبقية ومن ثم تمثلهم: إنها تشكل المصالح التي تُمثل»[33].

على أي حال، بالإمكان دعم هذا القول الذي جاء أعلاه فقط، إذا كانت الممارسة السياسية هي حقل محدد تماماً، بحيث يمكن استخلاصها حدودها مع الاقتصاد بصورة «هندسية أكبر» – أي أنه، إذا استبعدنا، على سبيل المبدأ، أياً من كثرة المحددات للسياسة بواسطة الاقتصادية أو العكس بالعكس. ولكننا نعرف أن هذا الفصل يمكن

أن يتحقق فقط من النشأة البديهية للمفهوم الجوهري، الذي يستمد الفصل الحقيقي بين العناصر من الفصل المفاهيمي، وتحويل المواصفات المفاهيمية للهوية ضمن الموقف الخطابي الاستطرادي المتباين مطلقاً وتماماً. ومع ذلك، فإذا قبلنا ميزة كثرة المحددات لكل هوية، فإن الوضع سيتغير. وهناك طريقة مختلفة – على الرغم من أننا لا نعرف ما إذا كان هناك من وسطية – هي على أي حال تعتبر وسيلة ثالثة. و«الفوز على عوامل المصالح التاريخية» هو، بكل بساطة، يكون بواسطة الممارسة التلفظية التي تبني الخطاب، حيث يتم تصور المطالب المحددة – العمال الصناعيين – لمجموعة من الخطوات نحو التحرير الإجمالي الذي ينطوي على التغلب على الرأسمالية. ومما لا شك فيه، أنه ليس هناك ضرورة أساسية لهذه المطالب ليعبر عنها بهذه الطريقة. ولكن ليس هناك ضرورة أساسية بالنسبة إليهم لتكون مفصلية واضحة في أي طريقة أخرى، كما رأينا مسبقاً، بالنظر لكون العلاقة بين التنطيق هي ليست علاقة ضرورة.

إذن، ما هو خطاب «المصالح التاريخية» الذي يفّعل مطالب معينة للهيمناتية؟ فيما يتعلق بهذه النقطة، نجد أن كاتلر وآخرون (Cutler et al) محقون تماماً: تبني الممارسة السياسية للمصالح التي تمثلها. ولكن، إذا كنا نلاحظ عن كثب، سوف نلاحظ أنها، أبعد ما تكون عن توحيدها، حيث يتم التخلص من الفصل ما بين الاقتصادي والسياسي هذا. وبالنسبة إلى هذا الفصل، نجد أن القراءة في المصطلحات الاشتراكية للاقتصادات المباشرة تكافح الخطاب الاستطرادي المفصلي، الذي يتبنى السياسة والاقتصاد، وبالتالي يلغي التأثير الخارجي القائم بين الاثنين. ولعل البديل عن ذلك واضحٌ: إما أن يأخذ الفصل بين السياسي والاقتصادي مكانه في مستوى استطرادي خطابي على نحو خاص حيث يؤمن ذلك بصورة بديهية مسبقة؛ أو بخلاف ذلك يكون الخطاب ما هو إلا نتيجة للممارسات خطابية استطرادية حيث ليس من الممكن تحصينه بديهية المسبقة من كل خطابٍ بناء لتوحيدهم. فإذا كان تشتت المواقف هو شرط لأي ممارسة تلفظية، فإنه ليس هناك من سبب لهذا التشتت، الذي يجب أن يأخذ بالضرورة شكل الفصل ما بين السياسي والهوية الاقتصادية للعوامل الاجتماعية. وعليه أين تم تلحيم الهوية الاقتصادية والهوية السياسية؟ إن شروط أي علاقة للتمثيل ستختفي بوضوح: وهذا ما يعود بنا إلى وضع اللغو أو الحشو الكلامي الذي يعتبر الممثل وما يمثله، ما هي إلا لحظات من الهوية العلائقية الواحدة. فلنتفق بدلاً من ذلك أنه، لا هوية سياسية ولا هوية اقتصادية يمكن أن تبلور العوامل،

باعتبارها لحظة تفضيلية لخطاب موحد، وإن العلاقة بينهما هي وحدة غير مستقرة من التوتر. ونحن نعلم بالفعل ما يعني هذا: تخريب كل الشروط عبر تعدد المعاني، التي تمنع الآراء التي نعبر عنها بالمستقرة. وفي هذه الحالة، تكون الاقتصادية هي موجودة وغير موجودة في السياسية والعكس بالعكس؛ والعلاقة ليست واحدة للتفاضلات الحرفية، ولكن التناظر الوظيفي بين المصطلحين غير مستقر. الآن، هذا شكل من أشكال الوجود من خلال تبديل مجازي، هو ذلك الواحد الذي ذو حق خاص في «الخيال القانوني» (fictio iuris) للتمثيل الذي يحاول أن يفكر. ولذلك لا يُشكل التمثيل بصفته نوع محدد من العلاقة؛ ولكن باعتبار أن هذا المجال من التذبذب غير المستقر، الذي تتلاشى فيه النقطة هو، كما رأينا، الاستطراف بالخيال من خلال كسر كل وصلة بين الممثل وما يمثله، أو اختفاء انقسام الهوية لكلاهما من خلال استيعابهم كلحظات لهوية مفردة.

كل هذا يبين لنا خصوصية فئة الموضوع هذه، التي يمكن إنشائها، إما عن طريق «مطلقية» (Absolutization) تشتت «المواقف الذاتية»، أو من خلال تساوي الاستبداد على حدٍ سواء لهذه التي حول «الموضوع المتسامي» (Transcendental Subject). ويتم اختراق فئة الموضوع من قبل نفس الغموض، والطابع غير المتكامل و«الإشارات الدلالية المتعددة» (Polysemical)، التي تسند فيها كثرة المحددات لكل هوية خطابية استطرادية. ولهذا السبب، فإن لحظة أغلاق مجمل الاستطراد الخطابي، التي لا تُمنح على مستوى «موضوعي» للمجمل، لا يمكنها أن تنشأ على مستوى لـ «معنى وهب الموضوع»، حيث يتم اختراق ذاتية العوامل بواسطة نفس الهشاشة والغياب إلى اللحمة الواضحة عند أي نقطة لمجمل الخطاب الاستطرادي التي هي جزء منها. «الموضوعانية»[*] (Objectivism) و«الذاتيانية»[**] (Subjectivism)؛

(*) الميل إلى التشديد على ما هو خارجي أو مستقلة عن العقل. أي الاعتقاد بأن بعض الأمور، وخاصة الحقائق الأخلاقية، توجد بشكل مستقل عن المعرفة الإنسانية أو إدراك منهم (المترجم).

(**) مذهب يؤمن بأن المعرفة هي مجرد ذاتية وأنه لا يوجد حقيقة خارجية أو موضوعية (المترجم).

«الشمولانية»(*) (Holism) و«الفردانية»(**) (Individualism) هي تعبيرات متناظرة للرغبة في الامتلاء المؤجل بشكل دائم. ونظراً لهذا الغياب جداً للخياطة/ اللحمة النهائية، فإن تشتت المواقف الذاتية لا يمكن أن يشكل الحل: بالنظر إلى أن أياً منها في نهاية المطاف لا يتدبر توحيد نفسه باعتباره في موقع الانقسام، بسبب وجود لعبة كثرة المحددات بينهم، التي تعيد تقديم الأفق للمجمل المستحيل. فهذه هي اللعبة التي تجعل صياغة تعبير الهيمنة ممكنة.

العدائية والموضوعية

إن استحالة الإغلاق (أي استحالة «المجتمع») قد تصل إلى تمثيل هذه النقطة، بوصفها محفوفة بالمخاطر لكل هوية تظهر نفسها على أساس أنها حركة مستمرة من الخلافات. ومع ذلك، يجب علينا، أن نسأل انفسنا: هل هناك بعض «التجارب»، وبعض الأشكال الخطابية الاستطرادية، التي فيها ما يتجلى، الذي لم يعد هو التأجيل المستمر للـ «المدلول المتسامي» (Transcendental Signified)، ولكن هل هناك غرور للغاية لهذا التأجيل، والاستحالة النهائية لأي فرق مستقر لأي «موضوعية»؟ الجواب نعم. هذه «التجربة» هي للحد من جميع الموضوعية التي تكوّن شكلاً من أشكال الوجود الخطابي الاستطرادي الدقيق، وهذه بالفعل هي «العدائية».

لقد تمت دراسة العدائية بصورة واسعة في الأدب التاريخي والاجتماعي، من الماركسية إلى أشكال مختلفة من «نظرية الصراع»، نجدها قد أعطت مجموعة كاملة من التفسيرات عن كيفية وسبب ظهور العدائية في المجتمع. ومع ذلك فإن هذا التنوع نظرياً يعرض سمة مشتركة: يتمركز النقاش بشكل حصري تقريبا على وصف العدائيات وأسبابها الأصلية. ونادراً ما قد بذلت محاولة لمعالجة لب مشكلتنا: ما هي علاقة العدائية؟ ما نوع العلاقة بين الأشياء المفترضة فعلاً؟ دعونا نبدأ مع واحدة من عدد قليل من المناقشات التي طرحت هذا السؤال: على وجه التعيين، تلك التي بدأت

(*) النظرية القائلة بأن أجزاء من كل هي في الترابط الحميم، بحيث أنها لا يمكن أن توجد بشكل مستقل عن العموم، أو لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى العموم، وهي بذلك تعتبر أكبر من مجموع أجزائه. وغالباً ما تطبق النظرة الكلية للحالات العقلية، واللغة، وعلم البيئة (المترجم).

(**) هذه تعني العادة أو مبدأ أن تكون مستقلًا والاعتماد على الذات. وهي نظرية اجتماعية لصالح حرية العمل للأفراد أكثر من الرقابة الجماعية أو الدولة (المترجم).

من خلال تحليل لوسيو كوليتي (Lucio Colletti) لخصوصية العدائيات الاجتماعية، ومن مطالبات فئات «المعارضة الحقيقة»، و«التناقض» الذي يمكن أن يُجعل لحساب هذه الخصوصية[34].

يبدأ كوليتي من التمييز الكنتي ما بين «المعارضة الحقيقية» (Real Opposition (Realrepugnanz)) و«التناقض المنطقي» (Logical Contradiction). فهوأول ما يتزامن مع ويستجب لصيغة "A-B": كل واحدٍ من بنودها لديه إيجابيته الخاصة به، بغض النظر عن علاقته بالآخر. والثانية هي فئة التناقض التي تستجيب لصيغة "A-B": العلاقة بين كل حدٍ مع الحدود المعدومة الآخرى واقعة على حدٍ سواء. ويحدث التناقض في أرضية الاقتراح؛ فمن الممكن فقط الدخول في التناقضات عند مستوى المفاهيمية الطبيعية (Logico-Conceptual). فالنوع الأول من المعارضة يحدث، على العكس تماماً، في أرضية المواضيع الحقيقة، ولأي موضوع حقيقي مستنزف هويته بواسطة معارضته لموضوع آخر؛ إنها حقيقة واقعة من تلقاء نفسها، بغض النظر عن المعارضة[35]. ويخلص كوليتي بالقول أنه حين كان هيغل، بصفته فيلسوف مثالي، قد قلص الواقع إلى المفهوم، تمكن من أن يعرض التناقض في الحقيقة، وهو ما يتنافى مع الفلسلفة المادية، التي هي من مثل الماركسية المبتدئة من الميزة القائمة خارج نطاق واقعية العقل. ووفقاً لهذا الرأي، سقطت الماركسية في الارتباك الذي يؤسف فيه على حالها، وذلك من خلال النظر للعدائيات باعتبارها متناقضات. فبرنامج كوليتي هو إعادة تفسير ما سبق من حديث التعارض الحقيقي.

لعلنا نلاحظ أن كوليتي قد بدأ من بديل حصري: إما من شيء معارض حقيقي، أو نقيضه. وهذا مستمد من حقيقة، إن الكون له مجالاً لنوعين من الكيانات فقط، المواضيع ومفاهيمها؛ التي تعتبر نقطة انطلاق، ومن افتراض دائم لكل تحليله الذي هو الفصل ما بين الفكر والواقع. وهناك يتبعها عدد من الآثار التي، يجب علينا محاولة الإظهار، والتدمير بوثائق التفويض كل من «المعارضة الحقيقية» و«التناقض» للفئات القادرة على تمثيل العدائيات. فأولًا وقبل كل شيء، من الواضح أن العدائية لا يمكن أن تكون معارضة حقيقية. حيث لا يوجد شيء عدائي في حادث بين سيارتين: بل هو حقيقة مادية لإطاعة القوانين الفيزيائية بصورة إيجابية. ولتطبيق نفس المبدأ على الأرضية الاجتماعي سيكون بمثابة القول إنه ما هو العداء في الصراع الطبقي، هل

هو الفعل المادي الذي يضرب فيه الشرطي عاملاً مناضلاً، أو صيحات مجموعة في البرلمان لمنع عضواً في قطاع المعارض من التحدث. و«المعارضة» تعني هنا مفهوم العالم المادي، الذي يُعتبر تمديده للعالم الاجتماعي مجازاً، أو العكس بالعكس؛ ولكن هناك نقطة صغيرة واضحة تتمخض بأن هناك نواة مشتركة للمعنى، تكفي لشرح نوع من العلاقة الضمنية في كلتا الحالتين. ويبدو أن هذا هو أكثر وضوحاً، إذا، كان من أجل الرجوع إلى الاجتماعية، حيث نستبدل «القوى المعارضة» بـ «قوى العدو«- وفي هذه الحالة، يكون التبديل الاستعاري إلى العالم المادي، على الأقل لم تتخذ مكاناً في الكون «ما بعد الإغريقي- هوميروس»(*) (Post-Homeric Universe). وقد يعترض البعض بقوله إن الطابع المادي للمعارضة لا يحتسب، إلا في حالة ميزتها «خارج نطاق المنطق»(**) (Extra-Logic). وهذا هو حتى أقل وضوحاً من، كيف يمكن للنظرية الخاصة بالتناقضات الاجتماعية أن ترتكز ببساطة على معارضة التناقض المنطقي الذي يشارك فيها بواسطة صراع بين قوتين اجتماعيتين وتصادم بين حجرين[36].

علاوةً على ذلك، وبما أن كلاً من روي أدجلي[37] (Roy Edgley) وجون ألستير[38] (Jon Elster) قد أشارا إلى تأكيدين مختلفين ومختلطين معاً في هذه المشكلة: (أ) إن الحقية متناقضة، (ب) ووجود التناقض في الحقيقة. ففيما يتعلق بالفقرة الأولى، يمكن أن يكون هناك شك في أن التعبير هو هزيمة للذات. إن نقد بوبر (Popper) الشهير للجدلية[39] من وجهة النظر هذه، لا يمكن الاعتراض عليه. ومع ذلك فإن التأكيد الثاني لا يمكن انكاره: بل هو حقيقة لأنه في الواقع هناك الحالات، التي لا يمكن وصفها إلا من حيث التناقض المنطقي. والمقترحات هي أيضاً جزء من الواقع، وبقدر ما توجد الطروحات المتناقضة تجريبياً، بقدر ما يكون من الواضح أن تكون التناقضات موجودة في الواقع. فالناس يجادلون بقولهم، بقدر ما هو موجود من مجموعة من الممارسات الاجتماعية- رموز، ومعتقدات... إلخ -بقدر ما يمكن اعتماد بنية اقتراحية، حيث ليس هناك من سبب، لماذا لا ينبغي أن تؤدي إلى الطروحات

(*) نسبة إلى الشعر البطولي السداسي التفعيل الذي يعود إلى الإلياذة والأوديسة الخاصة بـ هوميروس (ما بين القرن الثامن والقرن السادس لقبل الميلاد) وقد ترجمة إلى عدة لغات منذ بداية القرن الأول لما قبل الميلاد، ومن ثم للغات أوروبية عديدة وفي كل مرة تترجم يختلف مضمونها عن النسخة الأصلية المترجمة عنها قياساً بلآخر، نسخة تمت ترجمتها في القرن الخامس عشر الميلادي (المترجم).

(**) يعني المعطيات غير الموجهة أو التي لا تحددها اعتبارات المنطق (المترجم).

المتناقضة. (ولكن في هذه النقطة، يقع أدجلي في مغالطة واضحة للاعتقاد بأن الوجود الحقيقي ممكن للطروحات المتناقضة التي تثبت صحة الجدلية. فالجدلية هي مذهب يحوم حول طبيعة جوهر التناقض للحقيقة، ولا يحوم حول وجود التجريبية لتناقضات الواقع). وهكذا يبدو أن فئة من التناقض لديها مكان مضمون في الحقيقية، وأنها توفر الأساس لحساب العدائيات الاجتماعية. ولكن انعكاس اللحظة هو حالة كافية لإقناعنا بأن الأمر ليس كذلك. وعلينا جميعاً المشاركة في عدد من النظم العقائدية المتناقضة، وحتى الآن يمكن القول بأن أي عدائية لا يمكن أن تخرج من هذه التناقضات. لذلك فالتناقض لا يعني بالضرورة وجود علاقة عدائية[40]. ولكن، إذا كنا قد استبعدنا كلاً من «المعارضة الحقيقة» و«التناقض» باعتبارهما فئات عدائية، فإن خصوصية هذه الأخيرة لا يمكن الإمساك بها. فالأوصاف المعتادة من التناقضات في الأدب الاجتماعي أو التاريخي تؤكد هذا الانطباع: شرح «الظروف» التي جعلت العدائية ممكنة، ولكن ليس تلك العدائية التي هي على هذا النحو. (وصف الحصيلة من خلال عبارة من مثل «هذا أثار ردة فعل»، أو

«في هذا الوضع X أو Z وجدت نفسها مضطرة للرد». وبعبارة أخرى، هناك قفزة مفاجئة لتفسير استئناف حسّنا السليم أو تجربتنا لاستكمال معنى النص: والقول هنا، تمت مقاطعة التفسير).

دعونا نحاول كشف معنى هذا الانقطاع. أولاً، يجب علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت هنا استحالة لاستيعاب عدائية المعارضة الحقيقية أو التناقض، لإنه ليس هناك استحالة لاستيعابها لشيء متشارك بواسطة هذه الأنواع من العلاقات. وحقيقة، إنهم يتشاركون في شيء ما، وهي حقيقة كونها «علاقات موضوعية» – بين المواضيع المفاهيمية في الحالة الثانية، وبين المواضيع الحقيقة في المقام الأول. ولكن في كلتا الحالتين، هو شيء ما لموضوع بالفعل يجعل العلاقة معقولة. بحيث أن كلتا الحالتين تشعرنا بالقلق مع الهويات الكاملة. ففي حالة التناقض، يكون ذلك بسبب أن A هي كل A تماماً التي يكون فيها not-A (ليست – A) تمثل التناقض – وبالتالي هذه استحالة. وفي حالة المعارضة الحقيقة، فذلك بسبب A هي كل A تماماً أيضاً ذات العلاقة مع B التي تنتج تأثير تحديدها بشكل موضوعي. ولكن في حالة العدائية، نواجه وضعاً مختلفاً: وجود الآخر يمنعني من أن أكّون نفسي تماماً. فالعلاقة لا تنشأ

من المجموعيات الكاملة، ولكن من استحالة أساسياتها. ووجود الآخر ليس استحالة منطقية: إنها موجودة؛ لذلك ليس هناك من تناقض. ولكنها ليست «فكرة متضمنة» (Subsumable)، باعتبارها لحظة تفاضلية إيجابية في سلسلة السببية، فبالنسبة إلى هذه الحالة، سوف تعطى العلاقة من خلال ما هو كل قوة، وسوف يكون هناك نفي لهذا الوجود. (وذلك بسبب أن القوة المادية هي قوة مادية متطابقة مع قوة مادية أخرى وتدابير تعويضية تؤدي إلى ما تبقى من القوة؛ وفي المقابل يكون ذلك بسبب أن الفلاحين لا يمكنهم أن يكونوا فلاحين مع وجود العدائية مع وجود مالكي الأرض الذين يطرودونه من أرضه). وبقدر ما هناك من عدائية، بقدر ما لا يمكن أن يكون هناك وجود كامل لنفسي. ولكن هذه هي ليست القوة التي تستدعيني لهذا الوجود: هدف الوجود هو رمز لعدميتي، وبهذه الطريقة، تفيض الوجودية من قبل عدد وافر من المعاني، التي تُمنع كونها ثابتة كما الإيجابية الكاملة. فالمعارضة الحقيقة هي علاقة موضوعية – بحيث هي التي تحدد وتُعرف – بين الأمور؛ وإن التناقض هو علاقة للتعريف بالتساوي بين المفاهيم؛ وتُشكل العدائية حدود كل «موضوعية»، التي تتجلى باعتبارها جزئية «تشييء» (Objectification) غير مستقرة. فإذا كانت لغتك هي نظام من الاختلافات، فالعدائية هي فشل لتلك الاختلافات: في هذا المعنى، يربط نفسه في حدود اللغة ولا يمكن أن يكون له وجود إلا حين يتم تعطيل ذلك – هذا هو كالاستعارة. وهكذا يمكننا أن نفهم، لماذا يجب على السرديات الاجتماعية والتاريخية أن تقطع نفسها وتستلهم «التجربة»، وتتخطى فئاتها لملئ الفجوات: لكل لغة ولكل مجتمع يتم التشكل بمثابة قمع وعي من غير المحتمل أن يخترقهم. فالعدائية تمنع إمكانية الإمساك بها بواسطة اللغة، ومنذُ أن كانت اللغة موجودة فحسب، باعتبارها محاولة للتقيد بما يفسد العدائية.

العدائية، بعيداً عن كونها علاقة موضوعية، هي علاقة يتم عندها إظهار حدود كل الموضوعية – بالمعنى الذي كان فتغنشتاين يستخدمه إلى القول، إن ما لا يمكن أن يقال يمكن إظهاره. ولكن إذا، كما اثبتنا بوضوح، الاجتماعية غير موجودة بوضوح إلا على أساس أنها جزئية لبناء مجتمع العدائية – أي، هو نظام موضوعي ومغلق للاختلافات – فإنها ستكون بوصفها شاهد على استحالة اللحمة النهائية، التي هي «التجربة» للحد من الآثار الاجتماعية. وبالمعنى الدقيق للكلمة، إن العدائيات هي ليست داخلية بالمجتمع بل هي خارجية، أو بدلاً من ذلك، هي تشكل حدود

المجتمع، وهي استحالة أخيراً لتشكل نفسها بالكامل. قد يبدو هذا التصريح متناقضاً، ولكن هذا يحدث فقط إذا كنا بشكل سري نحاول إدخال بعض الافتراضات، التي يجب استبعادها بعناية من وجهة نظرنا النظرية. وعلى وجه الخصوص، إن اثنين من هذه الافتراضات قد تجعل أطروحتنا الخاصة بشأن الموقع النظري للعدائية سخيفاً. فالافتراض الأول هو تحديد «المجتمع» مع مجموعة من العوامل المادية الموجودة التي تعيش داخل حدود معينة. وإذا تم قبول هذا المعيار، فمن الواضح أن تحدث العدائية ما بين هؤلاء العملاء، التي هي بالنسبة إليهم ليست بالخارجية. ولكن بالضرورة لا يستتبع ذلك، من «تجربة» التعايش السلمي بين تلك العوامل، وإن العلاقات فيما بينها يجب أن تتشكل وفقا لنمط موضوعي واضح. (ثمن تحديد «المجتمع» مع المرجع سيكون لتفريغها من أي محتوى عقلاني محدد). ومع ذلك، فالقبول بأن «المجتمع» واضح ومفهوم لمجموعة مواضيع، سيقدم لنا افتراض آخر لا يتفق مع تحليلنا، إذا كنا ننسب ذلك إلى «مجمل العقلانية» (Rational Totality) التي تُعتبر ميزة للمبدأ الأساسي للمجتمع الذي يتصورها على أساس أنها «مجمل العملية التجريبية» (Em-pirical Totality). فبالنسبة إلى ذلك عندئذ من ثم لم يعد أي جانب من الجوانب الثانية لا يمكن استيعابه باعتباره لحظة للأولى. ففي حالة العدائية تلك، ومثل كل شيء آخر، يجب أن نمتلك «لحظات داخلية إيجابية» (Positive Internal Moments) في المجتمع، وبهذا نكون قد أعدنا مكر العقل الهيغلي. ولكن إذا كان لنا أن نحافظ على المفهوم الاجتماعي باعتباره فضاء غير محيط، وكحقل فيه جميع الإيجابيات مجازية، وفرعية غير قابلة للانعكاس، من ثم لا توجد وسيلة تُحيل نفي الموقف الموضوعي للإيجابية الأساسية – سواء كان ذلك سببية أو من أي نوع آخر – وهو ما يحاسب عليه. فالعدائية باعتبارها نفياً لأمرٍ معين هي، بكل بساطة، الحد من هذا الترتيب، وليس الحد من لحظة المجمل الأوسع في ما يتعلق بالقطبين العدائيين اللذين يشكلان التفاضلية – أي موضوع – نماذج جزئية. (ليكون مفهومنا: إن الظروف التي خلقت العدائية يمكن وصفها بأنها إيجابيات ممكنة، ولكن العدائيات على هذا النحو لا يمكن اختزالها في تلك الظروف).

يجب علينا النظر في هذه «التجربة» للحد من الآثار الاجتماعية من وجهتي نظر مختلفة. فمن ناحية، بما أن تجربة الفشل، إذا تم بناء الموضوع من خلال اللغة باعتبارها جزئية وتأسيها مجازي في النظام الرمزي، فإن أي وضع في موضع تساؤل من هذا

النظام يجب أن يشكل بالضرورة أزمة هوية. ولكن من ناحية أخرى، إن تجربة الفشل هذه لا يمكنها الوصول إلى أمر وجودي متنوع إلى شيء أبعد من الاختلافات، وذلك ببساطة لأنها ... غير موجودة خارجها. فالحد من الآثار الاجتماعية لا يمكن أن يُعزى بمثابة الحدود الفاصلة بين الأراضي - بالنسبة إلى تصور وجود حدود يفترض فيها تصور شيء أبعد من أن يجب أن يكون موضوعي وإيجابي - وهذا هو اختلاف جديد.

يجب أن يُعطى الحد من الآثار الاجتماعية ضمن الاجتماعية ذاتها باعتبار أن هذه الآثار شيء يقوض الاجتماعية، وتدمر طموحها في تشكيل وجوداً كاملاً. فالمجتمع لا يمكنه أن يتدبر الأمر تماماً ليكون مجتمعاً، وذلك لأن كل شيء فيه مخترق بواسطة حدوده، التي تمنعه من تشكيل نفسه بوصفه واقع موضوعي. لذا، يجب علينا الآن النظر في الطريقة التي يتم فيها الإنشاء «الاستطرادي»(*) (Discursively) لهذا التخريب. وكما رأينا مسبقاً، فهذا يتطلب منا لتحديد الأشكال، أن نفترض وجود العدائية بحد ذاتها.

التكافؤ والاختلاف

كيف يمكن أن يحدث هذا التخريب؟ كما لاحظنا سابقاً، إن شرط الوجود الكامل يكمن في وجود الفضاء المغلق، الذي يتم تقييد فيه كل موقف تفاضلي باعتباره لحظة معينة لا يمكن تعويضها. لذا، إن الشرط الأول للتخريب في هذا الفضاء والوقاية من الإغلاق هو، أن خصوصية كل موقف يجب أن يتم العمل على تلاشيها. وعند هذه النقطة، تكون ملاحظتنا السابقة حول علاقة التكافؤ قد تكتسب أهميتها. دعونا نُعطي مثالاً على ذلك، في بلد مستعمر، يكون وجود القوة المهيمنة هو، الإدلاء الجلي والظاهر يومياً من خلال مجموعة متنوعة من المحتويات: الاختلاف في الملبس، وفي اللغة، وفي لون البشرة، وفي التقاليد. لأن كل عنصرٍ من عناصر هذه المحتويات له مكافئ آخر من حيث التمايز المشترك عن شعب مستعمر، وأنه يفقد حالته لـ «لحظة» تفاضلية ويكتسي ميزة عائمة لكل «عنصر». وهكذا، فإن التكافؤ يخلق المعنى الثاني الذي، على رغم تطفله في أولاً، هو يفسد ذلك: إلغاء الاختلافات واحد يلي الآخر بقدر ما كونها

(*) يعني الأمر الذي بلا هدف وينتقل من موضوع إلى آخر. وتعني استطرادي أيضاً المتعرش أي يغطي مجالاً واسعاً من المواضيع، منطلقاً من النتائج والحجج من خلال العقل وليس مبنياً على الحدس والبديهية (المترجم).

تستخدم للتعبير عن شيء مماثل كامن وراء كلٍ منهم. المشكلة هي في تحديد المضمون لـ «شيء مماثل» موجودة في فترات مختلفة من التكافؤ. فإذا كان من خلال سلسة من التكافؤات، قد تم فقدان كل تحديدات المواضيع التفاضلية لشروطها، فإن الهوية لا يمكن إعطائها إلا عن طريق، إما «الحتمية الإيجابية» (Positive Determination) الكامنة وراء كلٍ منهم، أو من خلال المراجع المشتركة لشيء خارجي. وبالتالي، يتم استبعاد الاحتمال الأول من تلك الاحتمالات: التعبير عن الحتمية الإيجابية المشتركة بطريقة مباشرة، من دون الحاجة إلى وجود علاقة التكافؤ. ولكن المرجع الخارجي المشترك لا يمكن أن يكون لشيء إيجابي، وعليه، فبالنسبة إلى هذه الحالة، يمكن أن تكون أيضاً العلاقة ما بين القطبين قد تم إنشاؤها بطريقة مباشرة وإيجابية. وهذا من شأنه أن يجعل، من المستحيل إلغاء كامل الخلافات التي ينطوي عليها وجود علاقة لإجمالي التكافؤ. هذه هي الحالة، على سبيل المثال، في تحليل ماركس لعلاقة التكافؤ. وباعتبار «العمل اللا مادي» (Non-materiality of Labour) على أساس أنه جوهر القيمة، فقد عبر عنه من خلال تكافؤ بين السلع المتنوعة «ماديا». مع ذلك، إن الأهمية النسبية لقيمة السلع المادية وغير المادية هي ليست متكافئة مع بعضها البعض. وبسبب هذا يكون تمييز قيمة استخدام/ صرف القيمة يمكن تصوره من حيث التفاضلية، وبالتالي، من حيث المواقف الإيجابية. ولكن إذا أصبحت «كل» الملامح التفاضلية للموضوع متكافئة، فمن المستحيل التعبير عن أي شيء «إيجابي» بشأن هذا الموضوع؛ وهوما يمكن أن يعني فقط، التعبير عنه، بأن هذا الموضع ليس هو المعني بالذات، وذلك من خلال تكافؤ شيء ما. وهكذا، تستوعب علاقة التكافؤ كل الحتميات الإيجابية للمستعمر في المعارضة للمستعمر، ومن دون إنشاء نظام مواقف تفاضلية إيجابية ما بين المستعمِر والمستعَمر، وببساطة بسبب تذويبها كل إيجابية: المعارضة هي التي شيدت المستعمر استطرادياً باعتبارها معادية للاستعمار. وبعبارة أخرى، أصبحت الهوية سلبية بحتة. ويكون ذلك بسبب هوية سلبية لا يمكن تمثيلها بطريقة مباشرة – أي إيجابياً – التي لا يمكن إلا أن تكون ممثلة بشكل غير مباشر، إلا من خلال التكافؤ بين اللحظات التفاضلية. وبالتالي، فإن الغموض يخترق كل علاقة تكافؤ: إن أي حدين لكي يكونا متكافئين لا بد أن يكونا مختلفين – خلاف ذلك، ستكون هناك هوية بسيطة. ومن ناحية آخرى، لا يمكن أن يكون التكافؤ موجود إلا من خلال فعل التخريب للميزة التفاضلية لتلك الحدود. وهذه هي النقطة تماماً،

التي سبق وإن قلناها والمتضمنة، إفساد طوارئ الضرورة من خلال منعها من تشكيل نفسها بالكامل. هذا الأمر غير التأسيسي – الطارئ – لنظام الاختلافات يتم الكشف عنه في زعزعة التعريف بالمكافئات. وإن الميزة النهائية للزعزعة، الهشاشة النهائية لكل الاختلافات، ستُظهر نفسها بالتالي في علاقة تكافؤ إجمالية، بحيث تتلاشى فيها الإيجابية التفاضلية لكل حدودها. وما جاء أعلاه هو بالضبط صيغة للعدائية، التي هكذا تؤسس نفسها للحد من الآثار الاجتماعية. لذا ينبغي أن نلاحظ أنه في هذه الصيغة، ليست هناك حالة تعرف أن القطب الإيجابي يواجه القطب السلبي: تذوب جميع الحتميات التفاضلية للقطب بواسطة مكافئاتها السلبية التي ترجع للقطب الآخر، وكل منهم يُظهر حصرياً ما إذا كان ما هو عليه.

دعونا نؤكد مرة أخرى: إن تكون شيئاً ما، يجب أن تكون دائماً ليس شيئاً آخر (أن تكون A يجب أن يؤدي إلى ألا تكون B). وهذه التفاهة هي ليست ما أردنا أن نؤكده، باعتبارها واقعة على أرضية منطقية يسيطر عليها بالكامل مبدأ التناقض: ألا تكون شيئاً هو ببساطة نتيجة منطقية لتكون شيئاً ما مختلف، وإن الإيجابية هي، لأن تهيمن على مجمل الخطاب. ما نؤكده هو شيء مختلف: «إن بعض الأشكال الخطابية الاستطرادية، من خلال مكافئها، تلغي جميع إيجابيات الموضوع وتعطي وجود حقيقي للسلبية بحد ذاتها». وهي استحالة حقيقية – سلبية – قد حققت شكلاً من أشكال الوجود. ولما كانت قد اخترقت الاجتماعية من خلال السلبية – أي من خلال العدائية – فإنها لا تبلغ الشفافية، للوجود الكامل، وتخرب بشكل دائم موضوعية الهوية. ومن هنا فصاعداً، نرى أن العلاقة المستحيلة ما بين الموضوعية والسلبية قد أصبحت تأسيسية للمجتمع. حتى الآن، تبقى استحالة العلاقة: لهذا السبب نجد، إن التعايش بين شروطها يجب أن تصوّر على أساس أنها ليست علاقة موضوعية للحدود، بل باعتبارها تخريباً متبادلاً لمحتوياتها.

النقطة الأخيرة هذه مهمة: إذا كانت السلبية والموضوعية غير موجدتين إلا من خلال تخريبهما المتبادل، فهذا يعني أنه لا شروط لإجمالي التكافؤ، ولا يمكن لمواضيع إجمالي التفاضل أن تتحقق تماماً. وعليه فإن شرط المكافئ الإجمالي هو، الفضاء الاستطرادي الذي يجب أن يقسم بدقة إلى معسكرين. العدائيون لا يقرون بـ «المضغة

الثلثية»(*) (Tertium Quid)، ولعله من السهل أن نرى لماذا. فإذا استطعنا التفريق بين سلسلة من المكافئات فيما يتعلق بشيء آخر غير تلك التي تعارض، فإن شروطها لا يمكنها أن تحدد بطريقة سلبية. كنا قد أثبتنا أنه موضع معين في نظام العلاقات: أي أنه، كنا قد وهبنا ذلك مع الموضوعية الجديدة. وعليه، منطق التخريب للخلافات قد وجد هنا حداً. ولكن، كما أن منطق الاختلاف لا يتدبر تشكيل فضاء مخيط تماماً، فإنه لا يمكن لمنطق التكافؤ أن يحقق ذلك مطلقاً. فتلاشي الميزة التفاضلية لمواقف العوامل الاجتماعية من خلال التكييف التكافؤي، لا يمكن أن يكون متكاملاً. وإذا المجتمع غير ممكن تماماً، فهو ليس من المستحيل تماماً. وهذا ما يسمح لنا صياغة الاستنتاج التالي: إذا المجتمع لا يمكنه مطلقاً أن يكون شفافاً مع نفسه، لأنه غير قادر على تشكل نفسه على أساس أنه حقل موضوعي، فلا يمكن أن تكون العدائية شفافة تماماً، باعتبارها لا يمكنها أن تتدبر تماماً حتى تلاشي الموضوعية الاجتماعية.

عند هذه النقطة، يجب أن ننتقل إلى النظر في بنية المجالات السياسية، من وجهات نظر المنطق المعارض للتكافؤ والاختلاف. ولعلنا نأخذ في هذا الصدد أمثلة قطبية معينة للحالات التي يسود فيها أحدهما على الآخر. ولعل المثال الصارخ على ذلك المنطق المتكافئ يمكن العثور عليه في «حركات الألفية السعيدة» (Millenna-rian Movements). وهنا يقسم العالم إلى معسكرين، من خلال «نظام مكافئات رديفية»(**) (System of Paratactical Equivalences): ثقافة الفلاحين تمثل هوية الحركة، والثقافة الحضرية تجسد الشر. ولعل المثال الثاني هو الانعكاس السلبي للمثال الأول، حيث الوصول إلى الحد الأقصى من الانقسام: لا يدخل أي عنصر في نظام المكافئات في علاقات غير تلك العلاقات المعارضة لعناصر النظام الآخر. ولكن ليس هناك مجتمع واحد فحسب، بل هناك مجتمعان. وحينما يأخذ التمرد الألفي مكانه، ويكون هناك هجوم شرس على المدينة، جمعي وعشوائي: يكون لا وجود للخطابات القادرة على وضع الخلافات داخل سلسلة المكافئات، التي كل عنصر من عناصرها

(*) هو الشيء الثالث الذي هو غير محدد وغير معروف ولكن يرتبط بأمرين محددين أو معروفين (المترجم).

(**) إن أصل الكلمة (of Paratactical) مشتقة من أصل الكلمة، الأرداف (Parataxis) هو أسلوب أدبي في الكتابة أو التحدث، والتي تفضل فيه جمل بسيطة قصيرة، مع استخدام التنسيق بدلاً من إخضاع العطف (المترجم).

يرمز للشر. (البديل الوحيد هو الهجرة الجماعية نحو منطقة أخرى من إنشاء مدينة الله المعزولة تماماً عن الفساد في العالم).

الآن، لعلنا نتأمل مثالاً معاكساً: سياسة دزرائيلي(*) (Disraeli) في القرن التاسع عشر. ولكون دزرائيلي كاتباً روائياً فقد ابتدأ مفهومه من النظر في شعبين، وهذا هو التقسيم الواضح للمجتمع لنقيضين طرفيين هما الفقر والثروة. لهذا يجب أن نضيف بنفس القدر تقسيم واضح المعالم إلى الفضاء السياسي الأوروبي، ما بين الأنظمة القديمة (Anciens Régimes) والشعب (The People). (في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحت التأثير المشترك للثورة الصناعية والثورة الديمقراطية، كان يعتبر عصر السلاسل الأمامية للتكافؤ). وكان هذا هو الوضع الذي يطمح إليه دزرائيلي في التغيير، وهدفه الأول يتجسد في التغلب على الانقساد الرديفي للفضاء الاجتماعي – وهو ما يعني، استحالة المجتمع الدستوري. فصيغته واضحة: «أمة واحدة». لذلك كان من الضروري كسر نظام المكافئات الذي تيّون «الذاتية الثورية الشعبية» (Popular Revolutionary Subjectivity)، الممتدة من النظام الجمهوري إلى مجموعة متنوعة من المطالب الاجتماعية والسياسية. طريقة هذا التمزيق: امتصاص تفاضلية المطالب، التي تمتصهم من سلاسلهم المتكافئة في السلسة الشعبية، وتحويلهم إلى اختلافات موضوعية ضمن النظام – وهو ما يعني تحويلها إلى «إيجابيات» وبالتالي ترحيل الحدود العدائية إلى المحيط الاجتماعي. ولعل هذا الدستور ولاختلافات الفضاء النقي سيكون «خطاً متحيزاً» (Tendential Line)، تم توسيعه في وقت لاحق، وتم تأكيده مع تطور دولة الرفاه. ولعل هذه هي لحظة «الوهم الوضعي» (Positivist Illusion) حيث يمكن استيعاب المجموعة الاجتماعية في إطار واضح ومرتب للمجتمع.

(*) هو بنيامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) (1804-1881) السياسي والكاتب البريطاني الذي شغل مرتين منصب رئيس الوزراء ولعب دوراً محورياً في إنشاء حزب المحافظين الحديث، وتحديد سياساته والتوعية الواسعة. ويذكر أنه كان له صوته المؤثر في الشؤون العالمية، ومعاركه السياسية مع زعيم الحزب الليبرالي وليام غلادستون (William Ewart Gladstone)، وقد لعب دوراً في جعل بريطانيا دولة حزبية محافظة (نسبة لحزب المحافظين) وهو الذي أطلق عليها وعلى حزب المحافظين ما يعرف اليوم بـ "Tory Democracy" (ديمقراطية المحافظين). وهو رئيس الوزراء البريطاني الوحيد الذي كان يهودياً بالولادة (المترجم).

نحن، بالتالي، نرى أن منطق التكافؤ هو منطق تبسيط الفضاء السياسي، في حين أن منطق الاختلاف هو منطق التوسع وزيادة التعقيد. لنأخذ مثالاً مقارناً من اللسانيات، يمكننا القول أن منطق الاختلاف يميل إلى توسيع قطب «سيهانتيكية»(*) (Syntagmatic) اللغة، وعدد الوظائف التي يمكن أن تدخل في العلاقة التركيبية، وبالتالي نضمن الاستمرارية مع بعضها البعض، في حين أن منطق التكافؤ يوسع القطب ليكون نموذجاً يقتدى به – وهذا يعني، العناصر التي يمكن أن تكون بديلاً لأحد آخر – وهذا مما يقلل من عدد المواقف التي يمكن أن تكون لربما مجمعة.

حتى الآن، عندما تكلمنا عن العدائية نجد إننا قد أبقيناها بصيغة المفرد من أجل تبسيط حجتنا. ولكن من الواضح أن العدائية لا تظهر بالضرورة إلا في نقطة واحدة: إن أي موقف في نظام الاختلافات، بقدر ما تم إبطال أثره، بقدر ما يمكن أن يكون موضعاً لعدائية ما. لذلك، هناك مجموعة متنوعة من العدائيات المحتملة في المجالات الاجتماعية، والكثير منها معارضة لبعضها البعض. والمشكلة الأهم في ذلك هي أن سلاسل التكافؤ سوف تختلف جذريا بموجبها، وفقاً للعداء المتدخل؛ والتي قد تؤثر وتخترق في هوية الموضوع نفسه، بطريقة متناقضة. وهو ما يؤدي إلى الاستنتاج التالي: كلما كانت العلاقات الاجتماعية غير مستقرة أكثر، كلما سيكون نظام الاختلافات الواضح أقل نجاحاً وستتكاثر نقاط العدائية بصورة أكثر. فهذا الانتشار يجعل من الصعب بناء أي مركزية، ونتيجة لذلك يتم بناء سلاسل موحدة للتكافؤ. (وهذا هو ما يعني، تقريباً، يمثل الحالة الموصوفة من قبل غرامشي تحت مصطلح «الأزمة البنيوية» (Organic Crisis).

مما جاء أعلاه، يبدو أنه قد تم تخفيض مشكلتنا في تحليل المجالات السياسية، التي تعتبر هي أساس العدائيات، إلى واحدٍ من النقاط الحدية للقطيعة والوسائط الممكنة للتنطيق. ولكن، هنا ندخل في تضاريس أرضية خطرة يكون فيها نزوح طفيف لتفكيرنا، الذي يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات خاطئة وبشكل جذري. لذا يجب علينا أن نبدأ من الوصف الانطباعي ثم نحاول تحديد شروط صحة تلك الصورة الوصفية. ويبدو أن سمة التفاضلية هنا هامة، حيث قد تنشأ بين المجتمعات

(*) تدل على العلاقة بين اثنين أو أكثر من الوحدات اللغوية المستخدمة بالتتابع لجعل بنية الجملة تنعكس مفاهيمها بشكل جيد (المترجم).

الصناعية المتقدمة وفي المحيط العالمي الرأسمالي: في السابق، انتشار نقاط العدائية يسمح بتضاعف النضال الديمقراطي، لكن هذه النضالات، ونظراً لتنوعها، لا تميل إلى تشكل «الشعب»، وهذا هو ما يُعنى به، الدخول في التكافؤ مع بعضه البعض، وتقسيم الفضاء السياسي إلى حقلين عدائيين. وعلى العكس من ذلك، ففي بلدان العالم الثالث، تميل الإمبريالية المستغِلة والمهيمنة بوحشية وبأشكال مركزية، منذ البداية إلى منح النضال الشعبي ضد المركز، وضد عدو واحد واضح المعالم. وهنا نجد أن الفضاء السياسي قد تم تقسيمه إلى حقلين موجودين منذ البداية، ولكن كان فيهما نوع النضال الديمقراطي منخفض كثيراً. وعليه سنستخدم «موقف شعبي ذاتي» (Popular Subject Position) للرجوع إلى الموقف الذي يتشكل على أساس تقسيم الفضاء السياسي إلى معسكرين عدائيين؛ و«موقف ديمقراطي ذاتي» (Democratic Subject Position) للإشارة إلى موضع عدائي محدد بوضوح، الذي لا يمكنه أن يقسم المجتمع بهذه الطريقة.

والآن، هذا التمييز الوصفي يواجهنا بصعوبة جدية. فبالنسبة إلى، إذا كان النضال الديمقراطي «لم يقسم» الفضاء السياسي إلى معسكرين، وإلى سلسلتي أرداف متكافئة، فإن ذلك يترتب عليه عدائية ديمقراطية تحتل الموقع الدقيق في نظام العلاقات مع العناصر الأخرى؛ وهو ذلك النظام العلائقي الإيجابي المنشأ فيما بينهم؛ وهو ما يقلل من تهمة السلبية المترتبة على العدائية. من هنا نرى، انها ليست سوى خطوة واحدة إلى التأكيد على أن النضال الديمقراطي – الحركة النسوية، ومكافحة العنصرية، وحركة مثليي الجنس وما إلى ذلك – هو نضال ثانوي، وإنه نضال من أجل «الاستيلاء على السلطة» (Seizure of Power) في المعنى الكلاسيكي الذي هو حقاً جذري، باعتباره افترض مثل هذا التقسيم للفضاء السياسي ضمن معسكرين. ومع ذلك، تنشأ الصعوبة من حقيقة أن مفهوم «الفضاء السياسي» لم يُعطَ تعريفاً دقيقاً في تحليلنا، حيث تم التزامن خلسة مع التشكيل الاجتماعي، نظراً لكونه تجريبياً. وهذا بطبيعة الحال تحديد غير شرعي. حيث يظهر أي نضال ديمقراطي ضمن مجموعة متناغمة من المواقف، وضمن الفضاء السياسي المخيط (الملتحم) نسبياً المتشكل بواسطة عدد وافر من الممارسات، التي لا تستنفد الواقع المرجعي والتجريبية للعوامل التي تشكل جزءاً منها.

يتطلب الإغلاق النسبي لهذا الفضاء الضروري، وذلك لبناء خطاب استطرادي للعدائية، نظراً إلى وضعية ترسيم الحدود الداخلية المعينة، لبناء مجمل سماح لتفسيم هذا الفضاء إلى معسكرين. وفي هذا المعنى، فإن الاستقلال الذاتي للحركات الاجتماعية هو، شيء أكثر من إنه مطلب لنضال معين للتطور من دون تدخل: بل هو شرط للعدائية للظهور على هذا النحو. ويشكل الفضاء السياسي للنضال النسوي ضمن مجموعة متكاملة من الممارسات والخطابات التي تخلق أشكال مختلفة من تبعية للمرأة، كما أن فضاء المناصرون للعنصرية ضمن مجموعة كثيرة المحددات للممارسات تشكل هي أيضاً تمييزاً عنصرياً. ولكن تلك العدائيات التي هي داخل كل من هذه الفضاءات التواقة للاستقلالية، تقسمهم إلى معسكرين. وهذا ما يفسر حقيقة أنه، عندما يتم توجيه النضالات الاجتماعية لم تكن ضد المواضيع المشكّلة ضمن الفضاء الخاص بهم، بل ضد مرجعيات تجريبية بسيطة – على سبيل المثال، الرجال أو الشعب الابيض هم مرجعيات بيولوجية – ووجدوا أنفسهم في صعوبات. فبالنسبة إلى هذه النضالات نجدها تتجاهل خصوصية الفضاءات السياسية في العدائيات الديمقراطية الظاهرة الآخرى. لنأخذ على سبيل المثال، الخطاب الذي يعرض الرجال، سنجد أنه لا غنى عن الواقع البيولوجي، باعتباره عدواً. ماذا سيحدث لخطاب من هذا النوع، حينما يكون ذلك ضرورياً لتطوير العدائيات التي هي من مثل النضال من أجل حرية التعبير أو النضال ضد احتكار السلطة الاقتصادية، وكلاهما يؤثر على الرجال والنساء؟ فبالنسبة إلى الأرضية حينما تصبح هذه الفضاءات مستقلة عن بعضها البعض، بالتأكيد سيتكون جزء من قبل التشكيلات الخطابية الاستطرادية، مؤسسةً لمختلف أشكال التبعية، وفي جزء من ذلك نجد أنه نتيجة للنضالات نفسها.

بعد أن نكون قد شيدنا الأرضية النظرية التي تسمح لطابع العدائية المتطرف للنضال الديمقراطي من أن تفسر، فما الذي تبقى إذن من خصوصية المعسكر «الشعبي». وعليه لا يمكن لـ غير المرسلات ما بين «الفضاء السياسي» والمجتمع» باعتبارها مراجع تجريبية، أن تلغي المعيار التفاضلي الوحيد ما بين «الشعب» و«الديمقراطية»؟ وللجواب على هذا السؤال نقول، أن الفضاء السياسي الشعبي يظهر في تلك الحالات، من خلال سلسلة من المكافئات الديمقراطية والمنطق السياسي، الذي يميل إلى سد الفجوة ما بين الفضاء السياسي والمجتمع، باعتباره مرجعاً تجريبياً. وبهذه الطريقة تولد النضالات الشعبية التي تحدث فقط في حالة العلاقات الخارجية

المتطرفة لما بين الجماعات المهيمنة وما تبقى من المجتمع. ففي حالة الألفية السعيدة التي أشرنا إليها سابقاً، تكون هذه النقطة واضحة الملامح: إن في مجتمع الفلاحين والمجتمع الحضري المهيمن، ليس هناك عملياً أي عناصر مشتركة؛ وبهذا المعنى، كل ملامح الثقافة الحضرية يمكن أن تكون رموزاً مضادة للمجتمع. فإذا تحولنا إلى دورة التوسع والدستور للفضاءات الشعبية في أوروبا الغربية، سنلاحظ أن جميع هذه الحالات، تتزامن مع هذه الظاهرة للعوامل الخارجية أو العوامل الخارجية في السلطة. فقد ظهرت بدايات «الوطنية الشعبوية» (Populist Patriotism) في فرنسا خلال حرب المائة عام، وهذا هو ما نعنيه في خضم تقسيم الفضاء السياسي الناجم عن شيء خارجي باعتباره قوة أجنبية موجودة. فالبناء الرمزي للفضاء الوطني من خلال فعل الشخص الشعبوي من مثل جان آرك (Joan of Arc) الذي هو، في أوروبا الغربية، واحد من اللحظات الأولى لظهور «الشعب» كعامل تاريخي. وفي حالة النظام القديم والثورة الفرنسية، أصبحت الحدود الشعبية هي الحدود الداخلية، وأن شرطها هو الانفصال والتطفل على طبقة النبلاء والنظام الملكي مقابل ما تبقى من الشعب. لكن، من خلال العملية التي أشرنا إليها، في البلدان الرأسمالية المتقدمة منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن التكاثر و«التنمية غير المتزنة» للمواقف الديمقراطية ضعُفت بصورة متزايدة، بساطتها وتلقائيتها للوحدة حول القطب الشعبي. ويرجع ذلك جزئيا للنجاح في حد ذاته، الذي يميل فيه النضال الديمقراطي أقل وأقل ليكون موحداً باسم «النضالات الشعبية». إن ظروف الصراع السياسي في الرأسمالية الناضجة هي بعيدة على نحو متزايد من طراز القرن التاسع عشر الواضح المعالم لـ «سياسة الحدود الفاصلة» (Politics of Frontiers) وتميل إلى تبني نمط جديد، سنحاول تحليله في الفصل التالي. فإنتاج «آثار الحدود الفاصلة» (Frontier Effects) – هي حالة من التوسع في السلبية المتعلقة بالعدائيات – تقف بالتالي مرتكزة على الفصل «الواضح والمُعطى»، في إطار المرجعية المكتسبة مرة واحدة وإلى الأبد. كما أن إنتاج هذا الإطار يصبح الآن من «أول المشاكل السياسية»، وهو يمثل دستور الهويات ذاتها التي سيكون لها مواجهة مع بعضها البعض بعدوانية. وهذا يوسع بشكل كبير مجال ممارسات التنطيق، ويتحول إلى أي جبهة هي شيء غامض في الأساس وغير مستقرة، وتخضع لعمليات التشريد المتواصلة. وبعد أن وصلنا إلى هذه النقطة، أصبح بيدنا الآن كل العناصر النظرية اللازمة لتحديد خصوصية مفهوم الهيمنة.

يجب أن نرى الآن كيف نربط الفئات النظرية المختلفة، لنتمكن من إنتاج مفهوم «الهيمنة». إن الحقل العام لظهور الهيمنة هو تلك الممارسات التلفظية، أي هو ذلك الحقل، الذي لم تتبلور عنده «العناصر» لتكون «لحظات». ففي النظام المغلق للهويات العلائقية (الهويات ذات العلاقة)، التي يكون عندها كل لحظة هي تقييد مطلق، سوف لا يكون هناك مكانٌ فيها على الإطلاق لممارسة الهيمنة. فنظام الاختلافات الناجح تماماً، الذي يستبعد أي دال عائم، سوف لا يجعل أي تنطيق ممكن؛ وإن مبدأ التكرار سيسود على كل ممارسة ضمن هذا النظام، ولن يكون هناك أي شيء للهيمناتية(*). ويكون ذلك بسبب الهيمنة المفترضة غير المكتملة وذات الطابع الاجتماعي المفتوح، والتي لا يمكن أن تأخذ مكانها إلا في الحقل السائد بواسطة الممارسات اللفظية.

ومع ذلك، يطرح هذا على الفور مشكلة: ما هو «الموضوع المعبر»(**) (Articulat-ing Subjest)؟ لقد شهدنا الجواب على هذا السؤال فعلاً حين أهدت الماركسية الأممية الثالثة أهتمامها لهذا السؤال: حافظت الماركسية منذُ عصر لينين وحتى غرامشي على – مع كل الفروق الدقيقة والاختلافات، الذي حللناها سابقاً – أن الصميم النهائي لقوة الهيمنة يتكون من الطبقة الأساسية. فالفرق ما بين القوى المهيمنة والقوى الهيمناتيتة هو أمرٌ مرتبك، باعتباره فرقاً أنطولوجياً ما بين المستويات الدستورية لكلٍ منهما. كما أن علاقات الهيمنة هي علاقات تركيبية راسخة على الفئات الصرفية التي تسبقها. إلا أنه من الواضح، أن هذا لا يمكن أن يكون ردنا، لذا هو على وجه التحديد، تمايز المستويات لكل تحليلاتنا السابقة، التي كانت تسعى إلى التلاشي أو الإذابة. ففي واقع الأمر، أننا قبلنا مرة أخرى بمواجهة البديل الداخلي/ الخارجي، مع اثنين من الحلول الجوهرية المتساوية التي سنواجهها، إذا قبلنا بحصرية الحلول. موضوع الهيمنة، يوصف بأنه موضوع أي ممارسة تلفظية، يجب أن تكون جزئياً متلفظة خارجياً – خلاف ذلك، لن يكون هناك أي تعبير على الإطلاق. ومن ناحية أخرى، مع ذلك لا يمكن أن نتصور مثل هذا الفعل الخارجي بأنه موجود بين مستويين أنطولوجيين (وجوديين)

(*) ويتعلق ذلك بخضوع عدد السكان، والمنطقة، والعملية... إلخ، للسلطة السياسية أو الاجتماعية السائدة (المترجم).

(**) المقصود هنا هو التعبير عن فكرة أو شعور، بطلاقة وتماسك (المترجم).

مختلفين. فنحن نتملك تميزاً ما بين الخطاب والمجال العام لخطوات التفكير المنطقية: في هذه الحالة، إن كلاً من القوى المهيمنة، ومجموعة العناصر المتناغمة للهيمناتية ستشكل نفسها على نفس المستوى - المجال العام لخطوات التفكير المنطقية- في حين أن الخارجي سيكون متوافقاً مع التشكيلات الخطابية الاستطرادية المختلفة. لا شك إن الأمر كذلك، ولكن لابد من أن نمتلك المزيد من التحديد، لأن هذه الخارجية لا يمكنها التوافق مع شكلين من التشكيلين الخطابين الاستطراديين بصورة كاملة. وعليه، إن ما الذي يميز تكّون الخطاب الاستطرادي هو الانتظام في التشتت، فإذا كان الخارجي ذوسمة منتظمة في العلاقة ما بين التشكيلين فسيصبح الخارجي اختلاف جديد، وإن هذان التشكيلان، بالمعنى الدقيق للكلمة، سوف لا يكونان خارجيان نسبة لبعضهما البعض، (ومع هذا، مرة أخرى، إمكانية التنطيق ستختفي). وبالتالي، إذا كان ما هو خارجي مفترض من خلال الممارسة التلفظية هو موجود في المجال العام لخطوات التفكير المنطقية، فإنه لا يمكن مطابقة نظامين متكاملين بتشكيل الاختلافات. لذا لا بد أن يكون الخارجي قائم بين المواقف الذاتية الواقعة داخل بعض التشكيلات الخطابية الاستطرادية و«العناصر» التي ليس لها تنطيق خطابي استطرادي دقيق. هذا الغموض هو الذي يجعل من الممكن صياغة التنطيق كممارسة لإرساء نقاط عقدية تقيد جزئياً معنى الاجتماعية في نظام متنظم للاختلافات.

يجب علينا الآن النظر في خصوصية ممارسة الهيمنة في المجال العام للممارسات التلفظية. لعلنا نبدأ من حالتين لا يمكننا تميزيها باعتبارها تنطيق للهيمنة. عند أحد الطرفين يمكن أن نشير، على سبيل المثال، إلى إعادة تنظيم مجموعة متناغمة من الوظائف الإدارية البيروقراطية وفقاً لمعايير الكفاءة أو العقلانية. وهنا نعرض العناصر المركزية لأي ممارسة تلفظية: تكوين نظام منظم للاختلافات – للحظات، من ثم – يبدأ من عناصر مجزأة ومشتت. ومع ذلك، هنا لا نتحدث عن الهيمنة، والسبب يعود إلى، أنه من أجل الحديث عن الهيمنة، فاللحظة التلفظية غير كافية. ومن الضروري أيضاً، أن يأخذ التنطيق مكانه من خلال المواجهة مع الممارسات التلفظية العدائية – بعبارة أخرى، يجب أن تظهر الهيمنة في حقل تقاطع من خلال العدائية، لذا نفترض ظاهرة التكافؤ وآثار الحدود. ولكن، على العكس من ذلك، ليس كل عدائية تفترض ممارسات هيمنة. ففي حالة الألفية السعيدة، على سبيل المثال، نمتلك عداءً بشكله الأكثر نقاوة وحتى الآن لا توجد هيمنة، بسبب عدم وجود التنطيق للعناصر

العائمة: المسافة ما بين مجتمعين هي شيء مُعطى على الفور، ويُكتسب منذ البداية، ولا يفترض أن يكون فيه أي بناء تلفظي. فسلاسل التكافؤ لا يمكنها بناء الفضاء المجتمعي؛ وبدلاً من ذلك، فإنها تعمل على الفضاءات المجتمعية القائمة من قبل. وبالتالي فإن الشرطين الأساسيين لصياغة تنطيق الهيمنة هما، وجود القوى العدائية وعدم الاستقرار في الحدود التي تفصل بينهما. فوجود مساحة واسعة للعناصر العائمة وإمكانية تنطيق المعسكر المعاكس – التي تنطوي على إعادة تحديد دائمة لهذه الأخيرة – هو ما يشكل الأرضية التي تسمح لنا لتعريف الممارسة على أساس أنها هيمنة. ولعله من دون التكافؤ، ومن دون الحدود يكون من المستحيل أن نتحدث عن الهيمنة بدقة.

في هذه المرحلة أصبح من الواضح، كيف يمكننا استرداد المفاهيم الأساسية لتحليل الغرامشية، رغم أنه سيكون من الضروري التطرق إلى الاتجاه الذي يقودنا إلى ما بعد غرامشي. فالظرفية تكون حيث هناك ضعف معمم للنظام العلائقي في تحديد هو يات الفضاء الاجتماعي أو السياسي الممنوح، وحيث تكون نتيجة لذلك، يكون هناك انتشار للعناصر العائمة، وهوما سنسميه ما تلى غرامشي، وظرفية «الأزمة البنيوية». إنها لا تبرز من نقطة مفردة، ولكن هذه هي النتيجة لكثرة المحددات للملابسات؛ والتي أباحت لنفسها، ليس فقط انتشار العدائيات فحسب، بل أيضاً تعميم أزمة الهويات الاجتماعية. فالفضاء الاجتماعي والسياسي موحد نسبياً من خلال إقامة نقاط عقدية، ودستور الهويات العلائقية الواضحة الميل، هو ما أسماه غرامشي بـ «الكتلة التاريخية». هو نوع من الارتباط الانضمامي إلى عناصر مختلفة من الكتلة التاريخية – لا وحدة في أي شكل من الأشكال التاريخية القبلية، ولكن الانتظام في التشتت – يتزامن مع مفهومنا للتكوين الخطابي الاستطرادي. وبقدر ما نعتبر الكتلة التاريخية من وجهة نظر التضاريس الأرضية العدائية التي يتم تشكيلها، بقدر ما سوف نطلق عليه «تشكيل الهيمنة».

وأخيراً، ما دام تشكيل الهيمنة ينطوي على ظاهرة الحدود، فإن مفهوم «حرب المواقع» (War of Positions) يكشف لنا أهميته الكاملة. ومن خلال هذا المفهوم، جلب غرامشي اثنين من الآثار النظرية الهامة، الأول هو تأكيد استحالة أي إغلاق للاجتماعية: منذ أن كانت الحدود هي داخلية في الاجتماعية، فمن المستحيل أن تستوعب التشكيل الاجتماعي، بوصفه المرجع التجريبي تحت اشكال واضحة

للمجتمع. فكل «مجتمع» يشكل أشكاله الخاصة به للعقلانية والوضوح من خلال تقسيم نفسه؛ وهو ما يعني، من خلال طردها خارج ذاتها، أي فائض عن المعنى لتخريب ذلك. ولكن، من ناحية أخرى، بقدر ما تختلف تلك الحدود مع التقلبات في «حرب المواقع»، فإن هوية الفاعلين تتغير في المواجهة أيضاً، وبالتالي من المستحيل أن تجد فيها أي مرسى نهائي لم يتم عرضه علينا من قبل لحمة المجمل. وفي وقت سابق كثيراً، قلنا أن مفهوم حرب المواقع أدى إلى نزع سلاح الحرب؛ والواقع أنه لا شيء أكثر من ذلك: إنه يقدم الغموض الجذري في الاجتماعية، التي تُمنع من أن تكون مقيدة في المدلول المتسامي. ومع ذلك، فإن هذه هي النقطة التي تعرض حدودها عند مفهوم حرب المواقع.

تفترض حرب المواقع تقسيم الفضاء الاجتماعي إلى معسكرين وتقدم تنطيق الهيمنة باعتبارها منطق التنقل للحدود التي تفصل بينها. ومع ذلك، من الجلي أن يكون هذا الافتراض غير شرعي: وجود معسكرين قد يكون في بعض الحالات على أثر تنطيق الهيمنة، ولكن ليس له شرط قبلي تأكيدي – لذلك، إذا كانت التضاريس الأرضية لتنطيق الهيمنة تعمل لتكون هي نفسها نتاج هذا التنطيق، فيفترض في مفهوم حرب المواقع الغرامشي أن يكون نوع من أنواع تقسيم الفضاء السياسي، الذي ميزناه في وقت سابق باعتباره خاصاً بـالهويات «الشعبية». فهومفهوم متقدم على مفهوم «الشعب» للقرن التاسع عشر الميلادي الذي يتمثل في الحقيقة في أنه، بالنسبة إلى غرامشي لم تعد «الهوية الشعبية» تُعطى ببساطة، ولكن يجب أن يتم بناؤها – بالتالي هي منطق تلفظي للهيمنة؛ ولكن لا يزال هناك شيء من المفهوم القديم، فكرة أن مثل هذا البناء يعمل دائما على أساس توسيع الحدود داخل الفضاء السياسي، والتي تنقسم لـ «قسمين متناقضين»(*) (Dichotomically). وهي هذه النقطة التي رفضت الغرامشية عدم قبولها. فكما أشرنا سابقاً، إن انتشار هذه الفضاءات السياسية، والتعقيدات والصعوبات لتنطيقها، هي سمة مركزية للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المتقدمة.

(*) التقسيم أو التناقض بين شيئين أو التي يتم تمثيلها على أنها معارضة أو مختلفة تماماً، على سبيل المثال،: بالتقسيم الصارم بين العلم والتصوف. يجب أن يشير الانقسام دائماً إلى تقسيم من نوع ما إلى مجموعتين. فهو يستخدم أحياناً للإشارة إلى حالة الحيرة التي تبدو أنها تنطوي على تناقض، ولكن هذا الاستخدام يعتقد عموماً أنه يكون غير صحيح (المترجم).

وبالتالي سوف نحتفظ من وجهة نظر غرامشي بمنطق التنطيق والمركزية السياسية لآثار الحدود، ولكن سنقضي على افتراض وجود مجال سياسي منفرد، باعتباره إطار عمل ضروري لتلك الظواهر التي تنشأ. لذا سوف نتحدث عن النضال الديمقراطي حيث تعني هذه التعدد في المجالات السياسية، وفي النضالات الشعبية، وإن بعض الخطابات ذات الميل الشديد تبني الانقسام في المجال السياسة المنفرد في حقلين متعارضين. ولكن من الواضح أن المفهوم الأساسي هو «النضال الديمقراطي»، وأن النضالات الشعبية هي مجرد ملابسات محددة ناجمة عن مضاعفات آثار التكافؤ ضمن النضال الديمقراطي.

من الواضح مما سبق، أننا انتقلنا بعيداً عن جانبين رئيسيين لفكر غرامشي: (أ) إصراره على أن مواضيع الهيمنة تُشكل بالضرورة على مستوى الطبقات الأساسية؛ (ب) مسلمته لذلك، مع استثناء التشكل في «الفترة المعلقة»(*) (Interregna) بسبب «الأزمة البنيوية»، حيث تكون كل بنيويات التشكيل الاجتماعية نفسها حول مركز هيمنة مفرد. فكما أشرنا مسبقاً، هذه هي مضامين آخر عنصرين جوهريين متبقيين من الفكر الغرامشي. ولكن نتيجة التخلي عنهما، يجب علينا الآن مواجهة اثنين من السلاسل المتعاقبة من المشاكل التي لم تنشأ لدى غرامشي.

المشكلة الأولى تتعلق بالفصل ما بين المستويات، وإن اللحظة الخارجية التي يفترض أن تكون الهيمنة، هي بالمثل من أي علاقة تلفظية. فكما طالعنا سابقاً، فإن هذا لا يقدم أي مشاكل لغرامشي باعتبار أن الهيمنة هي ليست جوهر الطبقة النهائية لـ «الإرادة الجماعية»، وفي تحليله كانت النتيجة هي وجوب تنطيق الهيمنة. ولكن كيف تقف الأشياء مرة واحدة بامتياز أنطولوجي (وجودي) لهذا النواة الصميمية النهائية التي قد تم تلاشيها؟ إذا، في حالة وجود هيمنة ناجحة للهويات العلائقية، وقد تدبرت الممارسات التلفظية بناء نظام بنيوي للاختلافات، فهل لا يمكن أن يكون هناك طابع خارجي لقوى الهيمنة وتختفي أيضاً؟ وهل لا يصبح هناك خلاف جديد داخل الكتلة التاريخية؟ يجب أن تكون الإجابة بلا شك إيجابية. وعليه فإنه من شأن

(*) هي الفترة التي عندها يتم تعليق الحكومة الطبيعية، خصوصاً بين العهود المتعاقبة أو الأنظمة (المترجم).

نظام الأختلافات هذا، ملتحماً بصورة جيدة مع كل عناصره معاً ليقتضي ضمناً أن يكون نهاية النموذج المهيمن في السياسة. وفي هذه الحالة لن تكون هناك علاقات تبعية أو سلطة، ولكن، بالمعنى الدقيق للكلمة، لا تكون هناك علاقات هيمنة. وبالنسبة إلى الحظة الخارجية، مع اختفاء الفصل ما بين المستويات، من شأن مجال الممارسات التلفظية أن تختفي أيضاً. لأن البعد المهيمن في السياسة يتوسع فقط باعتباره مفتوحاً، وميزته غير محيط (ملتحم جداً) في تعاظم الاجتماعية.

في مجتمع الفلاحين في العصور الوسطى، المساحة المفتوحة لتفاضل التنطيقات هي في حدها الأدنى وبالتالي، لا توجد هناك أشكال هيمنة للتنطيق: الانتقال المفاجئ من الممارسات المتكررة داخل نظام مغلق للاختلافات نحو التكافؤات الأمامية والمطلقة عندما يجد المجتمع نفسه مهدداً. وهذا هو السبب، في أن النموذج السياسي المهيمن يصبح سائداً فقط عند بداية العصر الحديث، وعندما يعيد إنتاج المجالات الاجتماعية المختلفة لتأخذ مكانها بشكل دائم في الظروف المتغيرة، التي تتطلب باستمرار بناء نظم جديدة للاختلافات. ومن ثم فإن مجال الممارسات التلفظية يتوسع بصورة هائلة. وهكذا أن الظروف وإمكانية التقييد النقي للاختلافات ستنحسر؛ وستصبح كل هوية اجتماعية نقطة التقاء لمضاعفة عدد الممارسات التلفظية، التي كثيرٌ منها عدائي. وفي ظل هذه الملابسات، يكون من غير الممكن التوصل إلى بنية داخلية متكاملة يمكنها أن تغلق بالتمام الفجوة ما بين «اللفظ» (Articulated) و«المتلفظ» (Articulator). ولكن من المهم أن نؤكد، أنه لا يمكن أن يكون ممكناً لهوية القوة المعبرة أن تبقى منفصلة ومن دون تغيير. فكلاهما (أي اللفظ والمتلفظ/ الناطق) معرضان إلى عملية تخريب وإعادة تعريف مستمرتين. هذا هو الحال تماماً، حيث إنه حتى نظام التكافؤات في مأمن من خطر تحويله إلى اختلاف جديد: من المعروف كيف أن العديد من المجموعات المعارضة الأمامية إلى النظام، يمكن أن تتوقف عن ان تكون معارضة خارجية لها، وتصبح مجرد موقع متناقض، بل هو داخلي ضمن هذا النظام – وهذا هو فرق آخر. ويحتضن تشكيل الهيمنة أيضاً ما يعارض ذلك، فبقدر ما تقبل القوى المعارضة نظام التنطيق الأساسي لهذا التشكيل باعتباره شيئاً متنافياً، بقدر ما يكون «مكان النفي» معّرف بواسطة المعلّمات الداخلية للتشكيل نفسه. لذا، فإن الحتمية النظرية للظروف المندثرة لشكل الهيمنة السياسية، هي أيضاً تفسر الاسباب التي أدت إلى التوسع المستمر لهذا النموذج في العصر الحديث.

تشير المشكلة الثانية إلى فردانية (Singleness) مركز الهيمنة. فبمجرد رفضنا المستوى الأنطولوجي (الوجودي) الذي من شأنه تكريس الهيمنة باعتبارها «مركز» الاجتماعية وباعتبارها جوهر الاجتماعية، فمن الواضح أنه لا يمكن الحفاظ على فكرة الفردانية لنقطة الهيمنة العقدية. وبكل بساطة، الهيمنة هي «نوع علاقة سياسية»، وشكل، إذا كان هناك أحد يرغب، بالسياسة؛ ولكن غير قابل لتحديد مكانه داخل التضاريس الاجتماعية. في التشكيل الاجتماعي الممنوح، يمكن أن يكون هناك مجموعة متنوعة من نقاط الهيمنة العقدية. فبكل وضوح بعضها قد يكون كثيرة محددات عالية: أنها يمكن أن تشكل نقطة التكثيف لعدد من العلاقات الاجتماعية و، بالتالي، تصبح نقطة محورية في عدد وافر من الآثار المجملية. ولكن بقدر ما يكون الاجتماعي غير متناهه وغير مختزل إلى أي مبدأ توحيدي أساسي، بقدر ما يكون ذلك مجرد فكرة لمركز اجتماعي ليس له اي معنى على الاطلاق. وبمجرد وضع مفهوم الهيمنة وإعادة تعريف التعددية الاجتماعية وفق تلك البنود، يجب علينا أن نسأل انفسنا عن أشكال العلاقة القائمة بينها. كثير ما يمكن تصور هذه التعددية أنها غير قابلة لاختزال الاجتماعية، باعتبارها مستقلة ذاتياً عن الميدان وأشكال النضال. وهذا يتطلب أن نقوم بتحليل وجيز لبعض المشاكل المتعلقة بمفهوم «الاستقلال الذاتي». وفي السنوات الأخيرة كان هناك جدل كبير فيما يتعلق، على سبيل المثال، بمفهوم «الاستقلال الذاتي النسبي للدولة»[41]، إلا أنه في الغالب تم طرحه ضمن البنود التي قادته إلى طريق مسدود. وبشكل عام، قُدمت هذه المحاولات لشرح «الاستقلالية النسبية للدولة» في إطار قبول افتراض اللحمة في المجتمع – على سبيل المثال، من خلال الحتمية في المقام الأخير من قبل الاقتصاد – وبالتالي فإن مشكلة الاستقلال الذاتي النسبي سواء كان للدولة أو من أي جهة أخرى، سيصبح غير قابل للذوبان. وبالنسبة إلى ذلك، لا يفسر الإطار البنيوي المنشأ بواسطة الحتمية الأساسية للمجتمع حدود الاستقلال الذاتي فحسب، بل طبيعته ككيان مستقل أيضاً – في هذه الحالة، إن الكيان هو حتمية بنيوية آخرى للنظام ومفهوم «للاستقلال الذاتي» لا لزوم له؛ وما عدا ذلك، لم يتم تحديد الكيان المستقل بواسطة النظام، وفي هذه الحالة لا بد من شرح، حيث يتم تشكيله وفرضية اللحمة الاجتماعية الذي يتعين التخلص منه أيضاً. وهذا هو بالضبط الرغبة في الجمع بين هذه الفرضية مع مفهوم الاستقلال الذاتي الذي يتعارض معها، والتي شابها نقاش ماركسي حول الدولة أكثر معاصرة – عمل بولانتزاس (Poulantzas)

على وجه الخصوص. ولكن، إذا رفضنا فرضية وجود الإغلاق النهائي للاشتراكية، فمن الضروري أن نبدأ من عدد وافر من المجالات السياسية والاجتماعية، التي لا تشير إلى أي أساس توحيدي في نهاية المطاف. التعددية ليست ظاهرة لتفسيرها، ولكن نقطة البداية في التحليل. ولكن إذا، كما رأينا، كانت هوية كل من هذه الفضاءات هي دائما محفوفة بالمخاطر، فمن الممكن ببساطة أن نؤكد المعادلة بين الاستقلال الذاتي والتشتت. فلا الاستقلال الذاتي المجمل ولا التبعية الكلية هما، بالتالي، حلاً معقولاً. وهذا يشير بوضوح إلى، أن المشكلة لا يمكن حلها في أرضية نظام اختلافات مستقر. فكلاً من الاستقلال الذاتي والتبعية – وبدرجات نسبية مختلفة – هي مفاهيم لا تدل إلا على معانيها في مجال المارسات التلفظية، وبقدر ما تعمل هذه المفاهيم في المجالات السياسية فإنها تتقاطع فيها عدائيات ممارسات الهيمنة. ولعل المارسات التلفظية لا تأخذ مكانها في الفضاءات الاجتماعية والسياسية الممنوحة فحسب، بل فيما بينها أيضاً. الاستقلالية الذاتية للدولة ككل – على افتراض انه عند هذه اللحظة يمكن التكلم عنها باعتبارها متماسكة– تعتمد على بناء الفضاء السياسي الذي لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لتنطيق الهيمنة. وشيئاً من هذا القبيل يمكن أن يُقال عن درجة التماسك أو الوحدة والاستقلالية الذاتية الموجودة بين مختلف الفروع وأجهزة الدولة. وهذا يعني، أن الاستقلال الذاتي لبعض الميادين المعينة هي ليست «بنية ضرورة» (Necessary Structural) مؤثرة في أي شيء، لكنها نتيجة لمارسات تلفظية دقيقة تعمل على بناء هذا الاستقلال الذاتي. «الاستقلال الذاتي، بعيداً عن إنه يتعارض مع الهيمنة، هو شكل من أشكال بناء الهيمنة».

يمكن أن يقال هنا شيء مماثل، لاستخدام مهم آخر مصنوع لمفهوم الاستقلال الذاتي في السنوات الأخيرة: الاستقلال الذاتي مرتبطة بالتعددية المطلوبة من خلال توسيع الحركات الاجتماعية الجديدة. نحن هنا في نفس الوضع. إذا تم تشكيل هوية الموضوعات أو القوى الاجتماعية التي تصبح مستقلة مرة واحدة وإلى الأبد، فستفرض مشكلة الاستقلال الذاتي فحسب. ولكن، إذا اعتمدت هذه الهويات على بعض الظروف الاجتماعية والسياسية الدقيقة لوجودها، فإن الاستقلال الذاتي في حد ذاته لا يمكن الدفاع عنه أو توسيعه إلا من حيث النضال المهيمن على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، تصل الموضوعات السياسية النسوية أو البيئية إلى نقطة معينة، «مثل أي هوية اجتماعية أخرى»، تعوم فيها الدلالات حيث تكون مجرد وهم خطير للتفكير

الذي يتم تأكيده لمرة واحدة وإلى الأبد، وتكون فيه الأرضية التي تشكل الظروف الخطابية الاستطرادية هي لظهور لا يمكن تخريبه. وإن قضية الهيمنة التي ستأتي لتهديد استقلالية بعض الحركات، هي من ثم مشكلة يطرحها بشكل سيئ. وبالمعنى الدقيق للكلمة، أن عدم التوافق هذا لا يكون موجوداً إلا إذا كانت الحركات الاجتماعية منفردة ومنقطعة الاتصال مع البعض الآخر؛ ولكن إذا كان لا يمكن اكتساب هوية كل حركة مرة واحدة وإلى الأبد، من ثم إنه لا يستطيع أن يتجاهل ما يحدث خارجها. ذلك في ملابسات معينة، ذاتية الطبقة السياسية للعمال البيض في بريطانية هي كثيرة المحددات من خلال السلوكية العنصرية، أو سلوكية مناهضة العنصرية، المهمة الواضحة للعمال المهاجرين. وهو ما سيؤثر على ممارسات معينة لحركة النقابات العمالية، التي بدورها ستؤدي إلى عواقب في عدد من جوانب السياسة العامة للدولة، وفي نهاية المطاف على انتعاش الهوية السياسية للعمال المهاجرين أنفسهم. وهنا نجد أنه من الواضح أن هناك صراع هيمنة، طالما أن التفاعل بين التشدد النقابي للعمال البيض والعنصرية أو المناهضة للعنصرية لم يتم تحديده منذ البداية؛ ولكن أشكال هذا النضال التي تقوم به الحركات المناهضة العنصرية سيمر جزءٌ منه عبر استقلالهم الذاتي في بعض الانشطة، والاشكال التنظيمية، وجزئياً من خلال نظام التحالفات مع القوى الأخرى، وجزئياً من خلال بناء نظم التكافؤ بين مكونات الحركات المختلفة. فبالنسبة إلى ذلك، لا شيء يمكن تعزيز نضالات مكافحة العنصرية، أكثر من بناء نماذج مستقرة لكثرة المحددات بين هذه المكونات بصفتها المناهضة للعنصرية، والتمييز على أساس الجنس، ومعاداة الرأسمالية التي، تركت لنفسها، عدم الميل بالضرورة للتلاقي أو التقارب. مرة أخرى، الاستقلال الذاتي لا يعارض الهيمنة، ولكن هذه هي اللحظة الداخلية لعملية الهيمنة على نطاق واسع. (من الواضح أن هذه العملية لا تمر بالضرورة عبر شكل «الطرف» ولا عبر كل شكل مؤسسي منفرد، ولا من خلال أي نوع من نسق تأكيدي مسلم قبلياً).

إذا كانت الهيمنة هي نوع من العلاقات السياسية وليس مفهوم طوبوغرافية، فمن الواضح لا يمكن أن تكون إلا أحد أمرين هما، إما مصممة لإنها آثار مشعة من وجهة نظر مميزة وإما لا غير ذلك. وفي هذا المعنى، يمكن أن نقول أن الهيمنة هي أساس رمزي مفهومي: تظهر دائما من فائض المعنى الذي ينتج عن عملية التهجير. (على سبيل المثال، نقابة أو منظمة دينية قد تستغرق على الوظائف التنظيمية في المجتمع،

التي تتجاوز الممارسات التقليدية المنسوبة إليهم، والتي تلتزم وتقاوم من قبل القوى المعارضة). إن لحظة الانخلاع هو أمرٌ ضروري لأي ممارسة هيمنة: وقد شهدنا ذلك في ظهور المفهوم للغاية في الديمقراطية الاجتماعية الروسية، تحت شكل هوية طبقة خارجية إلى مهام الهيمنة؛ واستنتاجنا هو لا وجود لهوية اجتماعية مكتسبة بالمجمل مطلقاً – الأمر الذي يمنح لحظة الهيمنة– التلفظية قدراً كاملاً من مركزيتها. إن شرط هذه المركزية، بالتالي، هو انهيار الخط الفاصل الواضح بين الداخلي والخارجي، وبين المشروط والضرورة. ولكن هذا يؤدي إلى الاستنتاج الذي لا مفر منه: لا يمكن لمنطق الهيمنة حساب مجمل الاجتماعية وتشكيل مركزيتها، ففي هذه الحالة يتم إنتاج لحمة اجتماعية جديدة مخيطة مع بعضها البعض وأن مفهوم الهيمنة للغاية سيلغي نفسه. فالانفتاح الاجتماعي هو، بالتالي، شرط مسبق لكل ممارسة هيمنة. الآن، هذا سيؤدي بالضرورة إلى استنتاج ثاني: إن تشكيل الهيمنة، الذي نتصوره، لا يمكن أن يحال إلى منطق معين لقوة اجتماعية مفردة. إن الكتلة التاريخية – أو تشكيل الهيمنة – أُنشئت عبر الانتظام في التشتت، ويشمل هذا التشتت انتشار عناصر متنوعة جدا: نظم الاختلافات التي تحدد جزئياً الهويات العلائقية؛ وسلاسل المكافئات التي تعمل على تخريب الأخيرة، لكنه من الممكن استردادها بالتحويلية باقصى ما يكون، باعتبار أن موقع معارضة نفسها سيصبح منتظماً، وعلى هذا النحو تؤسس اختلافات جديدة؛ وعليه فإن أشكال كثرة المحددات هي إما تركز السلطة أو تركز أشكالاً أخرى من المقاومة له، وهكذا دوليك. والنقطة المهمة هي أن كل شكل من أشكال السلطة قد تم تشييده بطريقة عملية و«داخلية» نحو الاجتماعية، من خلال منطق معارضة التكافؤ والاختلافات؛ لا يمكن للسلطة أن تكون «تأسيسية» أبداً. لذا، مشكلة السلطة تكمن في عدم إمكانها طرح نواح بحث عن «الـ» طبقة أو «الـ» قطاع السائد الذي يشكل مركز تشكيل الهيمنة، وذلك بالنظر إلى الحكم بواسطة التعريف، حيث إن هذا المركز سيراوغنا دائماً. ولكن من الخطأ بنفس القدر أن يقترح كبديل، إما التعددية أو إما الانتشار الإجمالي للسلطة ضمن الاجتماعية، حيث من شأنها إعماء التحليل بوجود نقاط عقدية وتركيزات جزئية للسلطة القائمة في كل تشكيل اجتماعي ملموس. هذه هي النقطة التي تمكّن إعادة إنتاج الكثير من المفاهيم الكلاسيكية – «المركز»، «السلطة»، «الاستقلال الذاتي»... إلخ– إذا تم إعادة تعريف وضعهم: كل منهم

منطق اجتماعي طارئ وأنه على هذا النحو يكتسب معناها في ظرفية دقيقة، وسياقات علائقية، أنها سوف تكون دائما محدودة بمنطق آخر – في كثير من الأحيات متناقضة؛ ولكن أياً منها لا يمتلك صلاحية مطلقة، بمعنى تحديد الفضاء أو اللحظة البنيوية التي بدورها أن تكون تخريبية. ولذلك، فمن المستحيل التوصل إلى نظرية اجتماعية على أساس «مطلقية» (Absolutizing) أياً من تلك المفاهيم. فإذا لم يتم تخييط المجتمع من خلال أي منطق وحدوي وإيجابي موحد، فإن فهمنا له سيكون لا يمكنه أن يوفر هذا المنطق. فالمنهج «العلمي» يحاول تحديد «جوهر» الاجتماعية، في الواقع، ليكون في ذروة الطوباوية.

قبل أن نقفز إلى الاستنتاج، هناك نقطة واحدة مهمة. في الحجة المذكورة أنفاً، تكلمنا عن «تشكيل الاجتماعي» باعتباره مجملاً لفظياً واضحاً للاختلافات. فكلا الحدين «تشكيل» يستخدم بالتالي، بمعنيين مختلفين تماماً، ويجب علينا محاولة القضاء على الغموض الناتج عن ذلك. ويمكن صياغة المشكلة في شكل أكثر عمومية على النحو التالي: إذا أي فرقة تجريبية قد مُنحت عواملاً (في حالة وجود تشكيل اجتماعي)، أو إذا أدرجت فرقة من لحظات خطابية استطرادية في مجمل (في حالة وجود تشكيل مهيمن) التي تنطوي عليها فكرة التشكيل، فإن ذلك حدث من خلال وجود المجمل، وإنه من الممكن تمييزها بما يتعلق بأي شيء خارجي يتعلق بهذا الأخير. وبالتالي، كان ذلك على أساس حدود خاصة بها وإن التشكيل هو مصمم على شكل مجمل. فإذا كان لنا أن نشكل مشكلة بناءً على هذه الحدود في حالة تشكيل الهيمنة، فعلينا أن نميز بين مستويين: أن يتعلق بالظروف المجردة لإمكانية كل «تشكيل»، والتي تتعلق بالاختلاف الخاص الذي منطق الهيمنة أدخلها في التشكيل. وعليه، دعونا نبدأ من الفضاء الداخلي للتشكيل باعتباره نظام اختلافات مستقر نسبياً. ومن الواضح أن منطق الاختلاف لا يكفي لبناء حدود، لأنه إذا كان المتسيد على وجه الحصر، هو ما يكمن وراء ذلك فإنه لا يمكن أن يكون إلا اختلافات أخرى، وإن انتظامها سيتم تحويله إلى جزء من تشكيل نفسها. وإذا بقينا في مجال الخلافات، فإننا مازلنا في مجال اللانهائية التي تجعلنا من المستحيل أن نفكر أن أي حدودية، بناء على ذلك، يذوب مفهوم «التشكيل». وهو ما يعني، أن الحدود موجودة فقط بقدر منهجية فرقة الاختلافات التي يمكن إيقافها باعتبارها مجملاً لما يتعلق بشيء أبعد منها، التي لا يمكن فعلها إلا من خلال هذا القطع للمجل، والذي يشكل نفسه بوصفه تشكيل.

فإذا، مما قلنا، أنه يبدو واضحاً أن الذي بعده لا يمكن أن يتكون في شيء إيجابي – في أختلاف جديد – فإن الاحتمال الوحيد هو إنه سيتكون في شيء سلبي. ولكننا نعرف بالفعل أن منطق التكافؤ هو الذي يدخل السلبية في مجال الاجتماعية. وهذا يعني أن التشكيل يتدبر للدلالة ذاتها (وهذا يعني، لتشكل نفسها على هذا النحو) فقط من خلال تحويل التحديدات إلى حدود(*)، ومن خلال تشكيل سلسلة من التكافؤات التي تبني ما هو أبعد من التحديدات التي هي ليست كذلك. فالانقسام والعدائية التي يمكن تشكيل نفسها باعتبارها أفقاً مجملاً، لا يمكن أن يتم إلا من خلال السلبية.

على أي حال، إن منطق التكافؤ لا يعدوأن يكون مجرداً أكثر، وإنه شرط عام لكل تشكيل. ولكي تكون قادراً على التحدث عن تشكيل الهيمنة، لا بد لنا من تقديم شرط آخر، كان قد قدمه تحليلنا السابق: بالتحديد، إن إعادة التعريف المستمر للفضاءات الاجتماعية والسياسية وتلك العمليات المستمرة لتشريد تحديدات بناء التقسيم الاجتماعي، الذي يعتبر مناسباً للمجتمعات المعاصرة. إنها ليست سوى تحت ظل هذه الظروف، وإن تصميم شكل المجملات عبر منطق التكافؤ يكتسب طابع الهيمنة. ولكن هذا يبدو أنه يعني، طالما أن هناك هشاشة تميل إلى عدم استقرار الحدود الداخلية للاجتماعية، فإن فئة التشكيل نفسها هي مهددة. وهو بالضبط ما يحدث: إذا اختفت كل الحدود، فإن ذلك لا يعني ببساطة من الصعب بصورة أكبر «التعرف» على التشكيل. وباعتبار المجمل ليس مرجع إسناد لكنه بناء، وعليه حينما يكون هناك كسر لسلاسله المكونة للتكافؤات، فإن المجمل بإمكانه فعل شيء أكثر من إخفاء نفسه: أنه «يتلاشى».

يستنتج من هذا، أن مصطلح «تشكيل اجتماعي»، عندما يستخدم لتعيين مرجع، يكون لا معنى له. فالعوامل الاجتماعية، باعتبارها مرجعيات، لا تشكل أي تشكيل. على سبيل المثال، إذا كان مصطلح «تقسيم اجتماعي» يحاول بطريقة محايدة على ما يبدو، تعيين وكلاء اجتماعيين من الذين يعيشون في إقليم معين، فإن المشكلة

(*) استخدم المؤلف مفهوم (The Limits into Frontiers) وهو مفهوم فلسفي يتعامل مع الكلمة في صلب معناه، حيث يمكن لكلاهما أن يكونا بمعنى حدود، ولكن ضمن المنطق (Limit) تعني حداً أو محدوداً يمكن أن يتغير بفعل المتغيرات والمعطيات فللتميز عرفناها بـ "تحديدات" في حين أبقينا مفهوم (Forntiers) بمعنى "حدود فاصلة" لأنه ضمن الواقع المنطقي إذا ما توفرت المعطيات الأساسية تم وضح حدود لا يمكن تغييرها إلا إذا تغير المفهوم ضمن معطيات منطقية جديدة (المترجم).

هي الطرح الفوري لتحديدات تلك المنطقة. وهنا لا بد من تحديد الحدود السياسية – هو ما يعني، تشكل التكوينيات على مستوى مختلف عن الكيان المرجعي البسيط للوكلاء. وهنا نجد أنه قد أصبح لدينا خيارين: إما اعتبار التحديدات السياسية أحد المعطيات الخارجية البسيطة – مصطلحات هذه الحالة مثل، «التشكيل الاجتماعي الفرنسي» (French Social Formation)، أو «الشكيل الاجتماعي الانكليزي» (English Social Formation) الدالان على إنهما أكثر صعوبة من تعبير «فرنسا» أو «انجلترا»، وإن مصطلح «تشكيل» مبالغ فيه بشكل واضح؛ وبعكس ذلك فإن إعادة دمج العوامل في مختلف التكوينيات التي تشكلها – في هذه الحالة لا يوجد أي سبب عن لماذا ينبغي على هؤلاء التوافق مع الحدود الوطنية. فالممارسات التلفظية (المنطوقة) المعينة ستجعل تلك التشكيلات متزامنة على هذا النحومع تحديدات التشكيل. ولكن في كلتا الحالتين، هذا يعني أنه عملية مفتوحة، سوف تعتمد على بلورة تنطيق الهيمنة المتعددة لفضاء ممنوح، وعاملاً في نفس الوقت ضمن إطاره.

من خلال هذا الفصل حاولنا أن نبين حجتنا بعدة نقاط، التي منها الانفتاح وعدم التعيين للاجتماعية، الذي منح الميزة الأساسية والمؤسسة للسلبية والعدائية، مفترضاً وجود التلفظية (التصريح) وممارسات الهيمنة. وعليه، يجب علينا الآن أن نتناول مرة أخرى خط حجتنا السياسية المذكورة في الفصلين الأول والثاني، وأن نبين كيف أن عدم التعيين في الاجتماعية والمنطق التلفظي اللذين يتبعان التشكيل، يسمحان لمسألة العلاقة بين الهيمنة والديمقراطية أن تُطرح في شروط جديدة.

الفصل الرابع
الهيمنة والديمقراطية الراديكالية

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1937، وفي المنفى بنيويورك، استنتج آرثر روزنبرغ (Arthur Rosenberg) تأملاته حول التاريخ الأوروبي المعاصر، منذُ انلاع الثورة الفرنسية[1]. تركزت هذه التأملات، التي أدت إلى اختتام حياته بوصفه مفكر متشدد، على موضوع أساسي هو: العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية، أو بشكل أفضل، فشل المحاولات لتشكل الأشكال اتلبنيوية للوحدة ما بين الاشتراكية والديمقراطية. هذا الفشل المزدوج – للديمقراطية والاشتراكية – ظهر لـ آرثر روزنبرغ على أساس أنه عملية «نفور»[*] (Estrangement)، تسود من خلال الانفصال الراديكالي. فبادىء ذي بدء تصور «الديمقراطية» على أساس أنها مجال عمل شعبي، وإن الديمقراطية هي بطل الرواية الكبير في المواجهات التاريخية، التي تسود على الحياة في أوروبا ما بين عام 1789 و1848م. إنه «الشعب» (بمعنى العوام بدلاً من «الحور»[**] (Popu-

(*) للتدليل على هذا المصطلح تستخدم "قطيعة" (Estrangement) التي تعني، حقيقة لم تعد تدل على علاقة ودية أو جزء من مجموعة اجتماعية، ولعل النفور هو أصدق مسمى من الانفصال والقطيعة بكل ما في الكلمة من معنى وفق المعطيات التي يريد أن يطرحها المؤلف (المترجم).

(**) تعبير (Populus) تعبير مجازي إذ هو في الواقع يعني، جنس من 25–35 نوع من النباتات المزهرة نفضي في الأسرة الصفصافية، الأم لأكثر من نصف الكرة الشمالي. وتشمل الأسماء الإنجليزية تطبيقها بأشكال مختلفة لأنواع ويقابلها بالعربية الحور، يعني الرجراج المزهر العارم أو القطني. وشجرة الحور مع أوراق مدورة، مطاردة طويلة، وعادة مسننة بخشونة وترتعش حتى في النسيم الخفيف. ويبدو أن المؤلف استخدم هذا التعبير ليبين أن العوام فيها كل الطبقات والفئات الاجتماعية والثقافية والسياسية (المترجم).

(lus) الذي هو بالكاد منظم وجماهيره متباينة مسيطرة على الحواجز ما بين عام 1789 و1848م، ويمثل التحريض «الشارتية»(*) (Chartist) في انجلترا، ويمثل أيضاً التعبئة المازيني(**) (Mazzinian) والغاريبالدي(***) (Garibaldian) في إيطاليا. وفي وقت لاحق من القرن التاسع عشر الميلادي، جاء الاختراق الرئيس ليتشكل بواسطة ردود الأفعال الطويلة الأزمة لخمسينيات القرن نفسه؛ وعندما وصلت هذه الأفعال إلى نهايتها وتجددت الاحتجاجات الشعبية، تغيرت أطراف النزاع. كانت هذه النقابات أو الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الوليدة، في ألمانيا أولاً وانجلترا ومن ثم ما تبقى من أوروبا، حيث أسست نفسها مع زيادة مؤثرة في الثلث الأخير من القرن.

كثيراً ما يفسر هذا الاختراق على أساس أنه لانتقال إلى لحظة من العقلانية السياسية العليا على جزء من القطاعات التي يتسيد عليها: في النصف الأول من القرن التاسع عشر طغى عليه نوع من «الديمقراطية» غير المتبلورة، وتفتقر إلى الجذور في القواعد الاقتصادية للمجتمع، مما جعلها أساس ضعيفة وغير مستقرة، ومنعها من تأسيس نفسها في الثبات والتخندق بصورة دائمة ضد النظام القائم. فمع تفكك هذا «الشعب» غير المتبلور فحسب، والاستعاضة عنه بقاعدة اجتماعية صلبة من الطبقة العاملة، ستتمكن الحركات الشعبية من تحقيق النضج الذي يسمح لهم للقيام بنضال طويل ضد الطبقات المسيطرة. ومع ذلك، فإن هذا التحول الأسطوري لمرحلة النضج الاجتماعي كان أعلى ناتج من التصنيعية، سيكون تحولاً إلى مستوى أعلى من الفعالية السياسية، التي سيتم استبدالها بانفجار «شعبي» من قبل العقلانية وصلابة الطبقة

(*) هي حركة الطبقة العاملة من أجل الإصلاح السياسي في بريطانيا التي كانت موجودة للفترة ما بين 1838 و1858. وسمية بهذه التسمية لأنها تعني الشخص الذي يستخدم الرسوم البيانية من البيانات المالية للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وتوجيه استراتيجيات الاستثمار (المترجم).

(**) نسبة إلى السياسي الإيطالي، الصحفي والناشط من أجل توحيد إيطاليا وقاد حركة ثورية الإيطالية غوزيبي مازيني (1872-1805) (Giuseppe Mazzini). ساعدت جهوده في إحداث إيطاليا مستقلة وموحدة، بدلاً من عدة ولايات منفصلة، سيطر على العديد منها قوى خارجية. كما ساعد في تحديد الحركة الأوروبية الحديثة من أجل الديمقراطية الشعبية في دولة جمهورية (المترجم).

(***) نسبة إلى السياسي الوطني والجنرال العسكري الإيطالي غوزيبي غاريبالد (Giuseppe Garibal-di (1882-1807). لعب دوراً كبيراً في تاريخ إيطاليا في تأسيس حركة "آباء الوطن". وقد عرف بأنه "بطل العالمين" بسبب المشاريع العسكرية التي انجزها في البرازيل وأوروغواي وأوروبا والتي أكسبته سمعة عالية بين الإيطاليين ومكنته من تعبئتهم ضد سياسة الدولة في القرن التاسع عشر الميلادي (المترجم).

السياسية التي يمكن أن تظهر فقط على أساس مزحة سيئة لـ روزنبرغ الذي كتب كتابه في الحين الذي كانت فيه أسبانيا تحرق وهتلر يحضر نفسه لضم النمسا لألمانيا، وموسوليني يغزو أثيوبيا. فبالنسبة إلى روزنبرغ، هذا يغلق تماماً الخط الطبقي المتشكل على العكس من ذلك بخطيئة تاريخية كبيرة للحركة العمالية الأوروبية (The Euro-pean labour movement). إن قدرة العمال على تشكيل «الشعب» باعتبارهم عاملاً تاريخياً، يرى روزنبرغ إن ذلك بالنسبة إليه كان خطأً أساسياً للديمقراطية الاجتماعية، الذي هو شبيه بموضوع أريادن(*) (Ariadne) الذي يسمح في الكشف عن كامل العملية السياسية الشاقة التي بدأت في عام 1860. فدستور القطب الشعبي الموحد هو أبعد من أن يكون سهل المنال، حيث ينشأ بصعوبة متزايدة وبتعقيد متزايد ومأسسة مجتمع رأسمالي – «تخندق وتحصن المجتمع المدني» الذي تحدث عنه غرامشي – يؤدي إلى الخصخصة والفصل بين تلك القطاعات التي ينبغي من الناحية المثالية أن تكون قد توحدت في «أواسط الشعب». حيث كانت هذه العملية متزايدة التعقيد الاجتماعي بالفعل ضمن الأدلة المتوفرة لما بين 1789 و1848:

> تألفت مهمة الديمقراطية في عام 1789م لتقود بطريقة موحدة نضال الفلاحين الخاضعين ضد النبلاء ملاك الأراضي، ونضال المواطنين الفقراء ضد رأس المال. ففي هذا الوقت، كان هذا الأمر أسهل بكثير مما كان عليه في عام 1848م. وفي الواقع، أنه بين فترتي البروليتاريا الصناعية، بالنسبة إلى الأجزاء الكبيرة منها، كانوا لا يزالون يعملون في الصناعات الصغرى، وقد نمت بتزايد مهم للغاية. حيث بُذلت قُصارى الجهود لحل كل مشكلة سياسية بلغت ذروتها في المواجهة بين البروليتاريا والرأسماليين... وهذا يتطلب في جزء منه من الجانب الديمقراطي مهارة تكتيكية استثنائية، من أجل تحقيق التقارب بين الحركة العمالية والفلاحين. فإذا كانوا يرغبون في تمرير ذلك فوق رؤوس أصحابها

(*) ابنة الملك مينوس كريت وباسيفاي، ساعدت ثيسيوس للهروب من متاهة مينوتور بإعطائه كرة من من الخيوط التي تفككت وذهب في استخدامها لتعقب طريقه للخروج مرة أخرى بعد قتل مينوتور. وسميت على اسم أسطورة أريادن، لأنه حل المشكلة بعدة وسائل واضحة من الإجراءات – مثل متاهة المادية، لغز المنطق، أو المعضلة أخلاقية – من خلال تطبيق شامل لمنطق جميع الطرق المتاحة. هذا هو أسلوب معين مستخدم قادر على المتابعة تماما لتتبع خطوات أو اتخاذ نقطة بفارق نقطة وسلسلة من الحقائق الموجودة في وحدة، والأمر بالبحث حتى تصل إلى وضع نهاية. هذه العملية يمكن أن تأخذ شكل السجل العقلي، بمناسبة مادية، أو حتى النقاش الفلسفي (المترجم).

الفلاحين للوصول الى كتلة من المستأجرين الصغار والعمال، فأنها تتطلب تكتيكات كانت واقعية للغاية وصفقة معقدة. وهكذا فإن المهمة الديمقراطية الاجتماعية بعد خمسين عاماً من روبسبيير (Robespierre) قد أصبحت صعبة بشكل متزايد، بينما في الوقت نفسه كان الديمقراطيون أقل قدرة فكرية في حل المشاكل[2].

وبطبيعة الحال، إن الصعوبة المتزايدة لتشكيل قطب شعبي لمناهضة النظام لم يكن متنامياً بهذه الصورة إلا بعد عام 1848م. وفي الواقع، أن روزنبرغ قد سعت إلى توجيه نفسها بناء على الأرضية الجديدة، السائد من خلال الطفرة الجذرية التي كانت نصف واعية فحسب: تراجع شكل من أشكال السياسة الذي يقسم الاجتماعي إلى معسكرين عدائيين يكونان «عضويين ومسند قابل للتغيير، قبيل كل إنشاء للهيمنة»[3] والتحول نحو الوضع الجديد، حيث تمتاز بعدم الاستقرار الأساسي للفضاءات السياسية، التي تكون فيها قوى الهوية جداً في النضال هي المقدمة إلى التحولات المستمرة، وتدعوإلى عملية لا تتوقف لإعادة التعريف. وبعبارة أخرى، وبطريقة تكون فيها النظرة البعيدة والمترددة في آن واحد، وصفت لنا روزنبرغ عملية تعميم النموذج المهيمن في السياسة – التي تفرض نفسها كشرط لظهور كل الهوية الجماعية حالما تنجح الممارسات التلفظية في تحديد المبدأ جداً للتقسيم الاجتماعي – وتبين لنا في الوقت نفسه غرور التطلع إلى «الصراع الطبقي» الذي ينبغي أن يشكل في حد ذاته أساس هذا المبدأ، «بطريقة قبلية تلقائية».

وبكل صرامة، كان الشعب المعارض/ والنظام القديم يمثلون اللحظة الأخيرة التي فيها التحديدات العدائية بين نموذجين للمجتمع قد قدمت – مع الإشارة للتأهيل – نفسها بشكل واضح، نظراً لكونها تجريبياً أعطت خطوط ترسيم الحدود. ومن ثم وعلى خط الترسيم ما بين الداخلي والخارجي، والخط الفاصل الذي من خلاله تشكلت العدائية على شكل نظامين متعارضين متكافئين، نجد أن تلك اللحظة الأخير قد أصبحت غامضة على نحو متزايد، وجاء بناؤها لتكون مشكلة سياسية مصيرية. وهذا يعني، من الآن فصاعداً أنه ليس هناك سياسة من دون هيمنة. وهوما يسمح لنا أن نفهم خصوصية تدخل ماركس: استغرق التفكير مكانه في اللحظة التي يتم فيها تقسيم الفضاء السياسي من حيث تلك الثنائية، الشعب/ النظام القديم، الذي على

ما يبدو قد استنفدت طاقته الإنتاجية. أي حالة غير قادرة على بناء رؤية سياسية من شأنها استعادة التعقيد وتعدد التغريبية إلى الاجتماعية في المجتمعات الصناعية. وسعى ماركس بعد ذلك إلى التفكير في الحقيقة الأساسية للتقسيم الاجتماعي على أساس مبدأ جديد: المواجهة بين الطبقات. على أي حال، إن المبدأ الجديد هو التقويض منذ البداية بواسطة «القصور الجذري» (Radical Insufficiency)، الذي ينشأ من حقيقة هي، أن الطبقة المعارضة غير قادرة على تقسيم مجمل الجسم الاجتماعي إلى معسكرين متناحرين، لإعادة إنتاج نفسه «تلقائياً»، باعتباره الخط الفاصل في المجال السياسي. وهذا هو السبب في التأكيد على الصراع الطبقي من حيث المبدأ الأساسي للإنقسام السياسي، الذي دائماً يكون مصحوباً بالفرضيات التكميلية، حيث أُبعد تطبيقه الكامل عن المستقبل: الفرضية التاريخية الاجتماعية، لتبسيط البنية الاجتماعية، التي من شأنها أن تؤدي صدفة إلى الصراعات السياسية الحقيقية، والنضال بين الطبقات لتشكيل عوامل على مستوى علاقات الإنتاج، والفرضيات المتعلقة بوعي العوامل – الانتقال من الطبقة في حد ذاتها إلى طبقة لذاتها. على أي حال، إن ما هو مهم، هو أن هذا التغيير الذي عرضته الماركسية إلى المبدأ السياسي للانقسام الاجتماعي قد حافظ من دون أي تعديل على المكونات الأساسية على خيالية اليعاقبة: التنبؤات للحظة أساسية واحدة للتمزق، ولفضاء فريد من نوعه يتم تشكل السياسية فيه. فقد يتغير البعد الزمني فحسب، لكون هذا التقسيم في وقت واحد هو سياسي واجتماعي، وبمعسكرين أنزلوه إلى المستقبل؛ وفي ذات الوقت، قدمنا مجموعة من الفرضيات الاجتماعية فيما يتعلق بالعملية، التي من شأنها أن تؤدي إلى ذلك. في هذا الفصل، سوف ندافع عن أطروحة مفادها، أن هذه اللحظة ذات الاستمرارية بين اليعاقبة والماركسية السياسية الوهمية، لا بد من وضعها في سؤال لمشروع ديمقراطي متطرف. ماركس قد قال انه رفض النقاط المتميزة للتمزق والتقاء الصراعات في الفضاء السياسي الموحد، وعلى العكس من ذلك، وافق على التعددية، وعدم التعيين في الاجتماعية، التي تبدولنا قاعدتين أساسيتين. حيث يمكن بناء المتخيل السياسي الجديد، والتحررية الجديدة، التي هي غير محدودة وطموحة في أهدافها أكثر من اليسار الكلاسيكي. وهذا يتطلب في المقام الأول وصفاً للأرضية التاريخية التي قد تظهر. وهومجال يجب علينا تسميته بـ «الثورة الديمقراطية» (Democratic Revolution).

لا تستثني الإشكالية النظرية التي قدمناها تركيز الصراع الاجتماعي على العوامل المتميزة المؤكدة قبلياً فحسب، بل أيضاً تستثني مرجعية أي مبدأ عام أو طبقة تحتية ذات ميزة أنثروبولوجية التي، وفي الوقت نفسه أنها توحد المواقف الذاتية المختلفة، سوف تعين الميزة الحتمية المقاومة ضد مختلف أشكال التبعية. وبالتالي لا يوجد شيء لا مفر منه، أو أن الطبيعية في كفاحات مختلفة ضد السلطة، حيث من الضروري أن نشرح أسباب ظهور كل حالة والتحويرات المختلفة التي قد تُعتمد. فالنضال ضد التبعية لا يمكن أن يكون نتيجة لحالة التبعية نفسها. وعلى الرغم من إننا يمكن أن نؤكد، مع فوكو، أنه كلما كان هناك سلطة كانت هناك مقاومة، كما يجب الاعتراف بأن أشكال المقاومة قد تكون متنوعة للغاية. وفي حالات معينة فقط، تعمل أشكال المقاومة هذه لتأخذ طابعاً سياسياً، وتُصبح نضالات موجهة نحو وضع حد لعلاقات التبعية على هذا النحو. فإذا كان عبر هذه القرون هناك أشكال متعددة من المقاومة، من قبل النساء ضد الهيمنة الذكورية، فإنها ليست سوى، في ظل ظروف معينة، أشكال محددة للحركة النسوية التي تطالب بالمساواة (المساواة أمام القانون في المقام الأول، وبعد ذلك في مجالات أخرى) تكون قادرة على الظهور. وبوضوح، عندما نتكلم هنا عن ميزة «السياسي» لهذه النضالات، فلا يمكننا فعل ذلك بالمعنى المحدود للمطالب التي تقع على مستوى الأحزاب والدولة. ولعل ما نشير إليه هنا، هو نوع العمل الذي يهدف إلى تحويل العلاقة الاجتماعية التي تعمل على بناء الموضوع في علاقة التبعية. فبعض الممارسات النسوية المعاصرة، على سبيل المثال، تميل إلى تحويل العلاقة بين الذكورية والأنوثة من دون المرور بأي شكل من الأشكال عبر الأحزاب أو الدولة. وبالطبع، نحن لا نسعى إلى أن ننكر أن بعض الممارسات تتطلب تدخل السياسي بمعناه المحدود. فما نود أن نشير إليه، أن السياسة كممارسة الخلق، وإعادة الإنتاج. كما أن التحول من العلاقات الاجتماعية لا يمكن أن تكون موجودة على مستوى الحتمية الاجتماعية، باعتبار أن المشكلة السياسية هي مشكلة مؤسسة اجتماعية، وهذا ما يعنيه التعريف، وتنطيق العلاقات الاجتماعية في مجال أزمة تقاطع مع العدائيات.

إن مشكلتنا الرئيسة هي التعرف على الظروف الخطابية لظهور العمل الجماعي، الموجه نحو الكفاح ضد عدم المساواة والعلاقات الصعبة المتمثلة في التبعية. ويمكننا

القول أيضاً أن مهمتنا هي تحديد الظروف التي تجعل من علاقة التبعية علاقة قهر، حيث تشكل هي بذاتها دخولها في موقع العدائية. وهنا نجد إننا قد وضعنا انفسنا على أرضية تضاريس مكونات عدد من التحولات المصطلحية التي تنتهي بإنشاء «تطابقية المعنى» (Synonymity) ما بين «التبعية» (Subordination) و«القهر» (Oppres-sion) و«التسلط» (Domination). فالقاعدة التي استُند عليها لجعل تطابق المعنى هذا ممكناً هي، كما هو واضح، الافتراض الأنثروبولوجي لـ«الطبيعة البشرية» ووحدة الموضوع: إذا كنا نستطيع تحديد جوهر الموضوع بالاستناد إلى التأكيدات القبلية، فإن كل علاقات التبعية التي يمكن نفيها تلقائياً ستصبح علاقة قهر. ولكن إذا كنا نرفض هذا المنظور الجوهري، فنحن بحاجة إلى التفريق ما بين «التبعية» و«القهر» ونشرح الظروف الدقيقة التي تصبح فيها التبعية قمعيةً. لذا يجب علينا أن نفهم من خلال علاقة التبعية أنه تلك التي تعتبر عاملاً ما، قد تخضع لقرارات أخرى – على سبيل المثال، الموظف بالنسبة إلى صاحب العمل، أو عند أشكال معينة لتنظيم الأسرة والمرأة وما يتعلق بالرجل.... وما إلى ذلك. لذا يجب علينا تسمية علاقة القهر، وفي المقابل، أن تلك العلاقات التبعية قد حولت نفسها إلى موضع عدائيات. وأخيراً، سوف نطلق تسمية علاقات السيطرة على مجموعة من تلك العلاقات للتبعية التي تعتبر غير شرعية من وجهة نظر هذا المنظور، أو بحكم القرار للعامل الاجتماعي الخارجي بالنسبة إلى العلاقات، والتي، نتيجة لذلك، قد تتوافق أو قد لا تتوافق مع علاقات القهر الموجودة بالفعل في التشكيل الاجتماعي الحتمي. فالمشكلة هي، بالتالي، في شرح كيفية تشكّل علاقات القهر من علاقات التبعية. ولعله من الواضح، التأمل في حد ذاتها، لماذا لا يمكن لعلاقات التبعية أن تكون علاقات عدائية: تُنشئ علاقات التبعية، ببساطة، مجموعة من المواقف التفاضلية بين العوامل الاجتماعية، ونحن نعرف بالفعل أن نظام الأختلافات الذي يشكل كل هوية اجتماعية على أساس أنها إيجابية، لا يمكنه ألا يكون عدائياً فحسب، بل شأنه ان يحقق الظروف المثالية للقضاء على جميع العدائيات – سوف نواجه لحمة الفضاء الاجتماعي الذي من شأنه أن يستبعد كل تكافؤ. إنها ليست سوى امتداد للميزة التفاضلية الإيجابية الخاصة بتبعية الموقف الذاتي الذي يمكن من خلاله أن ينشأ تخريب هذا العداء. «عبد الأرض»(*) (Serf) و«الرق»

(*) هو العامل الزراعي الملزم في ظل النظام الإقطاعي للعمل على العقارات وسيدها (المترجم).

(Slave)، وهلم جراً لا يمكن اعتبارها مواقف عدائية؛ وما هي الا في شروط التكوين الخطابي المختلفة، مثل «حقوق متأصلة في كل إنسان»، وإن الإيجابية التفاضلية لهذه الفئات يمكنها التخريب، حيث يتم تشييد التبعية على أساس أنها قهراً. وهذا يعني أنه لا توجد علاقة قهر من دون وجود للخطاب الاستطرادي «الخارجي» الذي يمكن أن يقاطع خطاب التبعية[4].

إن منطق التكافؤ في هذا المعنى يؤدي إلى نزوح آثار بعض الخطابات تجاه الآخرين. فإذا، باعتبار أن هذه الحالة كانت متلازمة مع النساء حتى القرن السابع عشر الميلادي، فرقة من الخطابات التي شكلتها باعتبارها مواضيع مقيدة، فهي بكل بساطة في التبعية، حيث لا يمكن أن تنشأ النسوية كحركة نضال ضد تبعية المرأة. إذن، فإطروحتنا هي أنه فقط، من تلك اللحظة التي عندما يصبح فيها الخطاب الديمقراطي المتاح للتعبير عن مختلف أشكال المقاومة للتبعية، ستكون الظروف موجودة لجعل من الممكن النضال ضد أنواع مختلفة من عدم المساواة. ففي حالة النساء، نحن قد استشهدنا كمثال بالدور الذي لعبته ماري ولستونكرافت (Wollstonecraft) في انجلترا، التي أصدرت كتاباً عام 1972م تحت عنوان «دفاعاً عن حقوق المرأة» (Vin-dication of the Rights of Women)، حيث حددت فيه ولادة الحركة النسوية من خلال استخدام المصنع لذلك الخطاب الديمقراطي، الذي بالتاي تمت إزاحته من مجال المساواة السياسية بين المواطنين في مجال المساواة بين الجنسين.

ولكن من أجل تعبئتها في هذا الطريق، كان المبدأ الديمقراطي للحرية والمساواة هو أول من فرض نفسه، بصفته مصفوفة جديدة للتصور الاجتماعي، أو، في المصطلحات التي نملكها، لتشكل نقطة عقدية أساسية في بناء الحياة السياسية. هذه الطفرة الحاسمة في المتخيل السياسي للمجتمعات الغربية قد أخذت مكانها منذ مائتي سنة، حيث يمكن تحديدها وفق هذه الشروط: تحول منطق التكافؤ إلى أداة أساسية للإنتاج الاجتماعي. ولتعيين هذه الطفرة التي أخذت تعبيرها من دو توكفيل (de Tocqueville) سنتحدث فيها عن «الثورة الديمقراطية». لهذا يجب علينا تعيين نهاية مجتمع الهرمية ونمط المساواة، التي يحكمها المنطق اللاهوتي والسياسي الذي كان النظام الاجتماعي قد عمل على تأسيسها في الإرادة الإلهية. فقد صمم الجسم الاجتماعي ككل ليكون فيه الأفراد قد ظهر عليهم التقيد في المواقف التفاضلية. ولطالما

مثّل هذا الوضع الشمولي المؤسسة الاجتماعية السائدة، بحيث لا يمكن للسياسة أن تكون أكثر من تكرار العلاقات الهرمية، التي تُعيد إنتاج نفس نوع موضوع التبعية. فمنذ ذلك الحين، يمكن العثور على اللحظة الأساسية في بدايات الثورة الديمقراطية في الثورة الفرنسية، كما أشار فرانسوا فوريه (François Furet)، مؤكداً أن السلطة المطلقة لشعبه تقدم شيئاً جديداً حقاً على مستوى التصور الاجتماعي. ومن هناك، وبالاستناد إلى فوريه نجد، إن الانقطاع الحقيقي موجود: في تأسيس شرعية جديدة، وفي اختراع ثقافة الديمقراطية: «إن الثورة الفرنسية ليست مرحلة انتقالية، إنها أصيلة ووهميتها نابعة من الأصالة. فلماذا الثورة الفرنسية فريدة من نوعها حول هذا الموضوع الذي يشكل مصلحة تاريخية، والأكثر من ذلك، إنها عنصر «فريد من نوعه» قد أصبح كونياً شمولياً: أول تجربة ديمقراطية»[5]. فإذا كان الأمر، كما قال حنة أرندت (Han-nah Arendt) «إنها الثورة الفرنسية وليس الثورة الأميركية التي وضعت العالم على النار»[6]، وذلك لأن الثورة الفرنسية هي أول ثورة تجد نفسها غير معنية بأية شرعية أخرى غير شرعية الشعب. وبالتالي فقد شرعت لما أظهرته كلود ليفور (Claude Lefort) لتكوين صيغة جديدة للمؤسسة الاجتماعية. وهذه القطيعة مع النظام القديم، التي يرمز لها إعلان حقوق الإنسان، من شأنها أن توفر الظروف الخطابية الاستطرادية، التي جعلت من الممكن اقتراح أشكال مختلفة لعدم المساواة، باعتبارها غير شرعية ومكافحة للطبيعية، لجعلها متكافئة مع ما اعتبر شكل من أشكال القهر (القمع). وهنا تكمن القوة التخريبية العميقة للخطاب الديمقراطي، الذي من شأنه أن يسمح لانتشار المساواة والحرية نحو مجالات أوسع على نحو متزايد، ليكون بمثابة عامل تحريضي لأشكال مختلفة من النضال ضد التبعية.

إن نضالات العمال العديدة في القرن التاسع عشر الميلادي أثرت في تشييد مطالبهم الخطابية الاستطرادية على أساس النضال من أجل الحرية السياسية. ففي حالة «الميثاقية الإنجليزية»(*) (English Chartism)، على سبيل المثال، كشفت دراسة غاريث ستيدمان جونز[7] (Gareth Stedman Jones) عن الدور الأساسي لأفكار التطرف الإنجليزية، وتأثرها العميق بالثورة الفرنسية، وفي دستور الحركة وتحديداً

(*) نسبة إلى حركة الإصلاح البرلمانية البريطانية للفترة من1837 حتي 1848، حيث سميت المبادئ التي وردت فيها بـ "ميثاق الشعب" (The People’s Charter) (المترجم).

تأثرها في أهدافها. (ومن هنا جاء الدور المحوري للمطالبة بالاقتراع العام، والذي لم يأخذ في الاعتبار سوى القليل من تفسيرات الوثيقة باعتبارها ظاهرة ذات طابع اجتماعي جذري، تعبر عن الوعي الطبقي للبروليتاريا الصناعية الجديدة).

هناك مؤثرات لنقد عدم المساواة السياسية عبر الخطابات الاشتراكية المختلفة، والنزوح نحو نقد عدم المساواة الاقتصادية، التي تؤدي إلى أشكال التبعية الأخرى ووضعها موضع تساؤل، والمطالبة بحقوق جديدة. لذلك ينبغي أن ينظر إلى مطالب الاشتراكية على أساس أنها لحظة داخلية للثورة الديمقراطية، ومعقولة فقط بالاستناد إلى منطق التكافؤ الذي يؤسس الأخيرة. كما أن آثار الإشعاع تتكاثر في مجموعة متنوعة ومتزايدة من الاتجاهين. ففي حالة الحركة النسوية، كان هذا السؤال لكسب الوصول للنساء أولاً من خلال الحقوق السياسية؛ وفي وقت لاحق للمساواة الاقتصادية؛ و، مع الحركة النسائية المعاصرة، كان وصولاً إلى المساواة في مجال النشاط الجنسي. فكما أشار دي توكفيل: «إنه من المستحيل أن نعتقد أن المساواة لا تخترق أخيراً إلى أقصى حد في عالم السياسة كما في المجالات الأخرى السائدة. وليس من الممكن أن نتصور أن الرجال غير متساوين فيما بينهم عند نقطة واحد ما، ومتساويون في النقاط الآخرى؛ وأنه في لحظة معينة سيكونون جميعهم متساوون في كل النقاط»[8].

ففي كل حال هناك استحالة لتشيكل علاقات التبعية على أساس أنها نظام اختلافات مغلق - استحالة ما يدل على العوامل الخارجية لهوية التابع والمتبوع بالنسبة إلى بعضهم البعض، بدلاً من استيعابهما في النظام عبر مواقفهما - التي تقع في قاعدة علاقات القهر. وبهذا الصدد، فإنه من المفيد النظر في التحولات التجريبية من خلال إمكانات العدائية للنضالات العمالية. هناك من دون شك صراعات مناهضة للرأسمالية بشكل جذري في القرن التاسع عشر، لكنها لم تكن نضالات بروليتاريا - إذا كان عن طريق «البروليتاريا» نحن نفهم نوع العامل الذي ينتجه تطور الرأسمالية، بدلاً من الحرفيين المؤهلين وطرق الحياة الذين تعرضهم للتهديد، من خلال إنشاء نظام الإنتاج الرأسمالي. فالطابع العدائي لهذه النضالات لهؤلاء «المتطرفين الرجعيين» (Reactionary Radicals) - في عبارة كريغ كالهون (Craig Calhoun) - تستدعيهم إلى توضيح مسألة مجمل النظام الرأسمالي، من خلال حقيقة أن هذه الصراعات أعربت عن مقاومتها لتدمير الهويات الحرفية، والمجموعة الكاملة

للأشكال الاجتماعية والثقافية والسياسية التي ذهبت معهم. فمن هذا المنبع، الرافض تماماً للعلاقات الإنتاجية الجديدة، حيث الرأسمالية كانت في عملية ترسيخ؛ والعمل الخارجي الكامل قائماً بين نظامين للتنظيم الاجتماعي لتوليد فضاء اجتماعي منقسم لمعسكرين، والذي كما نعرف، هو شرط لكل عدائية. كالهون وفي نقده لعمل ـ إ. ب. ثومبسون (E. P. Thompson) الموسوم «تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية» (The Making of the English Working Class)، أوضح بشكل مقنع أن مجموعة غير متجانسة من الفئات الاجتماعية تجتمع تحت عنوان «الطبقة العاملة» من دون اعتراف كاف بالاختلاف العميق بين العامل «القديم» والعامل «الجديد» في الأهداف وأشكال التعبئة الخاصة بهم. ووفقاً لـ كالهون «كان القتال في السابق مبنياً على أساس من الأسس المجتمعية القوية، ولكن ضد القوى المتفوقة الراجحة للتغيير الاقتصادي. فاشتباك هذا الأخير كان على أساس اجتماعي أضعف، لكنه كان في النظام الصناعي الناشئ. فهذا التمييز قد ناضل بقوة ضد فكرة التطوير المستمر وزيادة التطرف عند الطبقة العاملة»[9].

في بريطانيا، وعلى نحو منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وعلى نحو نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً لأوروبا، نشأت حركة عمالية يمكننا اعتبارها على وجه الدقة بأنها، حركة من نتاج الرأسمالية؛ ولكن هذه الحركة العمالية تميل إلى نعتها بأنها أقل وأقل أكثر في المسائل المتعلقة بعلاقات الإنتاج الرأسمالية التي هي على هذا النحو– هذا الوجود من ثم تم زرعه بقوة – وتركز على النضال من أجل التحول في علاقات الإنتاج. فحسب التقليد الماركسي، من شأن تلك النضالات أن تُعرف بمصطلح «إصلاحي»[*] (Reformist)، والنظر فيه باعتباره يعود خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالنضالات الاجتماعية السابقة، ويتوافق الإصلاحي أكثر في واقع الأمر مع الوضع المتبني من قبل التعبئة البروليتارية بقيام نضالات سابقة راديكالية أكثر. فعلاقات التبعية بين العمال والرأسماليين هي، بالتالي، إلى حد ما قد تم استيعابها بوصفها مواقف تفاضلية مشروعة في فضاء الخطاب الاستطرادي الموحد. فإذا كنا نوجه اهتمامنا إلى فترة أخرى من التعبئة المتطرفة بواسطة العمال – إنها حركات مجلس العمال في إيطاليا وألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى – فإننا سنرى أنهم يمتلكون

(*) هنا يعني، ذلك الشخص الذي يدعو إلى الإصلاح التدريجي بدلاً من الإلغاء أو الثورة (المترجم).

أيضاً في قاعدتهم مجموعة من ملابسات كثرة المحددات: انهيار النظام الاجتماعي في أعقاب الحرب، وعسكرة المصانع، وبدايات ظهور «التايلورية»[*] (Taylorization)، وتحول دور العمال المهرة في الإنتاج. وترتبط كل هذه الشروط، إما بالأزمة البنيوية التي قللت من قدرة الهيمنة لمنطق الاختلاف، أو بالتحولات التي تشكك في الأشكال التقليدية لهوية العامل. وينبغي ألا نغفل عن، على سبيل المثال، الدور المركزي الذي تلعبه في هذه النضالات المنفذة من قبل العمال المهرة، وهو دور معترف به عموماً ولكنه يفسر بطرق مختلفة[10]. إلا أن ذلك بالنسبة إلى البعض ما هو إلا مسألة دفاع عن المهارات ضد الخطر، موجودة بالفعل في التايلورية. وبالنسبة إلى آخرين ما هي إلا تجربة هؤلاء العمال التي قد تم اكتسابها خلال الحرب، مما جعلهم يفكرون في احتمالات «التنظيم الذاتي» (Selforganization) لعملية الإنتاج والضغط عليهم بالمواجهة مع مستخدميهم. ومع ذلك، ففي كلتا الحالتين، هو دفاع عن هوية معينة اكتسبها العمال (مهارتهم أو الوظائف التنظيمية في الإنتاج)، التي تؤدي بهم إلى التمرد. وبالتالي نتمكن بالتوازي معهم إنشاء «الرجعية الراديكالية» التي سبق أن ذكرناها، باعتبارهم يدافعون عن نوع من الهوية الواقعة تحت التهديد.

على أي حال، سيكون من الخطأ أن نفهم هذه العوامل الخارجية للسلطة بمعنى « ستاجست» (Stagist) البحت، باعتبارها كما لو كانت حقيقة تنتمي إلى مرحلة في طور تجاوز الشرط الضروري للتطرف في النضال؛ فإذا كانت هذه هي الحالة، فإن مثل هذا التطرف يكون ميزة فقط للنضالات الدفاعية. وإذا كان النضال قد «عفا عليه الزمن» فإن تلك التي ذكرناه أعلاه ستوضح بصورة جيدة، العوامل الخارجية للسلطة التي هي شرط لكل عدائية، تتمكن من إحداث بعض التحولات الاجتماعية. وفي المقابل، تتشكل أشكال جديدة للراديكالية الذاتية، على أساس أنها بناء استطرادي وبمثابة علاقات فرض خارجي – وبالتالي هي شكل من أشكال القهر – للتبعية التي كانت حتى تلك اللحظة لم يتم استجوابها. وهذه هي النقطة عند النزوح التغريبي

(*) هي منسوبة إلى فريدريك تايلور (Frederick Taylor) (1856–1915) المؤيد الرئيس لما يسمى بالإدارة العلمية (Scientific Management)، التي بدأ تطويرها ما بين 1880 و1890 في الولايات المتحدة الأميركية. والإدارة العلمية تعني، نظرية للإدارة التي تحلل وتجمع سير العمل. الهدف الرئيس من هذه النظرية هو تحسين الكفاءة الاقتصادية، وخاصة إنتاجية العمل. وكانت هذه النظرية واحدة من أولى المحاولات لتطبيق العلم بهندسة العمليات والإدارة (المترجم).

التكافؤي للوهمية الديمقراطية المتعلقة بفسح المجال. فصورة النضالات الجذرية باعتبارها شيئاً من الماضي، هي غير واقعية تماماً. وإنها تستمد في جزء لا بأس به من نشوة الرأسمالي الجديدة للعقدين لما بعد الحرب العالمية الثانية، التي ظهرت لتقديم القدرة غير المحدودة لامتصاص «التحول التدريجي»(*) (Transformist) من جزء من النظام. حيث تُظهر أيضاً ميلاً خطياً نحو المجتمع المتجانس الذي سيتم فيه تلاشي كل الإمكانات العدائية، وتكون كل هوية جماعية مقيدة بنظام اختلافات. وعلى العكس من ذلك، سنحاول أن نبين أن التعقيد والجوانب المتناقضة في كثير من عملية التوسع هذه، كفعل جداً لتلبية مجموعة واسعة من المطالب الاجتماعية خلال الذروة لدولة الرفاه، بعيداً عن ضمان التكامل إلى أجل غير مسمى لتشكيلات الهيمنة السائدة، التي في الكثير من الأحيان قد وضعت عارية من الميزة التعسفية لمجموعة كاملة من علاقات التبعية. وهكذا تم إنشاء الأرضية التي تجعل من الممكن إحداث تمديد جديد لمكافئات المساواة، وبالتالي تتوسع الثورة الديمقراطية في اتجاهات جديدة. ففي هذه الأرضية التضاريسية قد نشأت هناك تلك الأشكال الجديدة للهوية السياسية التي، في المناقشات التي جرت مؤخراً، في كثير من الأحيان تم تجميعها تحت اسم «الحركات الاجتماعية الجديدة». لذلك ينبغي علينا أن ندرس إمكانية الديمقراطية وغموض هذه الحركات، فضلاً عن دراستنا السياق التاريخي الذي ظهرت فيه.

الثورة الديمقراطية والعدائيات الجديدة

إن النزوح التكافئي بين المواقف الذاتية المتميزة – الذي هو شرط لظهور العدائية –قد يمكنها بالتالي تقديم نفسها في خيارين أساسيين مختلفين. أولاً، قد تكون مسألة علاقات التبعية هي بالفعل موجودة، بفضل نزوح الوهمية الديمقراطية، التي يمكن إعادة صياغتها باعتبارها علاقة قهر. ولعلنا نأخذ حالة النسوية مرة أخرى، لأن المرأة وباعتبارها محرومة من حقوقها، تعترف بها أيديولوجية الديمقراطية من حيث المبدأ إنها لا تختلف عن جميع المواطنين الذين يظهرون الشرخ في بناء تبعية موضوعها الذي يمكن أن ينشأ العدائية. وهو الحال نفسه أيضاً مع الأقليات العرقية الذين يطالبون بحقوقهم المدنية. ولكن يمكن للعدائية أن تنشأ أيضاً من ملابسات أخرى – على

(*) هو مبدأ التحول التدريجي من نوع واحد إلى آخر عن طريق التوريث مع التعديل من خلال أجيال عديدة (المترجم).

سبيل المثال، عندما تستدعى الحقوق المكتسبة للمسألة، أو عندما تكون العلاقات الاجتماعية غير مبنية تحت أي شكل من أشكال التبعية، فتكون تحت تأثيرات بعض التحولات الاجتماعية. في هذه الحالة وبسبب إلغاء ذلك من خلال الممارسات والخطب التي تحمل أشكالاً جديدة من عدم المساواة، يمكن أن تتمكن المواقف الذاتية أن تصبح في موقع عدائي. ولكن في كل حالة نجد أن ما يسمح لأشكال المقاومة أن تكون لها صفة النضالات الجماعية هو، وجود الخطاب الخارجي الذي يعوق استقرار التبعية باعتبارها اختلافاً.

يُجمع مصطلح «الحركات الاجتماعية الجديدة» (New Social Movements) غير المجدي مع سلسلة من النضالات المتنوعة للغاية: المناطق الحضرية، والبيئية، ومناهضة الاستبدادية، ومنهاضة المؤسسية، والنسوية، ومناهضة العنصرية، والعرقية، والإقليمية، أو الأقليات الجنسية. وإن القاسم المشترك بين كل منهم هو التمايز بينهم هو نضالات العمال، الذي ينظر إليه باعتباره نضالات «طبقة». فمن غير المجدي الإصرار على الطبيعة الإشكالية لهذا المفهوم الأخير: إنها تدمج سلسلة من النضالات المختلفة جداً على مستوى علاقات الإنتاج، بجانب مجموعة من «العدائيات الجديدة» ولأسباب تم عرضها جميعاً بجلاء في استمرار الخطاب المؤسس على الوضع المتميز لـ «الطبقات». وما يهمنا حول هذه الحركات الاجتماعية الجديدة، من ثم، هو ليست فكرة تجميعها بشكل تعسفي في فئة بدلاً من الطبقة، بقدما يهمنا هنا الدور الذي تقوم به الرواية في التعبير عن الانتشار السريع لـ «العلاقة الصراعية الاجتماعية»(*) (Social Conflictuality) بصورة أكثر ومزيدة عن العديد من العلاقات، التي هي سمة اليوم في المجتمعات الصناعية المتقدمة. وهذا ما سنسعى إلى تحليله عبر إشكالية النظرية الواردة أعلاه، التي ستقودنا إلى تصور هذه اللحظات كامتداد للثورة الديمقراطية، وإلى سلسلة جديدة كاملة من العلاقات الاجتماعية. وعلى هذا النحو من إبداعها، المخول لهم بواسطة الحقيقة فإنها تشكك في الأشكال الجديدة من التبعية. إذ يجب علينا التمييز بين نوعين من جوانب هذه العلاقة، الاستمرارية/ الانقطاع. فمن جانب الاستمرارية نجده ينطوي أساساً على حقيقة هي، إن تحويل الأيديولوجيا

(*) إن تعريف Conflictual، هو محل النزاع على شيء يتميز بالخلاف، عندما يختلف شخصان على كل شيء يكون هذا هو مثال على العلاقة الصراعية (Conflictuality) (المترجم).

الليبرالية الديمقراطية لـ «الحس السليم» في المجتمعات الغربية قد وضعت الأساس لهذا التحدي التدريجي للمبدأ الهرمي الذي دعاه توكفيل بـ «تكافؤ الشروط» (Equal-ization of Conditions). إنها «الدائمية» (Permanence) لهذه «المتساوية الوهمية» (Egalitarian Imaginary) التي تسمح لنا لإنشاء الاستمرارية بين نضال القرن التاسع عشر ضد عدم المساواة الموروثة من قبل النظام القديم، والحركات الاجتماعية في الوقت الحاضر. ولكن من وجهة نظر ثانية يمكننا الحديث عن الانقطاع، باعتبار أن هناك نسبة جيدة قد تشكلت للموضوعات السياسية الجديدة، عبر العلاقة العدائية لأشكال حديثة من التبعية، المستمدة من زرع وتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية والتدخل المتزايد للدولة. إنها ليست إلا علاقات جديدة للتبعية ولتشكيل العدائيات داخلنا، التي تستوجب معالجة أنفسنا الآن.

كان في سياقات إعادة التنظيم التي أخذت مكانها في ما بعد الحرب العالمية الثانية هي، أن سلسلة من التغييرات حدثت على مستوى العلاقات الاجتماعية وتكوين هيمنة جديدة وتم توحيدها. التعديلات المفصلية الأخيرة على مستوى عملية العمل، شكلت الدولة والوسائط السائدة للانتشار الثقافي، التي كانت موجودة لإحداث تحول عميق في الأشكال الحالية للاتصال الاجتماعي. فإذا نظرنا إلى المشكلة من وجهة النظر الاقتصادية، فإن التغير الحاسم هو ما أسماه ميشال أغلييتا (Michel Aglietta) بالانتقال من نظام واسع النطاق إلى نظام مكثف للتراكم. ويتميز هذا الأخير بانتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى مجموعة كاملة من العلاقات الاجتماعية، وخضوع هذه الأخيرة لمنطق الإنتاج من أجل الربح. ووفقاً لـ أغلييتا فإن اللحظة الأساسية لهذا التحول هي لإدخال الفوردية، حيث وصفها بأنها «مبدأ للربط بين عملية الإنتاج ونمط للاستهلاك»[11]. وبشكل أكثر تحديداً، كان هناك تفاعل بين عملية العمل المنظم حول خط الإنتاج شبه التلقائي، ونمط الاستهلاك المميز من خلال اكتساب الفرد للسلع المنتجة على نطاق واسع للاستهلاك الخاص. فقد بدأ هذا الاختراق لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مع بداية القرن العشرين وتصاعدت بصورة مكثفة في أربعينيات القرن العشرين، حيث تحول المجتمع إلى سوق كبيرة لاحتياجات جديدة كان إنشاؤها لا يتوقف، وتحولت اكثر واكثر لمنتجات جعلت العمل البشري سلعة. فقد دمرت هذه «التسليعية» (Commodification) الحياة الاجتماعية لكل العلاقات الاجتماعية السابقة، واستعاضت عنها بعلاقات سلعية عبر منطق التراكم الرأسمالي الذي توغل

في العديد من المجالات على نحو متزايد. فاليوم ليس الأمر متعلقاً فقط، على أساس أنه بائع لطاقة-العمل، التي تلحق الفرد برأس المال، ولكن أيضاً من خلال إدماجه أو إدماجها في العديد من العلاقات الاجتماعية الأخرى: الثقافة، وقت الفراغ، والمرض، والتعليم، والجنس، وحتى الموت. عملياً لا يوجد هناك أي مجال من الحياة الفردية أو الجماعية يمكنها الهروب من العلاقات الرأسمالية.

لكن هذا «المجتمع الاستهلاكي» لم يؤدِ إلى نهاية الأيديولوجيا، كما أعلن دانيال بيل (Daniel Bell)، ولا إلى خلق رجل أحادي الأبعاد، كما كان يخشى ماركيوز (Marcuse). وعلى العكس من ذلك، كما أعرب في العديد من الصراعات الجديدة ومقاومتها ضد الأشكال الجديدة من التبعية، وهذا من داخل قلب المجتمع الجديد. وبالتالي فإن هدر الموارد الطبيعية، وتلوث وتدمير البيئة، و«الإنتاجية المقاسة»(*) (Pro-ductivism) هي التي أعطتنا عواقب ولادة الحركة الأيكولوجية (البيئية)(**) (Ecol-ogy). كا أن النضالات الأخرى التي وصفها اصطلاحياً مانوئيل كاستيلز (Manuel Castells) بـ «الحضر»[12] (Urban)، هي معبرة عن مختلف أشكال المقاومة للاحتلال الرأسمالي للفضاء الاجتماعي. فالتحضر العام الذي يرافق النمو الاقتصادي، ونقل الطبقات الشعبية إلى أطراف المدن أو الهبوط إلى المدن الداخلية المتحللة والافتقار العام للسلع الجماعية، والخدما المتسببة لسلسة من المشاكل الجديدة، هي التي تؤثر على تنظيم كل عمل خارج الحياة الاجتماعية. وبالتالي تعدد العلاقات الاجتماعية من العدائيات، والنضالات قد تنشأ: المسكن الطبيعي، والاستهلاك، الخدمات المختلفة التي يمكن جميعها أن تشكل جميع التضاريس الأرضية للنضال ضد عدم المساواة، واستحقاق حقوق جديدة.

يجب أيضاً تعيين هذه المطالب الجديدة في إطار دولة الرفاه الكينزية، فدستور هذه الدولة الكينزية كان حقيقة جوهرية أخرى لفترة ما بعد الحرب. ومن دون شك كانت هي ظاهرة غامضة ومعقدة، لأنه إذا كان من جهة هذا النوع الجديد من الدولة

(*) هو الاعتقاد بأن الإنتاجية الاقتصادية قابلة للقياس والنمو وهي الغرض من تنظيم الإنسان (على سبيل المثال، العمل)، وأن زيادة الإنتاج هي حالة جيدة بالضرورة (المترجم).

(**) فرع من فروع البيولوجيا التي تتعامل مع العلاقات بين الكائنات إلى بعضها البعض والمناطق المحيطة بها جسدياً (المترجم).

هو أمر ضروري من أجل تنفيذ سلسلة من المهام المطلوبة من قبل النظام الرأسمالي الجديد للتراكم، فهي أيضاً تعتبر نتيجة لما أسماه بولز (Bowles) وغينتز (Gintis) «اتفاق ما بعد الحرب العالمية بين رأس المال والعمل»[13]، وهي نتيجة إذن، للنضال ضد التغيرات في العلاقات الاجتماعية الناتجة عن الرأسمالية. فهي، على سبيل المثال، تعمل على تدمير شبكات التضامن التقليدي من نوع المجتمع أو الأسرة (هي مبنية، دعونا نتناسى، على تبعية المرأة)، التي جعلت الدولة مضطرة للتدخل في «الخدمات الاجتماعية» المتنوعة للمرضى والعاطلين عن العمل، وكبار السن، وهلم جراً. ومن جهة أخرى، وتحت ضغط من نضالات العمال، تدخلت الدولة لضمان سياسة عمل جديدة (الحد الأدنى للأجور، وطول يوم العمل، الحوادث والتأمين ضد البطالة، والأجر الاجتماعي). فإذا بإمكاننا قبول رؤية بنيامين كوريا[14] (Benjamin Cori-at)، التي ترى، أن خطة الدولة في التدخل في إعادة إنتاج قوة العمل من أجل إخضاع ذلك لتلبية احتياجات رأس المال، كان بفضل ممارسة «العقد الجماعي» (Collective Contract)، ومفاوضات الاتفاقات التي تربط بين ارتفاع الأجور لتلك الأعمال المنتجة، وهي حالة ليست بالأقل من هذه التي تحقق مكاسب وجلبت منافع حقيقية ومهمة للعمال.

ولكن هذا التدخل من قبل الدولة الذي كان على مستويات أوسع من أي وقت مضى للإنتاج الاجتماعي والذي رافقه ممارسات بيروقراطية متزايدة، أصبحت، جنباً بجنب مع التسليع، هي واحدة من المصادر الأساسية لعدم المساواة والصراعات. ففي كافة المجالات التي تدخلت فيها الدولة، وتسيس العلاقات الاجتماعية هي قاعدة للعديد من العدائيات الجديدة. فهذا التحول المزدوج للعلاقات الاجتماعية، الناجمة عن التوسع في علاقات الإنتاج الرأسمالية، وأشكال بيروقراطية الدولة الجديدة، كلها وجدت في مجموعات مختلفة في جميع البلدان الصناعية المتقدمة. وآثارها تعزز عموماً بعضها بعضاً، على الرغم من أن هذا ليس دائماً هكذا. فقد أشار كلاوس أوفيه (Claus Offe)، على سبيل المثال، إلى كيفية توفير الدولة الخدمات المرتبطة بالآجر الاجتماعي، التي يمكن أن يكون لها آثارها على ما يقودنا باتجاه مفهوم «إزالة التسليعية»[15] (Decommodification). هذه الظاهرة الأخيرة قد تؤثر سلباً على مصالح التراكم الرأسمالي، لدرجة أن مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن تكون مصادر للربح قد يبدأ تقديمها من قبل القطاع العام. فبالنسبة إلى كلاوس أوفيه، ترتبط هذه الظاهرة

بـ «إزالة العمالية»(*) (Deproletarianization) الناشئة عن المدفوعات المحتلفة، التي تسمح للعامل بالحياة من أجل البقاء، من دون أن يكون مضطراً لبيع ما لديه من قوة عمل بأي ثمن، وهوعامل مهم في الأزمة الحالية للاقتصادات الرأسمالية. ولكن ما يقلقنا هنا بشكل حاسم هو اقتفاء أي أثر من آثار هذه البيروقراطية الكامنة للعدائيات الجديدة. ولعل الحقيقة الهامة هي، إن فرض أشكال متعددة من اليقظة والتنظيم في العلاقات الاجتماعية التي كانت تصور سابقا، قد تشكل جزءاً من المجال الخاص. وهذا التحول من الخط الفاصل بين «الجمهور» و«الخاص»، له آثار غامضة. فمن ناحية، هو يعمل على الكشف عن الطابع السياسي (في نطاق واسع المعنى) للعلاقات الاجتماعية، والواقع أن هذه هي دائماً نتيجة للأوضاع المؤسسة، التي تعطيهم شكلها ومعناها؛ ومن ناحية آخرى، بالنظر إلى الطابع البيروقراطي لتدخل الدولة، يتم إيجاد «فضاءات عامة» (Public Spaces) لا يمكنها التنفيذ في شكل الديمقراطية الحقيقية، ولكن من خلال فرض أشكال جديدة من التبعية. ومن هنا علينا أن ننظر للتضاريس الأرضية للعديد من الصراعات التي تبرز ضد أشكال بيروقراطية سلطة الدولة. على أي حال، ينبغي مما جاء أعلاه، ألا يعمينا شيء لنرى العديد من الجوانب الآخرى التي تشير إلى الاتجاه المعاكس، والتي تمنح دولة الرفاه ملابسات متميزة: ظهور نوع جديد من اليمين باعتباره «حريات إيجابية» (Positive Liberties) تمتلك أيضاً تغيرات عميقة في الحس السليم السائد، وإضفاء الشرعية على سلسلة كاملة من المطالب لتحقيق المساواة الاقتصادية والإصرار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

إن الحركات التي هي من مثل «حركة حقوق الرعاية الاجتماعية» (Welfare Rights Movemen) في الولايات المتحدة الأميركية، التي تمت دراستها من قبل بيفن (Piven) وكلوارد[16] (Cloward) هو خير مثال على هذا التمديد للمطالب الموجهة إلى الدولة، فور قبولها مسؤوليتها عن رفاهية المواطنين. وهذه هي فكرة المواطنة نفسها التي تحولت مع الدولة الاجتماعية، باعتبارها «حقوقاً اجتماعية» تنسب الآن

(*) يجب أن نتذكر التمييز ما بين "العمالية" (Proletarianization) وهي مفهوم رأسمالي يطمح لجعل كل العاملين موظفين وعمال ضمن طبقة واحدة الفارق بينهم هو الأجر ولا حقوق نقابية له بل مقرون بحاجة العمل وقوة العمل (القدرة على العمل) وحيازة قوة مادية فقط، وبين "الطبقة العاملة" (Proletariat) التي يعتبرها ماركس بأنها قوة اجتماعية لها هويتها وقدرتها في تغيير المجتمعات والواقع الاقتصادي والسياسي في البلدان (المترجم).

للمواطن. ونتيجة لذلك، تمت إعادة تعريف فئات «العدالة» و«الحرية» و«الإنصاف» و«المساواة»، وتم تعديل الخطاب الديمقراطي الليبرالي تعديلاً عميقاً بواسطة هذا التوسع في مجال الحقوق.

يمكن للمرء ألا يفهم التوسع الحالي في مجال العلاقة الصراعية الاجتماعية وما يترتب على ذلك من ظهور موضوعات سياسية جديدة من دون التموضع في سياق كلّ من التسليع والبيروقراطية للعلاقات الاجتماعية من جهة، وإعادة صياغة للفكر الليبرالي الديمقراطي - الناتجة عن التوسع في النضال من أجل المساواة - من جهة أخرى. ولهذا السبب اقترحنا أن هذا الانتشار للعدائيات والتشكيك في علاقات التبعية ينبغي أن تكون لحظة تعميق في الثورة الديمقراطية. وهذه قد تم تحفيزها أيضاً من قبل الجانب الثالث المهم في طفرة العلاقات الاجتماعية، التي ميزت تشكيل الهيمنة في فترة ما بعد الحرب: على وجه التعيين، الأشكال الثقافية الجديدة المرتبطة بتوسع وسائل الاتصال الجماهيري. كانت هذه لجعل الثقافة الجماهيرية الجديدة المحتملة من شأنها أن تهز عميقاً الهويات التقليدية. ومرة أخرى، الآثار هنا مبهمة، بوصفها جنب إلى جنب مع الآثار التي لا يمكن إنكارها لـ «الشمولية التسويقية»(*) (Mas- sification) و«التوحيدية البيانية»(**) (Uniformization) التي هي ثقافة قائمة على وسائل الإعلام أيضاً، وتحتوي على عناصر قوية لتخريب عدم المساواة: الخطابات السائدة في المجتمع الاستهلاكي تقدم على أنها تصب في التقدم الاجتماعي، والتقدمية الديمقراطية، إلى الحد الذي يسمح للغالبية العظمى من السكان في الحصول على مجموعة متزايدة من البضائع. والآن، بينما يكون بودريارد (Baudrillard) محقاً بالقول بأننا «نحن بعيدون من أي وقت مضى من المساواة وجهاً لوجه مع الموضوع»[17]، يظهر حامل لقب المساواة والديمقراطية الثقافية الذي هو نتيجة حتمية لعمل وسائل الإعلام التي تسمح باستجواب المزايا القائمة على الأشكال القديمة للأوضاع.

(*) هي تلك الاستراتيجية التي تستخدمها بعض الشركات الفاخرة من أجل تحقيق نمو في مبيعات منتجاتها. وقد اتخذت بعض العلامات التجارية الفاخرة استخدام هذا المفهوم للسماح لعلاماتها التجارية أن تنمو لاستيعاب السوق الأوسع (المترجم).

(**) مفهوم رياضي في نظرية المجموعات، وقد طور هذا المفهوم ليصبح نظرية أسطح للبيانات الرياضية، كما أن العديد من البراهين الكلاسيكية لهذه النظرية المعروفة بـ "نظرية توحيد البيانات" (Uni- formization Theory) تعتمد على بناء الوظيفة التوافقية للقيم الحقيقية (المترجم).

فـ «أيديولوجية الخطاب» (Interpellated) مساوية لصفة الاستهلاك، أكثر أي وقت مضى، وقد دفعت جماعات أكثر عدداً لرفض عدم المساواة الحقيقية، التي لا تزال موجودة. وهذه هي «الثقافة الاستهلاكية الديمقراطية» التي قد حفزت بلا شك ظهور نضالات جديدة، لعبت دوراً هاماً في رفض الأشكال القديمة للتبعية، باعتبارها كانت حالة في الولايات المتحدة الأميركية مع نضال الحركة السوداء من أجل الحقوق المدنية. إن ظاهرة الشباب مثيرة للاهتمام بشكل خاص، وليس هناك من سبب للتساؤل عن ما ينبغي أن يشكل محور جديد لظهور العدائيات. ومن أجل خلق ضرورات جديدة، نجدها هي التي شيدت بصورة متزايدة الفئة المعينة تلك من المستهلكين، والتي تحفزهم للبحث عن الاستقلال المالي، حيث إن المجتمع لن يكون قادراً على منحهم ذلك. وعلى العكس تماماً، نجد أن الأزمة الاقتصادية والبطالة تجعل وضعهم صعباً في الواقع. وإذا أضفنا إلى ذلك تفكك خلية الأسرة والحد من متنامي الوظائف الاستهلاكية النقية، جنباً إلى جنب مع عدم وجود أشكال اجتماعية لتكامل تلك «المواضيع الجديدة» التي تتقبل أثر الاستجواب العام للهرمية القائمة، سنفهم بسهولة الأشكال المختلفة التي تبنت تمرد الشباب في المجتمعات الصناعية.

حقيقة تعتبر هذه «العدائيات الجديدة» تعبير عن أشكال مقاومة التسليعية، والبيروقراطية، وتزايد التجانس في الحياة الاجتماعية نفسها التي تشرح، لماذا يجب أن تظهر في كثير من الأحيان ذاتها من خلال انتشار الخصوصيات، والبلورة داخل المطلب من أجل الاستقلال الذاتي نفسه. بل هو أيضاً لهذا السبب نرى أن هناك نزعة التعرف نحو تثمين «الاختلافات» وخلق الهويات الجديدة التي تميل إلى تفضيل المعايير «الثقافية» (الملابس والموسيقى واللغة والتقاليد الإقليمية، وهلم جراً). وبقدر ما الموضوعين كبيرين بالنسبة إلى الديمقراطية الوهمية – المساواة والحرية – بقدر ما كانت المساواة تقليداً سائداً، وبقدر ما كانت مطالب الاستقلال الذاتي تضفي على الدور المحوري، حرية بشكل متزايد. ولهذا السبب فإن كثيراً من هذه الأشكال المقاومة تقدم بوضوح، ليس بشكل من أشكال النضال الجماعي بل من خلال الفردانية المؤكدة على نحو متزايد. (اليسار، بالطبع، هو الاستعداد السيء لوضعه في الاعتبار بهذه النضالات، التي هي حتى يوم هذا تميل إلى الرفض لكونها «ليبرالية». وبالتالي، فالخطر قد يعبر عنه بصورة مفصلية من خلال خطاب اليمين، للدفاع عن الامتيازات). ولكن على أي حال، وبغض النظر عن التوجه السياسي الذي من خلاله

يتم تبلور العدائية، (وهذا سوف يعتمد على سلاسل التكافؤ المبنية عليها)، فإن أشكال العدائية هي متطابقة في كل الحالات. وهذا يعني بالقول، تتكون دائماً في بناء الهوية الاجتماعية على – كثرة محددات المواقف الذاتية – أساس من التكافؤ بين مجموعة من العناصر أو القيم التي تكّون مرحلة أو خارجة من تلك المجموعات الآخرى التي تعارضها. ومرة أخرى، نجد أنفسنا أمام مواجهة تقسيم الفضاء الاجتماعي.

إن تقسيم الفضاء الاجتماعي في زمن هذه «الحركات الاجتماعية الجديدة»، ومن دون أي شك يعتبر واحد من تلك الأكثر نشاطاً في الوقت الحاضر، التي هي حركة السلام. ويبدو لنا أن حركة السلام قد سقطت تماماً في الإطار النظري الذي وضعناه قُدماً، ومع التوسع الذي فيما أسماه إ. ب. طومسون بـ «منطق التطرف» (Logic of Exterminism) المتزايد في عدد من مشاعر الناس، الذين يضعون موضع الشك كل حقوق الحياة الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، إن نشر الأسلحة النووية الأجنبية في العديد من الدول التي لا يكون استخدامها تحت السيطرة الوطنية، تولّد مطالب جديدة تضرب بجذورها في تمديد مجال الدفاع الوطني لمبادئ السيطرة الديمقراطية، التي يكون للمواطنين الحق في ممارسة الميداني السياسي. فالخطاب المتعلق بسياسة الدفاع – تقليدياً يكون خطاباً مغلقاً ويكون حكراً على النخب العسكرية والسياسية المقيدة – هو تخريب من حيث المبدأ الديمقراطي للسيطرة على المحافل نفسها وفي قلبها.

إن الفكرة المركزية التي دافعنا عنها حتى الآن هي، أنه ينبغي على النضالات الجديدة – وتطرف الصراعات القديمة مثل تلك المتعلقة بالمرأة أو الأقليات العرقية – أن تُفهم من منظور مزدوج لتحول سمات العلاقات الاجتماعية في تشكيل الهيمنة الجديدة لفترة ما بعد الحرب، والآثار المترتبة على النزوح إلى مناطق جديدة من الحياة الاجتماعية لوهمية المساواة المتشكلة حول الخطاب الليبرالي الديمقراطي. وهذا هو الذي وفر الإطار اللازم لاستجواب العلاقات المختلفة للتبعية للمطالبة بحقوق جديدة، وهذه الوهمية الديمقراطية قد لعبت دوراً أساسياً في اندلاع المطالبات الجديدة منذ ستينيات القرن الماضي، وهي تماماً مفهومة جيداً من قبل المحافظين الأميركيين الجدد، الذين تخلّوا عن «فائض الديمقراطية» (Excess of Democracy) وموجة «التسووية» (Egalitarianism) التي تسببت ببروز وجهة نظر زائدة في النظم السياسية

الغربية. فقد جادل صاموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) في تقريره إلى اللجنة الثلاثية (Trilateral Commission) في عام 1975، بقوله إن الصراعات في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين كانت قد أُثيرت من أجل قدر أكبر من المساواة والمشاركة في «صعود الديمقراطية» (Democratic Surge)، التي جعلت المجتمع «صعب الانقياد» (Ungovernable). وخلُص بالقول بأن «قوة المُثل الديمقراطية تشكل مشكلة بالنسبة إلى استقرار القدرة على الإدارة بالديمقراطية»[18]. وقد أدت المطالب العديدة المتزايدة للمساواة الحقيقية في المجتمع إلى، وفقاً للمحافظين الجدد، حافة «هاوية المساواة». وعليه، فهذا هو المكان الذي يرونه هو أصول التحول المزدوج الذي، في رأيهم، شهدت فيه فكرة المساواة: قد مرت من تكافؤ الفرص إلى المساواة في النتائج، ومن المساواة بين الأفراد إلى المساواة بين المجموعات. ويعتبر دانيال بيل أن هذه «التسوية الجديدة» قد تضع في خطر المُثل الحقيقية للمساواة، التي لا يمكن فيها أن يكون الهدف هو المساواة في النتائج، ولكن «الجدارة العادلة»[19] (Just Meritoc-racy). ومن ثم، ينظر إلى الأزمة الحالية كنتيجة لـ «أزمة القيم» (Crisis of Values)، ونتيجة لتطور «الثقافة المعادية» (Adversary Culture)، ونتيجة لـ «التناقضات الثقافية للرأسمالية» (Cultural Contradictions of Capitalism).

حتى الآن قدمنا بروز العدائيات الجديدة والموضوعات السياسية باعتبارها مرتبطة بتوسيع وتعميم الثورة الديمقراطية. وفي واقع الأمر، إنه يمكن أيضاً أن ينظر إليها باعتبارها إطالة لأمد لمختلف المجالات الأخرى للآثار السياسية، التي قد صادفنها كثيراً طوال تحليلنا. فعلى وجه الخصوص، إن انتشار هذه العدائيات يمكن أن يجعلنا نرى ضوء جديد لمشكلة تفتيت الموضوعات و«وحدوية» مواضيع النضالات الاجتماعية التي وجدت نفسها في مواجهة مع الماركسية في أعقاب أول أزمة لها، في نهاية القرن الماضي. فكل المناقشات المتعلقة باستراتيجيات إعادة تشكيل وحدة الطبقة العاملة ينظر إليها من منظور أنها لا تعني شيئاً سوى فعلها الأول – مترددة، وهو الصحيح – باعتراف التعددية الاجتماعية، وبزتها غير الملتحمة مع أي هوية سياسية. فإذا كنا نقرأ «تحت الممحي»[*] (sous rature) في نص روزا لوكسمبورغ، ولابرايولا،

(*) هو جهاز فلسفي استراتيجي صنع أصلاً من قبل مارتن هايدغر (Martin Heidegger). أنه ينطوي على معبر للخروج من كلمة ضمن النص، ولكن يسمح لها بالبقاء مقروءةً في مكانها. ويستخدم على نطاق واسع من قبل جاك دريدا (Jacques Derrida)، لأنه يدل على أن الكلمة هي "غير كافية حتى الآن =

وكاوتسكي نفسه، سنرى أن هذه اللحظة غير مندمجة التعددية، وهي في اتجاه واحد أو آخر لحاضر في خطابهم، يقوض التماسك بين فئاتها. ومن الواضح أن هذه الأشكال المتعددة هي ليست بالضرورة لحظة سلبية للتجزئة أو انعكاساً لتقسيم مصطنع للنتيجة الناتجة من منطق الرأسمالية، باعتبارهم منظري فكر الأممية الثانية، ولكن أرضيتها للغاية، قد تجعل من الممكن تعميق الثورة الديمقراطية. كما سنرى، إن هذا التعميق للكشف عن أوجه الغموض والصعوبات لكل ممارسة تنطيق لفظي وإعادة تشكيل تواجهها. فالتخلي عن فئة الموضوع باعتبارها كياناً موحداً وشفافاً وملتحماً (محيطاً مع بعضه البعض) يفتح الطريق إلى الاعتراف بخصوصية العدائيات، التي تتشكل على أساس المواقف الذاتية المختلفة، وبالتالي، يمكن تعميق المفهوم التعددي والديمقراطي.

إن نقد فئة الموضوع الموحد، والاعتراف بتشتت الخطاب الاستطرادي الذي يتم فيه تشكيل كل موقف ذاتي، ينطوي بالتالي على شيء أكثر من نطق موقف نظري عام: تلك «الشروط الأساسية» (sine qua non) للتفكير، تضاعف بروز العدائيات في المجتمعات، التي تعبر فيها الثورة الديمقراطية عتبة معينة. وهذه تمنحاً أرضية نظرية إلى أساس مفهوم الديمقراطية الراديكالية والجماعية – سوف تكون أمراً محورياً في حجتنا لهذه النقطة – التي وجدت الشروط الأولى حيث بموجبها يمكن الإمساك بالمفهوم. إلا إذا وافقت على أن تكون المواقف الذاتية، ألا يمكن أن تؤدي إلى مبدأ التأسيس الوحدوي الإيجابي – عندها فقط يمكن أن تعتبر التعددية راديكالية. فالتعددية هي الراديكالية التي يمكنها أن تمتد فقط إلى الحدود التي يكون فيها كل بند من بنود الهوية التعددية يجد في نفسه مبدأ شرعيته، من دون الحاجة للسعي في المنحى المتعالي أو الأرضية الإيجابية الكامنة للتسلسل الهرمي لمعنى كل منهم ومصدر وضمان شرعيتها. وهذه التعددية الراديكالية هي الديمقراطية لمدى أن يكون في حدها الكبير، كل واحد من شروطها التي هي نتيجة لنزوح المساواتية الوهمية. وبالتالي فإن مشروع

= كضرورة". وأن الدال معين غير مناسب تماماً لمفهوم يمثلها، ولكن يجب أن تستخدم قيود اللغة التي لا تُعطي شيئاً أفضل. وفي فلسفة التفكيك، وصف هذا المصطلح كتعبير مطبعي يسعى إلى تحديد المواقع داخل النصوص حيث المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي تكون متناقضة أو الذات مقوضة، مما يجعل الكلمة معناها غير مقرر. ولتمديد هذه الفكرة، التفكيكية، وممارسة المصطلح بصورة صحيحة، تسعى أيضاً إلى إثبات مشتق المعنى من الفرق، وليس بالرجوع إلى القائمة من قبل فكرة أو قائمة بذات الفكرة (المترجم).

الديمقراطية الراديكالية الجمعي، بمعناه الأساسي، لا يعني شيئاً أكثر من أنه نضال الاستقلال الذاتي لأقصى لحدود المجالات المؤسسة على تعميم المكافئات – منطق المساواة.

هذا النهج يسمح لنا بإعادة البعد وينصف نضالات العمال أنفسهم، الذين يتم تشويه ميزتهم، عندما يتناقضون في الكتلة لنضالات «الموضوعات السياسية الجديدة». وبمجرد رفض مفهوم الطبقة العاملة باعتبارها «طبقة شمولية»، يصبح من الممكن التعرف على تعدد العدائيات التي أخذت مكانها في مجال ما، ليتم تجميعها بشكل تعسفي تحت عنوان «نضال العمال»، كما أن الأهمية التي لا تقدر بثمن للغالبية العظمى منهم، هي لتعميق العملية الديمقراطية. لقد كانت نضالات العمال عديدة، وقد تولت مجموعة متنوعة وغير عادية من الأشكال بوصفها وظيفة للتحولات التي طرأت على دور الدولة، والممارسات النقابية لمختلف فئات العمل، والعدائيات داخل وخارج المصانع، ووجود توازنات الهيمنة. فقد أتاحت لنا الأمثلة الممتازة من قبل ما يسمى «نضالات العمال الجدد»، التي وقعت في فرنسا وإيطاليا في نهاية ستينيات القرن الماضي بعداً آخر. فقد أظهرت هذه الأمثلة بشكل جيد، كيف أن أشكال النضال داخل المصنع تعتمد على السياق الخطابي الاستطرادي بطريقة أسرع بكثير من علاقات الإنتاج البسيطة. فالتأثير الواضح للنضالات، وشعارات الحركة الطلابية، لعبت دوراً مركزياً من قبل العمال الشباب، الذين كانت ثقافتهم تختلف بصورة جذرية عن تلك الثقافة التي يحملها زملائهم الأكبر سناً. كما كانت هناك أهمية للمهاجرين في فرنسا والجنوبيين في إيطاليا – كل هذا يكشف لنا أن العلاقات الاجتماعية الأخرى التي تلتحق بالعمال ستحدد الطريقة التي تتفاعل داخل المصنع، وإن ذلك هو نتيجة لتعدد هذه العلاقات التي لا يمكن محييها بطريقة سحرية لتتشكل طبقة عاملة واحدة. أو، ثم، يمكن تخفيض مطالب العمال إلى عدائية فريدة، طبيعتها تختلف وجوديا (أنطولوجياً) عن الموضوعات الاجتماعية والسياسية الأخرى.

حتى الآن، تحدثنا عن عدائيات متعددة مؤثرة، ومتقاربة، وكثيرة المحددات، التي تم تسجيلها في إطار ما أسميناه بـ «الثورة الديمقراطية». ومع ذلك، فإنه عند هذه النقطة من الضروري أن يكون واضحاً، أن الثورة الديمقراطية هي ببساطة، الأرضية التي يقوم عليها ويعمل منطق النزوح المدعوم بواسطة وهمية المساواة، لكنها

لا تحدد مسبقاً الاتجاه الذي ستجري فيه العملية الوهمية. فإذا كان هذا الاتجاه محدد مسبقاً، يجب علينا ببساطة تشييد غائية جديدة – ستكون على أرضية مماثلة لتلك المسماة «تنمية» برنشتاين. ولكن في هذه الحالة لن يكون هناك أي مجال على الإطلاق لممارسة الهيمنة. ولعل السبب هو أنها ليست هكذا، ولماذا تكون اللاغائية بإمكانها أن تشكل المفاصل الاجتماعية، غير أن البوصلة الخطابية الاستطرادية للثورة الديمقراطية تفتح الطريق أمام المنطق السياسي المتنوع مثلها مثل «الشعبوية اليمنية» (Right-Wing Populism) و«الشمولية» (Totalitarianism) من جهة، والديمقراطية الراديكالية من جهة آخرى. ولذلك، إذا أردنا بناء مفاصل الهيمنة، التي تسمح لنا أن نحدد لأنفسنا المسار في الاتجاه الأخير، فيجب علينا أن نفهم كل التجانس العنصري لمجموعة من الاحتمالات التي يتم فتحها في أرضية التضاريس الديمقراطية نفسها. فلا يمكن أن يشكل بانتشار العدائيات الجديدة و«الحقوق الجديدة» التي تقود إلى أزمة تشكيل الهيمنة في فترة ما بعد الحرب. لكن الشكل الذي سيتم فيه التغلب على هذه الأزمة هو أبعد ما يكون قد وجدناه سلفاً، باعتبار أنه سيكون الطريقة التي يتم من خلالها تحديد الحقوق، والأشكال التي تناضل ضد التبعية والتي ستعتمد هي على أساس كونها لا تنشأ بشكل لا لبس فيه. نحن هنا نتواجه مع مجموعة متعددة من المعاني الصحيحة لكلمة واحدة. فعلى سبيل المثال، الحركة النسوية أو الحركة البيئية، توجد في أشكال متعددة، وتعتمد على الطريقة التي يتم فيها تشكيل العدائية بصورة غير مترابطة. وهكذا لدينا النسوية الراديكالية التي تهاجم الرجال على هذا النحو؛ ونسوية الاختلاف التي تسعى إلى التفريق عن «الأنوثة»؛ والنسوية الماركسية التي تعتبر عدوها الرئيس هو الرأسمالية، التي تعتبر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الأبوي. وبالتالي هناك عدد وافر من الأشكال الخطابية الاستطرادية لتشييد العدائية على أساس أنماط مختلفة من تبعية المرأة. وبنفس الطريقة قد تكون البيئية معادية للرأسمالية، ومعادية للتصنيعية، واستبدادية، وتحررية، واشتراكية، ورجعية، وهلم جراً. لذلك، فإن أشكال تنطيق العدائية هي أبعد ما تكون محددة سلفاً، وهي نتيجة لصراع الهيمنة. وهذا التأكيد له عواقب مهمة، كما أنه يعني ضمناً أن هذه الصراعات الجديدة هي ليست بالضرورة ذات طابع تقدمي، ولذلك أن هذا هو الخطأ بعينه في التفكير كما يفعله الكثيرون، وأنها عفوية تأخذ مكانها في سياق السياسة اليسارية. فقد كرس الكثيرون أنفسهم منذ ستينيات القرن العشرين للبحث عن موضوع ثوري متميز جديد قد يأتي ليحل

محل الطبقة العاملة، ولينظر للطبقة العاملة على أساس أنها فشلت في مهمتها التاريخية للتحرر. فالحركات البيئية، والحركات الطلابية والنسوية والجماهيرية الهامشية هم المرشحون الأكثر شعبية لتنفيذ هذا الدور الجديد. ولكن من الواضح أن مثل هذا النهج لا يمكنه الهروب من الإشكالية التقليدية، ولكن ببساطة يزيح ذلك. كما أنه ليس هناك مكانة متميزة فريدة من نوعها لاستمرارية موحدة للآثار التي ستتبع، وهو ما يعني الاستنتاج لتحويل المجتمع ككل. فكل النضالات، سواء كانت لهؤلاء العمال أو مواضيع سياسية أخرى من اليسار نفسه، لها طابع جزئي، ويمكن أن تكون مفصلية واضحة بالنسبة إلى الخطابات المختلفة جداً. هذا هو التنطيق الذي يُعطيها ميزة وليس مكاناً للذين سيأتون. لذلك ليس ثمة موضوع – لا أبعد من ذلك، أي «ضرورة» – وهو أمرٌ جذري و«لا يمكن استرداده» (Irrecuperable) من خلال النظام السائد، الذي يشكل نقطة مضمونة تماماً لانطلاق التحويل الكلي. (وبالمثل، ليس هناك ما يضمن استقرار النظام القائم إلى الأبد). وفيما يتعلق بهذه النقطة فإننا نعتبر أن بعض التحليلات مثيرة للاهتمام للغاية مثل تلك المتعلقة بتحليلات آلان تورين (Alain To-uraine) وأندريه غورز (André Gorz)، لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية في انفصالهم مع الإشكالية التقليدية[20]. غورز على سبيل المثال يُعطينا فكرة عن ميزة ما يعزوه إلى «اللاطبقة واللاعاملين»، التي ينفي من خلالها البروليتاريا، فهل هو حقاً لا يزيد على ما هو عكس موقف الماركسية؟ أنه مازال، موقع على مستوى علاقات الإنتاج التي تم تحديدها حتى عندما، كما في حالة غورز، يُعرف موضوع الثورية بواسطة غياب ذلك الإقحام. أما بالنسبة إلى تورين، فمجال بحثه كان عن الحركة الاجتماعية التي يمكن أن تلعب دوراً في «المجتمع المبرمج» (Programmed Society)، وهو دور كانت تلعبه الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي الذي يدل بوضوح على أنه أيضاً لا تشكيك في فكرة تفرده بالقوة الاجتماعية، التي يمكنها إحداث تغيير جذري في حتمية المجتمع.

إن أشكال المقاومة بالنسبة إلى أشكال التبعية الجديدة هي «متعددة المعاني» (Polysemic) ويمكن أن تكون مفصلية تماماً في خطاب مكافحة الديمقراطية، وتتجلى بوضوح من خلال التقدم الذي حققته لـ «الحق الجديد» في السنوات الأخيرة. وتكمن الطرافة في نجاح التنطيق (التعبير المنطوق) في خطاب الليبرالية الجديدة في سلسلة المقاومة الديمقراطية لتحول العلاقات الاجتماعية. ويفسر الدعم الشعبي

لمشاريع ريغان وتاتشر في تفكيك دولة الرفاه من خلال حقيقة أنهما نجحا في التعبئة ضد دولة الرفاه بسلسلة كاملة من المقاومة لطابع البيروقراطية للأشكال الجديدة في تنظيم الدولة. فقد ظهرت سلاسل التكافؤ التي تشكل كل تنطيق مهيمن يمكنه أن يكون مختلفاً طبيعياً وواضح إلى حدٍ كبير من خلال خطاب المحافظين الجدد هذا: يتم تشكيل العدائيات حول البيروقراطيات التي تعتبر مفصلية في الدفاع عن الفوارق التقليدية لممارسة الجنس والعرق. إن لدفاع عن الحقوق المكتسبة التي تأسست بشأن العرق الأبيض، يفوق الذكور الذين غذوا ردة الفعل المحافظة مما قد يوسع منطقة الآثار المهيمنة. وهكذا تم تشييد العدائية بين القطبين: «الشعب»، الذي يشمل جميع أولئك الذين يدافعون عن القيم التقليدية وحرية المؤسسة؛ وخصومهم: الدولة وجميع المخربين (النسويات، والشباب، والسود، و«الإباحيات» من كل نوع). وهكذا جرت محاولة لبناء كتلة تاريخية جديدة فيها ما يعبر عن تعدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أشار ستيوارت هول (Stuart Hall)، على سبيل المثال، إلى كيف تمكنت التارشرية الشعبوية من «الجمع بين المواضيع الرنانة العضوية للمحافظين - الأمة، والأسرة، والواجب، والسلطة، والمعايير، والتقاليد- مع الموضوعات العدائية لإحياء الليبرالية الجديدة - الاهتمام بالنفس، والفردية التنافسية (Competitive Individualism)، ومناهضة الدولة[21] (Anti- Statism)». ففي حالة الولايات المتحدة الأميركية، أظهر آلن هانتر (Allen Hunter) أن هجوم الجناح اليميني على دولة الرفاهية هو النقطة الأساسية للانتقادات الثقافية والسياسية معاً. وكلاهما يؤكد أن تدخل الدولة «مع الميزات الاقتصادية والأخلاقية للسوق هي تحت اسم المساواة الخادعة. فهم أيضاً يهاجمون الليبرالية الاجتماعية لخلق تدخل الدولة في الحياة الخاصة للناس والبنية الأخلاقية للمجتمع في مجالات مثل التنشئة الاجتماعية للأطفال والعلاقة بين الجنسين»[22].

هذا هو بالضبط ميزة تعدد المعنى لكل عدائية، الأمر الذي يجعل معناها يعتمد على تعبير التنطيق المهيمن إلى الحد الذي، كما رأينا، تشكل فيه أرضية تضاريس ممارسات الهيمنة ذات الغموض الأساسي للاجتماعية، واستحالة تأسيس معنى أو صراع بشكل نهائي، سواء كان يعتبر في عزلة أو من خلال التلاعب في نظام العلائقية. وكما قلنا، هناك ممارسات هيمنة، لأن تلك الجذرية غير المقيدة تجعل من المستحيل النظر في الصراع السياسي كما في اللعبة، التي تشكل هوية القوى المعارضة

منذ البداية. وهذا يعني أن أي سياسة تكون مع تطلعات الهيمنة لا يمكن أبداً أن تعتبر نفسها كالتكرار، لكونها تأخذ مكانها في ترسيم الفضاء المحض داخلياً، ولكن يجب تعبئة نفسها دائماً بالاستناد إلى عدد وافر من المستويات. وإذا لم يتم إعطاء معنى لكل الصراع منذ البداية، فهذا يعني أنه مقيد – جزئياً – فقط إلى الحد الذي ينتقل فيه الصراع خارج نفسه و، من خلال سلاسل التكافؤ، يربط نفسه بنيوياً بالصراعات الأخرى. فأي عدائية، متروكة حرة لذاتها، هي دال عائم، وعدائية «وحشية» لا تحدد مسبقاً الشكل الذي يمكن أن يكون مفصلياً لعناصر أخرى في التكوين الاجتماعي. وهذا هو الذي يسمح لنا لإقامة الاختلاف الجذري بين النضالات الاجتماعية الحالية وتلك التي وقعت قبل الثورة الديمقراطية. ولعل هذه الأخيرة طالما أخذت مكانها في سياق الحرمان لهويات معينة ومستقرة نسبياً؛ ونتيجة لذلك، كانت حدود العدائية مرئية بوضوح ولا تتطلب أن تكون مشكلة – كان البعد المهيمن في السياسة بناءً على ذلك الغائب. ولكن في المجتمعات الصناعية الحالية، يكون الانتشار ذاته من نقاط الاختلاف على نطاق واسع للتمزق، والطابع الهش لجميع الهويات الاجتماعية، يؤدي أيضاً إلى عدم وضوح الحدود الفاصلة. ونتيجة لذلك، فإن طابع التشييد لخطوط الترسيم الأكثر وضوحاً يتم إجراؤها من خلال عدم استقرار الحدود الفاصلة بصورة كبيرة، حيث يصبح نزوح الحدود والتقسيمات الداخلية الاجتماعية أكثر راديكالية. وفي هذا المجال، ومن هذا المنظور فإن مشروع المحافظين الجدد يكتسب كل أبعاده المهيمنة.

قانون مكافحة الديمقراطية العدوانية

ما يدعوه المحافظون الجدد والليبراليون الجدد (الحقوق الجديدة) للتساؤل هو، نوع من التنطيق الذي يؤدي إلى الليبرالية الديمقراطية وإلى تبرير تدخل الدولة في النضال ضد عدم المساواة، وتنصيب دولة الرفاهية. إن نقد هذا التحول ليس تطورا حديثاً. فمنذ فترة، قد تطول لعام 1944م، في الطريق إلى العبودية (in The Road to Serfdom)، أطلق هايك (Hayek) هجومه العنيف على تدخل الدولة والأشكال المختلفة للتخطيط الاقتصادي، الذي يجري تنفيذه في ذلك الوقت. حيث أعلن هايك، أن المجتمعات الغربية كانت في طريقها إلى أن تصبح مجتمع جمعي، وبالتالي تقلع في اتجاه الشمولية. ووفقاً له، يتم تمرير عتبة الجماعية في لحظة يكون فيها القانون،

بدلاً من أن يكون وسيلة للسيطرة على الإدارة، ويمكن أن يستخدم من قبله، من أجل سمة السلطات الجديدة لنفسها، ولتسهيل التوسع في البيروقراطية. ويبدومن هذه النقطة، أنه لا مفر من أن قوة القانون سوف تنخفض، في حين أن البيروقراطية ستكون في تزايد. في الواقع، ما هو في القضية من خلال هذا النقد الليبرالي الجديد هو، تنطيق التعبير ذاته بين الليبرالية والديمقراطية التي أجريت خلال القرن التاسع عشر الميلادي[23]. هذه «الدمقرطة» (Democratization) الليبرالية، التي كانت نتيجة لصراعات متعددة، لها في نهاية المطاف تأثير عميق على الشكل الذي يصور فكرة الحرية. ومن التعريف الليبرالي التقليدي لـ لوك (Locke) – « الحرية هي أن تكون خالية من ضبط النفس والعنف من قبل الآخرين»– فنحن قد مررنا مسبقاً بـ جون ستيورت ميل وقبوله بالحرية «السياسية» والمشاركة الديمقراطية باعتبارهما عنصرين مهمين للحرية. وفي الآونة الأخيرة، في الخطاب الديمقراطي الاجتماعي، جاءت الحرية على أساس أنها تعني «القدرة» لإجراء بعض الخيارات، وللحفاظ على فتح سلسلة من البدائل الحقيقية. وبالتالي، أن الفقر ونقص التعليم والتفاوتات الكبيرة في ظروف الحياة تعتبر اليوم جرائم ضد الحرية. هذا هو التحول الذي ترغب الليبرالية الجديدة التساؤل عنه.

إن هايك من دون شك هو واحدٌ من الذين كرسوا انفسهم بشدة كبيرة إلى إعادة صياغة مبادئ الليبرالية، من أجل مكافحة تلك التحولات للمعنى، مما أتاح توسيع وتعميق الحريات. فهو يقترح إعادة التأكيد على الطبيعة الحقيقية « لليبرالية كمذهب يسعى للحد من الحد الأدنى لسلطات الدولة، ومن أجل تعظيم الهدف السياسي المركزي: الحرية الفردية. ويأتي هذا مرة أخرى إلى التعريف سلباً، على أنها «حالة الإنسان التي يتم فيها تخفيض الإكراه للبعض من قبل الآخرين هو منخفض قدر الإمكان في المجتمع»[24]. يتم استبعاد الحرية السياسية ظاهريا من هذا التعريف. ووفقاً لـ هايك، «الديمقراطية (هي) في الأساس وسيلة، وجهاز نفعي لحماية السلام الداخلي والحرية الفردية»[25]. وهذه هي محاولة للعودة إلى المفهوم التقليدي للحرية، التي تتميز بعدم التدخل مع حق التملك غير المحدود، ومع آليات اقتصاد السوق الرأسمالي، ويبذل نفسه لتشويه سمعة كل تصور «إيجابي» للحرية التي يحتمل أن تكون شمولية. ويؤكد أن النظام السياسي الليبرالي لا يمكن أن يوجد إلا في إطار الاقتصاد الرأسمالي الحر. ففي كتاب «الرأسمالية والحرية» (Capitalism and Freedom)،

أعلن ميلتون فريدمان (Milton Friedman) أن هذا هو النوع الوحيد من التنظيم الاجتماعي الذي يحترم مبدأ الحرية الفردية، لأنه يشكل النظام الاقتصادي الوحيد القادر على تنسيق أنشطة عدد كبير من الناس دون اللجوء إلى الإكراه. فكل تدخلات الدولة، باستثناء فيما يتعلق بالمسائل التي لا يمكن تنظيمها من خلال السوق، يعتبر اعتداء على الحرية الفردية. وإن مفهوم العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع، هو بقدر ما يتم الاستدعاء لتبرير التدخل من قبل الدولة، وهو واحد من أهداف الليبراليين الجدد المفضلة. ووفقاً لـ هايك، هي فكرة غير مفهومة بالكامل في مجتمع ليبرالي، باعتبارها «في مثل هذا النظام الذي لا يسمح باستخدام كل المعرفة لأغراضه الخاصة لمفهومه في «العدالة الاجتماعية» (Social Justice) هو بالضرورة فارغ وبلا معنى، لأن في ذلك إرادة لا أحد يستطيع تحديد المداخيل النسبية لمختلف الناس، أو منعهم من أن يعتمدوا جزئياً على الحادث»[26].

من وجهة نظر «الليبرالي» روبرت نوزيك (Robert Nozick) الذي شكك في الفكرة بنفس القدر، أنه يمكن أن يكون هناك مثل هذا الشيء، الذي يعتبر أنه ينبغي على الدولة أن تقدم «عدالة توزيعية»[27] (Distributive Justice). ففي رأيه، أن الوظيفة الوحيدة للدولة هي توافقها مع الحرية التي يمكنها أن تحمي ما ينتمي لمشروعيتنا، في حين أنها لا تملك الحق في إنشاء الضرائب التي تتجاوز ما هو مطلوب لتطوير أنشطة الشرطة. وعلى النقيض من الحريات الفائقة (Ultralibertarians) الأميركية، التي ترفض تدخل الدولة[28]، برر نوزيك (Nozick) وجود الحد الأدنى للدولة – والقول هنا، القانون والنظام. ولكن الدولة التي تذهب إلى أبعد من ذلك سيكون فعلها غير مبرر، كما سيكون في هذه الحالة انتهاك لحقوق الأفراد. على أي حال، أدعى نوزيك أنه لن يكون هناك أي شيء متاح يمكن توزيعه بشكل قانوني من قبل الدولة، لأن كل شيء سيكون موجودة في حوزة الأفراد أو يكون تحت سيطرتهم المشروعة.

الطريقة الأخرى لمهاجمة الآثار التخريبية للتفاعل ما بين الليبرالية والديمقراطية هي، على طريقة المحافظين الجدد، إعادة تعريف مفهوم الديمقراطية نفسه في مثل هذه الطريقة للحد من مجال تطبيقه والحد من المشاركة السياسية ليصبح نطاقها أضيق من أي وقت مضى. لذا يقترح بريزيزنسكي (Brzezinski) «فصل النظام السياسي

من المجتمع على نحو متزايد، والبدء في تصور وجود الاثنين ككيانات منفصلة»[29]. والهدف من ذلك هو إزالة القرارات العامة أكثر وأكثر من السيطرة السياسية، وجعلها مسؤولية حصرية للخبراء. وفي مثل هذه الحالة سيكون هناك تأثير لـ «تسييس القرارات الأساسية» (Depoliticization of Fundamental Decisions)، على الصعيد الاقتصادي وكذلك في المستويات الاجتماعية والسياسية. فمثل هذا المجتمع، في رأيه، سيكون ديمقراطياً «بالمعنى التحرري؛ ديمقراطياً لا من حيث ممارسة الخيارات الأساسية المتعلقة بصنع السياسات، بل بمعنى الحفاظ على مناطق معينة من الاستقلال الذاتي للفرد للتعبير عن الذات»[30]. وعلى الرغم من أن المُثل الديمقراطية لم يتم مهاجمتها علناً، إلا أنه كانت هناك محاولات لإفراغها من كل مضمون باقتراح تعريف جديد للديمقراطية، والذي في الواقع يخدمهم لإضفاء الشرعية على النظام الذي مشاركته السياسية تكاد تكون معدومة.

في فرنسا، من بين منظري اليمين الجديد، كان هناك نقد أكثر جرأة ومباشر للديمقراطية. وهكذا إنه المتحدث الرئاسي، آلن دو بينوا (Alain de Benoist)، الذي أعلن صراحة أن الثورة الفرنسية تميزت بواحدة من المراحل الأساسية للانحطاط الحضاري الغربي - الانحطاط الذي بدأ مع المسيحية، و«بلشفية العصور القديمة». ويقول كذلك أنها هي الروح نفسها لإعلان عام 1789 لحقوق الإنسان الذي لابد من رفضه. إن اعادة السيطرة بمهارة لسلسلة من المواضيع التحررية لحركة عام 1968، اعتبرها آلن دو بينوا أن لها دور أساسي في إسناد الاقتراع العام، وإن الديمقراطية تضع جميع الأفراد على نفس المستوى وتفشل في التعرف على الاختلافات الهامة من بينها. ومن ثم يستمد التوحيدية البيانية والشمولية التسويفية من المواطنين، الذين تفرض عليهم قاعدة واحدة، مما يدل على الطابع الشمولي للضرورة الديمقراطية. ففي مواجهة سلسلة من المتكافئات تكون المساواة (Equality)= الهوية (Iden-tity)= الشمولية (Totalitarianism) ، حيث يصرح الحق الجديد بالقول «الحق في الاختلاف»، ويؤكد السلسة الفرق (Difference)= عدم المساوة (Inequality)= الحرية (Liberty). وقد كتب دي بينويست» «أنا أسميه الجناح اليميني» إنه الموقف الذي يعتبر «تنوع» العالم، وبالتالي، عدم المساواة كسلعة، والتجانس التدريجي للعالم، هو فضل نتج عن خطاب ألفي سنة للأيديولوجيا الشمولية، باعتبارها شراً»[31].

سيكون من الخطأ أن نقلل من أهمية محاولات التوليف لإعادة تعريف المفاهيم: مثل «الحرية»، و«المساواة»، و«العدالة»، و«الديمقراطية». إن الدوغمائية التقليدي لليسار، تعزي الأهمية الثانوية للمشاكل في مركز الفلسفة السياسية، إلى استنادها على ميزة «البنيوية الفوقية» (Superstructural) لمشاكل البحث. وفي نهاية المطاف، فإن اليسار نفسه مهتم فقط في عدد محدود من القضايا المرتبطة بالبنية التحتية والموضوعات التي تشكل داخله، في حين أن كل ميدان واسع للثقافة وتعريف الواقع مبنيٌّ على أساس ذلك، وإن كل جهد الهيمنة لإعادة تنطيق التعبير لمختلف التشكيلات الخطابية الاستطرادية قد تركت حرة لمبادئ الحق. وفي الواقع، إذا كان كل المفهوم الليبرالي لديمقراطية الدولة، باعتباره مرتبطاً بالحق، هو ببساطة بنيوية فوقية لسيادة البورجوازية، فإنه من الصعب – من دون الوقوع في الانتهازية الفجة- النظر في موقف قد يكون مختلفاً. ومع ذلك، وبمجرد أن نتخلى عن تمييز القاعدة/ البنية الفوقية ورفض وجهة النظر التي فيها نقاط متميزة لأي ممارسة سياسية تحررية يمكن إطلاقها، سيكون من الواضح أن الدستور البديل لليسار المهيمن قد لا يمكنه أن يتحقق إلا من خلال عملية معقدة من التقارب والبناء السياسي، الذي يمكن أن يكون فيه عدم الاكتراث، ألا شيء من صياغات (تنطيقات) الهيمنة قد شيدت في أي مجال من مجالات الواقع الاجتماعي. وأن الشكل الذي يتم من خلاله تعريف الحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة على مستوى الفلسفة السياسية قد يكون له عواقب مهمة في مجموعة متنوعة من مستويات أخرى من الخطاب، وتسهم بشكل حاسم في تشكيل الحس السليم للجماهير. وبطبيعة الحال، لا يمكن اعتبار هذه الآثار المتشعشعة معتمدة ببساطة من جهة نظر فلسفية على مستوى «الأفكار»، بل يجب أن ينظر إليها على أنها مجموعة أكثر تعقيداً من عمليات الخطاب الاستطرادي المهيمن الذي يحتضن مجموعة متنوعة من الجوانب، سواء على الصعيد المؤسسي والأيديولوجي، عبر تحول بعض الموضوعات إلى نقطة عقدية تشكيل الخطاب الاستطرادي (أي للكتلة التاريخية) أو غيره. فإذا اكتسبت الأفكار الليبرالية الجديدة الرنين السياسي الذي لا يرقى إليه الشك، فذلك لأنها لم تسمح بتنطيق المقاومة لتتنامى العلاقات الاجتماعية البيروقراطية التي أشرنا إليها في وقت سابق. وهكذا نجح التيار المحافظ الجديد في تقديم برنامجه لتفكيك دولة الرفاه كدفاع عن الحرية الفردية ضد الدولة الظالمة. ولكن من أجل أن تصبح الفلسفة «أيديولوجية عضوية»، فيجب أن يكون هناك

بعض أوجه الشبه موجودة بين نوع الموضوع الذي يبنى عليه ومواقف الذاتية التي تنشأ على مستوى العلاقات الاجتماعية الأخرى. فإذا كان موضوع الحرية الفردية يمكن تعبئته بشكل فعال، فهو أيضاً بسبب، على الرغم من تنطيقه مع الديمقراطية الوهمية، اليبرالية التي استمرت في الاستبقاء بصفتها مصفوفة إنتاج للفرد التي اطلق عليها ماكفرسون (Macpherson) تسمية «التملكية الفردانية» (Possessive In-dividualism). وهذا الأخير يبني حقوق الأفراد التي كانت قائمة قبل المجتمع، وغالباً ما تكون في المعارضة لذلك. لدرجة أن المزيد والمزيد من العديد من المواضيع والمطالبات لهذه الحقوق التي هي في إطار الثورة الديمقراطية، كان لا بد أن تكون المصفوفة التملكية الفردانية معطلة، باعتبارها حقوقاً للبعض الذين تعرضوا لتصادم مع حقوق الآخرين. وفي هذا السياق من أزمة الليبرالية الديمقراطية لعله من الضروري تحديد موقع الهجوم الذي يسعى إلى تلاشي القدرة التخريبية للتنطيق ما بين الليبرالية والديمقراطية، والتأكيد مجدداً على المركزية الليبرالية باسم الدفاع عن الحرية الفردية ضد كل تدخل من الدولة، في المعارضة إلى المكون الديمقراطي، الذي تأسس على المساواة في الحقوق والسيادة الشعبية. ولكن هذا الجهد للحد من أرضية تضاريس النضال الديمقراطي، والحفاظ على الفوارق الموجودة في عدد من العلاقات الاجتماعية، تطالب بالدفاع عن المبدأ الهرمي ومناهضة المساواة التي تعرضت للخطر من قبل الليبرالية نفسها. وهذا هو السبب في لجوء الليبراليين وعلى نحو متزايد إلى مجموعة من مواضيع فلسفة المحافظين، التي وجدوا فيها المقومات اللازمة لتبرير عدم المساواة. ومن ثم فإننا نشهد ببزوغ مشروع الهيمنة الجديدة، للخطاب الليبرالي المحافظ، الذي يسعى إلى التعبير عن الدفاع عن الليبرالية الجديدة لاقتصاد السوق الحرة، التي يصاحبها عمق الثقافة المناهضة للمساواة والتقاليد الاجتماعية المحافظة.

الديمقراطية الراديكالية: بديل اليسار الجديد

وهكذا نجد، أن رد الفعل المحافظين يتسم بشكل واضح بميزة الهيمنة. إذ يسعون بعمق للتحول من الخطاب السياسي، إلى إنشاء «تعريف الواقع» الجديد، الذي يتم تحت غطاء الدفاع عن «الحرية الفردية» لإضفاء الشرعية على عدم المساواة، ولاستعادة العلاقات الهرمية المدمرة التي تناضل منذُ العقود السابقة. ولعل ما هو على المحك هنا، هو كيف في الواقع يتم خلق كتلة تاريخية جديدة. إن تحويلها إلى

أيديولوجية عضوية، يتطلب من الليبرالية المحافظة أن تبني صياغة تنطيقية للهيمنة الجديدة من خلال المكافئات، التي من شأنها توحيد المواقف الذاتية المتعددة حول تعريف حقوق الفردانية ومفهوم الحرية السلبي. إذن نحن نتواجه مرة أخرى مع نزوح الحدود الفاصلة نحو الجانب الاجتماعي. إن سلسلة المواقف الذاتية التي تم قبولها باعتبارها تطرد الاختلافات المشروعة في تكوين الهيمنة المقابلة لدولة الرفاه في مجال الإيجابية الاجتماعية وتفسرها على أساس أنها سلبية – المتطفلين على الضمان الاجتماعي (السيدة مارغريت تاتشر «متطفلة») عدم الكفاءة المرتبطة بامتيازات النقابة، والإعانات التي تقدمها الدولة، وهلم جراً.

إذن، من الواضح أن البديل اليساري يمكن أن يتكون فقط من بناء نظام مختلف للمتكافِئات، الذي ينص على التقسيم الاجتماعي وعلى أسس جديدة. ففي مواجهة المشروع لإعادة بناء المجتمع الهرمي، يجب أن يتكون البديل اليساري من تحديد نفسه تماماً في مجال الثورة الديمقراطية، وتوسيع سلاسل من التكافؤ بين النضالات المختلفة ضد الظلم. وبالتالي فإن مهمة اليسار لا يمكن أن تكون لنبذ الأيديولوجية الليبرالية الديمقراطية، ولكن على العكس من ذلك، لا بد من تعميق وتوسيع نطاقه في اتجاه الديمقراطية الراديكالية والديمقراطية «التعددية. سوف نعمل على تفسير أبعاد هذه المهمة في الصفحات التالية، ولكن في الحقيقة للغاية أنه من الممكن أن يبرز من الحقيقة، أن معنى الخطاب الليبرالي حول الحقوق الفردية يعني إنها ليست مقيد نهائياً؛ وهي تماماً مثل هذه غير المقيدة التي تسمح للتنطيق مع عناصر الخطاب المحافظ، وهي أيضاً تسمح لأشكال مختلفة من التنطيق وإعادة تعريف تلك التي تعزز هذه اللحظة الديمقراطية. وهذا يعني، كما هو الحال مع أي عنصر اجتماعي آخر، والعناصر التي تشكل الخطاب الليبرالي أنها لن تظهر كما تبلورت، ويمكن أن يكون ميدان النضال هو المهيمن. فهي لن تتخلى عن أرضية التضاريس الديمقراطية، بل على العكس من ذلك، مددت مجال النضال الديمقراطي لعموم المجتمع المدني والدولة، لإمكانية أقامة استراتيجية هيمنة لليسار. ومع ذلك، فمن المهم أن نفهم مدى الراديكالية للتغييرات التي تقتضيها الضرورة في المتخيل السياسي لليسار، إذا أرادت أن تنجح في تأسيس الممارسة السياسية التي تقع تماماً في مجال الثورة الديمقراطية وإدراكاً منها لعمق وتنوع مفاصل الهيمنة التي يتطلبها الظرف الحالي.

إن العقبة الأساسية في هذه المهمة هي واحدة، وهي التي كنا نلفت الانتباه لها من بداية هذا الكتاب: الاعتقاد الجوهري المسبق، والقناعة التي لا تلتحم في المجتمع عند بعض النقاط،، التي كان من الممكن فيها تحديد معنى أي حدث بشكل مستقل عن أي ممارسة تلفظية. وقد أدى هذا إلى الفشل في فهم النزوح المستمر للتكوين الاجتماعي لبنية النقاد العقدية، وإلى تنظيم الخطاب من حيث منطق «نقاط الامتياز للمسلمات القبلية المسبقة» التي تحد كثيراً من قدرة اليسار على العمل والتحليل السياسي. فنقاط المنطق المميزة تعمل باتجاهات متنوعة. فمن وجهة نظر تحديد العدائيات الأساسية، فإن العقبة الأساسية كما رأينا مسبقاً هي «الطبقية» (Classism): وهنا نعني، أن الفكرة التي تقول إن الطبقة العاملة تمثل عاملاً متميزاً في الدافع الأساسي للتغيير الاجتماعي الكامن – من دون أن ندرك أن التوجه جداً للطبقة العاملة يعتمد على التوازن السياسي للقوى، وإن التطرف الوافر لنضالات الديمقراطية يستقر في جزء كبير منه خارج الفئة نفسها. في حين أنه من وجهة نظر المستويات الاجتماعية، التي تتركز في إمكانية تنفيذ التغييرات، كانت العقبات الأساسية فيها هي الدولانية – فكرة أن التوسع في دور الدولة هو الدواء الشافي لجميع المشاكل؛ والاقتصادانية (لا سيما في الإصدار التكنوقراطي) – فالفكرة من الاستراتيجية الاقتصادية الناجحة، هي أن هناك ضرورة تتبعها استمرارية الآثار السياسية التي يمكن أن تكون محددة بوضوح.

ولكن إذا كنا نبحث عن الجوهر النهائي لهذا التقيد الجوهري، فسنجد في النقطة العقدية الأساسية التي حفزت الخيال السياسي من اليسار: المفهوم التقليدي للثورة، في حدود تجسيد اليعاقبة. وبطبيعة الحال، لن يكون هناك شيء لمفهوم «الثورة» الذي يمكن أن يتم الاعتراض عليه إذا فهمناه من خلال كثرة المحددات لمجموعة من النضالات في نقطة تمزق سياسي، إذ من خلالها تتم متابعة مجموعة متنوعة من الآثار المنتشرة في كل نسيج المجتمع. فإذا كان هذا كل ما هو مشارك فيه، فليس هناك شك في كثير من حالات الإطاحة العنيفة للنظام القمعي، الذي هو شرط لكل تقدم ديمقراطي. ولكن هذا المفهوم الكلاسيكي للثورة ضمني أكثر من ذلك بكثير: يعني الطابع التأسيسي للفعل الثوري، يمكن أن يؤسس تركيز السلطة التي يمكن أن تشكل المجتمع بـ «عقلانية» تعمل على إعادة التنظيم. وهذا هو المنظور الذي يتنافى مع التعددية والانفتاح لما تتطلبه الديمقراطية الراديكالية. ومرة أخرى يمكن القول أن هناك تطرف في بعض مفاهيم غرامشي، حيث نجد أن الأدوات النظرية هي التي

تسمح لنا لإعادة البعد الفعلي الثوري نفسه. فمفهوم «حرب المواقع» يعني بالضبط طابع عملية كل تحول راديكالي – الفعل الثوري، ببساطة، لحظة داخلية لهذه العملية.

وعليه، فتكاثر المجالات السياسية ومنع تركيز السلطة في نقطة واحدة هي إذن، شروط مسبقة لكل تحول ديمقراطي حقيقي للمجتمع. وإن المفهوم الكلاسيكي للاشتراكية من المفترض يكون هو اختفاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، التي ستقيم سلسلة من الآثار على مدى حقبة تاريخية كاملة، من شأنها أن تؤدي إلى انقراض جميع أشكال التبعية. إلا أننا اليوم نعلم أن الأمر ليس كذلك. حيث ليست هناك، على سبيل المثال، صلات ضرورية بين مكافحة التمييز على أساس الجنس ومناهضة الرأسمالية، وإن الوحدة بين الاثنين لا يمكن أن تكون إلا نتيجة لصياغة تنطيق الهيمنة. ويترتب على ذلك أنه من الممكن فقط بناء هذا التنطيق على أساس صراعات منفصلة، لا تمارس سوى مكافئاتها وآثار كثرة محدداتها في مجالات اجتماعية معينة. وهذا يتطلب استقلال ذاتي لمجالات الصراع وتضاعف المجالات السياسية، وهوما يتنافى مع تركيز السلطة والمعرفة الكلاسيكية اليعاقبية والمتغيرات الاشتراكية المختلفة، التي تنطوي عليها. وبالطبع، أن كل مشروع للديمقراطية الراديكالية ينطوي على البعد الاشتراكي، كما أنه من الضروري أن يضع حد لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، التي هي في جذور العلاقات العديدة للتبعية؛ ولكن الاشتراكية هي واحدة من مكونات مشروع للديمقراطية الراديكالية، وليس العكس. لهذا السبب بالذات، عندما يتحدث أحدهم عن التنشئة الاجتماعية لوسائل الإنتاج باعتبارها عنصراً واحداً في استراتيجية ديمقراطية راديكالية وجماعية، يجب على المرء أن يصر على أن هذا لا يمكن أن يعني سوى إدارة الذات الوحيدة للعمال، باعتبار أن ما هو على المحك هو المشاركة الحقيقية لجميع المواضيع في اتخاذ القرارات حول ما هو المراد إنتاجه، وأشكال المنتج الذي سيتم توزيعه. وفي مثل هذه الظروف يمكن أن يكون هناك «استيلاء اجتماعي» (So-cial Appropriation) للإنتاج فحسب. وللحد من هذه القضية المتعلقة بمشكلة «الإدارة الذاتية للعمال» (Workers’ Self-Management) الذي هو تجاهل حقيقة هي، إن مصالح العمال التي «يمكن بناؤها في مثل هذه الطريقة لا تأخذ في الاعتبار المطالب البيئية أو مطالب جماعات أخرى، التي من دون المنتجين تتأثر القرارات المتخذة في مجال الإنتاج[32]. إذن من وجهة نظر السياسة المهيمنة، إن الحد الحاسم من وجهة نظر اليسار التقليدي هو المحاولة لتحديد عوامل قبلية مسبقة للتغيير،

والمستويات الفعالة في مجال الاجتماعية، والنقطة المميزة للّحظات التمزق. كل هذه العقبات تأتي معاً في مجموعة أساسية مشتركة، وهورفض التخلي عن افتراض وجود لحمة المجتمع. وبمجرد أن يتم تجاهل هذا، ومع ذلك، تنشأ هناك مجموعة كاملة من المشاكل الجديدة، والتي لا بد من أن نتصدى لها الآن. ويمكن تلخيص هذه في ثلاثة أسئلة يجب أن نتناولها في المقابل: **(1)** كيف يمكننا أن نحدد «ظهور الأسطح وتنطيق أشكال» العدائية التي يجب أن يحتضنها مشروع الديمقراطية الراديكالية؟ **(2)** إلى أي مدى هي التعددية السليمة للديمقراطية الراديكالية المتوافقة مع آثار التكافؤ الذي، كما رأينا، هي سمة لكل تعبير (تنطيق) هيمنة؟ **(3)** إلى أي مدى هو المنطق الضمني في النزوح للوهمية الديمقراطية ليكون كافياً لتحديد «مشروع الهيمنة»؟

بالنسبة إلى النقطة الأولى، من الواضح تماماً، أنه مثلما أُثبتت «المبادئ المنطقية»(*) (Apriorism) ضمنياً في التضاريس الاجتماعية، أنه لا يمكن الدفاع عنها، لذلك فمن المستحيل أن تحدد مسبقاً الأسطح التي سيتم عليها تشكل العدائيات. وهكذا، على الرغم من أن إمكانية تصور العديد من سياسة اليسار المحددة في سياقات معينة، إلا أنه ليس هناك سياسة واحدة لليسار تتمكن من تحديده بمعزل عن كل مرجعية سياقية للمحتويات. وهذا هو السبب في أن كل المحاولات للشروع في مثل هذا الحتمية القبلية المنطقية هي بالضرورة أحادية واعتباطية، مع عدم صلاحية عدد كبير من الملابسات. فقرقعة التفرد في معنى السياسي – الذي هو متصل بالظواهر مجتمعة والتنمية غير المتوازنة – يذيب كل إمكانية لتقييد المدلول من حيث انقسام اليمين واليسار. ولنقل إننا حاولنا تحديد المحتوى النهائي لليسار الذي يكمن وراء كل السياقات التي استخدمت الكلمة: يجب علينا ألا نجد أبداً الشيء الذي لا يقدم استثناءات. ونحن بالضبط في مجال الألعاب اللغوية لـفتغنشتاين: الأقرب الذي يمكننا الحصول عليه هو العثور على «تشابه الأسرة» (Family Resemblances).

دعونا نفحص بعض الأمثلة. في السنوات الأخيرة تحدث الكثيرون عن الحاجة إلى تعميق الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع المدني. ومع ذلك، ليس من الصعب أن ندرك أن هذا الاقتراح لا يتوافق اليسار فيه مع أي نظرية لظهور أسطح العدائيات، التي يمكن تعميمها لما وراء عدد محدود من الحالات. ويبدوان هذا يعني، أن كل

(*) تعني فكرة أن بعض المعرفة عن العالم المادي يمكن استخلاصها منطقياً من المبادئ العامة (المترجم).

شكل من أشكال الهيمنة يتجسد في الدولة. ولكن من الواضح أن المجتمع المدني هو أيضا مقرٍ لعلاقات عديدة من القمع والقهر، ويترتب على ذلك، عدائيات ونضالات ديمقراطية. يصاحبها وضوح أكبر أو أقل في نتائجها، ونظريات مثل تحليل ألتوسير لـ «أجهزة الدولة الأيديولوجية» الساعية إلى خلق إطار مفاهيمي للتفكير بنزوح تلك الظواهر في مجال الهيمنة. ففي حالة النضال النسوي، تكون الدولة وسيلة هامة لإحداث تقدم في التشريعات التي تحارب التمييز على أساس الجنس، وفي كثير من الأحيان هي ضد المجتمع المدني. ففي العديد من البلدان المتخلفة يكون توسيع وظائف الدولة المركزية وسيلة لإقامة الحدود في النضال ضد الأشكال المتطرفة لاستغلال ملاك أراضي «الأوليغارشيات (حكم القلة)»(*) (Oligarchies). علاوة على ذلك، فإن الدولة ليست وسيلة متجانسة، مفصولة عن المجتمع المدني بخندق، ولكن هي مجموعة متفاوتة من الفروع والوظائف، متكاملة نسبياً فقط من جراء ممارسات الهيمنة التي تجري داخلها.

قبل كل شيء، ينبغي ألا ننسَ أن الدولة يمكن أن تكون مقراً للعديد من العدائيات الديمقراطية، وإلى المدى الذي تكون فيه هناك مجموعة من الوظائف داخلها – مهنية أو تقنية، على سبيل المثال– يمكنها أن تدخل في علاقات العدائية مع مراكز القوى داخل الدولة نفسها، والتي تسعى إلى تقييدها وتشوهها. فلا شيء من هذا يعنينا القول، بطبيعة الحال، في بعض حالات الانقسام بين الدولة والمجتمع المدني لا يمكن أن تشكل الخط السياسي الأساسي لترسيم الحدود: هذا هو ما يحدث عندما تكون الدولة قد تحولت إلى نامية بيروقراطية مفروضة بالقوة على بقية المجتمع، كما هو الحال في أوروبا الشرقية، أو في نيكاراغوا من سوموزا، التي كانت تؤدي دكتاتوريتها ببراعة من خلال الجهاز العسكري. على أي حال، من الواضح أنه من المستحيل تحديده قبلياً، إما الدولة أو المجتمع المدني باعتبارهما سطحاً لظهور العدائيات الديمقراطية. والشيء نفسه يمكن أن يقال عندما تكون المسألة هي لتحديد الطابع الإيجابي أو السلبي، من وجهة نظر سياسة اليسار، لبعض الأشكال التنظيمية. والآن عينه، دعونا ننظر، على سبيل المثال، في شكل «الحزب». فيمكن للحزب باعتباره مؤسسة سياسية، وفي ملابسات معينة، أنه مثيل للبلورة الديمقراطية، التي تعمل بمثابة مكابح على

(*) مجموعة قليلة من الناس تسيطر على الدولة أو المنظمة أو المؤسسة (المترجم).

الحركات الجماهيرية، لكن في حالات أخرى يمكن أن يكون منظماً للجماهير المشتتة والبكر سياسياً، ويمكن هكذا أن تكون أداة لتوسيع وتعميق النضال الديمقراطي. ولعل النقطة لمهمة هنا، هي أنه بقدر ما اختفى مجال «المجتمع بشكل عام» كإطار صالح للتحليل السياسي، بقدر ما اختفى أيضاً إمكانية إنشاء نظرية عامة للسياسة على أساس الفئات الطوبوغرافية – وهذا يعني، إن لفئات الأصلاح المقيدة بشكل دائم معنى لبعض المحتويات، باعتبارها الاختلافات التي يمكن أن تقع ضمن العلائقية المعقدة.

النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا التحليل، هو أنه من المستحيل تحديد الأسطح مسبقاً لظهور العدائيات، لكونه لا يوجد أي سطح ليكون جاهزاً للتخريب باستمرار من خلال آثار كثرة محددات الآخرين، ولأن هناك، في النتيجة، سيكون هناك نزوح مستمر لخصائص المنطق الاجتماعية لبعض المجالات نحو مجالات أخرى. وهذا هو، من بين أمور أخرى، «تأثير العرض التوضيحي» الذي شهدناه في العملية لحالة الثورة الديمقراطية. فالنضالات الديمقراطية يمكن أن تهيئ استقلالاً لفضاءات معينة ضمن الذي يتطور وينتج آثار تكافؤ مع نضالات أخرى في فضاء سياسي مختلف. فقد كان لهذه التعددية الاجتماعية المرتبطة بمشروع الديمقراطية الراديكالية، احتمال لأن تنبثق مباشرة من طابع إزاحة مركزية عوامل المجتمع ومن تعددية الخطاب الاستطرادي الذي يشكل لهم المواضيع، ومن الإزاحة التي تجري داخل تلك التعددية. فيتم ربط الأشكال الأصلية للفكر الديمقراطي بمفهوم إيجابي وموحد للطبيعة البشرية، وإلى هذا الحد، فإنها تميل إلى تشكل مسافة واحدة من خلال الطبيعة التي ستكون لإظهار آثار الحرية الأصولية والمساواة: ومن ثم فإن ذلك كان يعني أن هناك تشكل لفضاء عام يرتبط بفكرة المواطنة. فقد شكل تمايز القطاعين العام/ الخاص الفصل ما بين الفضاء الذي تم فيه محو الاختلافات عبر مكافئ كوني للمواطنين، وعدد وافر من الفضاءات الخاصة التي استخدمت في المحافظة على القوة الكاملة لهذه الاختلافات. وفي هذه النقطة نجد أن كثرة المحددات للآثار المرتبطة بالثورة الديمقراطية تبدأ بإزاحة الخط الفاصل بين القطاع العام والخاص وتسييس العلاقات الاجتماعية. وهوما يعني، مضاعفة فضاءات المنطق الجديد للتكافؤ لكي تذوب الإيجابية التفاضلية للاجتماعي: هذه عملية طويلة تمتد من النضالات العمالية في القرن التاسع عشر وحتى نضال المرأة، والأقليات المتنوعة العرقية والجنسية،

والجماعات الهامشية المتنوعة، والنضال ضد مؤسسة جديدة في القرن الحالي. وبالتالي ما تم قرقعته هو، تلك الفكرة والواقع في حد ذاته لفضاء فريد من دستور السياسية. وما نشهده هو تسييس أكثر راديكالية بكثير من أي شيء عرفناه في الماضي، لأنه يميل إلى تذويب التمييز بين العام والخاص، لا من حيث التجاوز على الخاص من قبل الفضاء العام الموحد، ولكن من حيث انتشار فضاءات سياسية جديدة راديكالياً ومختلفة. نحن نواجه ظهور عدد «وافر من الموضوعات»، التي تشكل الدستور والتنوع الذي من الممكن فقط أن نفكر به، إذا كنا نتخلى عن فئة «الموضوع» باعتبارها موحدة وجوهرها توحيدي.

هل هذه تعددية سياسية لا تتناقض، مع ذلك، مع التوحيدية الناتجة من آثار التكافئية التي كما نعلم هي حالة من العدائيات؟ أو بعبارة أخرى، وهل أنه ليس هناك عدم توافق بين انتشار الفضاءات السياسية المناسبة للديمقراطية الراديكالية وبناء الهويات الجماعية على أساس منطق التكافؤ؟ مرة أخرى، نحن نتواجه هنا مع الانقسام الواضح للاستقلال الذاتي/ الهيمنة، التي أشرنا إليها بالفعل في الفصل السابق، وآثار وتأثيرات السياسية التي ينبغي أن ننظر فيها الآن. دعوونا ننظر في المسألة من منظورين: (أ) من وجهة نظر تضاريس الانقسام، يمكن أن تقدم نفسها على أنها حصرية؛ (ب) ومن وجهة نظر الإمكانية والظروف التاريخية لظهور تلك التضاريس للاستبعاد.

دعونا نبدأ، من ثم للنظر في تضاريس عدم التوافق ما بين الآثار المتكافئة والاستقلالية الذاتية. أولًا للنظر في منطق التكافؤ، الذي سبق الإشارة إليه، نجد أنه نظراً لأن العدائية لا تنشأ إلا في الفضاء الذي يشكل انقساماً متعارضاً (Dichoto-mized)، لكنه (منطق التكافؤ) أيضاً، يجعل الفضاء في مجال التعدد الاجتماعي فائضاً دائمًا. فمنطق التكافؤ لا يخرج عن ذاته أو عن عناصر الهيمنة الخارجية التي تعمل على هوية أثنين من أقطاب العدائية. فقد يتطلب تعزيز النضال الديمقراطي المحدد، بالتالي، إلى توسيع سلاسل التكافؤ التي قد تمتد إلى نضالات أخرى. وعليه فصياغة التنطيق التكافئي ما بين مناهضة العنصرية ومناهضة التمييز على أساس الجنس ومناهضة الرأسمالية، على سبيل المثال، يتطلب بناء الهيمنة التي، في ظروف معينة، قد تكون شرطاً لتوحيد كل واحد من هذه النضالات. إن منطق التكافؤ، من ثم، الذي

أقتيد لنتائجه النهائية، يعني تذويب الاستقلالية الذاتية للفضاءات التي في كل واحدة من هذه النضالات المتشكلة؛ فليس بالضرورة بسبب أياً منها يصبح تابعاً للآخر، لا بل لأنها أصبحت جميعها، بالمعنى الدقيق للكلمة، رموز مكافئة لنضال فريد من نوعه، وغير قابل للتجزئة. وبالتالي يكون العداء قد حقق شروط الشفافية الكاملة، لدرجة أن جميع التفاوتات قد تم القضاء عليها، ومن ثم تم تذويب الخصوصية التفاضلية للفضاءات التي تم تشكيلها لكل نضال من النضالات الديمقراطية.

ثانياً منطق الاستقلال الذاتي، حيث إن كل هذه النضالات تحتفظ بالخصوصية التفاضلية مع احترام خصوصيات الآخرين. فالفضاءات السياسية لكل منها يكون تشكيلاتها مختلفة وغير قادرة على التواصل مع بعضها البعض. ولكن يمكن أن نرى بسهولة أن هذا المنطق التحرري على ما يبدو هو مؤدى ببراعة على أساس الإغلاق الجديد. لأنه إذا كان كل النضال يحول لحظة خصوصيته إلى المبدأ المطلق للهوية، عندها لا يمكن تصور مجموعة من هذه النضالات باعتبارها «نظام اختلافات مطلق» (Absolute System of Differences)، وإن هذا النظام لا يمكن إلا أن يعتقد بأنه بالمجمل مغلق. وهذا يعني، أنه بكل بساطة قد تم نقل الشفافية الاجتماعية من التفرد والوضوح بجلاء لنظام التكافئات، إلى تفرد ووضوح نظام الاختلافات. ولكن في كلتا الحالتين نحن نتعامل مع الخطابات التي تسعى، من خلال فئاتها، للسيطرة على الاجتماعية باعتبارها «مجملية». ففي كلتا الحالتين، بناءً على ذلك، نجد أن لحظة المجمل تتوقف لتكون «الأفق» وتصبح هي «الأساس». فهي تكون متناقضة فقط في هذه العقلانية والفضاء المتجانس لمنطق التكافؤ ومنطق الاستقلال الذاتي، وذلك بسبب أن تقدم فقط تلك الهويات الاجتماعية التي تم اكتسابها بالفعل وتقييدها، وبالتالي، فليس هناك في نهاية المطاف إلا منطقين اجتماعيين متناقضين يمكنهما إيجاد التضاريس التي يمكنها أن في نهاية المطاف أن تتطور بشكل كامل. ولكن كما، بحكم التعريف، أن هذه اللحظة لا تصل أبداً في النهاية، فإن عدم التوافق بين التكافؤ والاستقلال الذاتي سيختفي. فحالة كل التغيرات هي: إنها لم تعد حالة لأسس النظام الاجتماعي، بل إنها حالة للمنطق الاجتماعي الذي يتدخل بمختلف الدرجات في دستور كل هوية اجتماعية، والتي تحد جزئيا آثارها المتبادلة. ومن هذا المنطلق نستطيع أن نستنتج شرطاً أساسياً لمفهوم التحرر الراديكالي في السياسة: رفض الهيمنة – فكرياً وسياسياً – كل افتراض «أساسي نهائي» للاجتماعية. وكل تصور يسعى إلى تبني نفسه على معرفة هذا

الأساس سيجد نفسه مواجهاً، عاجلاً أم آجلاً، المفارقة الروسّوية (نسبة روسو) التي تنص على «ينبغي على الرجال الإلتزام بأن يكونوا أحراراً».

هذا التغيير في وضع بعض المفاهيم، المتحول إلى مناطيق اجتماعية، والتي كانت فيما مضى تعتبر قاعدة أساسية، سمحت لنا أن نفهم مجموعة متنوعة من الأبعاد التي تستند إلى السياسة الديمقراطية. فهي قد أتاحت لنا، أولاً وقبل كل شيء، تحديد المعنى بدقة وتحديد تحديدات ما يمكن أن نسميه بـ «مبدأ ديمقراطية التكافؤ» (Principle of Democratic Equivalence). ونحن قادرون على تحديد المعنى، لأنه يصبح واضحاً بمجرد النزوح من المساواة الوهمية، التي هي ليست كافية لإنتاج التحول في هوية الجماعات العاملة على هذا النزوح. وعلى أساس مبدأ المساواة، يمكن لمجموعة تشكل نقابة تطالب بحقوقها في المساواة مع المجموعات الآخرى، ولكن إلى المدى الذي تكون فيه مطالب مختلف الفئات تختلف في كثير من الحالات وتتعارض فيما بينها، وهذا لا يؤدي إلى أي تكافؤ حقيقي بين المطالب الديمقراطية المختلفة. ففي جميع الحالات التي يتم فيها الحفاظ على الإشكالية الفردية التملكية، باعتبارها مصفوفة لإنتاج هوية الجماعات المختلفة، تكون النتيجة أمرٌ لا مفر منه. فلكي يكون «التكافؤ الديمقراطي» شيء ما آخر ضروري: الذي يغير هوية الجماعات المختلفة، بمثل هذه الطريقة يتطلب منه وضع هذا الطلب لكل مجموعة أو لكل مكافئيها لأولئك الآخرين – بعبارة ماركس، «أن التطور الحر لكل فرد يجب أن يكون شرطاً للتطور الحر للجميع». وهذا هو، التكافؤ الذي هو دائماً هيمنة بقدر ما إنه لا ينشأ ببساطة «تحالف» بين مصالح معينة، ولكن يعدل الهوية جداً للقوى المشاركة في هذا التحالف. وعليه، فمن أجل الدفاع عن مصالح العمال لا ينبغي أن يتم ذلك على حساب حقوق المرأة، أو المهاجرين أو المستهلكين، فمن الضروري إنشاء التكافؤ بين هذه النضالات المختلفة. إنه فقط في هذه الحالة، يصبح النضال ضد سلطة ديمقراطية حقة، وتطالب بحقوق لا تنفذ على أساس إشكالية فردية، ولكن في إطار احترام الحق في المساواة بين المجموعات التابعة الأخرى. ولكن إذا كان هذا المعنى هو مبدأ التكافؤ الديمقراطي، فإن تحديداته واضحة أيضاً. وهذا التكافؤ المجمل لا وجود له؛ لأن الاختراق يتم لمجمل التكافؤ من هشاشة التأسيسي، المستمدة من عدم تساوي الاجتماعي. ولهذا الحد، فإن مطالب الهشاشة لكل تكافؤ ستكون محدودة بسبب منطق الاستقلال الذاتي. ولعله هذا هو السبب في أن المطالبة بالمساواة ليست كافية، بل

تحتاج أن تكون متوازنة بواسطة المطالب من أجل الحرية، وهوما يقودنا إلى الحديث عن الديمقراطية الراديكالية والجمع.

من شأن الديمقراطية الراديكالية وغير الجمعية أن تكون واحدة لتشكل فضاءً واحداً للمساواة على أساس العملية غير المحدودة لمنطق التكافؤ وعدم الاعتراف باللحظة غير القابلة للاختزال لتعدد الفضاءات. وعليه، فهذا مبدأ الفصل بين الفضاءات هو أساس المطلب من أجل الحرية. ومن ضمن ذلك نجد، أن مبدأ التعددية موجود، وأن مشروع الديمقراطية التعددية يمكن أن يرتبط مع منطق الليبرالية. فلا يجب أن تكون الليبرالية على هذا النحو الذي ينبغي أن تكون موضع السؤال، لأنها كمبدأ أخلاقي تدافع عن حرية الفرد للوفاء له أولها وقدراتها الإنسانية هو الأكثر صلاحية اليوم من أي وقت مضى. ولكن إذا كان هذا البعد للحرية التأسيسي من كل المشروع الديمقراطي والتحرري، فلا ينبغي أن تقودنا، ردود أفعالٍ على بعض التجاوزات الـ «شمولية» لنعود بكل بساطة للدفاع عن النزعة الفردية «البورجوازية». وما ينطوي على ذلك هو إنتاج فردانية آخرى، الفردانية التي لم يعد بناؤها خارج مصفوفة الفردانية التملكية. وعليه، يجب التخلي عن فكرة الحقوق «الطبيعية» – وحقاً، كل الانقسامات المتعارضة الفردانية/ المجتمعية – واستبدالها بطريقة أخرى لطرح مشكلة الحقوق. وأنه من الممكن أبداً أن تعرف حقوق الفردانية بعزلة، ولكن فقط في سياق العلاقات الاجتماعية التي تعرف حتمية المواقف الذاتية. ونتيجة لذلك، سوف يكون هناك دائماً تساؤل عن الحقوق التي تنطوي على مواضيع أخرى، التي تشترك في العلاقة الاجتماعية نفسها. ومن هذا المنطلق يجب أن يكون مفهوم «الحقوق الديمقراطية» قد تم فهمه، باعتبار هذه الحقوق هي التي لا يمكن إلا أن تمارس بشكل جماعي، بحيث تفترض وجود حقوق متساوية للآخرين. إن الفضاءات التأسيسية للعلاقات الاجتماعية المختلفة قد تختلف بشكل كبير، ووفقاً لما إذا كانت العلاقات المعنية هي تلك للإنتاج، وللمواطنة، وللحي، وللأزوج، وهلم جراً. ولذلك ينبغي أيضاً أن تكون أشكال الديمقراطية الجمعية، بقدر ما يجب أن تتكيف مع الفضاءات الاجتماعية في السؤال – الديمقراطية المباشرة لا يمكن أن تكون الشكل التنظيمي الوحيد، باعتبارها لا تنطبق إلا على تقليل الفضاءات الاجتماعية.

من أجل ذلك الغرض، فمن الضروري توسيع نطاق ممارسة الحقوق

الديمقراطية لما وراء المجال التقليدي المحدود لمبدأ «المواطنة». وفيما يتعلق بتوسيع الحقوق الديمقراطية من المجال الكلاسيكية «السياسي» إلى الاقتصادي، فإن تضاريس النضال هذه على وجه التحديد تكون مناهضة للرأسمالية. فأمام هؤلاء أبطال الليبرالية الاقتصادية الذين يؤكدون أن الاقتصاد هو المجال من «الخاص»، نجد مقر الحقوق الطبيعية، والمعايير الديمقراطية لا تمتلك أي سبب ليتم تطبيقها في داخلها، وإن النظرية الاشتراكية تدافع عن حق الوكيل الاجتماعي في المساواة والمشاركة كمنتج وليس فقط كمواطن. فقد تحقق بعض التقدم في هذا الاتجاه من قبل منظري مدرسة التعددية مثل دال (Dahl) ليندبلوم[33] (Lindblom)، الذين يدركون اليوم أن الحديث عن الاقتصاد كمجال من القطاع الخاص في عصر الشركات المتعددة الجنسيات هي شيء لا معنى له، ولذا فمن الضروري قبول أشكال معينة من مشاركة العمال في تسيير الشركات. إن وجهة نظرنا هي بالتأكيد مختلفة جداً، باعتبارها فكرة، وأنه يمكن أن يكون هناك مجال طبيعي لـ «الخاص» الذي نود أن نسأله. إن أوجه التمايز بين العام/ الخاص، والمجتمع المدني/ المجتمع السياسي، هي ليست سوى نتيجة لنوع معين من تنطيق التعبير المهيمن، الذي تختلف تحديداته وفقاً للعلاقات القائمة للقوى في لحظة معينة. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن خطاب المحافظين الجدد اليوم يبذل نفسه لتقييد المجال السياسي. وبالتأكيد مجدداً على مجال القطاع الخاص في مواجهة هذا الخفض الذي قدم هذا في العقود الأخيرة تحت تأثير النضالات الديمقراطية المختلفة.

دعونا نلقي مرة أخرى في هذه المرحلة حجتنا بشأن القيود المتبادلة والضرورية بين التكافؤ والاستقلال الذاتي. إن مفهوم تعدد المجالات السياسية يتنافى مع منطق التكافؤ فقط على افتراض وجود نظام مغلق. ولكن بمجرد أن يتم التخلي عن هذا الافتراض، فإنه من غير الممكن أن تكون مستقاة من انتشار الفضاءات، وعدم التحديد النهائي للاجتماعية واستحالة مجتمع ما يدلل عن نفسه باعتباره مجملاً – وبالتالي التفكير بحد ذاته – أو عدم توافق هذه اللحظة الإجمالية مع مشروع الديمقراطية الراديكالية. وعليه فإن بناء فضاء سياسي مع آثار تكافئية قد لا يتعارض مع النضال الديمقراطي فحسب، بل مع الكثير من حالات متطلبات ذلك. فبناء سلسلة من المكافئات الديمقراطية لمواجهة هجوم المحافظين الجدد، على سبيل المثال، هو واحد من شروط نضال اليسار من أجل الهيمنة في ظل الظروف الراهنة. لذا فإن عدم التوافق لا يكمن في المكافئ باعتباره منطقاً اجتماعياً. فهي تبرز فقط من اللحظة التي

عند فضاء المكافئ هذا الذي يتوقف عن اعتباره فضاءً سياسياً واحداً من بين الآخرين ويتعلق الأمر بأن ينظر إليها على أنها مركز التابعين وينظم كل الفضاءات. فذاك هو النشوء في الحالة حينما تأخذ مكانها، ليس فقط في بناء المكافئات عند مستوى معين من الاجتماعية فحسب، بل أيضاً التحول من هذا المستوى إلى مبدأ موحد، مما يقلل من لدى الآخرين لحظات التفاضلية الداخلية لنفسها. ثم إننا نرى، للمفارقة، أن هذا هو المنطق ذاته للانفتاح والتخريب الديمقراطي للاختلافات التي أُنشئت في مجتمعات اليوم،وإمكانية إغلاق أكثر جذرية مما كانت عليه في الماضي: لدرجة أن المقاومة للنظم التقليدية للأختلافات هي مكسورة، وغير معينة وغامضة، وتحول المزيد من عناصر المجتمع إلى «دوال عائمة»، سانحة لإمكانية محاولة تأسيس مركز يلغي راديكالياً منطق الاستقلال الذاتي، ويعيد التشكيل حول نفسه مجمل الجسم الاجتماعي. فإذا كان في القرن التاسع عشر قد تم العثور على تحديدات لكل محاولة ديمقراطية راديكالية، فإن البقاء على قيد الحياة للأشكال القديمة من التبعية عبر مناطق واسعة من العلاقات الاجتماعية، في الوقت الحاضر، يتم من خلال إعطاء تلك التحديدات قبل الإمكانية الجديدة التي تنشأ في التضاريس جداً للديمقراطية: منطق الشمولية.

لقد أظهرت كلود ليفور (Claude Lefort) كيف أن «الثورة الديمقراطية» تعني شكلاً جديداً للمؤسسة الاجتماعية، وذلك باعتبار أن التضاريس الجديدة تفترض طفرة عميقة على المستوى الرمزي. ففي المجتمعات السابقة، نجدها إنها قد نُظمت وفقاً لمنطق اللاهوتية والسياسية، أما السلطة فقد أنحصرت في شخص الأمير الذي كان يعتبر ممثلاً لله – وهذا يعني، له العدالة السيادية (Sovereign Jus-tice)، والعقل السيادي (Sovereign Reason). وكان يعتقد أن المجتمع هو هيئة، وأن تسلسها الهرمي لأعضائها يستند إلى مبدأ النظام من دون قيد أو شرط. ووفقاً لـ ليفورت، إن الفرق الجذري الذي يقدمه المجتمع الديمقراطي هو أن موقع السلطة يصبح فضاءً فارغاً؛ وإن الإشارة إلى الضامن المتسامي قد يختفي، ويختفي معه التمثيل لوحدة كبيرة من المجتمع. ونتيجة لذلك يحدث انقسام بين حالات السلطة، والمعرفة، والقانون، التي لم يعد بالإمكان ضمان أساساتها. وهكذا فتحت إمكانية تكوين عملية غير منتهية من الأسئلة: «لا يوجد قانون يمكن تقييده، والذي يمليه القانون لا يخضع للطعن، أو لا يمكن التشكيك في أساسياته؛ وباختصار، لا يوجد تمثيل لمركز المجتمع: الوحدة لم تعد قادرة على محو التقسيم الاجتماعي. فالديمقراطية تدشن تجربة

المجتمع الذي لا يمكن الإمساك به أو السيطرة عليه، وسيتم بالمناداة بأن الشعب هو صاحب السيادة، ولكن هويته لم تُعطى بشكل نهائي، ولكن ستبقى كامنة»[34]. وفي هذا السياق، ووفقاً لـ ليفورت، يجب أن تكون الإمكانية مفهومة عند ظهور الحكم الشمولي، الذي يتكون من محاولة لإعادة بناء الوحدة التي حطمتها الديمقراطية بين مواضع السلطة والقانون والمعرفة. فبمجرد أن يشير الكل إلى المزيد من الصلاحيات الاجتماعية التي ألغيت خلال الثورة الديمقراطية، فإن ذلك يدلل على أن قوة اجتماعية بحتة يمكن أن تنشأ، وتعرض نفسها على أساس أنها مجمل ومستخرجة نفسها من دون مشاركة أحد، مبدأ القانون ومبدأ المعرفة. فمع الحكم الشمولي، تسعى السلطة لجعل نفسها مادة في الجهاز الذي يفترض نفسه ليكون ممثلاً لوحدة الشعب، بدلاً من شغل المواقع الشاغرة. وتحت ذريعة تحقيق وحدة الشعب، فإن التقسيم الاجتماعي يكون واضحاً في رفض منطق الديمقراطية عليه. ويشكل هذا الرفض مركزية لمنطق الحكم الشمولي، إنه يتأثر بحركة مزدوجة: «إلغاء علامات تقسيم الدولة والمجتمع، وتلك المتعلقة بالانقسام الداخلي في المجتمع. ويعني هذه بطلان التفريق بين الحالات التي تحكم دستور المجتمع السياسي. ولم تعد هناك معايير نهائية للقانون، ولا معايير نهائية للمعرفة، التي هي منفصلة عن السلطة»[35].

إذا كان لنا أن ندرس مفهوم الهيمنة في ضوء الإشكالية التي نمتلكها، فإنه من الممكن أن تصل هذه التحليلات إلى ما قمنا بوصفها بأنها مجال لممارسات الهيمنة. ولعل سبب ذلك هو عدم وجود أسس هي أكثر ضماناً تنشأ عن نظام متسام، لأنه لم يعد هناك مركز يربط معاً السلطة والقانون والمعرفة، حينها يصبح من الممكن والضروري توحيد الفضاءات السياسية المعينة من خلال تنطيق الهيمنة. ولكن هذه التنطيقات سوف تكون دائماً جزئية وتخضع للنزاع، كما لم يعد هناك وجود للضامن الأعلى. وعليه، إن كل محاولة لإقامة لحمة نهائية وإنكار الطابع المفتوح الراديكالي الاجتماعي الذي هو منطق المؤسسات الديمقراطية، قد يؤدي إلى ما تصفه ليفورت باسم «الحكم الشمولي»؛ وهنا القول يعني، هو منطق بناء السياسي الذي يتكون من إنشاء نقطة الانطلاق ومن خلالها يمكن للمجتمع أن يتقن تماماً ويعرف أن هذا هو المنطق السياسي ولم يتمكن أي نوع من التنظيم الاجتماعي أن يثبت ذلك، من خلال حقيقة أنه لا يمكن أن تعزى هذه إلى اتجاه سياسي معين: قدد يكون هذه هي نتيجة سياسة «اليسار»، ووفقاً للقول، أنه يتم القضاء على كل عدائية وجعل المجتمع شفافاً

بصورة تامة، أو نتيجة لتحديد استبدادية النظام الاجتماعي في التسلسلات الهرمية التي وضعتها الدولة، باعتبارها حالة فاشية. ولكن في كلتا الحالتين تثير الدولة لنفسها، وضع المالك الوحيد لحقيقة النظام الاجتماعي، سواء باسم البروليتاريا أو باسم الأمة، وتسعى للسيطرة على جميع شبكات «المؤانسة الاجتماعية» (Sociabil-ity). ففي مواجهة من عدم التعيين الجذري الذي يفتح الديمقراطية، نجد أن هذا ينطوي على محاولة لفرض مركز مطلق، وإلى إعادة تأسيس الإغلاق الذي بالتالي سيستعيد الوحدة.

لكن إذا كان هناك شك في أن واحداً من تلك المخاطر التي تهدد الديمقراطية، ما هي إلا محاولة شمولية لتمرير ما وراء الطابع التأسيسي للعدائية وينفي التعددية من أجل استعادة الوحدة، فإن هناك أيضاً خطراً معاكساً متناظراً لانعدام وجود أي إشارة إلى هذه الوحدة. ولهذا السبب، حتى ولو كان مستحيلاً، يبقى الأفق الذي، نظراً لغياب التنطيق بين العلاقات الاجتماعية، هو ضرورة من أجل منع انهيار الاجتماعي وغياب وجود أي نقطة مرجعية مشتركة. ولعل، هذا الكشف لملابسات النسيج الاجتماعي الناجم عن تدمير الإطار الرمزي، هو شكل آخر لاختفاء السياسية. وعلى النقيض من خطر الشمولية، التي تفرض التنطيق غير القابل للتغيير بطريقة استبدادية، تكون المشكلة هنا غياب تلك التعابير التنطيقية التي تسمح بإنشاء المعاني المشتركة في مواضيع اجتماعية مختلفة. فبين منطق الهوية الكاملة وذلك الفرق النقي، يجب أن تتكون التجربة الديمقراطية هذه، من الاعتراف بتعدد المنطق الاجتماعية جنباً إلى جنب مع ضرورة تنطيق الآراء التي يعبرون بها. ولكن يجب على هذا التنطيق أن يعاد خلقه والتفاوض به باستمرار، حيث ليس هناك نقطة أخيرة عندها سيتحقق التوازن بالتأكيد.

هذا يقودنا إلى سؤالنا الثالث، المتعلق بالعلاقة بين المنطق الديمقراطي ومشروع الهيمنة. ويتضح من كل ما قلناه حتى الآن، أن منطق الديمقراطية لا يمكن أن يكون كافياً لصياغة أي مشروع هيمنة. وذلك لأن منطق الديمقراطية هو ببساطة نزوح مكافئات المساواة الوهمية للعلاقات الاجتماعية على نطاق أوسع من أي وقت مضى، وعلى هذا النحو، ليس هناك سوى منطق التخلص من علاقات التبعية وعدم المساواة. إن منطق الديمقراطية هو ليس منطق الإيجابية الاجتماعية، ولذلك فهو غير قادر على

تأسيس النقطة العقدية لأي نوع حول النسيج الاجتماعي الذي يمكن إعادة تشكيله. ولكن إذا لم تعد اللحظة التخريبية لمنطق الديمقراطية واللحظة الإيجابية للمؤسسة الاجتماعية، موحدة من قبل أي أساس أنثروبولوجي يحولهما إلى جبهات ويعكس جوانب العملية المفردة، فإن ما سيتبعه وبوضح ذلك، أن كل شكل من أشكال الوحدة قد يعدو ممكناً ما بين اثنين هو بالتالي طارئ، وهولذلك بحد ذاته نتيجة لعملية تنطيق. كان هذا هو الحال، لا يمكن أن نعتمد حصراً على المنطق الديمقراطي لتأسيس أي مشروع هيمنة، ولكن يجب أن تتكون أيضاً من مجموعة من المقترحات الإيجابية لتنظيم الاجتماعية. فإذا تم عرض مطالب مجموعة تابعة بصورة نفي، باعتبارها مطالب سلبية هدامة لترتيب معين، فإنه سيتم عرضها من دون أن ترتبط بأي مشروع قابل للتطبيق من أجل إعادة إعمار مناطق معينة في المجتمع، سيتم استبعاد قدرتها على التصرف تسلطياً منذ البداية. وهذا هو الفرق بين ما يمكن أن يسمى «استراتيجية المعارضة» (Strategy of Opposition) و«استراتيجية بناء نظام جديد» (Strategy of Construction of a New Order). ففي الحالة الأولى، يكون الغالب عنصر نفيٍّ لمجتمع معين أو نظام سياسي، ولكن عنصر السلبية هذا لم يكن مصحوباً من قبل بأي محاولة حقيقية لإقامة نقاط عقدية مختلفة عن عملية مختلفة وإعادة البناء الإيجابي للنسيج الاجتماعي الذي يمكن إقامته – نتيجة لهذه الاستراتيجية التي أدانت التهميش. وهذا هو الحال مع الإصدارات المختلفة لـ «السياسات المطوقة» (En-clave Politics)، سواء كانت عقائدية أو مؤسساتية. في حالة استراتيجية بناء نظام جديد، في المقابل، يكون عنصر الإيجابية الاجتماعية هو الغالب، ولكن هذه الحقيقة تخلق توازن غير مستقر وتوتر دائم مع منطق التخريبية الديمقراطية. ومن شأن الهيمنة أن تضع المرء في موضع الإدارة الإيجابية للمجتمع، والتعبير تنطيقياً عن المطالب الديمقراطية المتنوعة التي حققت الحد الأقصى من التكامل – الوضع المعاكس، الذي تُجلب فيه السلبية الاجتماعية للتمحور حول تفكك كل نظام اختلافات مستقر، وأن تتوافق مع الأزمة العضوية. وهو ما يسمح لنا أن نرى المعنى الذي يُمكّننا من الحديث عن مشروع الديمقراطية الراديكالية كبديل لليسار. وهذا لا يمكنه أن يتألف تأكيداً من مواقف تهميشية لمجموعة من المطالب المضادة للنظام؛ وعلى العكس من ذلك، يجب أن ترتكز على البحث عن نقطة توازن بين الأقصى التقدمي للثورة الديمقراطية

لمجموعة واسعة من المجالات، والقدرة على الاتجاه المهيمن وإعادة البناء الإيجابي لهذه المجالات من جانب الجماعات التابعة لها.

إن كل موقف مهيمن يستند، بالتالي، على «توازن غير مستقر» (Unstable Equilibrium): يبدأ البناء من السلبية، ولكن لا يتم توحيده إلا بالقدر الذي ينجح فيه في تشكيل الإيجابية الاجتماعية. فهاتان اللحظتان هما غير واضحتان نظرياً: إنها تحدد فضاء التوتر المتناقض الذي يشكل خصوصية للملابسات السياسية المختلفة. (كما رأينا مسبقاً، إن الطابع المتناقض لهاتين اللحظتين لا يعني وجود تناقض في حجتنا، بصفتهما، من وجهة النظر المنطقية، يتعايشان بين اختلافين ومنطق اجتماعي متناقض، موجودٌ في نموذج قيود متبادل لآثارهما، الذي من الممكن حدوثه تماماً). ولكن إذا كان هذا التعدد للمناطيق الاجتماعية هو سمة للتوتر، فإنه يتطلب أيضاً فضاءات وافرة لغرض تشكيلها. ففي حالة استراتيجية بناء نظام جديد، فإن التغيرات التي من الممكن أن تعرض في الإيجابية الاجتماعية لا يمكن أن تتوقف فقط على الطابع الديمقراطي الأقل أو الأكثر قوى الساعية لهذه الاستراتيجية، لكن تتوقف أيضاً على مجموعة من التحديدات البنيوية التي وضعها المنطق الآخر – عند مستوى أجهزة الدولة، والاقتصاد، وهلم جراً. ولعل المهم هنا هو عدم الوقوع في أشكال مختلفة للمثالية التي تسعى إلى تجاهل فضاءات متنوعة تعمل على تشكل تلك القيود البنيوية أو كما يقال «الإيمان بعدة آلهة» (Apoliticism)، التي ترفض هذا المجال التقليدي للسياسية، في ضوء الطابع المحدود للتغييرات التي من الممكن تنفيذها من داخلها. ولكنها أيضاً من جانب الأهمية الأعظم لا تسعى للحد من المجال السياسي للإدارة الإيجابية الاجتماعية، لتقبل فقط تلك التغييرات التي من الممكن تنفيذها في الوقت الحاضر، رافضةً كل مسؤولية سلبية تذهب إلى أبعد من تلك التغيرات. ففي السنوات الأخيرة كان هناك الكثير من الكلام، على سبيل المثال، عن الحاجة إلى «السياسة التجريدية»[*] (Laicization of Politics). فإذا كان عن طريق هذا الأمر

(*) مصطلح في القانون الكنسي للكنيسة الكاثوليكية، وهو إزالة حقوقهم في ممارسة مهام الكهنوت. التي قد ترتكز على إدانات جنائية، ومشاكل تأديبية، أو خلافات حول العقيدة. ولكن يمكن أيضاً أن يتم بناء على طلب الكاهن لأسباب شخصية، مثل الترشح لمنصب مدني، أو الاستيلاء على الشركات العائلية، أو تدهور الصحة أو الشيخوخة، والرغبة في الزواج الذي يعتبر حالة ضد قواعد رجال الدين في كنيسة معينة، أو النزاع دون حل. كما أن شكل الإجراء يختلف وفقاً لكل طائفة مسيحية بعينها (المترجم).

يمكن للمرء أن يفهم نقد جوهرية اليسار التقليدي، الذي شرع مع فئات مطلقة من «حزب» أو «طبقة» أو «ثورة» إلى عدم التعارض، فإنه في كثير من الأحيان تكون مثل هذه «التجريدية» قد تعني شيئاً مختلفاً جداً: الطرد الكلي للمثالية التخيلية في المجال السياسي. والآن، فمن دون «المثالية التخيلية»، ومن دون إمكانية نفي أمراً لما وراء الحد الذي نحن قادرون على تهديده، فيكون ليس هناك إمكانية على الإطلاق للدستور الوهمي الراديكالي – سواء كانت تلك ديمقراطية، أو من أي شيء نوع آخر.

إن وجود هذه الوهمية على أساس أنها مجموعة من المعاني الرمزية التي هي مجمل كما هي سلبية النظام الاجتماعي المعين، يكون من الضروري للغاية للدستور أن يتكون من كل فكر يساري. لقد سبقت الإشارة إلى، إن أشكال الهيمنة السياسية دائماً تفترض وجود توازن غير مستقر بين هذا الوهمي والإدارة الإيجابية الاجتماعية؛ ولكن هذا التوتر، الذي يعد واحداً من الأشكال التي تتجلى فيه استحالة المجتمع الشفاف، يجب تأكيده والدفاع عنه. لذا يجب على كل السياسات الديمقراطية الراديكالية تجنب النقيضين الممثلين في أسطورة شمولية الحكم للمدينة المثالية، والاستشراف العملي الوضعي للإصلاحيين الذين هم من دون مشروع.

لحظة التوتر هذه، للانفتاح، الذي يعطي الطابع غير المكتمل أساساً وغير المستقر اجتماعياً، يكون هو الديمقراطية الراديكالية التي ينبغي أن تحدد إضفاء الطابع المؤسسي. وينبغي تصور التنوع المؤسسي والتعقيد الذي يميز المجتمع الديمقراطي بطريقة مختلفة جداً عن تنوع الوظائف المناسبة لنظام البيروقراطية المعقدة. وفي الأخير هي دائماً حصراً مسألة إدارة اجتماعية وإيجابية، وإن كل تنوع يأخذ مكانه، ضمن العقلانية التي تسود على مجموعة كاملة من المجالات والوظائف. وعليه، فإن المفهوم الهيغلي للبيروقراطية باعتبارها طبقة كونية، هو مفهوم لبلورة نظرية مثالية من هذا المنظور. وقد تم نقل هذا المفهوم إلى المستويات الاجتماعية طالما يمكن اعتبارها تنوعاً لمستويات ضمن الاجتماعية – تابعاً وظيفياً، أو بنيوياً أو أي جهة أخرى مماثلة – التي تربط مفهوم كل هذه المستويات، مشكلةً لحظات لمجمل واضح يسود عليهم ويعطيهم معناهم. ولكن في حالة التعددية السليمة إلى الديمقراطية الراديكالية، يتحول «التنويع» (Diversification) إلى «تنوع» (Diversity)، حيث إن كل عنصر من هذه العناصر والمستويات المختلفة لم تعد تعبير عن المجمل الذي يتجاوز ذلك.

فلم يعد تكاثر الفضاءات وتنويع المؤسسات التي تلازمه تتكون من العقلانية التي تتكشف للوظائف، كما أنها لا تطيع «منطق الباطنية» (Subterranean Logic) الذي تشكل المبدأ العقلاني لكل تغيير، ولكنها تعبر عن المعاكس بالضبط: من خلال الميزة غير القابلة للاختزال لهذا التنوع والتعدد، لمجتمع يبني صورة وإدارة استحالته الخاصة به. لذا فإن الحل الوسط، والطابع الهش لكل ترتيب، والعدائية هي الحقائق الأولية، حيث إنها ليست سوى ضمن حالة عدم الاستقرار لهذه اللحظة الإيجابية في حين أخذت إدراة هذه الحقائق الأولية مكانها. وعليه إن النهوض بوسائل مشروع الديمقراطية الراديكالية، يجبر أسطورة المجتمع العقلاني والشفاف إلى الانحسار تدريجياً إلى الأفق الاجتماعي. ويصبح هذا «لا مكان» (Non-Place)، ورمزاً للاستحالة الخاصة بها.

ولكن، لهذا السبب بالذات، يتم مسح إمكانية الخطاب الموحد (Unified Discourse) لليسار أيضاً. فإذا كان العديد من المواقف الذاتية والعدائيات المتنوعة ونقاط التمزق تشكل التنوع وليس «التنويع» (Diversification)، فمن الواضح أنه لا يمكنها أن تؤدي العودة مرة أخرى إلى النقطة التي منها يمكن احتضان وتفسير الكل الذي ذكرناه من خلال خطاب مفرد. حيث يصبح «انقطاع» (Discontinu-ity) الخطاب الاستطرادي ابتدائي وتأسيسي. وحينها لم يعد الخطاب الديمقراطي الراديكالي خطاباً كونياً؛ ويتم القضاء أيضاً على المكانة المعرفية للطبقات «الشمولية» وما تتكلمه الموضوعات، ويتم استبدالها بأصوات أراء متعددة، وكل من هذه الأصوات يبني هويته الاختزالية الخاصة به للخطاب الاستطرادي. ولعل هذه هي النقطة الحاسمة: لا توجد ديمقراطية راديكالية وجمعية من دون التخلي عن الخطاب الكوني، وافتراضه الضمني في نقطة مميزة للوصول إلى «الحقيقة»، التي يمكن الوصول إليها إلا من قبل عدد محدود من المواضيع. فمن الناحية السياسية هذا يعني، أنه مثلما لا توجد تلك الأسطح التي تتميز بمسلمات قبلية مسبقة لظهور العدائيات، فلا توجد أيضاً تلك المناطق الخطابية التي يجب أن تستبعد برنامج الديمقراطية الراديكالية قبلياً باعتبارها فضاءات محتملة للنضالات. فالمؤسسات القضائية، والنظام التعليمي، وعلاقات العمل، وخطابات المقاومة للسكان المهمشين، جميعها تبني نماذج أصيلة وغير قابلة لاختزال الاحتجاج الاجتماعي، وبالتالي تسهم جميعها في تعقيد الخطاب الاستطرادي وتُثري برنامج الديمقراطية الراديكالية الذي ينبغي أن ينهض.

كان الخطاب الكلاسيكي للاشتراكية من نوع مختلف جداً: إنه الخطاب الكوني، الذي كان قد حول بعض الفئات الاجتماعية إلى مستودعات السياسية وأمتيازات معرفية؛ إنه كان خطاباً مسبق قبلياً متعلقاً بمستويات تفاضلية تفاعلية ضمن اجتماعية – وعلى هذا النحو خفضت مجال السطوح الخطابية التي اعتبرتها كانت ممكنة، وشرعية للعمل؛ وكانت، في نهاية المطاف، تعتبر خطاباً بشأن النقاط المميزة التي يتم من خلالها تحديد التغيرات التاريخية في الحركة – الثورة، أو الإضراب العام، أو الـ «تطور» باعتبارها فئة موحدة ذات طابع تراكمي لا رجعة فيه للتقدم الجزئي. وعليه، فإن كل مشروع للديمقراطية الراديكالية يتضمن بالضرورة، كما قلنا، البعد الاشتراكي – وهذا هو القول الذي يعني إلغاء علاقات الإنتاج الرأسمالية؛ ولكنه يرفض فكرة أنه، من هذا الإلغاء هناك ما يتبع بالضرورة القضاء على الفوارق الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن إزالة المركزية، والاستقلال الذاتي لمختلف الخطابات والنضالات وتكاثر العدائيات، وبناء عدد وافر من الفضاءات التي يمكن من خلالها أن تؤكد ذاتها وتطورها، ما هي إلا شروط لا غنى عنها لاحتمال إمكانية تحقيق المكونات المختلفة للمثالية الكلاسيكية الاشتراكية – التي ينبغي، بلا شك، أن تمتد وتُعاد صياغتها. وكما سبق القول بكثرة في هذه الصفحات، إن تعدد الفضاءات لا يمكن نكرانه، ولكن يتطلب صياغة تنطيق الهيمنة لآثار كثرة المحددات على مستويات معينة وعلى ما يترتب فيما بينها.

دعونا التوصل إلى نتيجة. لقد بُني هذا الكتاب حول تقلبات مفهوم الهيمنة، وحول المنطق الجديد الضمني للاجتماعية التي هي في داخله، وحول العقابات المعرفية، التي هي من لينين إلى غرامشي، التي منعت إجراء أي فهم للإمكانات السياسية والنظرية المتشددة. وهذا يكون فقط حين يتم القبول بشكل كامل بالانفتاح وعدم وجود اللحمة الاجتماعية، وعندما يتم رفض الجوهرية للمجمل وللعناصر الاجتماعية. أن هذه الإمكانات تصبح واضحة للعيان ويمكن أن تشكل «الهيمنة» أداة أساسية للتحليل السياسي عند اليسار. هذه الظروف تنشأ أصلاً في مجال الذي أسميناه بـ «الثورة الديمقراطية»، ولكنه تعظيم فقط في كل آثاره التفكيكية في المشروع الديمقراطية الراديكالية، أو بعبارة أخرى، هي شكل من الأشكال السياسة التي لم تتأسس بناءً على افتراضات فكرية متحجرة لأي «جوهر» اجتماعي، بل على العكس، تأسست على تأكيد الطوارئ والغموض لكل «جوهر»، وعلى الطابع التأسيسي للانقسام الاجتماعي والعدائية. إن التأكيد على «الأرضية الأساسية» التي لا تعيش إلا

من خلال نفي خاصيتها الجوهرية؛ وعلى «النظام» الذي لا يكون موجوداً إلا باعتباره تحديداً جزئياً للاضطراب؛ وعلى «المعنى» الذي لا يشيد إلا باعتباره فائضاً ومتناقضاً ظاهرياً في مواجهة اللامعنى – بعبارة أخرى، إن المجال السياسي وفضاء اللعبة الذي لا يمكن أن يكون أبداً «خاسراً– رابحاً»(*) (Zero-Sum)، لأن القواعد واللاعبين لا تكون أبداً واضحةً تماماً. وهذه اللعبة، ذات المفهوم المستعصي، على الأقل يجب أن يكون اسمها: الهيمنة.

(*) ويطلق عليها سياسياً بـ (اللعبة أو الوضع) الذي يتمخض عنه مفهوم مفاده هو، أن كل ما تم كسبه من جانب ما؛ يتم خسرانه من جانب آخر ويعود الحال إلى ما كان عليه الوضع (المترجم).

الهوامش

المقدمة

.1 Rene Descartes, “Discourse on Method,” in: *Philosophical Works* (Cambridge: Cambridge University Press, [n. d.]), vol. 1, p. 96.

الفصل الأول

.1 Rosa Luxemburg, *The Mass Strike: The Political Party and the Trade Unions* (London: [n. pb.], [n. d.]), p. 48.

.2 المصدر نفسه، ص 73–74.

.3 المصدر نفسه، ص 64–65، التركيز في النص الأصلي.

.4 من المهم أن نلاحظ أن تدخل برنشتاين في النقاش بالألمانية على الإضراب الشامل (الإضراب الجماهيري السياسي والوضع السياسي للديمقراطية الاجتماعية في ألمانيا) حيث يشير إلى اثنين من الاختلافات الأساسية بين الشرق والغرب – التعيقد ومقاومة المجتمع المدني في الغرب، وضعف الدولة في روسيا– التي ستكون في وقت لاحق مركزية لحجة غرامشي. اللمحة العامة لهذه المناقشات يمكن الاطلاع عليها في:

M. Salvadori, “La socialdemocrazia tedesca e a rivoluzione russa del 1905. Il dibattito sullo sciopero di massa e sulle differenze fra Ori-

ente Occidente,” in: E. J. Hobsbawm [et al.], eds., *Storia del marxismo* (Milan: [n. pb.], 1979), vol. 2, pp. 547–594

.5 Todorov Tzvetan, *Théories du symbole* (Paris: Seuil, 1977), p. 291,

يمكن للمرء أن يقول، أن هناك فعلاً في كل مرة لتكثيف المنفرد الذي يقودنا إلى فهم أكثر من المدلول الواحد؛ أو يكون أكثر صراحة: في كل مرة، المدلول هو أكثر وفرة من الدال، وإن الميثولوجي الألماني كروزر (Creuzer) قد عرف بالفعل الرمز بهذه الطريقة: من خلال «عدم كفاية الوجود والشكل، والتي تفيض من محتوى مقارنة التعبير بها».

.6 على الرغم من أن عمل روزا لوكسمبورغ هو أعلى نقطة في صياغة النظرية الآلية للإضراب الشامل، إلا أن هذا الأخير تظاهر بأنه شكل أساسي من نضال الكامل لليسار الجديد. انظر على سبيل المثال:

Antonie Pannekoek, “Marxist Theory and Revolutionary Tactics,” in: A. Smart, ed., *Pannekoek and Gorter’s Marxism* (London: Pluto,1978), pp. 50–73

.7 Luxemburg, *The Mass Strike: The Political Party and the Trade Unions*, p. 30.

.8 مؤخراً، ناقشت عدداً من الدراسات ميزة القدري أو غير القدري للميول الاعتقادية اللوكسمبورغية. في رأينا، مع ذلك، هذه قد أُعطيت أطروحة التركيز المفرط على المشكلة الثانوية نسبياً، مثل البديل بين انهيار الميكانيكية والتدخل الواعي للطبقة. فالتأكيد بأن الرأسمالية تريد انهيار الميكانيكيا هو السخف بعينه، وبقدر ما نعلم، ليس هناك من أيد ذلك. فالمشكلة غير الحاسمة، بدلاً من ذلك، هي معرفة ما إذا كان موضوع النضال المعادي للرأسمالية يشكل أولاً تشكل هوية كاملة لها داخل علاقات الإنتاج الرأسمالية؛ وفي هذا السياق، إن موقف روزا لوكسمبورغ هو موقف إيجابي لا لبس فيه مطلقاً. ولهذا السبب، فإن البيانات التي تتعلق بالحتمية الاشتراكية هي ليست مجرد تنازلات لخطاب الوقت أو نتيجة لحاجة نفسية، بل هي بحسب قدمه

نورمان غيراس (Norman Geras) انظر:

N. Geras, *The Legacy of Rosa Luxemburg* (London: [n. pb.], 1976), p. 36.

ولكن هذه هي بدلاً من النقطة عقدية الإعطاء معنى للبنية النظرية والاستراتيجية كاملة. ووفقاً لروزا لوكسمبورغ إن ظهور الاشتراكية لابد من شرحه «كلياً» على أساس منطق التطور الرأسمالي، والموضوع الثوري الذي لا يمكن أن يكون إلا الطبقة العاملة. بناءً على التزام لوكسمبورغ العقائدي لنظرية ماركس في الإفقار كأساس لتحديد ثوري للطبقة العامة، انظر:

G. Badia, “L’analisi dello sviluppo capitalistico in Rosa Luxemburg,” in: Feltrinelli Institute, *Annali* (Milan: [n. pb], [n. d.]), p. 252.

.9 Karl Kautsky, *The Class Struggle* (New York: [n. pb.], 1971).

.10 «كان الهدف من كفاحه (كاوتسكي) بالكامل ضد التحريفية هو أن يكون ذلك للحفاظ على فكرة البرنامج وليس بوصفه تعقيداً لمطالب سياسية حاسمة – متجهة إلى تأسيس مبادرة الحزب في مراحل محددة من النضال، وعلى هذا النحة يتم تعديلها من وقت لآخر – ولكن باعتبارها الكتلة التي لا تنفصم بين النظرية والسياسة، التي من ضمنها المصطلحين اللذين فقدا مجالا اختصاصهما الاستقلالي الذاتي، وأصبحت عنده الماركسية أيديولوجية التصفيات النهائية للبروليتاريا». انظر:

Leonardo Paggi, «Intellettuali, teoria e partito nel marxismo della Seconda Internazionale,» Introduction to M. Adler, *Il socialismo e gli intellettuali* (Bari: [n. pb.], 1974).

.11 Kautsky, *The Class Struggle*, pp. 185–186.

.12 A. Przeworski, “Proletariat into a Class: The Process of Class

Formation from Karl Kautsky's *The Class Struggle* to Recent Controversies," in: *Politics and Society* ([n. p.]: [n. pb.], [n. d.]), 1977.

13. على سبيل المثال، في مؤتمر كولونيا 1893 من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، احتج ليجن (Legien) ضد تصريحات فورست (Vorwärts) التي تنص على «النضال من أجل السلطة السياسية يبقى هو الأهم في كل لحظة، في حين يجد النضال الاقتصادي دائماً أن العمال منقسمين بشدة، ويائسين من الوضع أكثر، وهم يصبحون أكثر إلحاحاً لإلحاق أضرار التقسيم. وسيكون الصراع الذي هو على نطاق صغير أيضاً لديه بالتأكيد مزاياه، لكن هذه ستكون ذات أهمية ثانوية لتحقيق الهدف النهائي للحزب. سأل ليجن: «هل هذه الحجج لجهاز الحزب ملائمة لجذب العمال غير المكترثين للحركة؟ أنا حقاً أشك في ذلك». نقلاً عن مختارات أن بنفنوتي (N. Benvenuti) من وثائق حول العلاقة بين الحزب والنقابات العمالية، انظر:

N. Benvenuti, *Anthology of Documents on the Relationship Between Party and Trade Unions/ Partito e Sindicati in Germania*: 1880–1914 (Milan: [n. pb.], 1981), pp. 70–71.

14. هذه الطريقة في تناول المشكلة وحدة الصف، وفقاً لتصور انحرافات النموذج من حيث «عقبات» الطوائ، و«عوائق» صلاحيتها الكاملة، التي لا تزال تسود على بعض تقاليد كتابة التاريخ. مايك ديفيس (Mike Davis)، على سبيل المثال، في مقال محفزة ومثيرة للاهتمام للغاية (لماذا الطبقة العاملة الولايات المتحدة مختلفة، اليسار الجديد مراجعة 123، أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر 1980)، "Why the US Working Class is Different," *New Left Review*, vol. 123 (Sept.-Oct. 1980)، في حين تبين خصوصيات تشكيل الطبقة العاملة الأميركية مفهوم هذه الانحرافات، باعتبارها نمط عادي في بعض لحظة من التاريخ، وسيفرض نفسه في نهاية المطاف.

15. لا بد أن نوضح أننا عندما نتحدث عن «تجزئة» أو «تشتت»، إنما نحن نتحدث دائماً مع الإشارة إلى الخطاب الذي يفترض وحدة العناصر المشتتة والمجزأة. فإذا اعتبرت هذه «العناصر» دون الإشارة إلى أي خطاب اعتبر تطبيقاً لهم لمصطلحات مثل «تشتت» أو «تجزئة»، لإن ذلك يعني أنها تفتقر لأي معنى على الإطلاق.

16. Antonio Labriola, *Saggi sul materialismo storico* (Rome: Editori Riuniti, 1968), p. 302.

17. كتابة كوتسكي (Kautsky) الرئيسة في هذه الحالة تستمر في الوجودية الأنطولوجية عند:

Benvenuti, *Partito e Sindicati*.

18. «وبالتالي لا يعرف طبيعة النقابات من البداية. ويمكن أن تصبح أداة للصراع الطبقي، ولكنها قد تصبح أيضاً على قيد ذلك». *Kautsky in Benvenuti*, p. 186.

19. «يسعى الحزب... إلى الوصول إلى الهدف النهائي مرة واحدة وإلى الأبد ليلغي الاستغلال الرأسمالي. فيما يتعلق بهذا الهدف النهائي، النشاط النقابي، وعلى الرغم من أهميتها وضرورتها، يمكن أيضاً أن يُعرف بأنه عمل سيزيفوس (Sisy-phus)، ليس بالمعنى الذي يقول عملاً لا طائل منه، بل العمل الذي لم يختتم ودائماً إلى أن يبدأ مرة أخرى. ويستنتج من كل هذا أنه، حيثما يوجد حزب اجتماعي ديمقراطي قوي يجب أن لا يستهان به، حيث لديه إمكانية أكبر للنقابات في إنشاء الخط اللازم للصراع الطبقي، وبالتالي تشير إلى اتجاه المنظمات البروليتارية الفردية التي لا تنتمي مباشرة إلى الطرف المتخذ. وبهذه الطريقة يمكن أن تصان وحدة لا غنى عنها للصراع الطبقي». *Kautsky in Benvenuti*, p. 195.

20. Lucio Colletti's remarks in: *Tramonto dell'ideologia* (Rome: [n. pb.], 1980), pp. 173–76, and Jacques Monod argues in: *Le hasard et la nécessité* (Paris: [s. d.], 1970), pp. 46–47:

في محاولة لقاعدة على قوانين الطبيعة صرح المذاهب الاجتماعية، كان لا بد لماركس وإنجلز أيضاً الاستخدام الأكثر وضوحاً والمتعمد لـ «الإسقاط الوثنية» (Animist Projection) من ما قام به سبنسر (Spencer) .... مسلمة هيغل هي، أن القوانين الأكثر عمومية التي تحكم الكون في تطوره هي أمر جدلي، التي تجد مكانها داخل النظام الذي لا يعترف بأي واقع دائم سوى العقل... ولكن للحفاظ على هذه «القوانين» غير الموضوعية على هذا النحو، لجعلها حكم كون مادي بحت، فلا بد من القيام بإسقاط الوثنية بكل وضوح، مع كل ما يترتب عليه، بدءاً من التخلي عن مسلمة الموضوعية.

21. هذا لا يتعارض مع ما لدينا من تأكيد في وقت سابق وهو أن المصالح المادية المباشرة لكوتسكي لا يمكن أن تشكل وحدة هوية الطبقة. والنقطة الأساسية هنا هي أن المثال «العلمي»، باعتباره لحظة منفصلة، يحدد مجمل الآثار المترتبة على إدراج العمال في العملية الإنتاجية. العلم، لذلك، يعترف بالمصالح التي منها شظايا طبقة مختلفة، في محاباة، وليس لديها الوعي الكامل.

22. من الواضح أن هذا تبسيط مشكلة الحساب، في الحالة التي يكون فيها وضوح شفافية المصالح لتخفيض مشكلة استراتيجيات االظروف المثالية لـ «الاختيار العقلاني». وقد صرحت ميشال ديو سيرتو (Michel de Certeau) مؤخراً: «أنا أدعوها «استراتيجية» حساب علاقات القوة تلك التي يمكن تحقيقها من اللحظة التي سيكون فيها الموضوع (مالك، ومؤسسة، ومدينة، ومؤسسة علمية) معزولاً عن البيئة... فهي التي شيدت العقلانية السياسية والاقتصادية والعلمية على هذا النموذج الاستراتيجي. وعلى عكس هذا، أنا أدعو «التكتيك» عملية حسابية لا يمكن أن تعتمد على شيء من تلقاء نفسها، ولا بالتالي على أفق لتمييز الآخر باعتباره مجملاً مرئياً». *L'invention du quotidien* (Paris: 1980), vol. 1, pp. 20–21. وفي ضوء هذا التمييز، فمن الواضح أنه باعتبار أن «مصالح» التي هي من موضوعات Kautskian هي شفافة، وإن كل حساب هو لطبيعة استراتيجية.

.23 Edward Matthias, *Kautsky e il kautskismo* (Rome: [n. pb.], 1971), passim.

.24 K. Kautsky, “Verschwörung oder Revolution?” *Der Sozialdemokrat*, 20/ 2/ 1881, quoted in: H. J. Steinberg, “Il partito e la formazione dell’ ortodossia marxista,” in: Hobsbawm [et al.], eds., *Storia del marxismo*, vol. 2, p. 190.

.25 Perry Anderson, “The Antinomies of Antonio Gramsci,” *New Left Review*, issue 100 (1976/ 1977).

.26 Guglielmo Ferrero, *L’Europa giovane: Studi e viaggi nei paesi del Nord* (Milan: Fratelli Treves, 1897), p. 95.

27. Andrew Arato, “L’antinomia del marxismo classico: marxismo e fi losofi a’,” in: Hobsbawm [et al.], eds., *Storia del marxismo*, vol. 2, pp. 702–707.

28. Plekhanov, *Fundamental Problems of Marxism* (New York: International Publishers, 1969), p. 80.

29. كان ينظر لهذه العلاقة بوضوح التي هي بين منطق الضرورة والتصوف (الطمأنينة) من خلال نقاد العقيدة. فقد أكد سوريل: «إن قراءة أعمال الاشتراكيين الديمقراطية قد تفاجئ المرء من خلال يقينهم في التخلص منها مستقبلاً؛ فهم يعرفون أن العالم يتجه نحو ثورة لا مفر منها، وهو يعرفون العواقب العامة. والبعض منهم يمتلكون مثل هذا الإيمان في نظريتهم لأنهم في نهاية المطاف في اطمئنان». انظر:

Georges Sorel, *Saggi di critica del marxismo* (Milano-Palermo: Sandron, 1903), p. 59

30. Antonio Labriola, “In memoria del Manifesto dei Comunisti,” in: Labriola, *Saggi sul materialismo storico*, pp. 34–35.

31. فيما يتعلق بتدخل لابرييولا (Labriola) في النقاش حول مراجعة الماركسية، انظر: Roberto Racinaro, *La crisi del marxismo nella revisione de fine secolo* (Bari: De Donato, 1978), passim.

32. Nicola Badaloni, *Il marxismo di Gramsci* (Turin: Einaudi, 1975), pp. 27–8.

33. المصدر نفسه، ص 13.

34. وفقاً لـ بادالوني (Badaloni) هذا هو الحل الذي يجب أن يتبعه لابرييولا: «ربما كان البديل المقترح من قبله خاطئاً والبديل الحقيقي يكمن في تعميق وتطوير التشكل التاريخي، الذي تم تبسيطه بصورة مفرطة في شرح أنجلز» (Badaloni, p. 27). مع هذا، بطبيعة الحال، كان قد تم قمع الثنائية، لكن بسعر القضاء على مجال عدم التعيين الصرفي الذي كان ضرورياً وجوده لمشروع لابرييولا النظر.

Otto Bauer, “Was ist Austro-Marxismus,” *Arbeiter-Zeitung*, 3/11/ 1927, **.35**

ترجمت في مختارات من النصوص النمساوية الماركسية:

Tom Bottomore and Patrick Goode, *Austro-Marxism* (Oxford: Clarendon Press, 1978), pp. 45–48.

.36 في افتتاحية العدد الأول من:

Der Kampf, 1907–1908, reproduced in: Bottomore and Goode, *Austro-Marxism* pp. 52–56.

.37 المصدر نفسه، ص 55.

.38 في هذه المناقشة، والمسار العام السياسي والفكري لأوسترو ماركيسم (Austro- Marxism)، انظر المقدمة الممتازة المعروضة من قبل جياكومو مارامو (Giacomo Marramao)

.39 «لمشاهدة عملية التحول من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي التي لم تعد على النحو التالي لوتيرة آلية موحدة ومتجانسة، للمنطق–التاريخي، ولكن نتيجة لتكاثر وانتشار العوامل الداخلية للتحور في علاقات الإنتاج والقوة–وهذا يعني، على المستوى النظري، الجهد الكبير المفصل من التحليل العملي لتبووآت ماركس الصرفية، وعلى المستوى السياسي والإحلال البديلي المربك ما بين «الإصلاح» و«الثورة». ومع ذلك، فإنه بأي شكل من الأشكال لا تنطوي على نوع التطور الخياري، كما لو كانت الاشتراكية الممكن تحقيقها من خلال جرعات المعالجة المثلية».

Giacomo Marramao, “Tra bolscevismo e socialdemocrazia Otto Bauer e la cultura politica dell’ austro-marxismo,” in: Hobsbawm [et al.], eds., *Storia del marxismo*, vol. 3, p. 259.

Adler, *Il socialismo e gli intellettuali*. **.40**

.41 «يساء فهم خصوصية التعديلية عندما يكون على بعد نقدي وضع على

المستوى نفسه، باعتباره إصلاحاً أو عندما ينظر إليه كمجرد تعبير، منذ عام 1890م، للممارسة الاجتماعية-الإصلاحية للحزب. يجب على مشكلة التعديلية، بالتالي، أن تحد كثيراً من نفسها لشخص برنشتاين ولا يمكن أن تمتد إلى فولمار (Vollmar) ولا هوشنبيرغ (Höchberg)». انظر:

Hans-Josef Steinberg, *Il socialismo tedesco da Bebel a Kautsky* (Rome: Editori Riuniti, 1979), p. 118.

42. حول العلاقة بين التعديلية والنقابات العمالية، انظر:

Peter Gay, *The Dilemma of Democratic Socialism* (London: [n. pb.], 1962), pp. 137–140.

43. دفاع برنشتاين عن الإضراب الشامل كسلاح دفاعي أثارت التعليق التالي بواسطة الزعيم النقابي بوميلبرغ (Bömelburg): «في وقت ما، لا يعرف إدوارد برنشتاين إلى أي مدى يجب عليه أن يتحرك إلى اليمين، وفي الوقت الآخر، كان يتحدث عن الإضراب الجماهيري السياسي. هذه الأدبية ألحقت الضرر بالحركة العمالية» نُقلت من:

Gay, *The Dilemma of Democratic Socialism*, p. 138.

44. Paggi, «Intellettuali, teoria e partito nel marxismo della Seconda Internazionale,» p. 29.

45. Lucio Colletti, *From Rousseau to Lenin* (London: NLB, 1972), p. 62.

46. Eduard Bernstein, *Evolutionary Socialism* (New York: Schocken Books, 1978), pp. 15–16.

47. المصدر نفسه، ص 103.

48. Eduard Bernstein, *Die heutige Sozialdemokratie in Theorie und Praxis*, p. 133, Quoted by Gay, *The Dilemma of Democratic Socialism*, p. 207.

Gay, *The Dilemma of Democratic Socialism*, p. 120. **.49**

.50 لقد ميزنا في وقت سابق ما بين الإصلاحية والتعديلية. ويجب علينا الآن أن نميز تمييزاً ثانياً ما بين الإصلاحية والانتقال التدريجي. النقطة الأساسية للتمايز هي أن الإصلاحية هي الممارسة السياسية والنقابية، في حين أن الانتقال التدريجي هو نظرية حول الانتقال إلى الاشتراكية. فالتعديلية تتميز عنهما بقدر ما هي تتميز عن نقد الماركسية الكلاسيكية على أساس استقلالها الذاتي عن السياسية. وهذا التمايز يكون مهماً إذا، كما أشرنا في النص، كان كل من هذه المصطلحات لا يعني بالضرورة الآخرين، وتبلغ مساحة تأثيره النظري والسياسي الذي يؤدي في اتجاهات مختلفة جداً.

.51 وبالتالي قبوله بفكرة ساذجة وتكنولوجية للاقتصاد، وهو في المقام الأخير مطابق لتلك التي وجدت عند بلاخانوف (Plekhanov)، انظر:

Colletti, *From Rousseau to Lenin*, pp. 63ff.

.52 بالنسبة لمفهوم برنشتاين «التنمية» (Entwicklung) انظر:

Vernon L. Lidtke, "Le premesse teoriche del socialismo in Bernstein," Feltrinelli Institute, *Annali*, 15th year (1973), pp. 155–158.

.53 بمعنى لا ينبغي أن يساء فهم نقدنا. نحن لا نشكك في الحاجة إلى الأحكام الأخلاقية في تأسيس السياسة الاشتراكية. سخّف كاوتسكي الحرمان من هذا، وحاول الحد من الانضمام إلى الاشتراكية بمجرد وعي الضرورة التاريخية، التي قد تتعرض إلى نقد مدمر. حجتنا هو فعل من وجود الأحكام الأخلاقية وأنها لا تتبع تلك الأطروحة التي ينبغي أن تنسب إلى موضوع متسامٍ تشكل خارج كل حالة خطابية استطرادية معدة للظهور.

.54 ومن بين الأعمال الحديثة لـ سوريل، وجدنا ما يلي وهي مفيدة بشكل خاص:

Michele Maggi, *La formazione dell' e gemonia in Francia* (Bari: De Donato, 1977); Michel Charzat, *Georges Sorel et la révolution au XX^e siècle* (Paris: Hachette, 1977); Jacques Julliard, *Fernand Pelloutier et les origines du syndicalisme d'action directe* (Paris: Editions

du Seuil, 1971); Gregorio de Paola, «Georges Sorel, dalla metafi sica al mito,» in: Hobsbawm [et al.], eds., *Storia del marxismo*, vol. 2, pp. 662–692, and with serious reservations, Zeev Sternhell, *Ni droite ni gauche: L'idéologie fasciste en France* (Paris: Gallimard, 1983).

55. Shlomo Sand, «Lutte de classes et conscience juridique dans la pensée de Sorel,» *Esprit* 3 (March 1983), pp. 20–35.

56. G. Sorel, *Reflections on Violence*, trans. T. E. Hulme and J. Roth (New York: Collier Books, 1961), p. 127.

57. المصدر نفسه، ص 182.

58. de Paola, "Georges Sorel, dalla metafi sica al mito," p. 688.

59. Sternhell, *Ni droite ni gauche: L'idéologie fasciste en France*, p. 105.

60. هذا ما يضعف التحليل شتيرنهل لا اليمين ولا اليسار (Ni droite ni gauche) على الرغم من ثراء معلوماته. تم تقديم التاريخ من قبله مبدياً تنظيمه حول الغائية البسيطة للغاية، وفقاً إلى أنه كل قطيعة مع المادية أوعرض وضعي لا يمكن إلا أن يعتبر سياقه فاشي.

الفصل الثاني

1. تم أخذ مفهوم «خياطة» أو «اللحمة» أو «المخيطية» (Suture)، التي سوف تستخدم في كثير من الأحيان، من التحليل النفسي. وتعزى هذه الصياغة الواضحة إلى جاك آلان ميلار (Jacques Alain Miller)، ("Suture Elements of The Logic of the Signifier," *Screen* Winter 1977/ 1978), vol. 18, no. 4, pp. 24–34)، على الرغم من أنها تعمل بشكل ضمني في كل النظرية الليكانية (Lacanian Theory). وهو مفهوم يستخدم للدلالة لإنتاج موضوع ما على أساس سلسلة من الخطابات الخاصة به؛ أي انه يعني، من «غير التوافق» (Non-Correspondence) ما بين موضوع وآخر – رمزياً – يحول دون إغلاق خطاب الموضوع باعتباره موجوداً

بالكامل. (وبالتالي دستور اللاوعي يكون بوصفه على طرف عملية التقاطع/ الانقسام بين موضوع وآخر). «إن أسماء مخيط (لحمة) الموضوع هي العلاقة لسلسة من خطاباتها؛ وسوف نرى أن تلك الأرقام باعتبارها عناصر نفتقر إليها، ستكون على شكل موقف ما. ففي حين إننا نفتقر لذلك، لكنها ليست بكل بساطة غائبة. فالمخيط امتداد – علاقة عامة لنقص في بنية العنصر، بقدر ما ينطوي على موقف قد أخذ مكانه» (Miller, pp. 25–6). لحظة النقص هذه، مع ذلك، هي لا تمثل إلا جانباً واحداً. أمل الجانب الثاني، فإن الخياطة (اللحمة) تنطوي على ملء الفراغ. فوفق ما أشار إليه ستيفن هيث (Stephen Heath)، «أسماء الخياط (اللحمة) هي ليست مجرد نقص بنيوي فحسب، بل هي أيضاً توافر لهذا الموضوع، فإن الإغلاق المعين... هو ليس بالأمر المستغرب.. وبالتالي، فإن استخدام لاكان الخاص لمصطلح «لحمة (خياطة)» أعطى إحساساً لـ «الهوية الزائفة» (Seudo-Identification) عرفها بأنها «وظيفة وهمية ورمزية» .... فالرهان واضح: «أنا» هو التقسيم ولكن انخراط الكل هو واحد، والموقف فيه هو عدم الوجود في البنية، ولكن على الرغم من ذلك هي متزامنة، وهناك احتمال وجود ترابط، في الملء» (S. Heath, “Notes on Suture,” *Screen*, pp. 55–56). ومن هذه الحركة المزدوجة التي سنحاول أن نؤكد عليها في تمديد مفهوم الخياطة في مجال السياسة. وعليه فإن ممارسات الهيمنة والخياطة ستطون بقدر ما يتحدد مجال عملها من خلال الانفتاح الاجتماعي، ومن خلال الطابع غير المثبة في نهاية المطاف لكل الدال. وهذا النقص الأصلي هو بالضبط ما تحاول ممارسات الهيمنة ملأه. ولعله من شأن خياطة المجتمع (لحمة المجتمع) ليكون واحداً فمن شأن هذا الملء أن يصل في نتائجه إلى النهاية. وبالتالي تكون قد تمكنت من تحديد نفسها مع شفافية النظام الرمزي المغلق. حيث إن هذا الإغلاق في الاجتماعية هو، كما سنرى، من المستحيل حدوثه.

2. بالمعنى الذي تحدث جاك دريدا فيه عن «منطق التكميل» (Logic of the Supplement). وتختفي التكيلية «غير المحددة»، بطبيعة الحال، إذا كان الارتباط بين الخصوصية والضرورة «مفروضاً» منقطعة. ولقد رأينا أن هذا هو ما يحدث بالفعل مع أسطورة سوريل. ففي مثل هذه الحالة، على أي حال، فإن التضاريس الأرضية التي من الممكن ظهورها مع الثنائية يمكن أن تختفي أيضاً.

3. Perry Anderson, "The Antinomies of Antonio Gramsci," *New Left Review*, issue 100 (1976/ 1977), pp. 15ff.

4. فيما يتعلق بالصياغة أولية لأطروحة تروتسكي، الثورة الدائمة، انظر:

A. Brossat, *Aux origines de la révolution pennanente: La pensée politique du jeune Trotsky* (Paris: Maspero, 1974); and Michael Löwy, *The Politics of Combined and Uneven Development* (London: New Left Books, 1981), chapter 2.

5. Karl Kautsky, *The Class Struggle* (New York: [n. pb.], 1971) p. 333, 339.

6. «ليست هناك معجزات في الطبيعة أو التاريخ، ولكن في كل مفاجأة هناك منعطف في التاريخ، وهذا ينطبق على كل ثورة، ويقدم مثل هذه الثروة للمحتوى، حيث تتكشف هذه المجموعات غير المتوقعة والمحددة لأشكال النضال والمواءمة بين القوى المتسابقة، لأن للعقل العلماني هناك الكثير يجب أن يظهر معجزة... إن الثورة قد نجحت بسرعة و– على ما يبدو، في أول وهلة ظاهرية – هكذا بصورة جذرية، ترجع حقيقة ذلك فقط إلى أنه، بوصفه وضع تاريخي فريد للغاية، وأن التيارات تختلف تماماً، ومصالح طبقية غير متجانسة تماماً، ومساع سياسية واجتماعية متعارضة تماماً، اندمجت بطريقة «متناغمة» ملفتة للنظر. انظر:

Lenin, *Letters from Afar*, First Letter. "The First Stage of the First Revolution," *Collected Works*, vol. 23, p. 297, 302.

7. «الآليات الديمقراطية السياسية تعمل في نفس الاتجاه. ولا شيء في عصرنا يمكن القيام به من دون انتخابات؛ ولا يمكن فعل أي شيء من دون الجماهير. وفي هذه الحقبة من الطباعة والبرلمانية لعله من المستحيل الحصول على ما يتبع الجماهير من دون تشعب على نطاق واسع، والاستطاعة المنهجية، ونظم مجهزة تجهيزاً جيداً للمداهنة، والكذب، والاحتيال والشعوذة مع الشعارات المألوفة والشعبية، واعداً بجميع أنواع الإصلاحات وبركاتها لعمال اليمين واليسار – طالما أنها تتخلى عن النضال الثوري لإسقاط البورجوازية. وإنني أُحب أن أُطلق على هذا النظام تسمية

نظام لويد جيورجزم (Lloyd-Georgism) نسبة إلى الوزير الإنجليزي لويد جورج (Lloyd-Georgism)، الذي يعتبر قبل كل شيء واحداً من معظم الممثلين الحاذقين لهذا النظام في الأرض الكلاسيكية، لـ «حزب العمال البورجوازي» (Bourgeois La-bour Party). وهو مناور بورجوازي من الدرجة الأولى، وسياسي داهية، وخطيب شعبي يمكنه أن يلقي أي خطب تريدها لجمهور العمال، حتى تلك الخطب الثورية. وهو رجل قادر على الحصول على إجراءات التشغيل القياسية الكبيرة للعمال الطيعين في شكل من الإصلاحات الاجتماعية (التأمين... إلخ). لقد خدم لويد جورج البورجوازية بشكل رائع، وخدم على وجه التحديد البورجوازية من وسط العمال، جالباً نفوذها على وجه التحديد إلى البروليتاريا، من حيث تحتاج إليها البورجوازية كثيراً، ومن حيث وجدت البورجوازية أنه من أصعب إخضاع الجماهير أخلاقياً». انظر:

Lenin,"Imperialism and the Split of Socialism," *Collected Works*, vol. 23, p. 117–118.

.8 *Pyatyi vsemirnyi Kongress Komunisticheskogo Internatsionala*. 17 *iuniya-8 iuliya 1924 g. Stenograficheskiiotchet* (Moscow-Quoted in: M. Hájek, “La.Leningrad: [n. pb.], 1925), I, pp. 482–483 bolscevizzazione dei partiti comunisti,” in: E. J. Hobsbawm [et al.], eds., *Storia del marxismo* (Turin: Einaudi, 1980), vol. 3, p. 468.

.9 E. Laclau, *Politics and Ideology in Marxist Theory* (London: [n. pb.], 1977), pp. 138ff.

.10 C. Buci-Glucksmann, *Gramsci and the State* (London: [n. pb.], 1980).

.11 B. de Giovanni, “Lenin and Gramsci: State, Politics and Party,” in: C. Mouffe,ed., *Gramsci and Marxist Theory* (London: [n. pb.], 1979), pp. 259-288.

بالنسبة إلى نقد مفاهيم جيوفاني (Giovanni)، انظر مقدمة موفيه (Mouffe)

لذلك المجلد.

.12 A. Gramsci, "Notes on the Southern Question," in: *Selections from Political Writings*, ed. and trans. Q. Hoare (London: [n. pb.], 1978), p. 443.

.13 فيما يتعلق بالعلاقة بين الهيمنة والأيديولوجية والدولة عند غرامشي، انظر:

C. Mouffe, "Hegemony and Ideology in Gramsci," in: Mouffe, ed., *Gramsci and Marxist Theory*, pp. 168–204, and C. Mouffe, "Hegemony and the Integral State in Gramsci: Towards a New Concept of Politics," in: G. Bridges and R. Brunt, eds., *Silver Linings: Some Strategies for the Eighties* (London: [n. pb.], 1981)

.14 A. Gramsci, *Quaderni dal Carcere*, ed. V. Gerratana (Turin: Einaudi, 1975), vol. 2, p. 349.

.15 المصدر نفسه، ص 1058.

.16 المصدر نفسه، العدد 3، ص 1875.

.17 انظر المقالات الواردة في:

Clausewitz en el pensamiento marxista (Mexico: [n. pb.], 1979),

خاصة عمل كليمونت أنكونا:

Clemente Ancona «La infl uencia de De la Guerra de Clausewitz en el pensamiento marxista de Marx a Lenin,» pp. 7–38.

على أي حال، تشير هذه المقالات إلى العلاقة ما بين الحرب والسياسة أكثر من السياسة وما وراء الاستعارة السياسية للمفاهيم العسكرية.

.18 بالمعنى الحرفي، الذي يتضمن المواجهات المسلحة. من ماو توسي تونغ فصاعداً، يمكن تصور «حرب الشعب» باعتبارها، عملية دستورية شاملة لـ «الإرادة

الجماعية»، حيث الجوانب العسكرية التابعة لتلك السياسية. لذلك فإن «حرب المواقف» تتجاوز بديل الكفاح المسلح/ النضال السلمي.

19. استوعب ألتوسير المفهوم الغرامشي الموسوم «التاريخانية المطلقة» خطأً بالنسبة إلى الأشكال الأخرى من «اليسارية» في عشرينيات القرن الماضي، من مثل أعمال لوكاش وكورش. من جهة أخرى، لقد جادل ألستوسير بالقول انظر:

E. Laclau, "Togliatti and Politics," *Politics and Power* 2 (London: [n. pb.], 1980), pp. 251–258,

أن هذا الاستيعاب يقع على سوء الفهم، بقدر ما يسميه غرامشي «التاريخانية المطلقة» التي على وجه التحديد هي الرفض الجذري لأي جوهرية، وأي بداهة غائية، وهي، بالتالي، لا تتفق مع مفهوم «الوعي الزائف». فبالنسبة إلى خصوصية تدخل غرامشي في هذا الصدد، انظر س. بوسي-غلوكسمان (C. Buci-Glucksmann).

20. دراسة وافية للمواقف التي تبناها كاوتسكي التي اعتمدت ما بعد الحرب، وخاصة فيما يتعلق بثورة أكتوبر، حيث يمكن العثور عليها في:

A. Bergounioux and B. Manin, *La social-démocratie ou le compromis* (Paris: P. U. F., 1979), pp. 73–104.

21. إذن هو سبب النقد الذي اضطلع به م. سالفادوري (M. Salvadori) ("Gramsci and the PCI: Two Conceptions of Hegemony," in: *Gramsci and Marxist Theory*, pp. 237–258.)، لمنظري الحزب الشيوعي الإيطالي، غير المقتنعين بذلك. ووفقاً لهذا النقد، لا يمكن للأحزاب الشيوعية الأوربية أن تدعي مشروعية التقليدية الغرامشية كمصدر للاستراتيجية الديمقراطية. فبالنسبة إلى الفكر الغرامشي، يستمر في نسب الأهمية الأساسية للحظة التمزق والاستيلاء على السلطة. وإن غرامشي، بهذا، يشكل أعلى لحظات اللينينية المتكيفة مع الظروف في أوروبا الغربية. كما أنه ليس هناك شك بالنسبة إلى مفهوم غرامشي لـ «حرب المواقع» في أنها مجرد مقدمة لـ «حركة حرب» وفي الآن، هذا لا يبرر الحديث عن «البنية اللينينية» عند غرامشي. وهذا لا يبرر سوى أن، إذا كان الإصلاح البديل/ الثورة، السلم/ طريق العنف، كان الفرق الوحيد ذات الصلة؛ فإنه كما رأينا، فكرة مجمل غرامشي تتحرك في

اتجاه سحب الأهمية والقضاء على الطابع المطلق لهذا البديل. وفي جوانب أكثر أهمية، لا مفهوم الذاتية السياسية عند غرامسي ولا شكل التصور لروابط الهيمنة متوافقان مع النظرية اللينينية في «تحالف الطبقة».

.22 A. Sturmthal, *The Tragedy of European Labour 1918–1939* (London: [n. pb.], 1944), p. 23.

هذا العمل المبكر هو محاولة اختراق الغاية لإقامة علاقة بين حدود السياسة الديمقراطية الاجتماعية والعقلية المؤسسية للنقابات.

.23 فيينا (Vienna) 1919.

.24 A. Przeworski, “Social Democracy as a Historical Phenomenon,” *New Left Review*, no. 122 (July-August 1980), p. 48.

.25 Sturmthal, *The Tragedy of European Labour 1918–1939*, pp. 39–40.

.26 Przeworski, “Social Democracy as a Historical Phenomenon,” p. 52.

.27 *Au-delàdu marxisme* (1927) and *L’Idée socialiste* (1933).

.28 Bergounioux and Manin, *La social-démocratie ou le compromis*, pp. 118-120.

.29 G. A. Cohen, *Karl Marx’s Theory of History* (Oxford: Clarendon Press, 1978), p. 206.

.30 S. Bowles and H. Gintis, “Structure and Practice in the Labour Value,” *Review of Radical Political Economics*, vol. 12, no. Theory of 4, p. 8,

هذه الفكرة كانت قد انتقدت من خلال كاستورياديس (Castoriadis) في مقالة

لعام 1991م:

«Le mouvement révolutionnaire sous le capitalisme moderne,» *Capitalisme moderne et revolution* (Paris: [n. pb.], 1979), vol. 1.

.31 H. B. Braverman, *Labour and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century* (New York: [n. pb.], 1974).

.32 S. Marglin, “What do Bosses Do?,” *Review of Radical Political Economics*, vol. 6, no. 2 (1974); K. Stone, “The Origins of Job Structure in the Steel Industry,” *Review*, vol. 6, no. 2 (1974).

.33 R. Edwards, *Contested Terrain: The Transformation of the Workplace in the Twentieth Century* (New York: Basic Books, 1979).

.34 Jean P. de Gaudemar, *L’ordre et la production. Naissance et fonnes de la discipline d’usine* (Paris: Dunod, 1982), p. 24.

.35 M. Tronti, *Ouvriers et capital* (Paris: Editions Bourgois,1977), p. 106.

.36 Panzieri, quoted by B. Coriat, “L’operaïsme italien,” *Dialectiques*, no. 30, p. 96.

.37 M. Burawoy, “Terrains of Contest: Factory and State under Capitalism and Socialism,” *Socialist Review*, no. 58.

.38 Braverman, passim.

.39 D. Gordon, R. Edwards and M. Reich, *Segmented Work*: *Divided Workers* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

.40 يميز وجود ثلاثة أسواق للعمل متوافقة مع ثلاثة قطاعات للطبقة العاملة، ويتضمن القطاع الأول معظم الأعمال المهنية. حيث إن مجال القطاعات المتوسطة

يتمتعون بعمالة مستقرة مع إمكانيات تعزيز الرواتب العالية نسبياً. ثانياً، يمكن إيجاد هذه الخصائص في أول سوق تابع، مع فارق هو– الطبقة العاملة التقليدية جنباً إلى جنب مع العمال شبه المهرة في قطاع التعليم – أن العمال في هذا القطاع يمتلكون فقط مهارات محددة مكتسبة في المؤسسة، وأن عملهم روتيني متكرر ومرتبط بإيقاعات الآلة. ثالثاً، تواجه «السوق الثانوية» مع عمالها غير المهرة، عدم وجود إمكانيات الترقية، وعدم وجود الأمن الوظيفي والأجور المنخفضة. وهؤلاء العمال ليسوا نقابيين، وحجم تداولهم سريع وتكون فيها نسبة النساء والسود مرتفعة جداً.

41. انظر على سبيل المثال:

M. Paci, *Mercato del Lavoro e classi sociali in Italia: Ricerche-sulla composizione del proletariat* (Bologna: Il Mulino, 1973),

للمزيد من النظرة التواقة العامة للمجتمعات الصناعية، انظر:

S. Berger and M. Piore, *Dualism and Discontinuity in Industrial Societies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).

42. A. L. Friedman, *Industry & Labour: Class Struggle at Work and Monopoly Capitalism* (London: Macmillan, 1977).

43. N. Poulantzas, *Classes in Contemporary Capitalism* (London: NLB, 1975), and E. Olin Wright, *Class, Crisis and the State* (London: New Left Books, 1978).

44. مفهوم «العمل المنتج» هو أكثر تقييداً عند بولانتزاس (Poulantzas) من ماركس، حيث عرفها بأنها «العمل الذي ينتج فائض القيمة في حين إعادة إنتاج العناصر المادية بصورة مباشرة تشكل قوام علاقة الاستغلال: العمل الذي يشارك مباشرة في الإنتاج المادي من خلال إنتاج استخدام القيم التي تزيد من الثروة المادية» (ص 216).

45. المصدر نفسه، ص 48.

46. معايير الانتماء إلى البروليتاريا هي: **1**) غياب الرقابة على الوسائل المادية الإنتاجية؛ **2**) غياب الرقابة على الاستثمارات وعملية التراكم؛ **3**) غياب الرقابة على قوة العمل عند الآخرين. البورجوازية هي، على العكس من ذلك، يحددها ممارسة سيطرتها على البنود الثلاثة، بينما تتحكم البورجوازية الصغيرة بالاستثمارات وعملية التراكم والوسائل المادية للإنتاج – إنها لا تمارس السيطرة على قوة عمل الآخرين.

الفصل الثالث

.1 C. Taylor, *Hegel* (Cambridge: Cambridge University Press,1975), p. 23 and, in general, chapter 1.

.2 Hölderlin, "Hyperion Fragment," quoted in: Ibid., p. 35.

.3 A. Trendelenburg, *Logische Untersuchungen* (Hildesheim: Olms, 1964).

.4 L. Althusser, *For Marx* (London: [n. pb.], 1969), p. 203.

.5 المصدر نفسه، ص 206.

.6 كما يمكن ملاحظة، نقدنا الذي يتزامن مع بعض النقاط عند مدرسة هنديس (Hindess) وهيرست (Hirst) الإنجليزية. ومع ذلك، لدينا بالتأكيد بعض الخلافات الأساسية مع نهجها، والتي سنشير لاحقاً لها في النص.

.7 E. Balibar, «Sur la dialectique historique. (Quelques remarques critiques à propos de *Lire le Capital*),» dans: *Cinq études du matérialisme historique* (Paris: [n. pb.], 1984).

.8 B. Hindess and P. Hirst, *Pre-capitalist Modes of Production* (London: Routledge and Kegan Paul, 1975); B. Hindess and P. Hirst, *Mode of Production and Social Formation* (London: Macmillan Press

Ltd.,1977), and A. Cutler [et al.], *Marx's Capital and Capitalism Today*, 2 vols. (London: Routledge and Kegan Paul, 1977),

.9 Cutler [et al.], *Marx's Capital and Capitalism Today*, vol. 1, p. 222.

.10 P. Hirst and P. Wooley, *Social Relations and Human Attributes* (London: Tavistock, 1982), p. 134.

.11 M. Foucault, *The Archaeology of Knowledge* (London: Pantheon, 1972), pp. 31–9.

.12 E. Benveniste, *Problems in General Linguistics* (Miami: University of Miami Press, 1971), pp. 47–8.

.13 نصت دراسة متعمقة في حدود طريقة فوكو الأثرية:

B. Brown and M. Cousins, "The Linguistic Fault: The Case of Foucault's Archaeology," *Economy and Society*, vol. 9, no. 3 (August 1980),

على: «(فوكو)، لا يوزع الظواهر إلى فئتين من الوجود، الخطاب الاستطرادي والخطاب غير الاستطرادي. فبالنسبة إليه السؤال هو دائماً حول التشكيلات الخطابية الاستطرادية الخاصة بالهوية، وعليه فإن ما يقع خارج تشكيل الخطاب الاستطرادي الخاص يقع ببساطة خارجها (أي الهوية). وإنه بالنالي لا ينضم إلى صفوف شكل الوجود العام للخطاب غير الاستطرادي». وهذا صحيح بلا شك بخصوص «توزيع الظواهر إلى فئتين محتملتين من الوجود»، وهذا يعني أنه فيما يتعلق بالخطاب فإنه من شأنه أن ينشئ الانقسامات الإقليمية ضمن المجمل. ولكن هذا لا يلغي المشكلة بشأن شكل تصور الخطاب الاستطرادي. وعليه فإن قبول كيانات غير خطابية لا يعني ببساطة أن لديهم صلة طوبوغرافية؛ الذي هو يغير أيضاً مفهوم الخطاب.

.14 Foucault, *The Archaeology of Knowledge*, pp. 53–4; H. L. Dreyfus and P. Rabinow, *Michel Foucault. Beyond Structuralism and*

Hermeneutics (Chicago: [n. pb.], 1982), pp. 65–66,

أدرك الأهمية المحتملة لهذا المقطع، لكنه رفض ذلك وليس على عجل لصالح مفهوم المؤسسات على أنها «غير منطقية».

15. ما هو مضمر بدقة هنا، هو مفهوم تشكيل (Formation). يمكن أن تصاغ المشكلة، بشكل عام، على النحو التالي: إذا ما كان التشكيل مميزاً بالانتظام في التشتت، فكيف من الممكن تحديد حدود التشكيل؟ دعونا نفترض أن هناك كيان خطابي استطرادي أو أن الاختلاف خارج التشكيل، ولكنه منتظم تماماً في هذا الخارجي. وإذا كان المعيار الوحيد على المحك هو التشتت، فكيف يمكن تأسيس «الخارجي» من هذا الاختلاف؟ السؤال المقرر الذي لا بد منه، في هذه الحالة، سيكون، هل يمكن للحتمية أن تحدد أم لا الحدود التي يعتمد عليها مفهوم «التشكيل، الذي يضع نفسه فوق الواقع الآثري؟ وإذا قبلنا الاحتمال الأول، فنحن ببساطة أدخلنا كياناً من النوع نفسه المشابه لتلك التي تم استبعادها منهجياً في البداية – العمل (oeuvre)، «التقليد» وهلم جراً. وإذا قبلنا الاحتمال الثاني، لعله من الواضح أنه ضمن المواد الآثرية ذاتها لا بد من أن يكون هناك بعض المنطق، الذي يمكنه إنتاج مؤثر للمجمل القادر على بناء تحديدات، التي بتالي يمكنها إنشاء التشكيل. سنناقش هذا الأمر في النص لاحقاً، وهذا هو الدور الذي يفي من خلال منطق التكافؤ.

16. بدءاً من الظواهر، ففي مشروع ميرلو- بونتي (Merleau-Ponty)، كان التصور للظواهر الوجودية قد تم وصفها بمحاولة التغلب على الثنائية ما بين «في حد ذاته» (in-itself) و«لنفسها» (for-itself)، وإنشاء حقل من شأنه أن يسمح للمعارضة في التغلب على المشاكل المستعصية من خلال الفلسفة، على سبيل المثال فلسفة سارتر. وبالتالي يمكن تصور هذه الظاهرة على أساس أنها نقطة تأسست حيث يكون الارتباط بين «الشيء» (The Thing) و«العقل» (Mind)، والإدراك على أساس أنه تأسيس أساسي أكثر من مستوى من كوجيتو. وهو ما يعني تحديد مفهوم المعنى الكامن في كل الظواهر، وبقدر ما يقوم على عدم قابلية الاختزال لـ «عاش» (Lived)، الذي يجب أن لا ينسينا في بعض صيغها – وعلى وجه الخصوص في عمل ميرلو- بونتي – إننا وجدنا بعض المحاولات الأكثر جذرية للقطيعة مع الجوهرية الكامنة في كل شكل من أشكال الثنائية.

17. L. Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (Oxford: [n. pb.], 1983), p. 3.

18. المصدر نفسه، ص 5.

19. بالنسبة إلى الاعتراض على نوع معين من الماركسية، تناقش بالقول إن مثل هذا الرأي للأولوية الخطابية الاستطرادية ستدعو«المادية» لوضعها موضع تساؤل، ونحن ببساطة نقترح لمحة عبر نصوص ماركس. في الرأسمالية بشكل خاص: ليس فقط المقطع الشهير عن النحل والمهندس في بداية الفصل حول عملية العمل، ولكن أيضاً التحليل الكامل للشكل قيمة، حيث يتم تقديم منطق من عملية إنتاج السلع - أساس التراكم الرأسمالي - والمنطق الاجتماعي الصارم الذي فقط يفرض نفسه من خلال إقامة علاقة التكافؤ بين الأشياء المميزة مادياً. من الصفحة الأولى جاء فيها - تعليقاً على تأكيد باربون: «الأشياء التي تمتلك الفضيلة طبيعياً (Things have an Intrinsik Vertue) (وهو مصطلح خاص بـ باربون لاستخدام القيمة) «حيث في الأماكن تمتلك الفضيلة نفسها» باعتبارها كالنغمة التي تجذب الحديد (المصدر نفسه، ص 6). إن الخاصية المغناطيسية الخاصية لجذب الحديد فقط ستصبح مفيدة بمجرد أن تؤدي إلى اكتشاف الأقطاب المغناطيسية.

20. ومع هذا «الخارج» نحن لا نسعى لإعادة تقديم فئة غير مألوفة خطاباً استطرادياً، حيث يتكون الجزء الخارجي من خلال الخطابات الأخرى. فمن الطبيعة الخطابية الاستطرادية لهذا الخارج هو خلق ظروف سريعة التأثر في كل الخطاب، وذلك لكونه لا شيء يمكن حمايته من التشويه، وزعزعة استقرار نظام اختلافاته من قبل التنطيقات الخطابية الاستطرادية الأخرى التي تعمل من خارجه.

21. J. Derrida, *Writing and Difference* (London: [n. pb.], 1978), p. 280.

22. عدد من الأعمال الحديثة قد مددت هذا المفهوم المتعلق باستحالة المخيطية، لذلك، فإن الوضوح النهائي الداخلي لكل نظام علائقي، ولكل نظام تقليدي، هو معروض باعتباره نموذجاً للمنطق البنيوي النقي: هذه هي اللغة، على سبيل المثال، التي أشار إليها ف. غادي (F. Gadet) وم. بيشو (M. Pêcheux) التي اهتم بها سوسور: «فيما يتعلق بالنظريات المعزولة شعرياً بوصفها موقع مؤثر خاص من اللغة

ككل، ركز عمل سوسور على جعل... الشعري مزلقاً أصيلاً في أي لغة: وما أنشأه سوسور هو ليس بخاصية كوكب زُحل الجميل ولا حتى الشعر، لكنه يعتبر ملكية خاصة باللغة ذاتها»،

La langue introuvable (Paris: Maspero, 1981), p. 57; F. Gadet, «La double faille,» *Actes du Colloque de Sociololinguistique de Rouen* (1978); C. Normand, «L'arbitraire du signe comme phénomène de déplacement,» *Dialectiques*, no. 1–2 (1972), and J. C. Milner, *L'amour de la langue* (Paris: Seuil, 1978).

23. انظر حول ما قلناه من قبل حول ما يتعلق بنقد بينفنست (Benveniste) لـ سوسور.

24. M. Foucault, *The Order of Things* (London: [n. pb.], 1970).

25. B. Brewster, “Fetishism in Capital and Reading Capital,” *Economy and Society*, vol. 5, no. 3 (1976), and P. Hirst, “Althusser and the Theory of Ideology,” *Economy and Society,* vol. 5, no. 4 (1976).

26. المصدر نفسه.

27. الغموض الناشئ عن استخدام «رجل» للإشارة في الوقت نفسه إلى «الإنسان» أو «العضو الذكري للأنواع» يدل على غموض الخطاب الاستطرادي الذي نحاول أن نظهره.

28. E. P. Thompson, *The Poverty of Theory and Other Essays* (London: Merlin Press,1978),

على أي حال، لا ينبغي لنا أن تقفز إلى استنتاج مفاده أن طومسون (Thompson) ببساطة قد أساء فهم ألتوسير. فالمشكلة إلى حد كبير أكثر تعقيداً، فبالنسبة إلى ثومبسون إذا كان قد اقترح بديلاً كاذباً بواسطة «الإنسانية» مستندة إلى أساس مسلمة من جوهر الإنسان وإن معادة الإنسانية تقوم علة نفي هذا الأخير. ومن الصحيح أيضاً أن نهج ألتوسير الخاصة بالإنسانية قد ترك مجالاً ضيقاً لأي شيء آخر غير علاقتها بحقل

الأيديولوجيا. فإذا كان للتاريخ بنية واضحة معطاة بواسطة تعاقب أنماط الانتاج، وإذا كانت هذه البتية التي يمكن الوصول إليها هي ممارسة «علمية»، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يكون إلا مصحوباً بمفهوم «الإنسانية» باعتباره يشكل شيئاً على المستوى الأيديولوجي – المستوى الذي وإن لم يكن ينظر إليه باعتباره وعياً زائفاً، فهو يختلف وجودياً (أنطولوجياً) وتابعياً عن آلية الانتاج الاجتماعي التي وضعها منطق نمط الإنتاج. وعليه، فالسبيل للخروج من الطريق المسدود لهذين الجوهريين – التشكل حول «الرجل» و«نمط الإنتاج» – يقود إلى حل التفرقة بين المستويات حيث تمايز الظهور/ الواقع يتأسس. وفي هذه الحالة، يمتلك الخطاب الإنساني المتحضر المكانة التي هي غير مميزة ببداهتها المنطقية القبلية ولا تخضع للخطابات الآخرى.

29. m/f, 1978, no. 1, editorial note.

30. C. Mouffe, “The Sex/ Gender System and the Discursive Construction of Women’s Subordination,” in: S. Häninen and L. Paldan, eds., *Rethinking Ideology: A Marxist Debate* (Berlin: Argument-Verlag,1983),

مقدمة تاريخية في السياسة النسوية من وجهة النظر هذه يمكن العثور عليها في:

Sally Alexander, “Women, Class and Sexual Difference,” *History Workshop*, vol. 17 (Spring 1984),

وبشأن مسألة أعم عن السياسة الجنسية، انظر:

Jeffrey Weeks, *Sex, Politics and Society: The Regulation of Sexuality Since 1800* (London: Longman, 1981).

31. وقد تم تطوير هذا المفهوم من قبل:

Gayle Rubin, “The Traffic in Women: Notes on the “Political Economy” of Sex,” in: R. R. Reiter, ed., *Toward an Anthropology of Women* (New York/ London: Monthly Review Press, 1975), pp. 157–210.

32. يتم تجاهل هذا الجانب تماماً من قبل محرري m/f. وبالتالي فقد أقر كل من ب. آدامز (P. Adams) وج. مينسون (J. Minson) أنه: هناك أشكال معينة «لكل المقاصد» (All-Purpose) المسؤولة التي تغطي العديد من العلاقات الاجتماعية – التي يمسك بها الاشخاص «المسؤولون» بشكل عام في عدد وافر من التقييمات (يمسلك بها «من دون مسؤولية» في القطب السالب). ولكن مع ذلك، أن نشر هذه المسؤولية لكل المقاصد قد تبدو على الرغم من ذلك أنها لا تزال تخضع لاستيفاء الشروط الاجتماعية المعينة، ويجب أن تفسر «كل المقاصد» المسؤولة على أساس أنها حزمة حالات متجانسة. The "Subject" of Feminism', m/f, no. 2 (1978), p. 53.

33. A. Cutler [et al.], *Marx's Capital and Capitalism Today*, 2 vols. (London: Routledge and Kegan Paul, 1977), vol. 1, pp. 236-237.

34. L. Colletti, "Marxism and the Dialectic," *New Left Review*, no. 93 (September/ October), 1975, pp. 3–29; and Lucio Colletti, *Tramonto dell'ideologia* (Rome: [n. pb.], 1980), pp. 87–161.

35. يلخص كنَتْ في المبادئ الأربعة التالية خصائص المعارضة الحقيقية في الاختلاف مع التناقض. في المقام **الأول**، يجب أن تكون التحديات التي تعارض بعضها البعض الآخر موجودة في نفس الموضوع: إذا كنا، في الحقيقة، نطرح أن الحتمية هي موجودة في شيء واحد، وإن الحتمية الآخرى، مهما كانت، هي في شيء آخر، فإن المعارضة الحقيقة لا تستتبع. **ثانياً**، في معارضة حقيقة ما، لحتمية معارضة ما لا يمكن أن يكون على العكس في أي وقت مضى متناقضاً من جهة أخرى، وكما في هذه الحالة سيكون التناقض ذات طبيعة منطقية مستحيلة، كما رأينا في السابق. **ثالثاً**، لا يمكن للحتمية أبداً أن تنفي أي شيء عن الاختلاف الذي يطرح من قبل الطرف الآخر، فكما هو الحال في هذا الأخير لن يكون هناك أي معارضة من أي نوع. رابعاً، إذا كان في المقابل لم يستطع أي منهما يمكن أن يكون سلبياً، كما في الحالة الأخيرة، فلم يستطع أي منهما من شأنه أن يشكل الأمر الذي ألغي من قبل الطرف الآخر. وبسبب هذا فإنه، في كل معارضة حقيقية يجب أن يكون كلا المستندين إيجابي، ولكن في مثل هذه الطريقة نجد أن اتحادهم في الموضوع نفسه له عواقب تؤدي إلى التبادل يلغي

بعضها البعض. وهكذا، في حالة تلك الأشياء التي تعتبر كل ما هو سلبي للآخر نتيجته صفراً، وذلك عند اجتماعهما في الموضوع نفسه. I. Kant, «Il concetto delle quantità negative,» in: *Scritti precritici* (Bari: [n. pb.], 1953), pp. 268–269. الإيجابية من حيث اثنين هي تلك السمة المميزة للمعارضة الحقيقية.

36. من المثير للاهتمام أن نشير إلى أن هانز كيلسن (Hans Kelsen)، في مناظرته مع ماكس آدلر (Max Adler)، «أدركت بوضوح ضرورة التحرك خارج الحصري البديل الحقيقي المعارضة/ التناقض في وصف التناقضات التي تنتمي إلى العالم الاجتماعي». راجع فيما يتعلق بهذا، موقف كيلسن في:

R. Racinaro, «Hans Kelsen e il dibattito su democrazia e parlamentarismo negli anni Venti-Trenta,» Introduction to H. Kelsen, *Socialismo e Stato. Una ricerca sulla teoria politica del marxismo* (Bari: [n. pb.], 1978), pp. cxxii–cxxv.

37. R. Edgley, “Dialectic: the Contradictions of Colletti,” *Critique*, no. 7 (1977).

38. J. Elster, *Logic and Society: Contradictions and Possible Worlds* (Chichester: Wiley,1978).

39. “What is Dialectic?” in: *Conjectures and Refutation* (London: 1969), pp. 312–335.

40. حول هذه النقطة، يختلف رأينا مع التعبير من خلال واحد من مؤلفي هذا الكتاب في وقت سابق من العمل الذي تم فيه استيعاب مفهوم العدائية لهذا التناقض،

E. Laclau, “Populist Rupture and Discourse,” *Screen Education* (Spring 1980), في إعادة النظر في موقفنا السابق، أثبتت التعليقات النقدية التي أملاها إيميليو دو إيبولا (Emilio De Ipola) في عدد من المناقشات، أهميتها المفيدة.

41. فيما يتعلق بالطرق مختلفة من للاقتراب من مشكلة الاستقلالية النسبية للدولة في مختلف التنظيرات الماركسية المعاصرة ، انظر:

B. Jessop, *The Capitalist State* (New York and London: [n .pb.], 1982)

الفصل الرابع

.1 A. Rosenberg, *Democrazia e socialismo: Storia politica degli ultimi centocinquanti anni* (*1789–1937*) (Bari: De Donato, 1971).

.2 المصدر نفسه، ص 119.

.3 نتأمل بدقة، وهذا تأكيد بالطبع مبالغ فيه. إن عملية إعادة انتشار القوى خلال الثورة الفرنسية مطلوبة أيضاً في عمليات الهيمنة، التي قد تلمح إلى تغيرات تحالفات معينة: التفكير في الحوادث العرضية من مثل حالة فيندي (Vendée). ما هي إلا من منظور تاريخي بالمقارنة مع تعقيد تنطيقات الهيمنة التي تميز المراحل اللاحقة من التاريخ الأوروبي. حيث يمكن القول إن شخص ما قد يجادل في الاستقرار النسبي في إطار التقسيمات الأساسية والمعارضة خلال الثورة الفرنسية.

.4 حول مفهوم «الانقطاع» (Interruption) انظر:

D. Silverman and B. Torode, *The Material World* (London: Routledge and Kegan Paul,1980), chapter one

.5 F. Furet, *Penser la Révolution Française* (Paris: Gallimard,1978), p. 109.

.6 H. Arendt, *On Revolution* (London: Penguin Books, 1973), p. 55.

.7 G. Stedman Jones, “Rethinking Chartism,” in: *Languages of Class* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

.8 A. de Tocqueville, *De la Démocratie en Amérique* (Paris: Flammarion, 1981), vol. 1, p. 115.

9. C. Calhoun, *The Question of Class Struggle* (Chicago: The University of Chicago Press, 1982), p. 140.

وللحجة ذات الصلة انظر:

L. Paramio, «Por una interpretación revisionista de la historia del movimiento obrero europeo,» *En Teoria* 8/ 9 (Madrid 1982).

10. حول هذا الموضوع، انظر:

C. Siriani, “Workers Control in the Era of World War I,” *Theory and Society*, 9:1 (1980), and C. Sabel, *Work and Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), Chapter 4.

11. M. Aglietta, *A Theory of Capitalist Regulation* (London: New Left Review Editions, 1979), p. 117.

12. M. Castells, *La question urbaine* (Paris: François Maspéro, 1972).

13. S. Bowles and H. Gintis, “The crisis of Liberal Democratic Capitalism,” *Politics and Society*, vol. 2, no. 1 (1982).

14. B. Coriat, *L’atelier et le chronomètre* (Paris: Bourgeois, 1979), p. 155.

15. C. Offe, *Contradictions of the Welfare State*, edited by J. Keane (London: Hutchinson, 1984), p. 263.

16. F. Piven and R. Cloward, *Poor People’s Movements* (New York: Vintage Books, 1979).

17. J. Baudrillard, *Le système des objets* (Paris: Gallimard, 1968), p. 183.

.18 S. Huntington, "The Democratic Distemper," in: N. Glazer and I. Kristol, eds., *The American Commonwealth* (New York: Basic Book, 1976), p. 37.

.19 D. Bell, "On Meritocracy and Equality," *The Public Interest* (Fall 1972).

.20 A. Touraine, *L'après-socialisme* (Paris: Grasset, 1980), and A. Gorz, *Adieux au prolétariat* (Paris: Galilée, 1980).

لمناقشة المهمة لتورين (Touraine) انظر:

J. L. Cohen, *Class and Civil Society: The Limits of Marxian Critical Theory* (Amherst: University of Massachusetts Press, 1982).

.21 S. Hall and M. Jacques, eds., *The Politics of Thatcherism* (London: Lawrence and Wishart, 1983), p. 29,

الطريقة التي تمت فيها التعبئة في التمييز على أساس الجنس لخلق قاعدة شعبية للتاتشيرية، قد أُشير إليها في:

B. Campbell, *Wigan Pier Revisited: Poverty and Politics in the 80s* (London: Virago, 1984).

.22 A. Hunter, "The Ideology of the New Right," in: *Crisis in the Public Sector: A Reader* (New York: Monthly Review Press and Union for Radical Political Economics, 1981), p. 324.

للاطلاع على تحليل مدروس عن الظرف السياسية الحالية في السياسة الأميركية انظر:

D. Plotke "The United States in Transition: Towards a New Order," *Socialist Review*, no. 54 (1980), and "The Politics of Transition: The United States in Transition," *Socialist Review*, no. 55 (1981).

23. وكان هذا التنطيق قد جاء من خلال تحليل:

C. B. Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 1977).

24. F. Hayek, *The Constitution of Liberty* (Chicago: University of Chicago Press, 1960), p. 11.

25. F. Hayek, *The Road to Serfdom* (London: Routledge, 1944), p. 52.

26. F. Hayek, *Law: Legislation and Liberty* (Chicago: University of Chicago Press, 1976), vol. 2, p. 69.

27. R. Nozick, *Anarchy, State and Utopia* (New York: Basic Books, 1974).

28. من أجل تمثل مواقعهم استعن باستشارة:

M. N. Rothbard, *For a New Liberty: The Libertarian Manifesto* (New York: Macmillan, 1973).

29. ز. برززينسكي (Z. Brzezinski)، مذكور في:

P. Steinfelds, *The Neo-Conservatives* (New York: [n. pd.], 1979), p. 269.

30. المصدر نفسه، ص 270.

31. A. de Benoist, *Les idées à l'endroit* (Paris: Hallier, 1979), p. 81.

32. وبصرف النظر عن حقيقة أن يقع تفكيرنا في إشكالية نظرية مختلفة جداً، فإن تأكيدنا على ضرورة التعبير عن تعدد الأشكال الديمقراطية المقابلة لتعدد المواقف الذاتية التي تميز نهجنا عن منظري «الديمقراطية التشاركية» (Participatory Democracy)، التي تشاركنا مع ذلك في الكثير من المخاوف المهمة. حول «الديمقراطية التشاركية» انظر:

Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy*, and C. Pateman, *Participation and Democratic Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

.33 R. Dahl, *Dilemmas of Pluralist Democracy* (New Haven and London: Yale University Press, 1982), and C. Lindblom, *Politics and Markets* (New York: Basic Books, 1977).

.34 C. Lefort, *L'invention démocratique* (Paris: Fayard, 1981), p. 173.

.35 المصدر نفسه، ص 100.

الثبت التعريفي

آرش (Arché): كلمة أغريقية تعني الحواس الأولية في «البدء» و «الأصل» و«مصدر العمل»، وهو فيلسوف يوناني عاش ما بين القرن السادس والقرن الثامن قبل الميلاد. وأطلق هذا الاسم على نظريته التي تقول «المبدأ الأول أو العنصر الأول يجب أن يتوافق مع «جوهر الأساسية في نهاية المطاف» و «مبدأ إثباتها النهائي».

أصدقاء اليعاقبة (Jacobin Friend): جمعية أصدقاء الدستور تأسست بعد عام 1792 وتمت إعادة تسميتها بجمعية اليعاقبة، وأصدقاء الحرية والمساواة، وكانت تعرف أيضاً بنادي أو مجرد جماعة اليعاقبة. وكان النادي السياسي الأكثر شهرة وتأثيراً في تطوير الثورة الفرنسية. تأسست في البداية من قبل نواب مناهضة الملكية لإي بريتاني (Brittany) (بريتناي، هي منطقة ودوقية سابقة في شمال غرب فرنسا تشكل شبه جزيرة بين خليج بسكاي والقنال الإنجليزي). ونما النادي في الحركة الجمهورية الوطنية، وضم في عضويته نحو نصف مليون عضو أو أكثر. وكان نادي اليعاقبة غير متجانس ويشمل كلاً من الكتل البرلمانية البارزة في تسعينيات القرن الثامن عشر الميلادي، والجبل الراديكالي والجيرودين الأكثر اعتدلاً، الذين هم أعضاء في الحزب الجمهوري الفرنسي المعتدل في السلطة للفترة 1791–1793 في أثناء الثورة الفرنسية.

إعادة المفاهيمية الإقطاعية (Refeudalization): عملية استرجاع الآليات والعلاقات التي تستخدم لتحديد الإقطاع. لأن مصطلح «الإقطاع» (Feudal-ism) غامض قليلاً في تكوين مصطلح «المفاهيمية الإقطاعية» (Feudalization). في العصر الحديث، يستخدم مصطلح (Feudalization) للتعبير عن السياسات التي

تعطي امتيازات خاصة للمجموعات منظمة، مثل المنظمات غير الحكومية. ولعل أولى استخدامات هذا المصطلح كانت في القرن السابع عشر الميلادي في أوروبا. وقدم هذا المصطلح الشهير المؤرخين الماركسيين الإيطالي روجيرو رومانو (Ruggiero Romano) وروزاريو فيلاري (Rosario Villari)، لإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية التي تركتها وراءها ثورة نابولي لعام 1647.

الألتوسيرية (Althusserianism): نسبة إلى المفكر والفيلسوف الماركسي الفرنسي لويس بيار ألتوسير (Louis Pierre Althusser) (1918- 1990) ولد هذا الفيلسوف في الجزائر ودرس في مدرسة المعلمين العليا في باريس، حيث أصبح في نهاية المطاف أستاذ الفلسفة. وكان ألتوسير عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي، على الرغم من أنه في بعض الأحيان كان ناقداً قوياً للحزب الشيوعي الفرنسي لفترة طويلة. ناهيك عن أنه وضع الحجج والأطروحات ضد التهديدات التي رآها مهاجمة إلى الأسس النظرية للماركسية.

أليثيا الإفصاح (Alétheia): كلمة أغريقية تعني أيضاً باليونانية القديمة «الحقيقة» أو «الإفصاح» في الفلسفة. ورغم استخدامها في الفلسفة اليونانية القديمة إلا أنه تم إحياؤها في القرن العشرين من قبل مارتن هايدغر.

إنرجيا/ العمل (Energeia): كلمة إغريقية تعني «العمل» مأخوذة من كلمة (ergon) هو مصدر للكلمة الحديثة «الطاقة» ولكن تطورت على على مدى تاريخ العلوم كثيراً وأصبحت تشير إلى المصطلح الحديث غير المفيد جداً في فهم النص الأصلي كما يستخدمه أرسطو. فمن الصعب ترجمة أسلوب أرسطو في استخدام energeia وتحويلها إلى اللغة الإنجليزية مع الاتساق. جو ساكس (Joe Sachs) جعلها مع عبارة أخرى لتكوّن «الوجود–في العمل» (Being–at–Work)، ويقول «إننا قد نشييد كلمة هي – في – العمل– من الجذور الأنجلوسكسونية لترجمة energeia إلى الإنجليزية». ويقول أرسطو إن هذه الكلمة يمكن أن تكون واضحة من خلال النظر في الأمثلة بدلاً» من محاولة إيجاد تعريف لها.

الانشطارية (Dichotomic): كلمة إغريقية مأخوذة من كلمة Dichotomy وتعني الانشطار، إلا أن تتطور العلوم جعل هذه الكلمة تأخذ تفاسير عدة بحسب العلم. ففي المفهوم العام هي تعني «القسم إلى قسمين، ونوعين، وما إلى ذلك

والتقسيم إلى نصفين أو أزواج»، وفي السياسة هي «الانقسام إلى مجموعتين يستبعد بعضها بعضاً، وقد تكون عارض، أو متناقضة: الانقسام بين الفكر والعمل».

أنطولوجيا (Ontology): فرع من فروع الميتافيزيقيا (الماورائيات) للتعامل مع طبيعة الوجود. وتعني أيضاً بالتحديد الدراسة الفلسفية لطبيعة الوجود.

أوسيا (Ousia): كلمة إغريقية تعني ما هو مشابه لمفاهيم اللغة الإنجليزية من كونها «الحقيقة» (ontic) المستخدمة في الفلسفة المعاصرة. وغالباً ما تترجم (أحياناً بشكل غير صحيح) إلى اللاتينية بـ ضرورة، وفي اللغة الإنجليزية تترجم المادة وجوهرها.

برنامج إيرفورت (Erfurt Programme): اعتمد برنامج إيرفورت من قبل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي الاشتراكي المعقود في مدينة إيرفورت في عام 1891. وضع البرنامج تحت التوجيه السياسي لإدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein)، أغسطس بيبل (August Bebel)، وكارل كاوتسكي (Karl Kautsky). أعلن البرنامج الموت الوشيك للرأسمالية وضرورة الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج. وكان الحزب يهدف إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال المشاركة السياسية القانونية بدلاً من النشاط الثوري، وبهذا الصدد قال كاوتسكي «لأن الرأسمالية بطبيعتها يجب أن يتهار، فقد كان من المهم العاجل للاشتراكيين هو العمل من أجل تحسين حياة العمال وليس من أجل الثورة، التي هي أمرٌ لا مفر منه».

توبولوجي (Topology): علمٌ من علوم الرياضيات البحتة التي تُعنى بدراسة الخصائص الهندسية والعلاقات المكانية التي تتأثر بالتغيير المستمر للشكل أو حجم الأرقام. وفي الآونة الأخيرة أدخل كلاً من جان فرانسو (Jan C. Fransoo) المحاضر في جامعة (Eindhoven University of Technology, The Netherlands)، وويرنر ج. م. م. رايتن (Werner G. M. M. Rutten) المحاضر في (Wageningen Agricultural University, The Netherlands) مفهوم «تصنيف حالات مراقبة الإنتاج في الصناعات العملية» (A Typology of Production Control Situations in Process Industries) في عام 1982م مما شجع المتخصصين في العلوم الأخرى على تطوير المفهوم واستخدامه في اختصاصات أخرى. وقد شاع استخدامه

في علم الآثار، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية إذ يعني فيها التصنيف وفقاً للنوع العام. ويبدو أن الكتاب يريد منذ لك تصنيف الرموز العامة وفق الخصوصية.

تجسيد الأبدية الإلهية (sub specie aeternitatis): كلمة لاتينية يقصد بها الجانب التجسيدي الأبدي، وهي ديانة من ديانات الرومانيون القدماء، وكانت هذه الديانة مرتبطة بشكل خاص مع عبادة الأمبراطوري كفضيلة من مؤلهة. ولعل أول من استخدم هذا التعبير هو باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza)، كتعبيرٍ شرفي يصف فيه كل ما هو عالمي وصحيح إلى الأبد، من دون أي إشارة أو اعتماد على الأجزاء الزمنية للواقع.

تحالف دريفوس (Dreyfusard): وتعني كتلة اليسار أو الكتلة الجمهورية التي هي عبارة عن تحالف من القوى السياسية اليسارية أنشئت في عام 1899 لغرض الدخول في لانتخابات التشريعية الفرنسية لعام 1902 بعد إعادة هيكلة تشتت اليسار المحافظ في أعقاب الاضطرابات في قضية دريفوس. وقضية دريفوس تتلخص في أنه في 22 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1894، اتهم ألفريد دريفوس، الذي يعتبر أول يهودي يعمل كضابط في هيئة الأركان العامة العاملين في المكتب الثاني المتخصص بمحاربة التجسس، بالخيانة العظمى ووجوب ترحيله خارج البلاد الفرنسية. وقد أدان هذه التهمة مجلس الحرب، إلا أن هذه الإدانة لم تجد مَن يصغى إليها فتم إرساله إلى السجن في غيانا (Guyane)، التي تتمتع بمناخ مستشرٍ بمعاداة اليهودية، وغيانا مدينة تابعة لوزارة المستعمرات الفرنسية تقع على ساحل المحيط الأطلسي الشمالي من أميركا الجنوبية.

تحقيقية (Verificationism): ويعرف أيضاً باسم بمبدأ التحقق من معيار، أو مبدأ التحقق وهو مذهب يذهب إلى أن الاقتراح هو أمرٌ مفيد فقط معرفياً، إذا كان يمكن أن يؤدي نهائياً وبشكل قاطع إلى تحديد إما أن تكون النتيجة صحيحة أو خاطئة. كما أن هذا المذهب هو حركة فلسفية غربية تركز على وجه الخصوص على الفلسفة التحليلية، ظهرت إلى الوجود في عشرينيات القرن العشرين بفضل جهود مجموعة من فلاسفة المنطق الوضعي الذين يهدفون إلى وضع معايير لضمان مغزى التصريحات الفلسفية والتقييم الموضوعي للنتيجة سواء كانت زيفاً أم حقيقة.

تخطيطية (Planism): اقترن مفهوم بالسياسي البلجيكي وزعيم حزب العمال

البلجيكي هندريك دو مان (Hendrik de Man) (1885-1953)، حيث كان واحداً من منظري الاشتراكية الرائدة في فترة عمله، واعتبر من المتورطين بشدة في التعاون مع الألمان إبان احتلال بلجيكا في غضون الحرب العالمية الثانية. إلا أنه كانت له وجهات نظر حول الاشتراكية ووجوب مراجعة له الماركسية المثيرة للجدل، وقد روج على نطاق إلى فكرة التخطيطية أو من التخطيط، في ثلاثينات القرن العشرين، ولا سيما بين صفوف حركة اللاممتثل (Non-Conformist) في فرنسا وهي الحركة التي سميت فيما بعد بحركة الطريق الثالث.

تراتيبية الأشياء (Ontic): لا وجود لكلمة تقابل مصطلح Ontic وهي كلمة إغريقية تعني «مما هو غير المادي»، الحقيقي ذو الوجود الواقعي. وهذا المصطلح بصورة أكيدة يصف ما هو هناك، خلافاً لطبيعة أو خصائص كائن ما. على سبيل المثال، ما قاله روجير بيكون (Roger Bacon) ما مفاده أنه تم بناء جميع اللغات بصورة مبنيةً على الأخطاء الشائعة، لذا نجد أن هذا المصطلح أقرب تفسير إليه هو «تراتبية الأشياء».

التضاريس المتنازع عليها (Contested Terrain): هي تلك الأيديولوجية، في علم الاجتماع، التي تعتبر هي الإطار النظري الذي يبحث في الرياضة كممارسة ثقافية تعزز كلاً من بعض ديناميكيات السلطة القائمة وعوامل الجماعات البشرية والأفراد.

تنطيق (Articulation): وتأتي هذه الكلمة بأشكال معرفة عدة فقد تستخدم بمعنى التعبير أو التصريح أو التعبير المنطوق أو الصياغة وحتى التحرك المفصلي. وفي هذا الكتاب حرصنا على استخدام المصطلح بما فيه من معنى للكلمة، فجاء تحت مفهوم التصريح والتعبير المنطوق. أما في هذا المفصل الذي يتعرض بالتحليل للخطاب فوجدنا أن المصطلح الذي ينطبق بالتمام على هذا المفصل هو «التنطيق» ويعني العمل لوضع فكرة أو شعور من نوع محدد، بكلمات، أي أن الفكرة والشعور بصدد المشاريع السياسية تكتب بالكلمات أو يعبر عنها بتصريح، حال تولدها عند المفكر السياسي أو القائد الاجتماعي.

التايلورية (Taylorism): مبادئ أو ممارسة الإدارة وكفاءة العمل العلمية كما يمارس في نظام يعرف باسم نظام تايلور، الهدف الرئيس منها، هو تحسين الكفاءة الاقتصادية، وخاصة إنتاجية العمل. وكانت واحدة من أولى المحاولات لتطبيق علم

هندسة العمليات والإدارة. وبدأ تطورها في الولايات المتحدة من قبل فريدريك وينسلو تايلور (Frederick Winslow Taylor) في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر الميلادي ضمن الصناعات التحويلية. وجاءت ذروة نفوذها في العقد الأول والثاني من القرن العشرين من قبل حيث كان لا يزال الوضع الاقتصادي متأثراً بالكساد ولكن تايلور قد دخل في منافسة توفيقية مع معارضة أو تكميلية للأفكار.

تيلوس أو الغاية الأخيرة (Telos): كلمة أغريقية تعني البنية الغائية عند الإغريق، ولكن النجاح في استمرار وجود تفاعلية التركيز يمكن من خلالها أن نرجئ الهزائم لنهاية المطاف، أي إنها تعني الهدف النهائي أو الهدف الغائي.

جمعيات الحرفيين (Guildist): جمعيات الحرفيين أو التجار الذين يسيطرون على ممارسة حرفتهم في بلدة معينة. وكانت تشكل في الماضي ما أقرب لأنواع النقابات والأخويات التجارية. غالباً ما تعتمد هذه على منح خطابات براءات الاختراع لملك أو سلطة أخرى لفرض تدفق التجارة للأعضاء العاملين لحسابهم الخاص، وعلى الاحتفاظ بملكية الأدوات وتوريد المواد. إرث دائم للنقابات التقليدية التي شيدت قاعات يمكن استخدامها كأداة أماكن الاجتماع. ولعل النتيجة الهامة للإطار النقابي هذا، هو ظهور الجامعات في بولونيا (تأسست في 1088)، وأكسفورد (1096) وباريس (1150).

جوهرية (Essentialism): هي الاعتقاد بأن الأشياء لديها مجموعة من الخصائص التي تجعل منها ما هي عليه، وأن المهمة من العلم والفلسفة هي اكتشافها والتعبير عن المبدأ الذي هو جوهر قبل الوجود.

الدرجة الصفرية (Degree Zero): نسبة إلى الكتاب الموسوم **كتابة الدرجة الصفرية** (*Writing Degree Zero*) لمؤلفة رولان بارت (Roland Barthes) وهو كتاب في النقد الأدبي صدرت طبعته الأولى عام 1953م. وهو أول كتب طويل يكتبه بارت، وكان الهدف منه كما ذكر المؤلف في المقدمة «ليس أكثر من مقدمة إلى ما يمكن لتاريخ الكتابة أن يكون». وجاء الكتاب في جزأين، الأول منه احتوى أربع مقالات قصيرة ميز فيها ما بين مفهوم «الكتابة» والأسلوبية وبين اللغة. أما الجزء الثاني من الكتاب، فقد درس فيه مختلف وسائل الكتابة الحديثة وانتقد الكتابة الفرنسية الواقعية الاشتراكية، على أساس أنها عادة ما تستخدم الاستعارة الأدبية التقليدية

التي هي على خلاف مع القناعات الثورية. بارت يقتبس فقرة من الروائي الشيوعي روجيه غارودي (Roger Garaudy): نحن نرى، أن لا شيء قد يمنح هنا من دون الاستعارة، لذلك يجب أن يوضع بمشقة موطن القارئ الذي هو مكتوبٌ بشكل جيد «أي، أن ما تستهلكه هو الأدب».

دوغمائية (Dogmatism): طريقة التفكير العنيدة والضيقة الأفق، وغالباً ما تكون بسبب التحيز والتعصب. فالتابعون، يجب عليهم التفاعل معها كونها عقائدية: التمسك بوجهة نظر أو مجموعة من وجهات النظر مهما كانت.

ستاجست (Stagist): نموذج سياسي يعتمد نظام متعمد لمبادئ توجيه القرارات وتحقيق نتائج منطقية، من خلال المرور بمراحل الكشف عن مجريات الأمور وتكرارها. وفي العلوم السياسية، يعمل النموذج من خلال الدورة السياسة باعتبارها أداة تستخدم لتحليل تطور عنصر السياسة. وبالتالي، ستاجست هي قاعدة عامة تعمل بديلاً عن الواقع الفعلي لكيفية إنشاء السياسة، ولكن لها تأثير في كيفية نظر علماء السياسة في السياسة بشكل عام. واشتق هذا النموذج التحليل من خلال نظرية هارولد لاسويل (Harold Lasswell) (1902-1978) الشيوعي الأميركي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو الأميركية.

سمة ميلرند (Millerand Feature): نسبة إلى السياسي الفرنسي ألكسندر ميلرند (Alexandre Millerand) (1859-1943)، أصبح رئيس وزراء فرنسا ما بين 20 كانون الثاني/ يناير عام 1920 ولغاية 23 أيلول/ سبتمبر من نفس العام. كما شارك في حكومة فالديك روسو (Waldeck-Rousseau) مطلع القرن العشرين بجانب ماركيز دو غاليفيت (Marquis de Galliffet) المتهم بتوجيه القمع لكمونة باريس عام 1871م، وقد أثارت مشاركته في هذه الوزارة، جدلاً حاداً في قطاع أممية العمال الفرنسيين وفي الأممية الثانية، إذ تطور النقاش ليصل إلى المناقشة حول شرعية مشاركة الاشتراكيين في «الحكومات البورجوازية».

صدفة من الأضداد (Coincidentia Oppositorum): عبارة لاتينية تعني صدفة من الأضداد. وهو مصطلح الأفلاطونية الحديثة الذي ينسب إلى القرن الخامس عشر الميلادي، حيث وضعه واستخدمه الموسوعي الألماني نيكولاس لكوزا (Nicholas of Cusa) في كتابه الموسومة **تعلمت الجهل** (*De Docta Ignorantia*) المنشورة عام 1440م.

صيغة سبينوزا (Spinozist Formula): نسبة إلى الفيلسوف باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza) الذي قاد نظاماً فلسفياً أحادياً وعرّف «الله» على أساس اعتباره مادة ذاتية الوجود فريدة، وأنه موجود مع المادة والفكر كونهما سمات من سمات وجود الله. وفي رسالة إلى هنري أولدنبورغ (Henry Oldenburg)، كتب سبينوزا: «ليرى بعض الناس أني أحدد الله مع الطبيعة (تؤخذ على أنها نوع من كتلة أو مسألة مادية)، فهم كانوا مخطئين تماماً، الله لديه عدد لانهائي من الصفات التي ليست موجودة في عالمنا».

عاملية (Workerism): نظرية سياسية تؤكد على أهمية الطبقة العاملة وضرورة تمجيدها، وهذه النظرية كان لها أثر كبير في سياسة اليسار الإيطالية. كما تستند هذه النظرية على التحليل السياسي، لكل العناصر الرئيسة التي جاءت من اندماج الاستقلالية الذاتية، المنطلق من قوة الطبقة العاملة. وقد عرف هذا المفهوم مايكل هارت (Michael Hardt) وأنطونيو نيغري (Antonio Negri) اللذان عُرف عنهما بأنهما كاتبان لـ العاملية أو دعاة الذاتية، حيث عرفها وفق المفاهيم الماركسية على أساس أنها كما هي مطالبة ماركس بأن يتفاعل رأس المال مع نضالات الطبقة العاملة شرط أن تكون الطبقة العاملة نشطة ويمكنها تنمية رأس المال. وأن التطور التكنولوجي يكون موجوداً أينما توجد الاضرابات، وآلات، وبهذا سيكون من الممكن كتابة التاريخ كله من الاختراعات التي تحققت منذ 1830، حيث إن الغرض الوحيد لتوفير رأس المال مع الأسلحة هو لقمع ثورة الطبقة العاملة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

عدم اليقين (Indeterminacy): أو مصطلح عدم التحديد، يعني في الفلسفة كل من المفاهيم العلمية والرياضية المشتركة لعدم اليقين والآثار المترتبة عليها، ونوع آخر من عدم التعيين. وهناك نوع آخر من عدم التعيين مستمد من طبيعة التعريف أو المعنى. علاوة على ذلك يرتبط هذا المصطلح ببنيوية نيتشه في نقده لـ «نومنية كَنتْ» (Noumenon Kantian)، والنومنية كلمة إغريقية تعني عند كَنتْ الاستدلال، أو شيئاً في نفسها، على عكس الظاهرة والشيء ذوي الخبرة.

عمالية (Proletarianization): في الماركسية هي حركة اجتماعية ينتقل فيها الناس من حالة أصحاب عمل أو عاملين لحسابهم الخاص (أو نادراً عاطلين عن العمل)، إلى حالة يتم فيها توظيفهم كأداة عمل مأجورة لصاحب عمل ما. وفي

النظرية الماركسية، غالباً ما ينظر proletarianization على أساس أنها أهم أشكال الحراك الاجتماعي الذي يؤدي إلى الهبوط بالمهارة والطبقة الاجتماعية والمعيشية.

الغيتو (Ghetto): يعني معناها، هو الشخص الذي يكون في مدينة، أفرادها أعضاء في جماعة أقلية تعيش فيها، ولا سيما بسبب الضغط الاجتماعي والقانوني، أو الاقتصادي، وكان يستخدم هذا المصطلح أصلاً في مدينة البندقية لوصف جزء من المدينة التي كان اليهود مقيدين في السكن فيها لفصلهم عن الآخرين فصلاً جنسانياً. وهنا تعني طبقة الغيتو هي أرذل طبقة عرقية في المجتمع.

فكر اقتصادي (Economistic): مفهوماً يعني، هو الحد من جميع الحقائق الاجتماعية المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية. وكثيراً ما يستخدم هذا المصطلح لانتقاد الاقتصاد كأيديولوجية، ويتعلق المفهوم أيضاً بالعرض والطلب إذ كلاهما من العوامل الهامة الوحيدة لاتخاذ القرارات، ويفوق الالتزام بهما بالأبعاد الآخرى حتى يصل إلى تجاهل جميع العوامل الأخرى. ويعتقد أن أحد الآثار الجانبية في الاقتصاد الحديث هو الإيمان الأعمى في «اليد الخفية» أو وسيلة «دعه يعمل» حين يتم اتخاذ القرارات، حيث توسعت إلى ما هو أبعد لرقابة الأسواق المنظمة، لكي تستخدم نتائجها في صنع القرارات السياسية والعسكرية. كما أن الأخلاق التقليدية تلعب دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات تحت الاقتصادية البحتة، حيث بقدر ما يتم حجب العرض، وتقليص الطلب، من خلال التلاعب بالخيارات الأخلاقية للأفراد. وهكذا، يصر منتقدو الاقتصادية على الأبعاد الثقافية والسياسية الأخرى في المجتمع عند اتخاذ القرار. ويعتبر الناقد الاجتماعي ألبيرت جاي نوك (Albert Jay Nock) هو أول مَن استخدم بقوة هذا المصطلح حيث طوّره فكرياً ليخوض في مجال الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية ويفسر بصورة كاملة الجوانب الأساسية من حياة الإنسان ومن حيث إنتاج وحيازة وتوزيع الثروة.

كثرة المحددات (Overdetermination): مفهوم يدل على حدوث حالة تحدث عندما يتم تحديد أثر إحدى الملحوظات لأسباب متعددة، بحيث يكون جزء من هذه الأسباب كافياً لحساب «تحديد» التأثير، حيث هناك المزيد من الأسباب الحالية المتصلة بحدث مما هو ضروري لإحداث الأثر.

ما هو حديث الوقوع (Aggiornamento): كلمة إيطالية تعني «بذلك حتى الآن» (A Bringing up to Date)، وهي واحدة من الكلمات الرئيسة المستخدمة خلال المجمع الفاتيكاني الثاني من قبل الأساقفة ورجال الدين الذين يحضرون الجلسات. واستخدمت بصورة كبيرة في منتصف القرن العشرين وحتى الآن من قبل وسائل الإعلام لتغطية العلوم الفاتيكانية. ويبدو أن أول استخدام لهذه الكلمة قد كان في البرنامج البابوي لـ يوحنا الثالث والعشرين في خطاب ألقاه في 25 كانون الثاني/ يناير 1959م.

ماركسية نمساوية (Austro-Marxism): تتبنى الماركسية النمساوية النظرية الماركسية الراهنة، وقد قادها كل من فيكتور آدلر (Victor Adler)، أوتو باور (Otto Bauer)، كارل رينر (Karl Renner) وماكس آدلر (Max Adler)، وأعضاء من الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي النمساوي خلال العقود الأخيرة من المملكة النمساوية الهنغارية والنمساوية الجمهورية الأولى (1918–1934). وقد عُرفت الماركسية النمساوية بنظريتها الوطنية والقومية، ومحاولتها التوفيق مع الاشتراكية في السياق الإمبراطوري. وبالتالي، يعتقد أوتو باور أنه من «مبدأ الشخصية» يمكننا أن نستخدم وسيلة لجمع أعضاء منقسمين جغرافياً في الوطن الواحد، وفي الديمقراطية الاجتماعية وقضية القوميات. ويرى أيضاً أن «مبدأ الشخصية» يراد منه تنظيم دولة لا الهيئات الإقليمية.

مسلمات قبلية اجتماعية (Social a Priori): ما يتعلق أو يدل على المنطق الاجتماعي أو العلم الاجتماعي الذي يرى أن العائدات من الخصم النظري هي الأساس وليس العائدات من الملاحظة أو التجربة.

ملحمة آخروية (Eschatological Epic): وتعني الآخروية، من جانب اللاهوت المعنية بالموت، والحكم، والمصير النهائي للروح والبشرية.

النظرية السياسية العمالية (Operaista): مصطلح إيطالي يقابله باللغة الإنجليزية (workerist) ويعني النظرية السياسية التي تؤكد على أهمية الطبقة العاملة وتمجدها، وكان لها دوراً كبيراً في السياسة الإيطالية.

النظرية اللاكينية (Lacanian Theory): تُعنى النظرية اللاكينية بدراسة وتطوير الأفكار. وهي نظرية من ونظريات المحلل النفسي الفرنسي جاك لاكان (Jacques Lacan). بدأت نظريته هذه بانتقاد نظريات فرويد النفسية التي تطورت من خلالها إلى نظرية للتحليل النفسي البشري.

نظرية المرحلتين (Stagism): هي النظرية السياسية الماركسية التي تقول إن الدول المتخلفة، مثل روسيا القيصرية، يجب أن تمر أولاً من خلال مرحلة الرأسمالية قبل أن تنتقل إلى مرحلة الاشتراكية. وقد طبقت نظرية المرحلتين في جميع أنحاء العالم في الدول التي لم تمر عبر مرحلة الرأسمالية. ويتركز النقاش حول stagism على الثورة الروسية. ومع ذلك، فإن النظريات الماوية، مثل الديمقراطية الجديدة، تميل إلى تطبيق نظرية المرحلتين في الصراعات التي تحدث في أماكن أخرى من العالم. وفي الاتحاد السوفياتي كان هناك من يعارض نظرية المرحلتين من خلال نظرية تروتسكي الموسومة بالثورة الدائمة.

النقاط اللحافية (Points de capiton): مصطلح فرنسي ترجم إلى اللغة الإنجليزية لتراث لاكان بـ (Quilting Point) أو نقاط الإرساء (Anchoring Points). إنها تدل حرفياً على زر المفروشات، وهنا التشبيه هو أن النقاط التي على السطح تمثل أن «المدلول والدال معقودان معاً».

نهاية الماركسية (fin-de-siècle): كلمة فرنسية تعني شيئاً يتعلق أو سمة من نهاية القرن، وبخاصة القرن التاسع عشر الميلادي، وقد أصبحت من الشهرة لكونها أُلحقت من قبل الكثير من المفكرين والفلاسفة بنهاية الماركسية.

هوسرلية (Husserlian): نسبة إلى الفيلسوف الألماني مؤسس مدرسة الظواهر إدموند هوسرل غوستاف ألبرخت (Edmund Gustav Albrecht Husserl) (1859-1938)، حيث كانت أولى أعماله المبكرة وضع الانتقادات إلى التاريخانية وباستخدام ضرورات الميل إلى تفسير الأحداث أو الحجج من حيث الذاتية، أو المبالغة في أهمية العوامل النفسية. كما أنه سعى لتطوير العلوم التأسيسية المنهجية على أساس ما يسمى بالحد من الظواهر، متخذاً حجة مفادها، أن الوعي التجاوزي يحدد حدود كل معرفة ممكنة، ومن خلال ذلك حرص هوسرل في دراسته للظواهر على إعادة تعريفها بأنها فلسفة تسامٍ مثالية. لقد أثر فكر هوسرل عميقاً في المشهد الفلسفي

في القرن العشرين، وأنه لا يزال شخصية بارزة في الفلسفة المعاصرة وخارجها.

هيروغليفية (Hieroglyph): نظام الكتابة الرسمي الذي استخدمها المصريون القدماء ويجمع بين عناصر الأبجدية ومخططات دلالية للعلامات. واستخدم المصريون الهيروغليفية في مخطوطات الأدب الديني مكتوبة على ورق البردي والخشب. وترتبط الكتابة الهيروغليفية باثنين من النصوص المصرية الأخرى، الهيراطيقية والديموطيقية. واستخدمت الهيروغليفية بوقت مبكر يعود تقدرياً إلى عام 3300 قبل الميلاد، واستمر المصريون في استخدامها حتى حوالي 400 م، عندما أغلقت المعابد غير المسيحية ولم يعد استخدامها ضرورياً. فبعد الخسارة المعرفية إلى الكتابة الهيروغليفية، بقي فك رموز اللغة الهيروغليفية المصرية القديمة لغزاً دائماً إلا أن هذا اللغز قد تم فكه في عشرينيات القرن التاسع عشر الميلادي من قبل جان فرانسوا شامبليون (Jean-François Champollion)، حين استرشد مساعدة بحجر رشيد. والحجر الرشيدي هو حجر منقوش وجد بالقرب من منطقة رشيد على الفوهة الغربية لنهر النيل عام 1799و . كان نصه مكتوباً في ثلاثة نصوص: الهيروغليفية، الديموطيقية واليونانية. وأدى فك رموز الكتابة الهيروغليفية من قبل جان فرانسوا شامبليون في عام 1822 لتفسير العديد من السجلات في وقت مبكر أخرى من الحضارة المصرية.

واحدية (Monism): نظرية أو مذهب ينفي وجود تمييز أو ازدواجية في بعض المجالات، مثل تلك التي بين المادة والعقل، أو الله والعالم.

ثبت المصطلحات

Frontier Effects	آثار الحدود
Epochal Dimensions	أبعاد مصيرية
Reductionism	اختزالية
Workers’ Self-Management	إدارة ذاتية للعمال
Cognitive	إدراكي
Collective Will	إرادة جماعية
Popular Will	إرادة شعبية
No-Man’s-Land	أراضي فاصلة
Sohpfloor	أرضية المنتج
de-totalization	إزالة الإجمال
Deterritorialization	إزالة الأقلمة
Decommodification	إزالة التسليعية

Self-Elimination	إزالة ذاتية
Deproletarianization	إزالة عمالية
Detotalization	إزالة المجمل
de-totalize	إزالة المجموع
Decentering	إزالة مركزية
Deskilling	إزالة المهارة
Organic Crisis	أزمة البنيوية
Crisis of Governability	أزمة القدرة على الحكم
Crisis of Values	أزمة القيم
Crisis of Marxism	أزمة الماركسية
Negative Essence	أساس سلبي
Absolutism	استبداد
Progressive Substitution	استبدالية تقدمية
Conceptual Impossibility	استحالة مفاهيمية
Use-Value	استخدام القيمة
Strategy of Construction of a New Order	استراتيجية بناء نظام جديد
Strategy of Opposition	استراتيجية معارضة
Marxist Discursivity	استطراد موضوعي ماركسي

Literalization	استطراف
Metaphor	استعارة
Metaphorical	استعاري/ مجازية
Class Exploitation	استغلال الطبقي
Relative Stabilization	استقرار نسبي
Relative Autonomy	استقلال ذاتي نسبي
Logical Conclusion	استنتاج منطقي
Entelechy	استنجاز/ تحقيق الإمكانات
Social Appropriation	استيلاء اجتماعي
Seizure of Power	استيلاء على السلطة
Elusive Forms	أشكال مراوغة
ad nauseam	اشمئزاز
Suffrage Reform	إصلاح الاقتراع
Women’s Oppression	اضطهاد المرأة
Reproportioned	إعادة انسيابية
Retotalization	إعادة البناء المجمل
Redistribution	إعادة التوزيع
Refeudalization	إعادة المفاهيمية الإقطاعية
The Alienated	اغتراب

Postulation	افتراضية
Clichés	أفكار مبتذلة
Economism	اقتصادانية
Homo Oeconomicus	اقتصادي رمزي بعقلانيته
Recognition	إقرار
Chiliasm	ألفية
Political Mechanism	آلية سياسية
Privilege of Backwardness	امتياز الرجعية
Second International	أممية ثانية
Productivist	الإنتاجية الاقتصادية
Productivism	إنتاجية مقاسة
Regularity in Dispersion	انتظام في التشتت
Gradualism	انتقال تدريجي
Marxist Vulgate	إنجيل ماركسي
Merger	اندماج
Humanization	أنسنة
Classical Dichotomy	انشطار ثنائي تقليدي
Fusion	انصهار
Anciens Régimes	أنظمة قديمة

Segregation	انعزال/ تفرقة
Dichotomized	انقسام متعارض
Interpellated	أيديولوجية الخطاب
Apoliticism	إيمان بعدة آلهة/ الشرك
Social a Priori	بداهة اجتماعية
New Petty Bourgeoisie	بورجوازية جديدة صغيرة
Petty-Bourgeois	بورجوازية صغيرة
Historical foresight	بصيرة تاريخية
Complex Structured Whole	بناء معقد متكامل
Necessary Structural	بنية ضرورة
Superstructures	بنية فوقية
Structuralism	بنيوية
Superstructural	بنيوية فوقية
The Communist Manifesto	بيان شيوعي
Contemplative	تأملي
Progressive Simplification	تبسيط تدريجي
Subordination	تبعية
Subordination	تبعية/ خضوع/ امتثال/ تابعية
de Facto Subordination	تبعية فعلية

sub specie aeternitatis	تجسيد الأبدية الإلهية
Manifestation of Essence	تجليات أساسية
Aggregates	تجميعات
Class Alliance	تحالف الطبقة
sous rature	تحت المحي
Modernization	تحديث
Reflexive Modernization	تحديث انعكاسي
Entelechy	تحقيق إمكانات
Analytical Philosophy	تحليل فلسفي
Constitutively Subverted	تخريب جوهري
Subversion	تخريب/ دمار/ وقيعة/ فساد
Comparative Backwardness	تخلف نسبي
Demarcation	تخوم/ خط الفاصل
Ontic	تراتيبية الأشياء
Synonymy	ترادف
Pedagogical	تربوي
Sedimentation and	ترسبات
Domination	تسلط
Authoritarian	تسلطية/ استبدادية

Commodification	تسليعية
Egalitarianism	تسوية
Depoliticization of Fundamental Decisions	تسييس القرارات الأساسية
Objectification	تشييء
Synonymity	تطابقية المعنى
Radicalization of Democracy	تطرف ديمقراطي
Diachronic	تعامل مع الظواهر
Mobilization	تعبئة
Plurality of Meanings	تعدد المعاني
Althusserian Complexity	تعقيد ألتوسيري
Logical Deconstruction	تفكيكية منطقية
Combined	تكافل
Equalization of Conditions	تكافؤ الظروف
Fortuitous Conglomeration	تكتل تصادفي
Empirical Tactics	تكتيكات تجريبية
Discursive Formation	تكوين الخطاب الاستطرادي
Relational Configuration	تكوين علائقي/ ترابطي
Manipulative	تلاعب/ استغلالية

Spontaneism	تلقائية ثورية
Functional Differentiation	تمايز وظيفي
Representation of Interests	تمثيل المصالح
Logical Distinction	تمييز منطقي
Intertextuality	تناص
Cultural Contradictions of Capital-ism	تناقضات ثقافية للرأسمالية
Class Contradiction	تناقض طبقي
Logical Contradiction / Logical Inconsistency	تناقض منطقي
Morphological Prediction	تنبؤ صرفي
Socialization	تنشئة اجتماعية
Reactivation	تنشيط/ إنعاش
Articulation	تنطيق
Self-Organization	تنظيم ذاتي
Entwicklung	تنمية
Uneven Development	تنمية غير متوازنة
Diversity	تنوع
Initial Diversity	تنوع أولي
Diversification	تنويع

Unstable Equilibrium	توازن غير مستقر
Uniformization	توحيدية بيانية
Structuralist Combinatory	توفيقية بنيوية
Adversary Culture	ثقافة معادية
Duality of Logics	ثنائية منطقية
Permanent Revolution	ثورة دائمة
Democratic Revolution	ثورة ديمقراطية
The Popular Fronts	جبهات شعبية
United Front	جبهة موحدة
Just Meritocracy	جدارة عادلة
Guildist	جمعيات الحرفيين
Essentialism	جوهرية/ ماهية
Concrete Situations	حالات صلبة
Positive Determination	حتمية إيجابية
Argument From Contingency	حجة من الطوارئ
Argument From Appearance	حجة من الظهور
War of Attrition	حرب الاستنزاف
War of Positions	حرب المواقع
Millennarian Movements	حركات الألفية السعيدة

Positive Liberties	حريات إيجابية
Ultralibertarians	حريات فائقة
Popular Part	حزب شعبي
Partisan of Democracy	حزبية ديمقراطية
Partisan of the Political Struggle	حزبية النضال السياسي
Fact of Parole	حقائق مشروطة الإطلاق
Facts of Langue	حقائق منطوقة
Evident Truths	حقائق واضحة
Oligarchies	حكم القلة
Extra-Logic	خارج نطاق المنطق
Particularism	خصوصية
Deist Discourse	خطاب ربوي
Unified Discourse	خطاب موحد
Tendential Line	خط متحيز
Discursivity	خطوات التفكير المنطقية
Anti-physis	خلافاً للطبيعة
mélange	خليط
Permanence	دائمية
Expressive Support	دعم معبر

Laissez-Faire	دعه يعمل
Democratization	دمقرطة
Democratization of Democracy	دمقرطة الديمقراطية
A Cycle of Contractual Discipline	دورة الانضباط التعاقدي
A Cycle of Mechanist Discipline	دورة انضباط العقيدة الآلية
A Cycle of Extensive Disciplining	دورة الانضباط الواسعة
Panoptic Cycle	دورة رؤية الشاملة
Dogmatism	دوغمائية
Tsarist State	دولة قيصرية
Integral State	دولة متكاملة/ دولة لا تتجزأ
Russian Social Democracy	ديمقراطية اجتماعية روسية
Deliberative Democracy	ديمقراطية تداولية
Plural Democracy	ديمقراطية تعددية
Progressive Democracy	ديمقراطية تقدمية
New Democracy	ديمقراطية جديدة
Subjectivism	ذاتيانية
Revolutionary Subjectivity	ذاتية ثورية
Popular Revolutionary Subjectivity	ذاتية ثورية شعبية
Organized Capitalism	رأسمالية منظمة

Masculine	رجولية/ ذكورية
Slave	رق
Popular-Democratic Symbols	رموز شعبية ديمقراطية
Symbols National-Popular	رموز وطنية شعبية
Logical Pulverization	سحق منطقي
Authoritarianism	سلطوية
Misrecognition	سوء الإدراك
Enclave Politics	سياسات مطوقة
Identity Politics	سياسات الهوية
Politico-Discursive	سياسة استطرادية
Politics of Production	سياسة الإنتاج
Laicization of Politics	سياسة تجريدية
Political Complementary	سياسة تكميلية
Politics of Frontiers	سياسة الحدود
Real Politics	سياسة الحقيقة
Win-Win Politics	سياسة رابح – رابح
Reactionary Policy	سياسة رجعية
Semi-Centrists	شبه وسطي
Abnormality	شذوذ

sine qua non	شروط أساسية
Right-Wing Populism	شعبوية يمنية
Articulatory Form	شكل تلفظي
Holism	شمولي
Universalism	شمولية
Massification	شمولية تسويفية
Coincidentia Oppositorum	صدفة من الأضداد
Class Struggle	صراع طبقي
Ungovernable	صعب الانقياد
Necessary Interior	ضرورات داخلية
Historical Necessity	ضرورة تاريخية
Morphological Necessity	ضرورة مورفولوجية/ صرفية
Structural Pressure	ضغط بنيوي
Performative Character	طابع أدائي
External Character	طابع خارجي
Pure Contingency	طارئ بحت/ طارئ نقي
Class Reductionism	طبقة اختزالية
a Fait Accompli Class	طبقة الأمر الواقع
Strict Class	طبقة صارمة

Proletarianized Working Class	طبقة عمالية كادحة
Universal Class	طبقة كونية/ شاملة
Classist	طبقيون
Classism	طبقية
Der Weg zum Sozialismus	الطريق إلى الاشتراكية
Vanguardist	طليعيون
Contingent Exterior	طوارئ خارجية
Natural Phenomena	ظواهر طبيعية
Globalized World	عالم معولم
Exteriority	عامل خارجي
Serf	عبد الأرض
Social Antagonism	عداء اجتماعي
Antagonism	عداء/ تنافر/ تضاد
Social Justice	عدالة اجتماعية
Distributive Justice	عدالة توزيعية
Sovereign Justice	عدالة سيادية
Opaqueness of the Social	عدم الشفافية الاجتماعية
Indeterminacy	عدم اليقين
Undecidability	عدمية القرار

Alienation	عزلة/ اغتراب/ انسلاخ
Age of Man	عصر الإنسان
Dogmatic a Manner	عقائد نمطية/ طريقية
Finalistic	عقائدي
Collective Contract	عقد اجتماعي
Rationalism	عقلانية
Sovereign Reason	عقل سيادي
Cunning of Reason	عقل ماكر
Alternative Dogma	عقيدة بديلة
Open Orthodoxy	عقيدة مفتوحة
Relations of Production	علاقات الإنتاج
Pure Relations of Interiority	علاقات نقية داخلية
Social Conflictuality	علاقة صراعية اجتماعية
Archaeology of Knowledge	علم الآثار المعرفية
Ontology of the Social	علم الوجود الاجتماعي
Peripheral Workers	عمال هامشيين
Proletarianization	عمالية
Non-materiality of Labour	عمل لامادي
Revolutionäre Kleinarbeit	عمل ثوري صغير

Moral Factors	عوامل معنوية
Ambiguous	غموض/ لُبس
Non-Orthodox	غير عقائدي
Heteroclite	غير منتظم
Deskilled	غير مهرة
Economic Surplus	فائض اقتصادي
Excess of Democracy	فائض الديمقراطية
Surplus of Meaning	فائض المعنى
Double Void	فراغ مزدوج
Individualism/ Singleness	فردانية
Competitive Individualism	فردانية تنافسية
Logical Separation	فصل منطقي
Public Spaces	فضاءات عامة
Self-Unfolding	فض الذات
Economistic	فكر اقتصادي
Revisionist Notion	فكرة التنقيحية/ تعديلية/ مراجعة
Self-Refuting Ideal	فكرة دحض الذات
Subsumable	فكرة متضمنة

Ontology	فلسفة طبيعة الوجود
Commodity Category	فئة سلعية
Phenomenology	فنومينولجيا/ علم الظواهر
Hermeneutic Reading	قراءة تأويلية
Radical Insufficiency	قصور جذري
Political Repression	قمع سياسي
Oppression	قهر
Necessary Laws	قوانين لازمة
Moral Leaderships	قيادة أخلاقية
Political Leadership	قيادة سياسية
Embourgeoisement	قيم الطبقة الوسطى
Limitations	قيود
Bloc	كتلة
Historical Bloc	كتلة تاريخية
Overdetermination	كثرة المحددات
Metonymy	كناية
Neo-Kantianism	كنْتية جديدة
Agnosticism	لاأدرية
Nonambiguous	لاغموض/ لا لُبس فيه

Unthought	لافكر
Irrecuperable	لا يمكن استرداده
Positive Internal Moments	لحظات داخلية إيجابية
Open The Game	لعبة مكشوفة
Language Figures	لغة الأرقام
Post-Structuralism	ما بعد البنيوية
Post- Enlightenment	ما بعد التنوير
Post-Marxism	ما بعد الماركسية
Superstructuralist	ما فوق البنيويون
Preconstituted Identity	ما قبل تشكيل الهوية
Historical Materialism	مادية تاريخية
Austro-Marxists	ماركسية نمساوية
Apriorism	مبادئ منطقية
Principle of Democratic Equivalence	مبدأ ديمقراطية التكافؤ
Precarious	متزعزع
Egalitarian Imaginary	متساوية وهمية
Reactionary Radicals	متطرفون رجعيون
Multi-Causality	متعددة السببية
Polysemic	متعدد المعاني

Programmed Society	مجتمع مبرمج
Rational Totality	مجمل العقلانية
Empirical Totality	مجمل العملية التجريبية
Hegelian Totality	مجمل هيغلي
Pressure-Group	مجموعة الضغط
Totality	المجموعية
Signified	مدلول
Transcendental Signified	مدلول متسامي
Agnostic Descriptivism	مذهب الأدرية الوصفية
Verificationism	المذهب التحققي
Radical Naturalism	مذهب الطبيعة الراديكالية
Collective Man	مرء جماعي
Radical Centre	مركز راديكالي (جذري)
Centre-Left	مركز اليسار
Flexibility	المرونة
Pacifists	مسالمون
Class Interests	مصالح طبقية
Objective Interest	مصلحة موضوعية
Absolutizing	مطلقية

Self-Manifestation	مظهر ذاتي
General Equivalent	معادل عام
Real Opposition/ Realrepugnanz	معارضة حقيقية
Hypostatize	معالجة المفهوم
Imaginary Signification	مغزى وهمي
Erratic Notions	مفاهيم غير منتظمة
Feudalization	مفاهيمية إقطاعية
Logico-Conceptual	مفاهيمية طبيعية
Subjectivation	مفهوم فلسفي للذاتية
Eschatological Epic	ملحمة آخروية
Articulatory Practice	ممارسة تلفظية
Democratic Practice	ممارسة ديمقراطية
Anti-Economistic	مناهضة الاقتصاد المالي
Anti- Statism	مناهضة الدولة
Artificial Product	منتج زائف
Logic of Consistency	منطق الاتساق
Logic of the Social	منطق اجتماعي
Logics of Difference	منطق الاختلاف
Subterranean Logic	منطق باطني

Logic of Exterminism	منطق التطرف
Logic of Fixation	منطق التقيد
Logics of Equivalence	منطق التكافؤ
Antithetical Logic	منطق التناقض
Logic of the Contingent	منطق طوارئ
Systematicity	منهجي
Hegemonized Task	مهمة الهيمنية
Privileged Subjects	مواضيع مميزة
Subject Positions	مواقف ذاتية
Real Subject	موضوع حقيقي
Originative Subject	موضوع خلّاق
Transcendental Subject	موضوع متسامٍ
Objectivism	موضوعانية
Mechanist Objectivism	موضوعانية آلوية
Democratic Subject Position	موقف ديمقراطي ذاتي
Popular Subject Position	موقف شعبي ذاتي
Sociability	مؤانسة اجتماعية
New Real Metaphysics	ميتافيزيقيا جديدة حقيقية
Field of Discursivity	ميدان خطابي استطراد

Special Features	ميزات خاصة
Articulator	ناطق/ متلفظ
Observable Tendencies	نزاعات ملحوظة
Feminine	نسوية/ أنثوية
Cultural Struggle	نضال ثقافي
Social Order	نظام اجتماعي
Absolute System of Differences	نظام اختلافات مغلق
System of Ideas	نظام الأفكار
System of Paratactical Equivalences	نظام مكافئات رديفية
Reconsideration Theory	نظرية إعادة الاعتبار
Stagism	نظرية المرحلتين
Normative Epistemology	نظرية معرفية معيارية
Estrangement	نفور/ انفصال/ قطيعة
Revolutionary Syndicalism	نقابة ثورية
de capiton Points	نقاط اللحافية
Nodal Points	نقاط عقدية
Hegemonization	هيمناتية
Hegemony	هيمنة
Hegemony Universality	هيمنة شمولية

Monism	واحدية
An Underlying Reality	واقع كامن
Discursive Presence	وجود استطرادي
Unicity	وحدانية
Centrism	وسطية
Centrists	وسطيون
Logical Connections Postulated	وصلات منطقية مفترضة
Exceptional Clarity	وضوح استثنائي
Populist Patriotism	وطنية شعبوية
National-Popular	وطنية شعبية
Juridical Consciousness	وعي اعتباري
False Consciousness	وعي زائف
Positivist Illusion	وهم وضعي
Ultra-Left	اليسار المتشدد

الفهرس

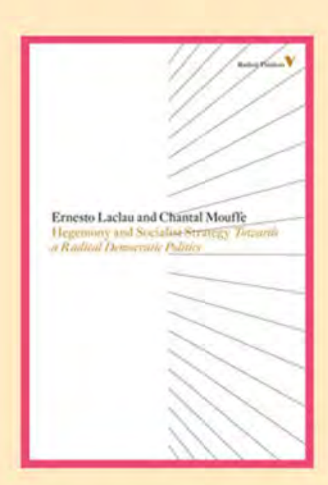
-ث-

-ح-

-خ-

-د-

الهيمنة
والاستراتيجية الاشتراكية
نحو سياسة ديمقراطية راديكالية



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

يتمتع هذا الكتاب بنفوذ كبير، حيث تفحص مؤلفيه لاكلو وموفي عمل الهيمنة المعاصرة والنضالات الاجتماعية وأهميتها إلى النظرية الديمقراطية. إضافة إلى دراستهما حالة ظهور الهويات الاجتماعية والسياسية الجديدة، والهجمات المتكررة على نظرية اليسار ودعائمها الجوهرية. ويُستدلل من فصول الكتاب الأربعة أنه، تبقى الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية ذات صلة أكثر من أي وقت مضى، بافتراضها علاجاً شديد الحاجة إليه لربط المفاهيم بـ «الطريق الثالث»، لمحاولة التغلب على العدائية المفترضة والواضحة ما بين اليسار واليمن. وللتفريق في مفاهيم الهيمنة عند كل الجناحيين، يحاول المؤلفان صياغة نظرية جديدة تتخذ من الهيمنة ومعالجتها مساراً نحو سياسة ديمقراطية راديكالية.

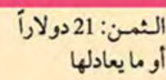
إرنستو لاكلو: أستاذ علوم النظرية السياسية في قسم الدراسات الحكومية، جامعة أسكس- المملكة المتحدة. له العديد من المؤلفات باختصاصه منها: *New Reflections on the Revolution of Our time*.

شانتال موفي: باحث أقدم في مركز الدراسات الديمقراطية بجامعة ويست منستر - المملكة المتحدة، لها العديد من المؤلفات منها: *The Return of the Political*، *Gramsci and Marxist Theory*.

هيثم غالب الناهي: مدير عام المنظمة العربية للترجمة، أستاذ العلوم الجينية، والرياضيات التوبولوجية، والذكاء الصناعي، لعدّة جامعات بريطانية، له بحوث اختصاصية عديدة، صدر له كتب عديدة بالعربية والإنجليزية، ومن ترجماته الصادرة عن المنظمة: **النظريات النقدية للعولمة**.



المنظمة العربية للترجمة



الثمن: 21 دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN 978-614-434-096-7